

كتاب تذكاري

تَمَامُ حَسَّانَ رَأْدًا لَغُويَا

بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه

إعداد وإشراف
الدكتور

عبد الرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

علاء الكتب

٣٨ شارع عبد الحفيظ لوروت - القاهرة ١٠٠٠٠ ٢٠٢٤

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب
على مسئولية أصحابها

عالم الكتب

نشر * توزيع * طباعة

الإدارة :

١٦ شارع جواد حسني

تليفون : ٣٩٢٤٦٢٦

فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة :

٣٨ بل عبد الخالق ثروت

تليفون : ٣٩٢٩٤٠١

ص.ب : ١٦ محمد فريد

الرمز البريدي : ١١٥١٨

الطبعة الأولى ٢٠٠٢/١٤٢٣

رقم الإيداع : ٩٠٠٢/١٣٤٠٨

الترقيم الدولي : 977-232-305-2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله القائل في محكم التنزيل ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١)، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة ذي الخلق العظيم، القائل فيما يُروى عنه: «ليس منا من لم يُجَلِّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا»^(٢) والقائل أيضاً: «تعلّموا العلم، وتعلّموا للعلم السكينة والوقار، وتواضعوا لمن تعلّمون منه»^(٣)، ثم أما بعد:

فإن الأسم لا تتقدم إلا بالعلم، ولا تُدَوَّن في سجل الخالدين إلا بقدر ما أسهمت به في مجالات الفكر والمعرفة. وإن تقدير العلماء والاحتراف بهم وتكريم المميز منهم إنما هو جزء لا يتجزأ من الرقي والحضارة، ولهذا فإن الدول التي تسعى للوصول إلى هذه الغاية تعمل على إنشاء الجوائز التقديرية والتشجيعية، وتمنحها للرواد من علمائها، وتحرص على أن يكون ذلك ضمن منجزاتها الثقافية والاجتماعية.

ليس هذا فحسب، بل إن الأفراد أنفسهم ليسعون إلى صياغة ذلك وترجمته في صور عديدة من صور التقدير والتكريم، كأن يؤسّسوا جائزة ثقافية تحمل اسم الشخصية المحترمة بها، أو يصنعوا كتاباً تذكاريّاً يُهدى لمن يرون أنه قديرٌ بذلك... إلخ.

إن فكرة الكتب التذكارية FESTSHRIFT، وما تضمه من أبحاث علمية مُهداة لعالم رحل، أو لعالم مازال على قيد الحياة، أضفياً على الحياة الفكرية والثقافية والعلمية إبداعاً فنياً، أو حضوراً معرفياً متميزاً...، هذه الفكرة عُرِفَتْ عند الغرب منذ زمن بعيد تمتد لأوائل القرن المنصرم (القرن العشرين)، وأصبحت فيما بعد تقليداً ثقافياً، وعرفاً أكاديمياً عريقاً لدى الجامعات والمراكز العلمية هناك، ثم ما لبثت أن انتقلت على استحياء إلى العالم

(١) المجادلة، آية ١١.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک عن عبادة، ١٢٢/١.

(٣) أخرجه الطبرانی في المعجم الأوسط عن أبي هريرة، حديث رقم ٦١٨٠، ٧/١٠٥.

العربي ، وبدأت تأخذ طريقها إلى المؤسسات الجامعية ، ومراكز البحوث العلمية ، والهيئات الثقافية ، ودور النشر الذائعة الصيت .

وفي هذا الإطار يأتي كتابنا التذكاري الذي يصدر تكريماً لرائد من رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر والوطن العربي بوجه عام ، ألا وهو الأستاذ الدكتور تمام حسان ، بمناسبة بلوغه الرابعة والثمانين من عمره المديد إن شاء الله ، لمسة وفاء وعرفان وإنصاف من تلامذته وأصدقائه ومحبيه .

ويعود التفكير في إصدار هذا الكتاب لسنوات طويلة خلّت ، حيث كنت شخصياً أعدّ العدة له منذ كنت في مرحلة الدكتوراه ؛ إيماناً مني بأحقّيته في التكريم العلمي ، وأن هذا أقلّ ما يمكن تقديمه وإهداؤه لأستاذ الجليل .

لقد كانت هذه الفكرة تراود النفس بين الفينة والفينة ، وتعاودها من حين لآخر ، ثم أصبحت تفرض نفسها بشكل مُلح . وما إن فرغت بحمد الله من تلك المرحلة العلمية حتى تبدّ لي أن الفرصة قد أصبحت مواتية لجعل هذا التوجّه واقعاً ملموساً ، واستقر الرأي - بعد استشارة الله عزّ وجل ، ثم مداومة الفكر وإطالة النظر ، وتقليب الأمر بطناً لظهر - على الشروع الفعلي في تنفيذ هذا المشروع .

وبادئ ذي بدء قمت مطلع يناير من عام ١٩٩٦م بالاتصال بالأستاذ الدكتور محمد عبد -الأستاذ بكلية دار العلوم بالقاهرة - عارضاً عليه ما أنا بصدد التفكير فيه والعزم عليه ، ومقترحاً عليه أن يقوم بالإعداد والإشراف على هذا الكتاب التذكاري ؛ باعتبار أنه من أوائل من تتلمذ على الدكتور تمام في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ... إن لم يكن الأول فعلاً - .

وقد أبدى ترحيبه بهذه الفكرة وتشجيعه عليها ، ولكنه كان وقتها يَمُرُّ بظروف صحية قاهرة - شافاه الله وعافاه - ، الأمر الذي جعله يُقدِّم اعتذاره وأسفه الشديدين عن عدم القيام بشرف هذه المهمة ، ولم يكن حيثئذ من بدّ سوى الاضطلاع بها بكل غبطة وسرور ، رغم إدراك حجم المسئولية .

وهكذا شاءت إرادة الله أن تنتقل مسئولية الإعداد والإشراف على هذا الكتاب إلى أحد أفراد الجيل الأخير من تلامذة الدكتور تمام ، ونأمل ألا يكون هو الأخير .

ولعلّ مما هوّن عليّ من جَسَامة تلك المسئولية الإحساس بنبل الهدف وسلامة القصد ، ثم ما وجدته من استجابة الأساتذة الكرام التي فاقت حدود التصور والوصف .

وكانت الخطوة الأولى في هذا الكتاب هي توجيه الدعوات لـنخبة منتقاة من أساتذة الجامعات العربية للمشاركة العلمية في كتابة بحوثه ومقالاته . وقد كنت حريصاً منذ البداية على تنوع جهات هذه المشاركات ، بحيث تشمل مشرق الوطن العربي ومغربه ، وهذا وإن تحقق بصورة لا بأس بها إلا أنها لم تكن على المستوى المأمول ؛ لظروف نعزف عن ذكرها في هذا المقام .

وكان من أوائل من أسهم بسهمته العلمية تلامذة الدكتور تمام الأوفياء ، والخلفاء من أصدقائه ومحبيه ، الذين سرعان ما أبدوا مؤازرتهم ومساندتهم لهذه اللقطة الإنسانية ، وشجعوا على المضي بها قدماً ، وإخراجها إلى حيز النور ، بل إنهم قدموا استعدادهم للمشاركة في تحمل النفقات المادية لطباعته ؛ تعبيراً عن مدى ما يكتونه له من مودة وحب وتقدير .

والأمر العجيب - وإن كان غير مستغرب - أن هناك من استجاب لدعوتنا بالمشاركة في هذا الكتاب دون أن تربطه أي صلة علمية أو معرفة شخصية بالدكتور تمام ، بل إن هناك من أثر المشاركة فيه من غير أن نصله دعوة منا ، وليس هذا بمستكثر على أستاذنا فإن عارفي فضله والذين يتشوقون للتعبير عن احترامهم الصادق وتقديرهم البالغ له كثيراً ، وصدق المصطفى ﷺ حيث يقول : «إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً نادى جبريل إن الله قد أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه جبريل ، ثم ينادي جبريل في السماء إن الله قد أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، ويضع له القبول في أهل الأرض» (١) .

ونعترف هنا بحقيقتين اثنتين لا بد من ذكرهما في هذه التوطئة ، أولاهما أن أستاذنا الدكتور تماماً لم يكن يعلم بأمر هذا الكتاب إلا بعد أن تمت المراسلات والمكاتبات مع من وقع عليهم الاختيار للإسهام العلمي فيه ، وبدأنا فعلاً في استقبال تلك الإسهامات ، حيث فاتحناء بعد ذلك بما قد عقدنا العزم عليه وشرعنا في تنفيذه ، ولكننا وجدنا منه عزوفاً واعتذاراً في أدب لا يخالطه تصنع أو مواربة ، بل حاول جاهداً أن يثني عن ذلك ، وكاد يرفضه تماماً ؛ محتجاً بعدم أحقيته لذلك ! . ومازلنا به نحاول إقناعه بشتى السبل والوسائل بقبول ذلك منا ، وأن لا سبيل إلى التراجع عما نحن بصددده ، حتى أذن لنا وفي نفسه منه شيء .

(١) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة ، واللفظ للبخاري . صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله الملائكة ، حديث رقم ٧٤٨٥ . ج ٨ / ٢٤٦ . صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة ، حديث رقم ١٥٧ ، ج ٤ / ٢٠٣٠ .

والحقيقة الأخرى أن الزمن المضروب لإصدار هذا الكتاب تأخر طويلاً عما كان محدداً له؛ وذلك لأسباب لا أحسب أنها تخفى على كل من عمل أو أسهم في هذا النوع من الكتب . وقد ظللنا عبر سنوات خمس أو تزيد نتابع ونلاحق ، ونسدّد ونقارب ، حتى وصلنا إلى الدرجة التي أقتنعنا بضرورة البدء الفعلي في نشر كتابنا التكريمي وإصداره مطبوعاً .

وإذا كان الأمد قد طال على بعض الأساتذة الذين أسهموا فيه ، أو الذين كانوا يترقبون صدوره ، حتى كادوا يظنون أننا قد عدلنا عن هذا المشروع ، فإننا نعتذر للجميع ، ونأمل أن يتقبلوا ذلك منا برحابة صدر وطيب خاطر ، ولا شك أن وفاءهم وحرصهم الصادق على سرعة التنفيذ هو الذي دفعهم لكثرة التساؤل والاتصال المتكرر ، ولهم الشكر من قبل ومن بعد .

وهناك مسألة أخرى أوقعتنا في حرج كبير ، وما كنا - يعلم الله - نتمنى أن يحدث ذلك أبداً، وهي أن بعض ماوصلنا من تلك الإسهامات رغم قيمتها العلمية ، ومكانة أصحابها ، وحُسن نواياهم ، واعتزازنا بهم ، وحبنا لهم ، لم يكن ليتناسب مع أهداف هذا الكتاب التكريمي ، مما دعانا إلى الاعتذار لهم عن عدم إمكانية نشرها ضمن مواد كتابنا هذا ، ولذا فإننا نُبدي بالغ التأثر وشديد الأسف عمّا اضطررنا إليه ، ونؤكد أن اختلافنا في الهدف والتوجه والرؤية لا يُفسد بحال ما بيننا من ودٍّ وصداقة واحترام .

ونحن إذ نُصرّح بهذا نقدمّ لهم خالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان على كريم استجابتهم ، ونسأل الله أن يجزيهم عنا وعن أستاذنا خير الجزاء وحُسن الثواب .

أما عملنا في الكتاب: فقد تمّ توزيعه إلى قسمين رئيسيين:

خُصّص الأول منهما لحياته وآثاره ، تناولنا فيه السيرة الذاتية والمسيرة العلمية للدكتور تمام، نشأة ، وتكويناً علمياً ، وعملاً أكاديمياً ، وإنتاجاً علمياً .

وأفرد القسم الآخر لمجموعة الأبحاث التي كتبها تلامذته وأصدقائه ومحبيه ، والتي جاء بعضها على هيئة دراسات مُهداة له ، وبعضها الآخر جاء في صورة دراسات عنه .

وقد رُتبت هذه البحوث والدراسات بحسب الترتيب الهجائي لأسماء أصحابها ، وذلك ما جعلنا ندمج موضوعات هذا الكتاب بعضها ببعض ، دون فصلٍ بين ما كُتِبَ له وما كُتِبَ عنه . ثم اختتم الكتاب بمجموعة من الصور التذكارية .

ونظراً لطول بعض هذه الدراسات فقد دعت ضرورات النشر وعوامل فنية وأخرى علمية إلى التخفيف من بعض مباحثها بما لا يؤثر عليها في صورتها الإجمالية .

هذا ما يمتلئ بالكتاب وظروفه وملابساته ومنهج العمل فيه . أما صاحب الشخصية المحنّى بها فهو قامة سامقة وهرم كبير في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة ، شهد له زملاؤه ومعاصروه وتلامذته بالأمانة العلمية ، والدقة . وسعة الاطلاع ، إلى جانب ما ينصف به من رزانة ، ووقار ، وأناة ، ودماثة خلق ، وطيب سريرة ، وحب للخير لا تحده حدود ، وسهولة مخالقة إذا لم يُظلم (١) .

أفادت من علمه - وما تزال تفيد - الأجيال تلو الأجيال ، وقدم للمكتبة اللغوية العربية مؤلفات تجاوز مدى تأثيرها مشرق الوطن العربي إلى مغربه ، فحازت على الرضا والقبول ، في الوقت الذي أثارت طروحاتها كثيراً من الخلاف والاختلاف مع جمهرة من العلماء والباحثين والدارسين .

تناولت الأقلام نظرياته في اللغة بالدرس والتحليل ، والنقد والتقييم ، وقلماً نجد مؤلفاً أو بحثاً أو أطروحة جامعية في مجال اللغة إلا ويكون لأرائه النصيب الأكبر والخط الأوفر منها ، تأييداً أو معارضة لها ، وإنصافاً أو إجحافاً بصاحبها .

ولا غرو في هذا ولا غرابة ، فهو منظرٌ ومفكرٌ ورائدٌ لغوي ، خبير تراث العربية وتزود من منابعه الأصلية خير زاد ، وعاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبان فترة الخمسينيات من القرن المنصرم ، وبخاصة البنيوية (البنائية) والوصفية ، بل إنه تتلمذ على أشهر رموز روادها ، وفي مقدمتهم اللغوي الإنجليزي ج . ر . فيرث J.R.Firth (ت ١٩٦٠م) ، أستاذ علم اللغة العام بجامعة لندن ، ومؤسس مدرسة لندن اللغوية (المدرسة الإنجليزية) ، أو ما اصطلح على تسميتها بالمدرسة الاجتماعية البريطانية ، فهو إذن نتاج مدرسة لغوية كان وما زال لها صداها وتأثيرها في الأوساط اللغوية العالمية .

كما اطلع بأخرة على أحدث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي تشومسكي Chomsky ، والتي تُعرف بالنظرية التوليدية التحويلية .

وقد أحاط بالجميع علماً ، وإن كان اتجاهه اللغوي يبدو أكثر تأثراً بأفكار المدرسة الأولى .

(١) ينظر كلمة الدكتور أحمد الحوفي في حفل استقبال الدكتور ثام حينما عين عضواً بالمجمع اللغوي : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٤٧ / ١٧٦ ، وكلمة الدكتور فاضل الساتي في كتابه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ، ص ٥ .

وبهذا جمع الدكتور تمام بين الحسينين : التراث والحداثة ، وتبعاً لهذا جاءت آراؤه اللغوية مزيجاً بين هذين المصدرين الثريين والثريين ، فكانت تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق ، وتستمد معاصرتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليل نظمها ، ولعل هذا مما سهّل مهمته وساعده على نجاح محاولته في تضيق الهوة وتقليص الفجوة القائمة بين الدرس اللغوي عند العرب والدرس اللغوي الحديث في الغرب .

لقد استطاع الدكتور تمام من خلال أعماله العلمية ، المؤلف منها والمترجم ، أن يضفي على الدرس اللغوي جدّة غير معهودة ، ويبتكر أفكاراً غير مسبوق إليها ، ويشكّل قاعدة منهجية انطلق منها البحث اللغوي العربي المعاصر ، فحرّك بذلك ما كان ساكناً ، وأحضر ما كان غائباً ، وفتح لمن كان معه ومن جاء بعده آفاقاً رحبة وفضاءات واسعة من أوجه التفكير اللغوي ، وتحليل قضائاه المتشعبة .

ولم تكن نظريات الدكتور تمام ونظراته في اللغة من ذلك النوع الهادي العابر الذي يعلن على الملأ فيمر مرور الكرام ، ويقف عند هذا الحد وكفى ، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضّل تأمل ، وإعمال نظر ، وطول تدبّر ، وحسبك من العالم أن يشير فيك ملكة التفكير بصوت عال .

ونظراً لما للدكتور تمام حسن من مكانة علمية متميزة في الدراسات اللغوية المعاصرة فقد قدّمت فيه أطروحتان علميتان ، خصّصنا لجهوده وآرائه اللغوية ، إحداهما في الأردن ، والأخرى في جامعة الفاتح بليبيا (*) .

هذا على مستوى المتلقّي ، أما على المستوى الشخصي ، فقد ظلّ الدكتور تمام وفيّاً لآرائه ونظرياته ، مُتّدياً بها حياته كلّها ، في نسق كامل مُحكم ، واتّساق تام لا يحيد . ولم يكن يدعُ سائحة إلا ويجري لها من حديثه نصيب : مُجَمِّلاً لجوهرها ، ومفصّلاً لمضمونها ، ومجالياً لغامضها ، ومنافحاً عنها ماوسعه ذلك ، حتى غدت تنتسب إليه وينسب لها ، وأصبحت منه بمثابة الروح من الجسد ، ويصدق عليه وعليها -بحق- قول الشاعر أبي العتاهية -مع فارق المناسبة- :

أنته الخلافة مُنْقَادَةً * إليه تُجَرَّجُ أذبالها
فلم تك تصلح إلا له * ولم يك يصلح إلا لها

على أنه لا بد من الإشارة للحقيقة والتأريخ أن الدكتور تماماً عدل عن بعض آرائه اللغوية

(*) أخبرني الدكتور تمام بأمر هاتين الأطروحتين ، ولا أعلم حتى الآن هل فُرِغَ منهما ونوقشنا أم لا ؟ .

التي كان قد أعلنها في شرح الشباب وميعة الصبا ، أو كما يقول الحريري : «رؤق الشبيبة ولذونة الحدائة القشبية» (١) .

فمن ذلك مناصرته لدعوة عبدالعزيز فهمي في إصلاح الكتابة العربية عن طريق طرح الحروف العربية جانباً ، واستخدام الحروف اللاتينية في موضعها ، واقتراحه هو اشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية (٢) .

وكنت قد أطلعت سنة ١٤٠٨ هـ على مقالة للدكتور حسام النعيمي (العراق) بعنوان «الكتابة الصوتية» (٣) ، وفيها ينتقد رأي الدكتور تمام السابق ، ويرى أن اقتراحه يُفضي إلى هجر اللغة العربية واصطناع لغات أوربا .

وحينما قرأ المقالة أخبرني بأن ماصدر عنه من رأي في تلك الفترة المبكرة من حياته العلمية لا يمثل رأيه في الوقت الحاضر ، وأن ذلك كان من اندفاع الشباب والحماس لكل ماهو جديد ، وذكر أنه سيطرح هذا الرأي ويتلافاه في الطبعة الجديدة لكتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) .

وبالفعل تم تحقيق هذا ؛ حيث خصص لهذه القضية مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب ، الصادرة عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، عن عالم الكتب بالقاهرة ، وأعلن صراحةً عدوله عن هذا الرأي .

ولا شك أن الرجوع إلى الحق فضيلة وأي فضيلة ، بل هو - لعمري - خلق إسلامي وعلمي رفيع ، يبنى عن ثقة صاحبه بنفسه واعتداده بها ، ولا يضير العالم ولا يقتصر من مكانته إن فعل ذلك ، بل يرفع قدره ويقوى حسن الظن به ؛ لأن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها .

وبعد ، فإن المشاركين في هذا الكتاب التذكاري يسرهم إهداؤه إلى أستاذ الجيل الدكتور تمام حسّان ، يحدوهم أمل بأن يكون في هذه المبادرة العلمية والإنسانية أداء ليمض حقه عليهم ، وتقدير لمسيرته العلمية التي أربت على نصف قرن من الزمان ، وعرفان منهم بمكانته الرائدة في الدراسات اللغوية المعاصرة .

(١) درة الغواص ، ص ١١٣ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٥ م .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ص ١٤٨ - ١٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

(٣) نشرت في : مجلة المورد العراقية ، المجلد ١٦ ، العدد الأول ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ص ٥ - ٢٨ . ثم ضمها لكتابه (أصوات العربية بين التحول والثبات) ص ٩٤ فما بعدها ، إصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، سلسلة بيت الحكمة (٤) ، ١٩٨٩ م .

وإنهم يجدون في هذه المناسبة الغالية على نفوسهم فرصة مواتية للإفصاح عن مكتون مشاعرهم من ثناء هو أهل له ، واعتراف بفضل هم أقرب الأقربين لإحسانه والجهر به ، مع يقينهم أنه أزهد الناس في ذلك ، وأبعدهم عن الحاجة إلى مجد زائف .

إذا نحن أثينا عليك بصالح * فأنت كما نُثني وفوق الذي نُثني

وهم بعد ذلك كله يتمنون أن يحظى صنيعهم هذا بالرضا والقبول ، وإدراك المأمول . ونرفع أكف الضراعة إلى الله أن يُبارك في عُمر أستاذنا ، ويمنحه مزيداً من الصحة والعافية ؛ ليواصل مسيرة الخير والعطاء في العلم النافع والعمل الصالح ، وأن يجعل ما قدمه لأمة الإسلامية ولغة العربية في ميزان حسناته يوم تجد كل نفس ما عملت من خير مُحْضَراً .

وهامو الكتاب - أيها القارئ العزيز - قد أصبح ماثلاً للعيان ، وأخذ مكانه ضمن سلسلة الكتب التذكارية والتكريمية التي صدرت في العالم العربي ، لم ندخر طاقة أو وسعاً في إخراجه على وجه نحسب أنه مرضي - ولا نقول إنه كامل ، فالكمال لله وحده - ، فإن صادف استحساناً لدى الباحثين والمثقفين ، ووجدوا فيه ما يُفيد وينفع ، وحلَّ عندهم محل القبول ، فذلك غاية مطلبنا ومنتهى أملنا ، وإن قصُرت وسائلنا دون الوصول إلى ما كان مأمولاً ومتوقَّعاً فلنلتمس العذر عن أي خطأ أو تقصير جاء دون قصد منا . وحسبنا أننا بذلنا الجهد وأخلصنا النية ، ولن نعدم - إن شاء الله - أجر المجتهد ونواب المخلص .

ويطيب لي - وقد فُرج من نظم عقد هذا الكتاب ، فكرة ، وإعداداً ، وطباعةً ، وإخراجاً فنياً - أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان للأستاذ المفضل محمد أشرف يوسف ، مدير عالم الكتب بالقاهرة ، الذي ما إن فاتحته بأمر كتابنا هذا حتى أبدى موافقته على طباعته ونشره في هذه الدار العلمية العريقة ، دون اعتبار لحسابات التجارة ربحاً أو خسارة ، فأجزل الله مثوبته وجزاه خيراً .

وفي الختام أحمد الله وأثني عليه ، وأشكره على ما يسر وأتم ، ووفق وأعان ، فهو سبحانه صاحب الفضل والمن والإحسان ، وأسأله جلَّ وعلا أن يقبل هذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

مكة المكرمة : ٢٢ شوال ١٤٢٢ هـ - ٦ يناير ٢٠٠٢ م

د. عبد الرحمن بن حسن العارف

أستاذ علم اللغة المشارك

معهد تعليم اللغة العربية، جامعة أم القرى

(مكة المكرمة)

القسم الأول
حياته وأثاره
تمّام حسان
سيرة ذاتية ومسيرة علمية

• عبد الرحمن حسن العارفي

تمّام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية

د. عبد الرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

ولد تمّام حسان عمر محمد داود في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة ١٩١٨ م ،
بقرية الكرنك - محافظة قنا ، إحدى محافظات صعيد مصر ، وأنتم حفظ القرآن وتجوّده
على قراءة حفص سنة ١٩٢٩ م .

ثم التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهرى في السنة الدراسية ١٩٣١-١٩٣٠ م ، وفيه
حصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة ١٩٣٤ م ، وعلى الشهادة الثانوية سنة ١٩٣٩ م .
والتحق بعد ذلك بمدرسة دار العلوم العليا (هي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهرة) ،
وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة ١٩٤٣ م ، وكان شغوفاً أثناء دراسته بالتدريب
العسكري حيث انخرط في دورة إعداد الضباط الاحتياطيين ، وتخرج فيها سنة ١٩٤٢ م برتبة
ملازم ثان .

وفي عام ١٩٤٥ م حصل على إجازة التدريس من دار العلوم بعد أن أمضى فيها ستين
لدراسة التربة وعلم النفس ، وكان تربيته الأول على فرقته .

وبعد تخرجه مباشرة عينه وزارة المعارف - آنذاك - معلماً بمدرسة النقراشي النموذجية،
ولم يمكث بها طويلاً إذ سرعان ما اختارته دار العلوم معيداً بها ، وأوفدته في بعثة دراسية في
فبراير ١٩٤٦ م إلى جامعة لندن ليتخصص في علم اللغة بمشورة من الدكتور إبراهيم
أنيس (يرحمه الله) .

وبدأ هناك بتعلّم اللغة الإنجليزية التي أنقشها بعد عام واحد من التحاقه بالجامعة ، وانتظم
في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن ، وحصل فيه سنة
١٩٤٩ م على شهادة الماجستير في علم اللغة العام ، فرع الأصوات اللغوية ، وكان موضوع
رسائلته {THE PHONETICS OF EL KARNAK DIALECT (UPPER EGYPT)}

[دراسة صوتية لهجة الكرنك في صعيد مصر] .

ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرس نفسه سنة ١٩٥٢م ، وكان موضوع أطروحته
{THE PHONETICS & PHONOLOGY OF AN ADEN OF ARABIC (SOUTH
ARABIA)} [دراسة صوتية وفونولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب] .

وقد تطلب منه هذا التخصص عملاً ميدانياً سافر من أجله إلى عدن ، وأقام بها ستة
أشهر (مايو إلى نوفمبر ١٩٥١م) .

وبعد شهر واحد من حصوله على الدكتوراه عاد إلى مصر وعُيِّن في أغسطس ١٩٥٢م
مدرساً (أستاذاً مساعداً) بكلية دار العلوم - قسم فقه اللغة (علم اللغة والدراسات السامية
والشرقية حالياً) .

ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م تطوَّع للمشاركة في صدِّه ودحره ،
ومكث في الجيش من أغسطس ١٩٥٦م إلى مارس ١٩٥٧م ، ولم يُشطب اسمه من كشف
ضباط الاحتياط إلا في سنة ١٩٦٢م .

ولما كان عام ١٩٥٧م أرسلته الكلية إلى أمريكا لاختيار أجهزة حديثة لعمل الأصوات
اللغوية ، والتدريب على استخدام هذه الأجهزة ، وكيفية استخراج النتائج منها ، وذلك بناء
على المنحة التي قدمتها مؤسسة FULLBRIGHT (فولبرايت) الأمريكية .

وهناك أقام شهراً كاملاً في جامعة MICHIGAN (ميتشجان) ، ثمَّ خلاله اختيار جهاز
الأوسيلوغراف OSILLOGRAPH ، وجهاز السبكتروغراف SPECTROGRAPH ،
وهما الجهازان اللذان أهدتهما المؤسسة للكلية ، وكان موجوداً قبل جهاز الكيميوغراف
KYMAGRAPH ، فكوَّنت هذه الأجهزة الالكترونية لتحليل الأصوات نواة لعمل لغوي
متكامل . كما قضى شهراً ثانياً بأقسام الدراسات الشرقية بالولايات المتحدة الأمريكية .

وفي عام ١٩٥٩م رُقِّي إلى درجة أستاذ مساعد (أستاذ مشارك) ، واضطر لظروف خاصة
إلى ترك قسم فقه اللغة والانتقال إلى قسم النحو والصرف والعروض ، ولم يكن راضياً بهذا ،
ولذا سرَّعان ما أبدى موافقته على انتدابه سنة ١٩٦١م للعمل مستشاراً ثقافياً بسفارة
الجمهورية العربية المتحدة - آنذاك - في العاصمة النيجيرية (لاجوس) . وهناك قام على
مدى خمس سنوات (من ١٩٦١م إلى ١٩٦٥م) بتوثيق الروابط الثقافية بين جمعيات التعليم
الأهلي الإسلامي في نيجيريا والمؤسسات الثقافية والتعليمية في مصر ، وعمل على استقدام
الأساتذة المصريين للتدريس بمدارسها ، وأنشأ في مدينة (كانو) مركزاً ثقافياً .

وأثناء عمله في نيجيريا تقدم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسى في النحو والصرف ، ورفقي إلى هذه الدرجة العلمية سنة ١٩٦٤ م .

وفي مطلع عام ١٩٦٥ م عاد إلى مصر ليشتغل منصبي رئيس قسم النحو والصرف ، ووكيل كلية دار العلوم . واستمر على هذه الحال مدة عامين ، أعير بعدهما إلى جامعة الخرطوم سنة ١٩٦٧ م ، وهناك كلفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية ، وعهدت إليه برئاسته .

وعاد في سنة ١٩٧٠ م إلى كلية دار العلوم فشغل المنصبين السابقين ، ثم عيّن في سنة ١٩٧٢ م عميداً للكلية ، وكُلف مع العمادة بأمانة اللجنة الدائمة للغة العربية (لجنة ترقية الأساتذة) التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية لمدة ثلاث سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٣ م).

كما أنشأ خلال العام ١٩٧٢ م الجمعية اللغوية المصرية ، وانتخب أول رئيس لها ، وظلّ مضطرباً برئاستها حتى تأريخ سفره إلى المغرب نهاية سنة ١٩٧٣ م ، معاراً لجامعة محمد الخامس - بالرباط - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وخلفه في رئاستها الأستاذ الدكتور حسين نصار .

وظلّ يعمل بالمغرب حتى تأريخ إحالته إلى التقاعد المبكر حسب طلبه سنة ١٩٧٨ م ، وبقي في عمله بجامعة محمد الخامس على سبيل التعاقد الشخصي حتى صيف سنة ١٩٧٩ م.

ثم عاد إلى مصر لانتخاب عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، في المكان الذي خلا بوفاته الأستاذ إبراهيم عبد المجيد اللبان (ت ١٩٧٧ م) .

وكان حفل استقباله الرسمي بالمجمع صباح يوم الاثنين ١٤ من أبريل ، سنة ١٩٨٠ م . وقد ألقى الدكتور أحمد محمد الحوفي - عضو المجمع - كلمة ترحيبية في استقباله ، وردّ عليه الدكتور ثمام بكلمة مماثلة ، كما جرت عادة المجمع في مثل هذه المناسبة ^(١) .

وبقي بالمجمع مدة ثماني سنوات يؤدي رسالته الجمعية على أكمل وجه ، فواظب على

(١) نصّ الكلمتين في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٤٧ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ص ١٧٣ - ١٧٩ .

حضور جلسات مؤتمره السنوي ، وشارك في أعمال لجنتي الأصول والمعجم الكبير ، وكذا أعمال المجمع الدورية التي كانت تعقد بالقاهرة ، رغم إقامته الدائمة في مكة المكرمة حيث يعمل هناك ، إلا أن هذا الوضع لم يرق لبعض أعضاء المجمع ، مما دفعهم لمطالبته أكثر من مرة بالبقاء في القاهرة والمحافظة على عضوية المجمع أو أن يظل بمكة ويفقد هذه العضوية ، وذلك ما جعله يعتذر عن هذا الطلب ، ويضطر أسفاً لتقديم استقالته من عضوية المجمع سنة ١٩٨٨ م ، التي قُبلت بأغلبية صوتين فقط !

ولا شك أن المجمع خسر بذلك عضواً فاعلاً ونشطاً ، وحُرِمَ من الانتفاع بعلمه وخبرته اللتين كانتا معقد الآمال ومحط الأنظار حينما وقع عليه الاختيار لعضوية المجمع !!!

وكان الدكتور تمام قد وقَّع صيف ١٩٨٠ م عقداً للعمل أستاذاً بجامعة الملك عبدالعزيز - فرع مكة المكرمة (جامعة أم القرى حالياً) ، وتحديدأ في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها ، بترشيح من الأستاذ الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع ، عميد المعهد آنذاك .

وأثناء عمله بالمعهد تمَّ تكليفه بإنشاء قسم جديد هو «قسم التخصص اللغوي والتربوي» ، بتخرج فيه معلمو اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وعيَّن رئيساً له منذ ذلك الحين وحتى أواخر عام ١٩٩٤ م ، حيث قدَّم استقالته الاضطرارية من رئاسة القسم ، ليتم تعيينه بعدها نائباً لرئيس وحدة البحوث والمناهج بالمعهد .

وظل يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام ١٩٩٦ م ، حيث انتهى عقده بالجامعة نظراً لبلوغه السن النظامية .

وعاد إلى مصر بعد ستة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة وجامعتها أم القرى ليعمل أستاذاً متفرغاً بكلية دار العلوم - الكلية الأم - ، ومازال يعمل بها حتى الآن .

بقي أن أذكر أن الدكتور تماماً متزوج وله من الأبناء أربعة : ثلاث بنات وابن واحد ، ويكنى بأبي هاني .

نشاطه العلمي

يمكن توزيع النشاط العلمي للدكتور تمام بصفة عامة إلى ثلاثة مجالات رئيسة ، أولها مجال التأليف ، وثانيها مجال المقالات والبحوث ، وثالثها مجال الترجمة . يضاف إلى ذلك حضوره ومشاركاته العلمية في الندوات والمؤتمرات ، وإلقاءه المحاضرات في الأندية الأدبية

والثقافية ، والمجامع اللغوية ، والمعاهد التعليمية المتخصصة ، وإسهامه في الإشراف على الرسائل العلمية ، والاشتراك في مناقشتها .

• مؤلفاته :

فأما مؤلفاته فقد بلغت حتى الآن ثمانية مؤلفات . هي بحسب تاريخ صدورها :

١ - مناهج البحث في اللغة . صدر لأول مره سنة ١٩٥٥ م ، بمكتبة الانجلو المصرية ، وتوالت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفي هذا الكتاب تناول الدكتور تمام أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة الخمسة : الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة ، وحاول تطبيقها على اللغة العربية الفصحى .

٢ - اللغة بين المعيارية والوصفية . نشر لأول مرة سنة ١٩٥٨ م ، بمكتبة الانجلو المصرية ، وتعددت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفيه قسّم النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي ، وفرّق بين ناحيتين من نواحي هذا النشاط ، هما الاستعمال اللغوي الذي هو وظيفة التكلم ، والبحث اللغوي الذي هو وظيفة الباحث . وفي ضوء هذا التفريق ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية ، كالقياس ، والتعليل ، والمستوى الصوابي ، كما ربط بين الوصفية والأمور المنهجية ، كالرموز اللغوية ، والاستقراء والتفعيد ، والنماذج اللغوية .

وبصفة عامة فإن كتابه هذا يعدّ مكملاً لكتابه السابق ، وترسيخاً للمنهج الوصفي الذي كان قد دعا إليه ، ونقداً للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب .

وقد وصف الدكتور صبحي الصالح (برحمه الله) هذين الكتابين بقوله : «فقد جاء آيتين في الدقة والتقصّي فيما صوّراً من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة ، وإن فيهما لجهداً مشكوراً في ردّ طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها ، ومحاولة ناجحة أحياناً في المقارنة بين العربية واللغات الحية من خلال ما استحدث العلماء من مناهج»^(١) .

(١) دراسات في فقه اللغة ، المقدمة - و - ط ٢ ، ١٩٦٢ م ، المكتبة الأهلية ، بيروت .

وبطبيعة الحال لم يسلم هذان الكتابان ، كلاهما أو أحدهما ، من النقد الذي جاء بعضه علمياً محضاً ، وكان بعضه الآخر مجرد النقد ليس إلا^(١) .

٣ - اللغة العربية معناها ومبناها . صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ م ، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وتكررت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفي هذا الكتاب أودع الدكتور تمام خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة ، ومحاولة تطبيقه على العربية .

واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة ، كتنظرية القرائن النحوية ، هذه النظرية التي تحولت فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح «مدرسة تنصاف القرائن» أو «القرائن النحوية»^(٢) .

والكتاب من قبل ومن بعد يمكن تصنيفه ضمن تلك المحاولات الإصلاحية للنحو العربي ، وإن كانت تفضلها بالنظرة الشمولية لأنظمة اللغة ، وعلاقتها ببعضها ، ومزاوجتها بين المعنى والمبنى ، وسعيها للكشف عن المعنى النحوي .

(١) ينظر في ذلك : محمد صلاح الدين الشريف «أثر الأسنية في تجديد النظر اللغوي» ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - ٤-) ، إصدار مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية ، ١٩٨١ م ، ص ٥٢ / د. عبد القادر القاسي القهري (اللسانيات واللغة العربية) ص ص ٥٧-٥٩ ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، منشورات عويدات ودار توبقال ، بيروت - باريس / د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنيوي) ص ص ١٨٠ - ١٩٢ ، ط ١ ، ١٩٨٨ م ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية / د. فالح شبيب المعجمي (أبعاد العربية) ص ص ٩٨ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ط ١ ، ١٩٩٤ م ، مطابع الناشر العربي ، الرياض / د. ياسر سليمان «الاستقراء ، المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث» ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٤ م ، ص ص ١٩-٢٩ / د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة - دراسة نقدية) مواضع متفرقة من الكتاب دون تحديد للصفحات ، ١٩٩٨ م ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء - المغرب / د. عز الدين مجدوب (المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة) ص ص ٣٧-٤٨ ، ١٩٩٨ م ، منشورات كلية الآداب بالجامعة التونسية ودار محمد علي الحامي ، سوسة - تونس .

(٢) ينظر : د. مصطفى حميلة (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) ص ٦ ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان / د. مصطفى فاضل الساسي (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ص ٢٦ فما بعدها ، ١٩٧٧ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة / د. محمد حماسة عبد اللطيف (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) ص ٢٨٤ ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، مطبوعات جامعة الكويت / د. عبد الرحمن حسن العارف (اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر) ص ص ٢٢٥-٢٢٨ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى تحت الطبع .

وخلاصة القول أن هذا الكتاب هو مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ، أو بعبارة ثانية هو إعادة صياغة للنحو العربي وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث وهو المنهج الوصفي .

وقد حظي هذا الكتاب بدراسات نقدية خصّصت له ^(١) ، أو وردت ضمن أعمال علمية كتبها أصحابها في تقويم التفكير اللساني الحديث في العالم العربي ^(٢) ، وإن كانت هذه الدراسات الناقدة تأخر زمن صدورها رغم دعوة المؤلف المبكرة لجمهور الدارسين المختصين بتناول عمله هذا بالنقد البناء !

وتباينت ردود الفعل تجاه هذا الكتاب وما يحمله من أفكار ونظريات لغوية ، سلباً وإيجاباً ، فمنها ما رأيت فيه أنه عملٌ لساني رائد ، وأنه من أهم ما قيم به في إطار الانجاء الوصفي ^(٣) ، وأنه استطاع أن يطور منهجاً جديداً من التراث النحوي والبلاغي القديم معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث ^(٤) ، وأنه أشمل كتاب في قراءة التراث ^(٥) ، وأنه أعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية ... ^(٦) ، وأنه يقف في الصدارة من تلك المحاولات التي اجتوت الغاية التعليمية ، واتسع أفقها المنهجي

(١) من ذلك على سبيل المثال : محمد صلاح الدين الشريف «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها» ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ١٩٧٩م ، ص ص ١٩٣ - ٢٢٩ .

(٢) من ذلك فيما اطلعت عليه : د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) / د. عز الدين مجذوب (المناوال النحوي العربي) ص ص ٣٧-٤٨ ، ١٩٢-٢٠٢ ، ٢٤٧-٢٤٩ ، ٢٧٢-٢٨٠ ، ٢٨٠ / د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنيوي) ص ص ٢١٩ / ٢٤٢ أحمد خالد (تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة؟) ص ص ٣٢٨-٣٣٧ ، ط ٢٠٠٠م ، NOIR SUR BALANC EDITIONS .

(٣) د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) ص ص ١٧٨ ، ١٨٧ . وينظر : د. حلمي خليل ، «العربية وعلم اللغة البنيوي» ص ٢٤٠ / د. مجيد الماشطة «الموازنة المطلوبة بين الأصالة والمعاصرة» مجلة القافلة ، المجلد ٣٧ ، العدد ١٠ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، ص ٣٧ .

(٤) د. محمد أحمد نخلة (مدخل إلى دراسة الجملة العربية) ص ٨١ ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار النهضة العربية ، بيروت .

(٥) محمد صلاح الدين الشريف «أثر الأكسنية في تجديد النظر اللغوي» - مصدر سابق - ، ص ٥٤ . وينظر : د. عز الدين مجذوب (المناوال النحوي العربي) ص ٣٧ .

(٦) عبد الوارث مبروك سعيد (في إصلاح النحو العربي) ص ١٧٦ ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، الكويت .

ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية ، وهو جهد بصير يباين في جوهره جميع ماسبقه من جهود (١) .

وفي مقابل هذا فهناك من يرى أن الكتاب لا يكشف عن أي تجديد حقيقي في مقارنة اللغة العربية (٢) ، وأنه ليس نموذجاً جديداً يقف بإزاء النموذج البصري وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا (٣) ، وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدد فيه بعض التجديد (٤) .

ولم تقف هذه الدراسات الناقدة عند هذا الحد ، بل تجاوزته - مع الأسف الشديد - إلى التجريح والخروج عن الموضوعية العلمية (٥) ، وهو ما كان يحسن أن يتجنب في تقييم الأعمال العلمية .

وقد تقبل الدكتور تمام تلك النقدات بترحاب كبير ، وصدر متسع ، وابتسامة والثقة (٦) ، واستجاب بوجه خاص لتلك الملاحظة العلمية البناءة التي أبدتها كثير من الباحثين من أن نظريته في القسراتن النحوية تفتقر إلى التطبيق العملي والعلمي على أبواب النحو جميعها ، فكان ذلك مدعاة لتأليف كتابه (الخلاصة النحوية) ، الذي سنتحدث عنه بعد قليل .

وأياً ما كان الأمر فإن هذا الكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ، فضلاً عن كونه محاولة

(١) د. سعد مصلوح «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص» ، ضمن الكتاب التذكاري (عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً) ص ٤٢٤-٤٢٥ ، إعداد : د. ودبة طه نجم - د. عبده بدوي ، إصدار جامعة الكويت ، كلية الآداب - قسم اللغة العربية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . ونجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الدكتور سعد مصلوح قد خصَّ آراء الدكتور تمام النحوية بد راسة قيِّمة نشرها بعنوان (الذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص) مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، المجلد ٥٩ ، العدد ٣ ، ١٩٩٩م ، ص ٢٥٩-٢٩٩ . وللمزيد ينظر : د. أحمد علم الدين الجندي «علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق» ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٢٧٥ - ٣٢٣ .

(٢) د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) ص ١٩١ .

(٣) د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنيوي) ص ٢٤٠ .

(٤) محمد صلاح الدين الشريف «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها» ، ص ٢١٤ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : د. محمد أبو المكارم قنديل «مزاعم التجديد في النحو العربي» ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة - جامعة الأزهر - ، العدد الأول ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ص ١٨٤-١٩١ / د. فخر الدين قباوة «توجهات الدرس النحوي في ضوء نظريات علم اللغة» ، مجلة الجامعة الإسلامية [تصدر عن الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية بلندن] ، العدد ٧ ، السنة ٢ ، ١٩٩٥م ، ص ٢٤٤ - ٢٤٧ .

(٦) د. تمام حسان (الخلاصة النحوية) ص ٨ ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، عالم الكتب ، القاهرة .

جريئة وحدثاً علمياً متميزاً في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة ، حَسْبُهُ أنه لفت الأنظار إلى أن هناك مُتَسَعاً من القول في النحو العربي ، وأن باب الاجتهاد فيه مازال مفتوحاً لمن تتوافر فيه شروطه .

٤ - الأصول - دراسة أيستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي . صدر في طبعته الأولى عام ١٩٨١ م ، عن دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب) ، ونالت طبعاته بعد ذلك في مصر والعراق .

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول بها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي : النحو - فقه اللغة - البلاغة . ونظراً لمكانة مؤلفه وأثره في الدارسين والباحثين ، والقيمة العلمية لهذا المؤلف ، فقد أُفرد بدراسات ناقدة كشفت عن نواحي الإثتلاف والاختلاف في بعض القضايا المتصلة بتاريخ النحو وأصوله (١) .

كما خُصَّ بتكريمٍ علمي آخر ، حيث حصل بهذا الكتاب عام ١٩٨٤ م على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم ، في حقل الإنتاج الأدبي واللغوي .

٥ - التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها . نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام ١٩٨٤ م .

وفيه قام الدكتور تمام بجمع عدد من الظواهر الأسلوبية المعدول بها عن الأصول النحوية، وأجرى لها دراسةً فاحصةً توصل فيها إلى أن المسوِّغ الوحيد لهذه الظواهر التي تتحدى قواعد النحو هو قيمتها الأسلوبية . وأطلق على هذه الظواهر مصطلح (الاستعمال المعدولي)، وذلك كالاتفات ، والتغليب ، والتضمين ... إلخ .

والكتاب كما هو واضحٌ من عنوانه يقع في مجال تعليم العربية لغير أبنائها ، أو بعبارة أدق في ميدان علم اللغة التطبيقي APPLIED LINGUISTICS .

٦ - مقالات في اللغة والأدب . نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام ١٩٨٥ م .

ويتضمن الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي كان قد نشرها في مجلات علمية (١) من تلك الدراسات : د. محمد خير الحلواني «نظرة في كتاب الأصول» ، مجلة المناهل المغربية ، العدد ٢٣ ، السنة ٩ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ص ٣٢٣ - ٣٤٣ .

مختلفة ، أو ألقاها في مؤتمرات وندوات علمية متخصصة . وجميع موضوعاته تدور حول اللغة ، تعليمًا ، ونقدًا ، وتقويمًا للتراث اللغوي عند العرب .

٧ - البيان في روائع القرآن . صدر عام ١٩٩٣م في جزء واحد عن عالم الكتب بالقاهرة ، ثم صدر عن الدار نفسها في جزئين (مجلد كبير) .

والكتاب يقوم بتحليل النصوص القرآنية ودراستها دراسة لغوية وأملوية .

٨ - الخلاصة النحوية . صدر عام ٢٠٠٠م عن عالم الكتب بالقاهرة . وهو آخر ما صدر له حتى الآن في مجال التأليف .

والكتاب - كما سبق القول - تطبيق عملي لما أودعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من نظريات لغوية ، وخاصة نظرية القرائن النحوية وتضافرها على بيان المعنى .

وهكذا نرى أن حياة أستاذنا الدكتور تمام كانت حافلة بالعطاءات العلمية التي شرقت في بلاد العرب وغربت ، حيث لم يحلّ بقطر عربي إلّا وترك أثرًا علميًا فيه ، فحينما كان في السودان تبلورت لديه فكرة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، ولما انتقل إلى المغرب أصدر هناك كتابه (الأصول) ، وفي المملكة العربية السعودية نشر ثلاثة كتب أثناء إقامته بها ، وهي : (التمهيد في اكتساب اللغة ...) ، و(مقالات في اللغة والأدب) ، و(البيان في روائع القرآن) .

• ترجماته :

وأما أعماله المترجمة ، فإن نتاج الدكتور تمام العلمي لم يتوقف عند حد التأليف ، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية عن مؤلفات ذات مناح علمية متعددة ، بلغت خمسة أعمال مترجمة هي بحسب تاريخ صدورها :

١ - مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، تأليف : ديلاس أوليري (De Lacy O'leary) . نشره سنة ١٩٥٧م ، بمكتبة الأنجلو المصرية (١) .

٢ - أثر العلم في المجتمع . تأليف : برتراند آرثروليم رسل (B.A.W - Resl) . نشره سنة ١٩٥٨م ، بمكتبة نهضة مصر ، ضمن سلسلة حياة المجتمعات التي تصدرها الجمعية الثقافية المصرية آنذاك .

(١) نظرًا لأهمية هذا الكتاب فقد ترجم أكثر من مرة ، منها ترجمة صدرت في العراق (مطبعة الرابطة - بغداد) ، قام بها يحيى النعالي ومتى بيثون ، سنة ١٩٥٨م ، تحت عنوان [انتقال علوم الإغريق إلى العرب] ، وترجمة أخرى صدرت في مصر (مكتبة النهضة المصرية - القاهرة) ، قام بها الدكتور وهيب كامل ، سنة ١٩٦٢م ، تحت عنوان [علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب] .

٣ - اللغة في المجتمع . تأليف : موريس ميكائيل لويس (M.M. lewis) . نشره بالقاهرة سنة ١٩٥٩م بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .

٤ - الفكر العربي ومكانه في التاريخ . تأليف : ديلاسي أوليري . نشره لأول مرة سنة ١٩٦١م ، في عالم الكتب بالقاهرة ، وصدر ضمن إصدارات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ثم نشر في طبعة ثانية عام ١٩٩٧م عن الهيئة المصرية للكتاب ضمن مشروع الألف كتاب الثاني ^(١) .

٥ - النص والخطاب والإجراء . تأليف : روبرت دي بوجراند (R.D.BEAUGRANDE) . نشره سنة ١٩٩٨م ، في عالم الكتب بالقاهرة . وهو آخر ما صدر له من أعمال ترجمية حتى الآن . وموضوع الكتاب الأصلي هو لسانيات النص أو علم اللغة النصي . وهكذا نرى تشعب مجالات هذه الترجمات ، فبعضها لغوي صرّف ، وبعضها فلسفي ، وبعضها الآخر تاريخي . ولا شك أن هذه الأعمال المترجمة سدّت فراغاً في المكتبة العربية ، وكشفت في بعض مناحيها عن رأي الآخرين ونظرتهم في تأثير الثقافات الوافدة على الفكر العربي في جوانبه العلمية واللغوية والدينية ، كما كشفت من جهة ثانية عن علاقة اللغة بالمجتمع ، وعن إنتاجية النص اللغوي ، وكيفية تحليله ، وتعدد وجهات النظر إليه ، وهذا - فيما أرى - إضافة مهمة للدرس اللغوي ، وللثقافة العربية بشكل عام .

• بحوثه ومقالاته:

من الصعوبة بمكان أن نورد إحصاءً دقيقاً شاملاً لجميع بحوثه ومقالاته التي نشرها في الدوريات العلمية ، أو التي شارك بها أو ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية ، فهي من الكثرة بحيث يجعل حصرها أمراً ليس في مقدورنا ، وهو نفسه يعترف بهذا في مقدمة كتابه (مقالات في اللغة والأدب) .

ولكننا سنحاول أن نذكر معظم ماوصل إليه علمنا من تلك البحوث والمقالات ، مع

(١) قام الأستاذ عبد الجليل حسن بدراسة موجزة لهذا الكتاب ، وأبدى بعض الملاحظات على هذه الترجمة . ينظر : «الفكر العربي بين الأصالة والتأثير العالمي» ، مجلة الكاتب المصرية ، عدد فبراير ١٩٦٤م ، ص ٢٠٢-٢٠٩ .

وهناك ترجمة أخرى لهذا الكتاب قام بها الأستاذ إسماعيل البيطار ، وصدرت عام ١٩٧٢م ، عن دار الكتاب اللبناني - بيروت .

التنويه إلى أننا أغفلنا ذكر ستة عشر بحثاً كان قد جمعها وأودعها ضمن كتابه السالف الذكر (مقالات في اللغة والأدب).

وهذا بيان تفصيلي بتلك البحوث والمقالات :

١ - مجلة الأزهر - مصر :

* نشأة النحو العربي ، المجلد ٣٢ ، الجزء الأول ، ١٩٦٠م ، ص ص ٤٧-٥٦ .

* مشكلة الخط العربي ، المجلد ٣٢ ، الجزء الخامس ، ١٩٦٠م ، ص ص ٤٣٩-٤٤٣ .

* النحو والمنطق ، المجلد ٣٢ ، الجزء السابع ، ١٩٦٠م ، ص ص ٧٠٤-٧٠٩ .

* مصطلحات سيويه في أصوات اللغة العربية ، المجلد ٣٢ ، الجزء العاشر ، ١٩٦٠م ، ص ص ١٠٧٧-١٠٨٤ .

٢ - مجلة منبر الإسلام - مصر :

* نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر ، السنة ٢٦ ، العدد ٥ ، ١٩٦٨م ، ص ص ١٦٧-١٦٩ .

٣ - حوليات كلية دار العلوم - القاهرة :

* أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، ١٩٦٨-١٩٦٩م ، ص ص ١٢٣-١٤٠ .

* منهج النحاة العرب ، ١٩٦٩-١٩٧٠م ، ص ص ٣٥-٦٢ .

٤ - مجلة المجلة - مصر :

* وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر ، السنة ١٠ ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦م ، ص ص ٣١-٤٠ .

٥ - مجلة اللسان العربي - المغرب :

* القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي ، المجلد ١١ ، الجزء الأول ، ١٩٧٤م ، ص ص ٢٤-٦٣ .

* نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ، المجلد ١١ ، الجزء الأول ، ١٩٧٤م ، ص ص ٢٨٤-٣٠١ .

- ٦ - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب :
- * مشكلة الترجمة . العدد ٣ - ٤ ، ١٩٧٨ م ، ص ص ١٨١ - ١٩٤ .
- ٧ - مجلة فصول - مصر :
- * اللغة العربية والحداثة ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، الجزء الأول ، ١٩٨٤ م ، ص ص ١٢٨ - ١٤٠ .
- ٨ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
- * من طرق القرآن الكريم ، الجزء ٤٩ ، ١٩٨٢ م ، ص ص ١٧٢ - ١٩٠ .
 - * درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب ، الجزء ٥٦ ، ١٩٨٥ م ، ص ص ٥٥ - ٨٨ . ونشر هذا البحث أيضاً تحت عنوان (درجات الخطأ والصواب في الاستعمال العربي) ضمن مجلة (بحوث لغوية وأدبية) الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٩٨٦ م ، ص ص ٢١ - ٣٥ .
 - * وحدة البنية واختلاف الأنظمة ، الجزء ٥٧ ، ١٩٨٥ م ، ص ص ٢٢ - ٥٦ .
 - * تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم ، الجزء ٦٠ ، ١٩٨٧ م ، ص ص ٢٥٨ - ٢٧٦ .
 - * لغة الإعلام ، الجزء ٦٢ ، ١٩٨٨ م ، ص ص ٤٤ - ٥٥ .
 - * الإفادة والعلاقات البيانية ، الجزء ٦٥ ، ١٩٨٩ م ، ص ص ٤٥ - ٥٨ .
- ٩ - مجلة المناهل - المغرب :
- * موقف الأديب والفنان بين الحرية والالتزام ، العدد ٣ ، ١٩٧٥ م ، ص ص ٧٢ - ٨٩ .
 - * في الشعر السياسي للدكتور عباس الجراري «تعليق» ، العدد ٤ ، ١٩٧٥ م ، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٨ .
 - * اليقين بين الإسلام والفلسفة ، العدد ٥ ، ١٩٧٦ م ، ص ص ٥٩ - ٧٨ .
 - * التضام وقبود التوارد ، العدد ٦ ، ١٩٧٦ م ، ص ص ١٠٠ - ١١٣ .
 - * رأي في الارتباطات الطبيعية والنفسية في التذوق الفني ، العدد ٩ ، ١٩٧٧ م ، ص ص ٥٧ - ٧٤ .

- * أصول النحو وأصول النحاة ، العدد ١٠ ، ١٩٧٧م ، ص ص ٧١ - ٨٤ .
- * نحن والنراث والمعاصرة ، العدد ١٢ ، ١٩٧٨م ، ص ص ٧٥ - ٨٨ .
- * قضايا اللغة ، العدد ١٤ ، ١٩٧٩م ، ص ص ٧٩ - ٨٩ .
- * الازدواج اللغوي ، العدد ١٦ ، ١٩٧٩م ، ص ص ١٤٧ - ١٦٠ .
- ١٠ - مجلة معهد اللغة العربية (جامعة أم القرى - مكة المكرمة) :
- * كيف نُعلِّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية ، العدد الأول ، ١٩٨٢م ، ص ص ١٩ - ٣٥ .
- * مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ، العدد الثاني ، ١٩٨٤م ، ص ص ٣٥٣ - ٣٦٤ .
- ١١ - مجلة الحصاد - الكويت :
- * التحليل اللغوي للأدب ، العدد الأول ، ١٩٨١م .
- ١٢ - مجلة الدراسات القرآنية (تصدر عن مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية - جامعة لندن) :
- * الصحة والجمال في النص القرآني ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ١٩٩٩م ، ص ص ٢٤٠ - ٢٦٦ .
- * العلاقات الملفوظة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ٢٠٠١م ، ص ص ١٧٢ - ٢٠٠ .
- وبالإضافة لما تقدم فهناك مقالات وبحوث شارك بها في دورات وندوات ومحاضرات علمية ، بعضها نشر في كتب خاصة ، وبعضها لمّا ينشر بعد ، وهي على النحو التالي :
- * شاعرية ابن زيدون في ضوء منهج مستحدث . بحثٌ أُلقي في مؤتمر الذكرى الألفية لميلاد ابن زيدون الذي عقد في المغرب عام ١٩٧٥م ، ونشر في مجلة الكتاب التي يصدرها اتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين (بغداد) ، العددان ١١ - ١٢ ، السنة التاسعة ، ١٩٧٥م ، ص ص ٩٥ - ١١٦ .
- * إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً . بحثٌ أُلقي في أشغال ندوة اللسانيات واللسغة العربية التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة

التونسية عام ١٩٧٨ م ، ونشر ضمن كتاب (اللسانيات واللغة العربية) سلسلة اللسانيات (٤) ، ١٩٨١ م ، ص ص ١٤٥ - ١٨٤ .

* موقف النقد العربي التراثي من دلالات ماوراء الصياغة اللغوية . بحث ألقاه في ملتقى «قراءة جديدة لتراثنا النقدي» ، الذي عقده النادي الأدبي الثقافي بجدة في عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، ونشر ضمن كتاب بعنوان (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) ، المجلد الثاني «الآخر» ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ص ٧٨٣ - ٧٩٥ .

* الطابع الاقتصادي لنظام اللغة . محاضرة أقيمت في النادي الأدبي الثقافي بجدة بتاريخ ٣ / ٤ / ١٤٠٥ هـ ، ونشرت ضمن سلسلة : المحاضرات ، المجلد السادس . ١٩٨٨ م ، ص ص ١٨٣ - ٢١٤ .

* اللغة العربية والشعوب الإسلامية . منشور ضمن كتاب (من قضايا اللغة العربية المعاصرة) . إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠ م ، ص ص ٦٩ - ٨٨ .

* قرينة السياق . بحث قُدِّم بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم عام ١٩٩١ م ، وطبع ضمن الكتاب التذكاري الخاص بهذه المناسبة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، ص ص ٣٧٥ - ٣٩٥ .

* الاتصال والكفاءة الإعلامية . محاضرة أقيمت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) ، عام ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

* نحو الجملة ونحو النص . محاضرة أقيمت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

* وضع المصطلح العربي في النحو والصرف . بحث أرسل إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية الأردني ، عام ١٩٩٤ م .

* أساسيات النحو العربي وتيسير تعليمه . محاضرة أقيمت في الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني في ٢٥ نيسان عام ١٩٩٨ م .

ويلحق بهذه المقالات ما كان قد كتبه تقديماً لمؤلفات بعض طلابه ، أو مؤلفات شارك مع غيره في تأليفها . فمن النوع الأول ما يأتي :

* تقديمه لكتاب (اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية) ، للدكتور فاضل مصطفى السافي

(العراق) ، نشر المجمع العلمي العراقي عام ١٩٧٠ م . وجاء تقديمه في أربع صفحات.

* تقديمه لكتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ، للدكتور فاضل الساقى - أيضاً - ، نشر مكتبة الخفاجي بالقاهرة عام ١٩٧٧ م . وجاء هذا التقديم في ست عشرة صفحة (٧ - ٢٢) .

* تقديمه لكتاب (ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة) ، للدكتور عبدالرحمن حسن العارف ، وتقديمه لكتاب (اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر) للمؤلف نفسه . وهذان الكتابان في مرحلة الطبع ، وسيصدران لاحقاً - إن شاء الله - .

أما النوع الآخر من تقديماته فيشمل مايلي :

* تقديمه لكتاب (قائمة مكة للمفردات الشائعة) ، الذي أصدره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ص ص ٧ - ٢٦ .

* تقديمه لمجلة (بحوث لغوية وأدبية) ، الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ص ٧ - ١٩ .

* تقديمه لكتاب (الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى) الذي أصدره المعهد ، ص ص ٧ - ١٣ .

* كتابته مبحث (النظام الصرفي في اللغة العربية) ضمن (المعجم العربي الأساسي) الذي صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عام ١٩٨٩ م . وقد استغرقت صفحاته أربعاً وثلاثين صفحة (١٨ - ٥١) .

ورغم سنوات عمره التي تجاوزت الثمانين - سلمه الله - ، فإنه مازال يمارس فعل القراءة والكتابة ، وينتج مقالات وبحوث هي عصارة أفكار هذه السنين ، وعسى أن تجتمع هذه الأعمال ثم تنشر لتكون في متناول الجميع .

• الإشراف على الرسائل الجامعية :

بلغ عدد الرسائل العلمية التي أشرف عليها في أقطار عربية مختلفة مايقرب من مائة رسالة ، وكان عددٌ لا بأس به من هذه الرسائل بدور حول موضوعات مستوحاة من مؤلفاته المذكورة آنفاً .

ومن هذه الموضوعات : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الجملة الوصفية في النحو العربي ، تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، القيمة النحوية للموقع ، المقطع الصوتي بين الكمية والمدة الزمنية ، الزمن النحوي ، التضام في النحو العربي ، قرينة الإعراب ، الترخُّص في القرائن ، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، الضرورة الشعرية في النحو العربي ، الإسناد النحوي ، المعنى الوظيفي لأدوات النفي في العربية ، طلب الخفة في العربية ، ظاهرة التماثل الصوتي ، الربط في التركيب العربي .. إلخ ، كما أن بعضاً آخر مما أشرف عليه من الرسائل كان دراسة ناقدة - ليست بالضرورة قادمة - لمنهج النحاة العرب في ضوء الدراسات والمناهج اللغوية الحديثة ، كالبحت في طبيعة معيار الصواب والخطأ لدى النحاة ، وأمن اللبس ووسائل الوصول إليه في النحو العربي ، وأصول النحو العربي ... إلخ^(١) .

وكان التصدي لبحت هذه الموضوعات وأمثالها في رسائل علمية سبباً في نشأة مدرسة فكرية متميزة في حقل الدراسات النحوية واللغوية بصفة عامة . وأكثر هؤلاء التلاميذ في مصر ، ومنهم عددٌ لا بأس به في البلاد العربية الأخرى ، كالمغرب ، والسودان ، وليبيا ، والكويت ، والعراق ، والأردن ، والعودية .

كما شارك الدكتور تمام في مناقشة عدد كبير من الرسائل الجامعية في الجامعات العربية ، منها بالإضافة إلى جامعة القاهرة ، جامعة الإسكندرية ، جامعة عين شمس ، جامعة الأزهر ، جامعة الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية ، فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، جامعة الكويت ، جامعة اليرموك بالأردن ، جامعة المستنصرية ببغداد ، جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب) ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المغرب) ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (السعودية) ، جامعة الملك سعود بالرياض (السعودية) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

وكنت أنوي أن أقدم بيانات كاملة بأسماء الرسائل العلمية التي اشترك الدكتور تمام في مناقشتها ، وقد قطعت في ذلك شوطاً لا بأس به ، إلا أنني رأيت عدم جدواها العلمية من جهة ، وأن الإحاطة بها ضربٌ من المستحيل من جهة أخرى ، ولذلك عدلتُ عن هذه الفكرة واكتفيت بذكر الجامعات التي تمت بها مناقشة تلك الرسائل .

(١) لمعرفة مزيد من أسماء هذه الرسائل العلمية بنظر أدلة الرسائل الجامعية التي أصدرتها كلية دار العلوم ، وجامعة أم القرى ، وجامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب .

• أوليات تنسب إليه:

* أول من استنبط موازين التنغيم (نماذج التنغيم) في اللغة العربية ، وذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ، وهي محاولة رائدة ، وفيها جدةً وإبتكار - كما يقول الدكتور أحمد قدور - (١) .

* أول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم ، وبرره من حيث المبنى والمعنى .

* أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم هما : النقل ، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، وفسر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبل مستعصياً على التفسير المقنع .

* أول من أنشأ للنحو العربي نظاماً متماسكاً قوامه القرائن اللفظية والمعنوية ، بعد أن كان النحو في أنهام الدارسين تحليلاً إعرابياً فقط .

* أول من قال بفكرة نضافر القرائن مبطلاً بذلك فكرة العامل النحوي .

* أول من أبرز فكرة الترخُّص في القرينة عند أمن اللبس ، وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر ، والنثر) .

* أول من فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد على السياق ، وذكر للنحو ستة عشر زمناً ، كما أنشأ مفهوم «الجهة» ، وجعلها عوناً على تعدد الزمن النحوي .

* أول من قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى ، وتحليل كل شق منه على حدة .

• إنجازات أخرى:

* تولَّى الإشراف والمشاركة الفعلية في إخراج قائمة مكة للألفاظ الشائعة ، وهي عمل علمي ذو فائدة كبرى في حقل تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات .

* حاز على الدرجة الأولى في المسابقة التي أقامها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط سنة ١٩٧٢ م ، وذلك عن بحثه الموسوم بـ «القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التقدير والمحلّي» .

(١) مبادئ اللسانيات ، ص ١٢٣ ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، دار الفكر ، دمشق .

- * شارك في وضع المعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) سنة ١٩٨٩ م . واضطلع بمهمة مراجعة هذا المعجم .
- * اختير لمراجعة مجلة (البنك الإسلامي للتنمية) التي تصدرها منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، واستمر بها من تاريخ صدورها حتى تركه العمل في جامعة أم القرى .
- * وقع عليه الاختيار من قبل الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م ، للانضمام إلى اللجنة المشكلة لمراجعة مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية .
- * حصل على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم في فرع الإنتاج الأدبي واللغوي عام ١٩٨٤ م ، بترشيح من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وذلك عن كتابه (الأصول) .
- * حصل على جائزة صدام للدراسات اللغوية سنة ١٩٨٧ م ، بترشيح شخصي .
- * مثل المملكة المغربية في برنامج التعاون الثقافي بين المغرب وموريتانيا ، واشتمل نشاطه على إلقاء عدد من المحاضرات العلمية والعامة ، وذلك عام ١٩٧٧ م .
- * تولى جانباً هاماً من إنجاز سلسلة الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها التي أصدرها معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) في ستة أجزاء ، عام ١٩٨٤ م .
- * كان له دور بارز في مشروع إنشاء قسم علم اللغة التطبيقي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٩٩٤ م ، ليكون قسماً علمياً ثالثاً من أقسام المعهد ، وإليه يعود الفضل في فكرة هذا القسم ، وإعداد خطته ومناهجه ، إلا أن أمر هذا القسم أوكل بعد أن تمت الموافقة على إنشائه إلى قسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية ! .
- * شارك في الندوتين الأولى والثانية لمشروع مكافحة الأمية باستعمال الحرف العربي في كتابة عدد من لغات الشعوب الإسلامية في الدول الإفريقية والآسيوية ، اللتين عقدنا عام ١٩٨٨ م بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة .
- * اختاره المركز الدولي لليوغرافيا International Biographical Cantar في كامبردج باجلترا ضمن الأعلام الواردة أسماؤهم في موسوعته المسماة :
INTERNATIONAL WHO'S WHO IN EDUCATION

* ورد اسمه ضمن (موسوعة أعلام مصري القرن العشرين) ، التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) بالقاهرة سنة ١٩٩٦م (ص ١٤٦)

* كرمته جامعة القاهرة عام ١٩٩٨م ضمن تكريمها لجيل الرواد من الأساتذة الجامعيين بها ، ومنحته جائزة تقديرية ودرعاً تذكاريًا

وهكذا يبدو لنا من خلال ماتقدم أن النشاط العلمي للدكتور تمام حسان كان غزيراً ومتنوعاً ، شمل مجالات عدة وجوانب مختلفة من العلوم والمعارف

شعره

لعل كثيرين لا يعرفون أن الدكتور تماماً كان يتعاطى الشعر ، ويجيد النظم فيه وتدور موضوعات شعره حول قضايا اجتماعية . وأخرى سياسية ، وبعضها خاصٌ بمناسبات أقيمت في كليته دار العلوم وقد اطلّعت على مجموعة كبيرة من القصائد التي نظمها وهو طالبٌ بدار العلوم ، وأخرى نظمها وهو أستاذٌ بها ومن ضمنها قصيدة بعنوان (عيد ميلاد الملك فاروق) ، وأخرى بعنوان (السياحة في مستنقع الرافض) ، وثالثة بعنوان (الشرق والغرب يلتقيان) إلخ...

وجميع هذه القصائد مخطوطة بخط يد ، وهو يحتفظ بها في مكتبته الخاصة وقبل أن اختتم هذه العرض التعريفي بالدكتور تمام حسان ، أرى أنه يجدر بي التنويه إلى أنه على الرغم من الجوائز العديدة التي حصل عليها ، والصّور التكريمية المختلفة التي حظي بها كما تقدّم - ، فإنني أحسبه لم ينل حتى الآن ما يستحقه أمثاله من الرواد الذين كان لهم وجودٌ فاعل ، وبصمات واضحة ، ون تأثيرات بالغة على الساحة الفكرية والعلمية والثقافية ، وعسى أن تتدارك هذا الأمر الجهات المرشحة ، ومن بعدها اللجان العاملة في المؤسسات والمراكز المتخصصة ذات العلاقة في عالمنا العربي ، فتقوم بترشيح من هو أهلٌ لذلك التكريم ، وتمنح جوائزها من يستحق . بعيداً عن المجاملة والمصالح الشخصية . وفي ذلك ضمانٌ لصاحب الحق من جانب ، ورفعٌ للمستوى العلمي والأخلاقي للمؤسسة المانحة من جانب آخر ، فضلاً عن تحقيق عنصر النزاهة والعدالة الذي يفترض أن يكون هو شعار

والفيصل في استحقاق التكريم أو عدمه . وبذا تتكامل جوانب المصداقية لهذه الجوائز ،
فتحوز على نظرة الإجلال والاحترام والتقدير ، وتنال الرضا والقبول .

وبعد ، فهذه هي السيرة الذاتية والمسيرة العلمية للدكتور تمام حسّان ، أثرت أن أذكرها
بكل ما علمته من تفصيلاتها ، رغم اعتقادي أنه ندّ عليّ شيءٌ غير يسير منها ، والأمل معتودٌ
على أستاذنا أن يفرغ بعد هذه الرحلة الطويلة والمحطات التاريخية في رحاب العلم والمعرفة
والعمل الأكاديمي ، وفي حقل التجارب الشخصية ، لكتابة سيرته الذاتية ؛ حتى يطلع جيل
اليوم ممن لم يحظ بالالتقاء به والتعرّف عليه من قُرب على المعالم والصوَى في مسيرة جيل
الرواد ، فيأخذوا من تجاربهم وخبراتهم العبرة والعظة ، والدروس المستفادة .

ولا أخفي القارئ الكريم أنني قد كاشفت أستاذنا الفاضل بهذا الأمر ، وطرحت عليه هذه
الفكرة ، فاستحسنها ووعدني خيراً ، ونسأل الله أن يهبه من الصحة . والبركة في الوقت
والعمل ، والقدرة على استحضار الذاكرة ، ما يُمكنه من إنجاز ما وعد به ، وتحقيق رغبة أحبائه
ومريديه .



القسم الثاني

الدراسات المهداة إلى تمام حسن

- أحمد علم الدين الجندي .
- أحمد مختار عمر .
- داود عـــــبـــــده .
- سعيد حسن بحيري .
- صلاح الدين حسنين .
- الطيب البكوش & صالح الماجري .
- عـــــبـــــده بدوي .
- عـــــبـــــده الراجحي .
- مـــــاـــــزن الوعر .
- محمد حسن عبد العزيز .
- محمد خليفة الدناع .
- محمد رشاد الحمزاوي .
- مصطفى النحاس .

من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي

أ.د. أحمد علم الدين الجندى

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مقدمة وتجنبة:

لعل أجل عمل وأعظمه أثراً أن يتجه الباحثون في (أصول الفكر اللغوى) إلى باب (تعارض الأدلة في اللغة وتعارض الأقيدة والترجيح بينها)، وينضوى تحته أصول وفروع شتى من الأهمية بمكان مثل:

✧ إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شئبين أحدهما الإسناد، والآخر المتن.

✧ وإذا كانت اللغتان في الاستعمال والقياس سواء ومتقاربتين فما العمل ولا سيما إذا قلت إحداهما وكثرت الأخرى؟

✧ وإذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، والأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما.

✧ وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصليين.

✧ وتفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال، وتعارض قبيحين، وتعارض المانع والمقتضى.

✧ وفي العدول عن الأصل والرد إليه، والترخُّص عند أمن اللبس.

✧ وقواعد التوجيه في الصناعة النحوية، وقواعد توجيهية تضبط الرد، والأقسام الكبرى لقواعد التوجيه.

✧ التأويل في القاعدة.

✧ قواعد النحو أضيق من كلام العرب.

✽ قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ويمكن التوفيق بينهما بالتأويل.

✽ التأويل قد يحتمل وجهاً واحداً وقد يحتمل وجوهاً متعددة.

✽ ظاهرة التأويل جاءت لأمرين:

(١) عدم صدق القاعدة على بعض ماسمع.

(٢) حرص النحاة على تفسير كل ماسمع في ضوء القواعد والأصول.

✽ حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله: فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً.

✽ اختصار المختصر لا يجوز؛ ولذلك لم يجز حذف الحرف قياساً؛ لأن الحروف إنما دخلت في الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً، واختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه إجحاف به.

✽ الرجوع إلى الأصل أبسر من الانتقال عنه.

✽ يتوسع في الأمهات ما لا يتوسع في غيرها، كهمزة الاستفهام، لما كانت أم الباب اختصت بجواز الحذف، وبجواز الدخول على النافي، وواو العطف وفائه، وثم، والشرط، و(إن) المؤكدة.

✽ كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، منع شيئاً مما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنته: كنعم وبشس - وإنما منعنا التصرف لأن لفظهما ماض، ومعناها إنشاء المدح والذم العامين على سبيل المبالغة في الحال، فلما تضمننا ما ليس لهما في الأصل - وهو الدلالة على الحال - منعنا التصرف.

ولسنا ننكر جهد علمائنا في القديم^(١) في تجلية هذه الأفكار وعرضها وتحليلها، فلهم

(١) من هؤلاء ثعلب (٢٩١هـ) في كتابه: اختلاف النحويين، وابن كيسان (٣٢٠هـ)، والنحاس (٣٣٨هـ) في كتابه: المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وابن درستويه (٣٤٧هـ) في كتابه: الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، وكتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي (٣٤٨هـ)، والرماني (٣٨٤هـ) في الخلاف بين النحويين، والأنباري (٥٧٧هـ) في كتابه: الإنصاف، والمكبري (٦١٦هـ) في كتابه: التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وابن إياز (٦٨١هـ) في كتابه: الإسعاف. واتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، والسيوطي (٩١١هـ) في الاقتراح، وأحبلك على ابن هشام (٧٦١هـ) في كتابه: مغنى اللبيب، ص ٨٨٤ - ٩١٥. فقد عرض لجموعة من القواعد (الأصولية) وبخاصة الباب الثامن - الذي خصصه لأمر كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة.

صفحات مشكورة في أصول النحو، ولكن الذي يجب أن نشير إليه أولاً: هو أن ابن جني (٣٩٢هـ) قد ذكر في معرض حديثه عن سبب تأليفه كتاب الخصائص أنه لم ير أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل (أصول النحو) على مذهب أصول الكلام والفقه، ومضى يعرض لأكثر هذه الأصول في كتابه الخصائص. وثانياً: أن التعصب كان ظاهراً في بعض طيات هذه المراجع وغيرها في مسيرة التاريخ، فكان بعضهم يتعصب للنحو البصري وآخرون يتعصبون للنحو الكوفي.

منهج الكتاب:

أما في العصر الحديث فقد اضطلع الدكتور تمام حسّان بهذه الأصول في كتابه (الأصول: دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي). وقد أشار إلى كثير مما ذكرناه في تلك الملامح الأصولية بعقل رياضي جامع للنكر الأصولي في كل عصوره، كما أضفى الأستاذ على عمله منهجاً جديداً أبعد عنه السأم مما حبيه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على الرغم من أنه تناول موضوعاً منطقياً وعرافياً، لكنه استطاع أن يجمع شوارده من غضون تراث العربية، فكشف غامضه، وقرب جناه، وكان اهتمامه بالغاً بالآراء العلمية الجريئة، والاتجاهات المبتكرة المدعومة بالحجة الواضحة والدليل الموجه. وهو لون من الدراسة فريد، وسّع روح البحث، وغرس في نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث.

كما امتاز في كتابه (الأصول) قسم النحو بتنسيق الجداول وهندستها بربط المواد الأصولية فيها برباط يُسلم إلى أحكام مُسلمة يستند إليها في الدفع، وذلك في إطار يتسم بالغوص والعمق، وفهم لأسرار العربية، وكشف لجمالها ومنطقها، كما استعان برسم للبناء الأصولي الذي كشف عن أسرارهِ ليصور ذلك كله في لمة فنان ونغمة عازف.

ومما يلاحظ على كتاب الأستاذ السابق - أن أركانه قد دُعمت بكثرة من النصوص الأصلية تكتنفه من بين يديه ومن خلفه، ونهيمن عليه إلى أن قادته إلى نهايته في غير نسلط ولا تحكّم، فهي دراسة منهجية مبنية على خطة نقدية، تمتاز بملاحظات مهمة، ومبادئ أساسية قائمة على الدرس اللغوي الحديث في منهج متكامل خلّاق.

هذا، وقد اشتمل الجزء النحوي من هذا الكتاب على ٤٨١ ملحقاً أصولياً صاغه بدقة، وربط بين مفرداته بحكمة، حتى أضحي كالمساة المشعة أنى اتجهت إليها غمرتك بأضواء.

اتساع وعمق الجانب اللغوى فى (أصول) الأستاذ

١- «هناك قاعدة كبرى فى أصول الفقه الإسلامى تجعل (المصلحة) غاية، وتقابلها قاعدة كبرى فى أصول النحو تجعل (الفائدة) هى الغاية. وتلخص المصلحة فى أصول الفقه عبارة «لا ضرر ولا ضرار»، وتلخص الفائدة فى أصول النحو عبارة «لا خطأ ولا لبس»...، ومهما يكن من شىء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها فى صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة، فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه فى فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن يكون تفضيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث».

«والمقصود بقواعد التوجيه - كما يراها الأستاذ - تلك الضوابط المنهجية التى وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر فى المادة اللغوية...، ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم...، وبهذا نعلم أن التحويين حين كانوا يبدون آراءهم فى المسائل لم يكونوا يصدرن عن موقف شخصى، أو ميل فردى، أو ذكاء حرّ، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة...، فإذا اختلف النحويان فى المسألة الواحدة فذلك خلاف فى (اختيار) القاعدة التى بنى حكمه فى ظلّها، فقد يعتمد أحدهما فى إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هى أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها»^(١).

فقواعد التوجيه هذه، هى ضوابط منهجية، وقد سمّاها الأستاذ «دستور النحاة»، وإخال أن الأستاذ كان ينحت مصطلحاته فى الأصول النحوية من حياته العسكرية، فقد كان حفظه الله ضابطاً فى حرب فلسطين الأولى ليحافظ على الأرض والعرض، (وقواعد التوجيه) هذه مصطلح عسكرى ميدانى، انتقل على يده إلى ميدان لغوى أصولى.

كما قام برسم جدول للأقسام الكبرى لقواعد التوجيه، ثم قسم (قواعد التوجيه) إلى أقسام:

❖ أولاً: القواعد الاستدلالية، وقسمها إلى إحدى عشرة قاعدة، وكل قاعدة منها يندرج تحتها مسائل.

❖ ثانياً: القواعد المعنوية.

❖ ثالثاً: القواعد البنيوية، ويندرج تحتها: التحليلية والتركيبية.

وقد اندرج تحت هذه الأقسام مسائل كثيرة استخرجها الأستاذ من التراث، وصنّفها

(١) الأصول، للدكتور تمام حآن، ص ٢٢٠ فما بعدها.

وناقشها حتى دبت فيها روح البحث العلمي المبكر، بعد أن كانت غير هذا في كتب النحاة -
مبهمة غير مقصودة، لا تنم عما وراءها من بناء نظري شامخ، أعمدته هذه القواعد، ولبناته
الأبواب والمسائل، وقد أشار الأستاذ في حيدة إلى أن النحاة لم ينقلوا هذه الأدلة عن المنطق،
ولمّا تأثروا في استعمالها بالمنطق، وفرق بين النقل والتأثر^(١).

٢- وعندما تكلم على (الدليل النحوي) وأقسامه من حيث السماع والاستقراء
والاستصحاب والقياس... إلخ، ذكر من هذه الأقسام ما يسمى (بالدليل الباقي)، والمقصود
به: أن تعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصي
على النقض فيصلح ليثبت به الحكم. من ذلك: أن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع واحد
منها، فكان مقتضى هذا الأصل ألا يعرب المضارع، ولكن شبهه بالاسم من عدة نواح أعطاه
حكم الإعراب بالرفع والنصب، ثم بقي الجر لا يجد إلى المضارع سبيلاً، فكان هو (الدليل
الباقي) على خضوع المضارع للأصل العام في الأفعال. وهو كونها منسوبة إلى البناء. وأن
الإعراب الذي يختلف عليه ليس أصلاً فيه. وقد نظر الأستاذ لهذا المصطلح بما يسمى في
المنهج الحديث Residue^(٢).

آراء لها وزنها في الدرس الأصولي،

* مخالفة التركيب لقواعد النحو غير مضرّة ولا قاذحة؛ لورود ذلك في القرآن
والحديث.

* القوة الإنتاجية للنحو العربي وسعة إمكاناته، وربط ذلك بما رآته المدرسة الأمريكية
التوليدية^(٣).

* الاختلاف في التأويل والتخريج والاختيار والتوجيه هو الذي أطال نصوص النحو؛ لأنه
يتعلق بالمسائل لا بالأصول، ولو أن النحو عرض على الشاذين من طلابه في صورة
الأصول دون المسائل لبدا يسيراً مختصراً مستساغاً، ولكن كتب النحو ورثت عن القدماء
الحرص على عرض المسائل جنباً إلى جنب مع الأصول، فإذا واجهها المبتدئ لم يعرف
أيها الأصل وأيها الفرع، فتخلط عليه الأمور ويصعب عليه التحصيل^(٤).

* النحو التعليمي يعطى القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو العلمي يستقرى الأمثلة ويستنبط
منها القواعد، فالأول قياسي والثاني استقرائي، والأول معياري والثاني وصفي، والأول

(١) الأصول، ص ٢١٩. (٢) نفسه، ص ٢١٩.

(٣) نفسه، ص ١٧٦. (٤) نفسه، ص ١٦٨.

قاعدة تُراعى والثاني بحثٌ يُسجَّل وصف اللغة أثناء عملها، القاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها، وقانون ذو سلطة تحييز وتوجب وتمنع^(١).

※ النحاة أجازوا القياس على قواعدهم وهي من عملهم، وليست من أعمال العرب.

※ تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع من العرب يعتبر خطأ منهجياً؛ إذ ليس من حق النحوى غير النصيح أن يخطئ الأعرابي النصيح إلا إذا وجد السماع ضده.

※ ذكر النحاة أنهم أخذوا التعليل من الأعراب، كالأعرابي الذي ردّ على من سأله كيف يقول: جاءته كتابي فاحتقرها بقوله: ألبر بصحيفة؟ يقول الأستاذ معلقاً على هذا «وما هكذا تؤخذ الأمور. فالمسلم به أن البحث في اللغة والتصدي لاستخراج قواعدها بحث علمي يتطلب منهجاً سليماً... والأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد. وإن صح له أن يكون فيصلاً في صحة النطق»^(٢).

والحقيقة أن النحاة قد تأثروا بالمتنطق، وتحشموا التخيل المسرف، من ذلك قولهم: إن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال نحو: هل كتب عمرو؟ وقد تخرج عن هذا الأصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو: هل عمرو كاتب؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو: هل عمرو كتب؟. وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم، وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال: لأن «هل» إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأت في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حيثئذ إلا بمعاقته!

وكلام هذا النحوى وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال:

مليحةٌ عشقت ظبياً حوى حوراً فمذ رأتها سمعت فوراً لخدمته
كَهَلْ إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنّت إليه ولم ترض بفرقته^(٣)

(١) مقال للدكتور تمام في حلقة البحث العلمي، بكلية دار العلوم، سنة ١٩٦٥م.

(٢) المقال السابق، ص ١٦. وانظر أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، في المورد العراقية، مجلد ٧. عدد ٣، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م. لثري إسراف النحاة في التعليل وتعدد الإعراب في الجمل حتى تبلغ عندهم ستين أو سبعين جواباً.

(٣) القياس في اللغة العربية. للشيخ محمد الحضر حبن. ص ٧٧. نشر المطبعة السلفية، ١٣٥٣ هـ.

* الفصح لا يخطئ وإنما يترخص إذا أنس أمن اللبس، كما أن الترخص درجة من درجات الصواب مع أنه يخالف القاعدة والسنة المتبعة والعرف الشائع في التراث، وقد سمى اللغويون المحدثون الترخص (الابتداع في اللغة)، وعن طريقة يكون التطور اللغوي،^(١) وهو في بعض صورته يستهوي المجتمع فيصبح سنة في الكلام.

* الصواب والخطأ في عرف النحاة لا ينبغي أن ينهما على إطلاقهما، ولا أن يتم الانتقال من الحكم بأحدهما إلى الحكم بالآخر فجأة... ذلك أن موقف العربي من ذلك يبدو من حيث التداخل في الفهم كألوان الطيف، لا يدري المرء أين يبدأ لون منها وأين ينتهي، وربما تعارض اللونان منها، وربما أبطل لون أثر لون، بل ربما وقف البصر عند نقطة بين لونين فلا يدري أينسبها إلى هذا اللون أم ذاك، ومرجع هذا كله إلى طبيعة البناء النظري لنظام النحو العربي، ففيه أصول مجردة هي دائماً نقطة البداية في التحليل، سواء منها ما كان أصل وضع وما كان أصل قاعدة. وإذا كانت هذه الأصول النظرية بحكم مفارقتها للاستعمال تنسم بالإطراد التام، فإن الاستعمال لا يمكن أن يستقيم على سمتها، ومن هنا يأتي الاستثناء من الأصول حيناً والاستدراك عليها حيناً آخر، ليكون من هذا وذاك قواعد فرعية تنسم بالعدول عن الأصل، فننشأ بها درجة من درجات الصواب لا تتفق مع أصول اللغة، فتكون هذه الدرجة كلون جديد من ألوان الطيف يختلف عما جاوره ويتداخل معه^(٢).

وهذا النص الأخير يؤكد أن الأستاذ كان ينظر إلى قضايا البناء في النحو وأصوله من عل، حيث كان يخصص ويسعدك حيناً، ويضيف وينكر أحياناً في ميدان الفكر اللغوي، والأستاذ طويل النفس حين يرى أنه بالقواعد الموقعية في اللغة ينشأ مستوى آخر أو درجة أخرى من درجات الصواب تتحدى القواعد الكبرى والأصول العامة، ولكن الأستاذ يستنى فبري أن صوابها أو خطأها يرتبطان بمكان خاص من السياق، وضرب أمثلة من التراث النحوي الأصولي محدداً ما كان منه للعدول عن أصل وضع أو كسر قاعدة أو تعيين موقع، وعلى الرغم من وعورة هذه القضايا وجفافها فإنه استعان على إبرازها بريشة فنان وهندسة رسام.

(١) درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي، ص ٣٥، بحث للدكتور تمام في كتاب «بحوث لغوية وأدبية» نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٦ هـ.
(٢) المرجع السابق، ص ٨ - ٩.

من أولياته:

✽ كان تصنيف الأستاذ للكلم أجدى على التحليل النحوى الأصولى من تقسيم النحاة، فقد أبرز دور القرائن التى غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقربة واحدة من بينها هى علامة الإعراب، وأسماها «نظرية القرائن النحوية The Signs Theory». وهذه النظرية ملكت على الأستاذ نفسه ونفسه، كما احتفى بها فى جميع بحوثه ومحاضراته، ولست الآن بصدد شرحها وبيانها، فهى مسطورة فى كل كتاب أو بحث أو محاضرة للأستاذ، ويرى أن قربة الإعراب،^(١) وهى قربة لفظية، من جملة قرائن أخرى تنضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوى، وليست وحدها التى تفسر العلاقات النحوية، فهو لا ينكر هذه القربة أو يرفضها بل ينظر إليها نظرة شاملة فى إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى فى النظام النحوى، وهى محاولة رائدة؛ لأنها تلغى التفسيرات المنطقية والتعليقات الفلسفية للظواهر النحوية، كما أنها تنفى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلّة، والضعف والقوة، وتعدد الوجوه الإعرابية... وغيرها، وبهذا أمكن تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ (الترخص)، وسبق أن أشرنا إليه.

ونظرية تنضافر القرائن النحوية فكرة مُحَكَّمَةٌ الوضع، متكاملة الجوانب، هزّت الدراسات الأصولية فى النحو هزاً عنيفاً، وفُسِّرَت بها بعض القراءات التى خرجت عن سنن العربية، وكذلك الحديث النبوى الشريف.

وحسب الأستاذ أنه التقط هذه الفكرة من ثنانيا التراث العربى، فكانت أجراً محاولة عرفت فى العصر الحديث. لقد كانت رؤية للنظام العربى كله صاغها فى قالب جديد ومنهج رائد؛ ولهذا كانت صورة لنفسه وحياته^(٢)، وحسبها من شرف المحاولة والريادة أن يطلق عليها اسم «مدرسة القرائن النحوية»^(٣) لتضع بذلك لبنة فى صرح «تيسير أصول النحو العربى».

✽ والأستاذ لا يكتب حول فكر مطروق، وإذا عرض له - عن غير قصد - ابتكر له تنسيقاً ووضع فى قالب بديع ومصطلح محكم. من ذلك رؤيته أن الوظائف التى تؤديها القرائن اللفظية هى السِّبْك Cohe - sion، والوظائف التى تؤديها القرائن المعنوية هى الملائمة Coherence، وإذا اضطرب السبْك (التركيب اللغوى) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨ فما بعدها، و ٢٣١ فما بعدها.

(٢) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثانى، ١٤٠٤هـ ص ٣٢١.

(٣) تأثير الدرس اللغوى الحديث فى النحو العربى، د. محمد عبد، ص ٢٣ «بحث أعد بمناسبة العيد الثوي لكلية دار العلوم - ١٩٩١م».

فرَّق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) وبين الجملة ذاتها بعد انقراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)؛ لأن النظام النحوي يمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو، ومن القرائن اللفظية قرينة التضام، وهي تشمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية حُلَّتْ من السبك؛ لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك (كفاءة إعلامية)،^(١) فالأستاذ ربط بين مصطلحي: السبك والملائمة والكفاءة الإعلامية.

✽ بنى نظاماً زمنياً منصلاً للصيغ العربية اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالآزمنة المختلفة؛ لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي.

✽ بيان مكان الظواهر السياقية من بناء الهيكل النحوي، وقد جمع هذه الظواهر معاً، وفسرها في ضوء الذوق السليبي العربي^(٢).

نظرات في بعض كتب الأستاذ وأثاره في إحيات

أما إنتاجه فإنتاج عالم جهاد، وحسبنا أن نشير إلى بعضها معتمدين على نقل خلاصتها، أو منهجها، أو الجديد فيها:

(١) كتاب مناهج البحث في اللغة؛^(٣)

وقد درس في هذا الكتاب منهج الأصوات، ومنهج التشكيل الصوتي، ومنهج الصرف والنحو، والمعجم، والدلالة. وهو منهج يثير الاهتمام والتفكير، وفيه أضاف إلى منهج الدراسة العربية شيئاً جديداً.

(٢) كتاب اللغة بين العيارية والوصفية؛^(٤)

وقد فرَّق الأستاذ فيه بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: «هما ناحيتا الاستعمال اللغوي والبحث اللغوي»، فالاستعمال اللغوي وظيفة المتكلم، والبحث اللغوي وظيفة الباحث، والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه

(١) الاتصال والكفاءة الإعلامية، ص ٣ «محاضرة للدكتور تمام أقيمت في الموسم الثقافي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى في ٣/٥/١٤١١ هـ».

(٢) الأصول، ص ٦.

(٣) نشره لأول مرة سنة ١٩٥٥ م بالقاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤) نشره لأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م، مكتبة الأنجلو المصرية.

الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس، والاستعمال باعتباره تطبيقاً يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتبار تفتيشاً يستخدم الاستقراء، ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث، فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف، فالاختلاف بين الاستعمال والبحث اختلاف من هذه النواحي جميعاً^(١).

وميزة الأستاذ في أسلوبه تتجلى في تقسيم فقراته، ودقة وقفاته، وحسن مقابلاته، وحلاوة تكراره، زيادةً على ما فيها من قوالب وأحكام مسلمة، وكأنك إزاء معادلات رياضية ولكنها في أسلوب أدبي.

(٣) كتاب اللغة العربية معناها ومبناها: (٢):

«وقد كشف الأستاذ في بحثه هذا عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق، وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها مما لم يدرس من قبل... والموضوع الأخص لهذا الكتاب هو «المعنى»، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة، ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء»^(٣).

ثم يقول الأستاذ: «والغاية التي أسعى وراءها أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(٤).

(٤) كتاب التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها: (٥)

والكتاب يقدم ثلاث عمليات عقلية، يرى المؤلف جدواها وفائدتها لتعلم اللغة العربية من غير أبنائها، وهي على الترتيب: التعرف، والاستيعاب، والاستمتاع.

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢، وانظر أيضاً ص ٣، فإنه يفرق في اللغة بين التكلم والباحث في أسلوب ظلي فيه تكرار وتقابل وتوافق، وذلك يذكرني برواد الشر الأدبي في العصر الحديث.

(٢) نشره الأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٧٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩.

(٤) نفسه، ص ١٠.

(٥) نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ.

(٥) كتاب البيان في روائع القرآن. دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني،^(١)

وقد وقع الكتاب في قسمين: الأول - دراسات لغوية من خلال القرائن اللفظية.

والثاني: دراسات أسلوبية. وقسم كل قسم منها إلى فصول، درس فيه أنواع القرائن في الأول. ودرس في الثاني: القيم الصوتية وأثرها، والإيقاع، والحكاية، والفواصل، والمناسبة الصوتية، والأسلوب العدولي، والترخص، وإياء اللبس، والهيكل النبوي لبعض سور القرآن... الخ، كما بين في مقدمة الكتاب المصطلحات اللغوية التي استعملها؛ إذ إن غموض المصطلحات آفة من آفات القراءة وسوء الفهم^(٢).

وعلى تلاميذ الأستاذ أن يتمموا مسيرة أستاذهم في الكتابة عن روائع السنة النبوية؛ دراسة لغوية وأسلوبية للنص الحديث النبوي على غرار دراسة أستاذهم في (روائع القرآن). ومن هنا يمكن أن تقوم دراسة لغوية أسلوبية متوازنة في الاتجاهين (القرآن والسنة)، وهذا العمل قد يستغرق جيلاً كاملاً لتكتمل حبات هذا العقد الديني، وإخال أن الأستاذ حشد لهذه الروائع القرآنية كل خبراته السابقة في التدريس والتأليف، وما يندرج تحت ذلك من: أنظمة وقرائن وسياقات وعلاقات ورخص وقيم صوتية وأساليب وهياكل بنوية. لقد حشد الأستاذ نفسه ونقبسه لهذا العمل حين قال «وإنما كان هدفي أن أغشى ساحة القرآن متأملاً بعين اللغوي وقلوب الأديب (وروح العاشق)»^(٣).

وقد اشتمل الكتاب على منهج لدراسات لغوية قرآنية جديدة جديدة بالإعجاب، فأعادت صياغة الدرس اللغوي ومفاهيمه وفقاً لمصلحة اللغة والناطقين بها، وكأنها تنادى في بقعة إلى درس العربية أصواتاً وأبنية ودلالة، وذلك لا يتأتى ما لم نتدارك ما نسينا من تراثنا القديم، ونستدرك ما فاتنا من درسنا اللغوي الحديث، ولا سيما بعد أن ظهر لنا في المهود الأخيرة أن بناءنا اللغوي والثقافي بناء غير متكامل، ينقصه التناسق والتلاؤم بين وحداته، وهذا أدى إلى بناء اجتماعي متهالك، ولا سبيل إلى إصلاح ذلك كله إلا بإصلاح مناهج اللغة لارتباطها بالمجتمع وارتباط المجتمع باللغة، وعلينا أن نعرف أن علوم اللغة وحدها ليست المرجع الوحيد في كل مقام يتصل بالقرآن، فهناك أولاً القرآن نفسه، وليس كمثلته في تأويل التشابه وتفسير المشكل في مواطن منه شتى، وإذن يكون التعويل هنا على علوم اللغة وحدها قصوراً لا يؤمن

(١) نشره عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٤١٣هـ.

(٢) مقدمة البيان، ص ٤.

(٣) أضفت ما بين القوسين من عندي (والنص من مقدمة المؤلف، ص ٣).

معه التكلف والاعتساف، فإذا التأويل بعيد والمعنى معه هزيل، والذوق والإحساس مهملان وهما مناط المتعة، وعدة التأثير، ثم هناك مع القرآن في هذا المقام واقع الحياة وسنن الوجود،^(١) وفي تاريخ السلف كانوا ينكرون الخطبة التي تخلو من الاقتباس منه، والاستشهاد به، أو الاحتكام إليه، ويسمونها (بالشوهااء)^(٢) وكفأها عيباً ومتقصّة أنها لم تأخذ من القرآن الكريم.

ولقد وفق الله الأستاذ بإخراج كتابه للناس إلى شرف الغاية وإلى حسن الوسيلة، أما شرف الغاية فهو خدمة الكتاب العزيز، وهي غاية من الشرف في المكان الأسمى، وأما شرف الوسيلة فقد جمع في كتابه هذا الكثير من مبادئ اللغة وأسرارها مستشرفاً بذلك جلال القرآن وجماله.

وميزة الأستاذ في كتبه ومولفاته اللغوية أنه كان يخرج عن كل باب من أبواب اللغة الموروثة بمفهوم جديد وتجربة جديدة ومصطلح جديد، فلم يكن ناقلاً للنص فحسب، بل كان يُفكِّكُه ويعيد تركيبه بما يتلاءم ورؤيته، جاعلاً منه مقدماته اللغوية ونقطة انطلاق وترقُّ إلى ما وراءها، وكان من نتيجة هذا أن توحَّدت لغة البحث عنده من خلال تقنية استيعاب الجديد للقديم، والانطلاق منه إلى الرحب الفسيح.

وهذا الترقى والاستيعاب هو سمة الأستاذ: حيث حرَّك بهما رواكد اللغة المكنوزة المستقرة في التراث القديم، وانتقلت على يديه عابرة من الأعماق إلى الآفاق، على أن تاريخ عمالقة العالم في الفكر والآداب والعلوم، إنما هو تاريخ لتلك النقالات والإضافات التي تحققت على أيديهم، وفتحت أمام الأجيال آفاقاً جديدة وآمالاً عريضة كانت أساساً لنظريات لغوية جديدة في عالم العلاقات والنسب والإضافات، وفي النهاية حقق الأستاذ فتحاً لغوياً جديداً استطاع به أن يحقق تعادل الأصالة مع الحداثة، مستقلاً من وصف الحقائق إلى فرض القواعد. وتجلى هذا حين قيد أحكاماً أطلقها غيره، وأطلق أحكاماً قيدها غيره، كما استحدث كثيراً من قضايا الدرس اللغوي بما أصل من قاعدة، وحرَّر من فائدة.

وذلك مما جعل الأستاذ يلحُّ في نظرياته (وهو على حق في ذلك) حتى ملأت جوانب حياته، ظهر ذلك في ترداده لها في جميع كتبه وآثاره بلا استثناء، وكأنها (إلى ولبنى والرباب)، ولا أبالغ إذا ما قلت إنها عنده كانت تجربة شعرية تسرى في حياته وأحاسيسه

(١) مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، الأستاذ على النجدي ناصف، ص ١٥، طبعة دار المعارف بمصر.

(٢) البيان والتبيين، للجاحظ، ٥/٢ و ٢٣٩.

سريان الماء في العود الجاف؛ لذلك ترهف أسماعنا لها (وإن كانت قضايا علمية)؛ لأنها تمثل بعداً أساسياً في نظريته، وتشكل تجربة شعورية تشكلاً جمالياً بارعاً، تتخللها الإيقاعات القصيرة حيناً والطويلة حيناً آخر، وكذلك مفردات ومصطلحات (النظرية) لم تكن فقيرة الدلالة عنده، بل اتسمت بالإيجاء والثراء. وقاده جميع ما سبق إلى عمق في النظرية، وبسط لها، ووصل إلى أبعادها المختلفة، ومن نصيحتنا أن نقرأ تراث الأستاذ كله دون محاولة لاختصاره أو اختزاله، وإلا أصبحنا كطفل يحاول نقل البحر العظيم إلى حفرة صغيرة حفرها بجوار شاطئه.

تحليل شخصية الأستاذ من خلال علم اللغة

أستعير من اللغة التي تخصص فيها الأستاذ عناوين لتحليل شخصيته في ضوءها.

(١) تأصيل الكلمات:

و (تمام) كما تقول المعاجم^(١) من: تَمَّ نَمًا وَتَمَامًا: كَمَلَ. ويقال أيضاً: تَمَّ خَلْقُهُ فهو تام، وأَتَمَّ النَّبْتُ: طَالَ وَظَهَرَ نَوْرُهُ، و- القمر: اِمْتَلَأَ فَبَهَرَ، وَتَمَّ الشَّيْءُ تَتِمُّمًا: أَكْمَلَهُ. وَالتَّيْمُ: التَّامُ الْخَلْقُ، وَالتَّيْمُ: الشَّدِيدُ، و- تيم: اسم قبيلة من أكبر قواعد العرب، عرفت بالفصاحة والبيان، وهي في مقدمة القبائل التي أخذ عنها اللسان العربي الفصحى.^(٢)

والأستاذ فيه الكثير من هذا التأصيل: مستقيم في خلقه وخلقه، أتم النفس، متأبياً على الصغائر، شديد البأس، وكان الرسول ﷺ فيما روى عنه: «أنه أحبّ بنى تيم لثلاث، الأولى: إنهم أشدّ أمتى على الدجال...».

(٢) دلالة الألفاظ:

ويصعب تحديد كثير من تلك الدلالات تحديداً دقيقاً؛ لأنها مجردة، ولكنها تصبح حية إذا صوّرت سجايا الأستاذ الحية التي يعيش بها بيتنا، من السماحة والكياسة والنزاهة، والوفاء والاستقامة والاعتزاز.

(٣) أماباب الأصوات:

فأمرها ميسور وذلك حين نربط بينها وبينه، فمن الأصوات ما يتأب مع النفس انسباً؛ لجمال وقعها في الأسماع، وحسن جرسها في الأذان، وجهاز النطق معها أشبه بالجدول الصافي الذي يتحدّد دون أن يكون لجريانة جلبه أو ضوضاء، وكذلك الأستاذ جليّ نقيّ

(١) انظر: الصحاح ٥/ ١٨٧٧، المعجم الوسيط ١/ ٨٨ (تم) و(تم).

(٢) الاقتراح للسيوطي، ص ١٩، طبعة دار المعارف، بحلب.

سَلَسٌ لا يعرف لصوته كُدُورَة، ولا لجرسه ضَجِيجٌ وَجَعَجَعَةٌ، يتجلى فيه حسن الإيقاع وروعة الانتقال، لا يتأملك منه عند حديثه من عثار في هافية القول، أو يطالعك منه عند فكره غموضٌ من غافية العقل، وإذا نظرنا إلى الأصوات من جانب سلوكها في مواقعها وجدنا الأستاذ أشبه بالأصوات الصراح (وهي الجواهر)، وأبعد ما يكون عن أصوات العلل (وهي عَرَضٌ) التي تحذف أو تنحول أو يصيبها الضعف والنحول،^(١) والأستاذ له (موقعيات) واضحة في كل مرحلة من حياته: في البداية والوسط والنهاية، وهذه (المواقع) لا تظهر إلا في (المواقف) من حياته. شأنه في ذلك شأن (سلوك) الأصوات في تماسكها وسياقاتها.

(٤) الاسم ورمزه الصوتي:

(نَمَام حَسَّان) كلمتان تمتلكان قوة الطفرة الواثبة، وفيهما شبهٌ من قامته الفارعة التي لا تطال ولا تطاول، وذلك يتناسب مع نظريته الشائقة.

وبين الكلمتين مودةٌ ورحمةٌ، فالميم والنون كلاهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهما متحدان في الصفة، كما يتخذ الهواء مجراه معهما من التجويف الأنفي، وكذلك هما من أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في العربية، وتتميز النون بالغة وهو الصوت الموسيقي المحبب الذي يتردد فيها، وأخيراً فالصوتان يتعاقبان في التراث العربي.

والتشديد والتضعيف في الكلمتين إشارة إلى أنه على قدر (تضعيف) الله لعبده في (حسناته) فإن سعيه عند الله مشكور وعمله مقبول، ومع المقبول يكون (التضعيف) والتكثير، فكما أن الصدقة يُرييها، كذلك طاعات العبد يكثرها الله سبحانه وتعالى وينميها، وصدق الله حيث يقول ﴿وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿يَسْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

أما الألف الممدودة في (نَمَام حَسَّان) فميزته في كثرة دورانه وشيوعه، والمجرى معه أوسع ما يكون لتدخل نظريته المبتكرة إلى عتبات التاريخ لتكون شاهداً على طريقة عمالقة الرواد،

(١) وكان المعرّي يرجو ربه ألا يكون معتلاً، كـ (واو يقوم)، ولا بدلاً كـ (واو موقن) تبدل من الباء، وعبر عن ذلك في شعره حين قال:

أعللت علةً (قال) وهي قديمة أعي الأظبة كلهم إيراؤها

فهو يشبه (قال) المعتلة (العين). انظر دراسة ممتعة مستلهمة من علم أصوات العربية والتنظير لها بمصطلحات الكشف الصوقي في كتابي: نحو القلوب الصغير، ص ١٦٢ فما بعدها، طبعة تونس سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٧ م، ونحو القلوب الكبير، ص ٢٥٦ فما بعدها، طبعة عالم الفكر، مصر، سنة ١٤١٤ هـ...

وأن الأستاذ (أنتم) نظريته و (أحسنها) حتى لا تترك لغير (الحسن) ثغرة تنفذ إليه، كما أن الحركة والسكون والمقاطع والنبر تواكبت على الكلمتين لتجعل الإيقاع في قمة الانسجام، والبناء في غاية الإحكام ، فهو ليس (تماماً) فحسب، ولا (حسناً) فحسب، ولكنه جمع بينهما بإيقاع موسيقى واحد نهاية للمسرح اللغوي: (التمام والحسن)، وكأن (تمام حسن) في نظريته قد طابق حركة التاريخ وإيقاع الحياة.

إن (تمام حسن) طُلعةٌ موسوعيُّ الثقافة، ومن الغُيرِ المخلصين، وعُلمان العربية المجددين:

إذا ماراية رُفعت لمجدٍ نلقاها (عرابة) ^(١) باليمين

إن نظريته سيكةٌ من ذهب ، وسبقى سيكةٌ من ذهب !!

فإليك محبة تلاميذك ورفاقتك، كفاء ما أسديت لهم من أيادٍ بيض لا تبلى على كرّ الزمن وامتداد الأبد.



(١) هو عرابة الأوسى، كان صحابياً جواداً ومن أشرف قومه. والبيت للشماخ بن ضرار.

لغة بغير كلمات

أ.د. أحمد مختار عمر

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

إذا كان اللغويون المحدثون قد عرفوا اللغة بأنها «نظام من الرموز الصوتية العرفية بها يتم الاتصال والتفاعل بين أفراد المجتمع» فإن أول ما يتبادر إلى الذهن حين سماع كلمة «لغة» هو مجموعة الأصوات والألفاظ والتراكيب والجمل التي تشمل عليها لغة ما.

ولهذا فقد يبدو غريباً أن نختار لبحثنا العنوان «لغة بغير كلمات»، لأن نفى الكلمة عن اللغة يستلزم في ذهننا نفى أي وحدات أخرى أكبر منها، مما يعنى انتفاء وجود اللغة كلية.

ولكن هذا التصور للغة تصور ضيق يغفل أشكالاً أخرى من وسائل الاتصال والتفاعل، ليس بين بنى البشر وحدهم، ولكن بين أنواع الكائنات الحية جمعاء. لن نقف لتضرب أمثلة على ذلك من وسائل التفاعل بين الحيوانات والحشرات والطيور، أو طرق التفاهم بين الصم والبكم، أو استخدام البحارة نظام الإشارة بالأصوات أو بالأعلام أو بالأضواء وهم في عرض البحر، أو اعتماد المحكام في الملاعب على الإشارات والألوان حين يريدون إصدار تعليماتهم - فهذا كله خارج عن نطاق بحثنا، لأن اللغة التي نعنيها هي نوع من اللغة الإنسانية يستخدمه الناس جميعاً في حياتهم اليومية دون أن يتنبهوا إلى وجوده... هي وسيلة غير لفظية للتفاهم تعتمد على أوضاع الجسم وحركاته. كما تعتمد على الإمكانات الصوتية غير اللغوية سواء منها ما يصدر عن الجهاز النطقى أو غيره... هي نظام تواصل متكامل يمكن أن يؤدي وظيفته مستقلاً عن غيره، أو في صحبة وسيلة لفظية لتحقيق مستوى أعلى من الدقة أو الوضوح أو التأثير.

وقد ننبه العرب إلى الدور التواصلى الذى تؤديه الوسائل غير اللفظية، والحركات الجسمية، ومنهم الجاحظ الذى تحدث عن أهم الحركات الجسمية ذات الدلالة كالإشارة باليد، أو بالرأس، أو بالعين، أو بالحاجب... وقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم يصاحب الكلام لإيضاحه، وقسم يستقل بنفسه فيتوب عن اللفظ ويعنى عن الخط، وقسم يدخل في باب اللغة

السرية أو الإشارة الخفية، ويحدث ذلك حين يراد تبادل رسالة بين اثنين بصورة لا يدركها الآخرون، كما عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مدعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم^(١)

بل هناك إشارات أقدم من هذا بكثير إلى ما يعرف بعلم الفراسة أو قراءة الوجه Physiognomy . وتوجد أسطورة في التلمود تتحدث عن محاولة من هذا القبيل تمت في زمن موسى عليه السلام، وكما تقول الأسطورة فإن أحد الملوك قد أرسل رسام قصره ليلتقط ملامح موسى ليقوم علماء الفراسة بتحليلها وتحديد الخصائص التي جعلت منه رجلاً عظيماً، وبذا يستطيع الملك أن ينمى هذه الخصائص في نفسه، ولكن حينما عاد الرسام بالملامح ودرسها علماء الفراسة ظنوا أن الرسام قد أخطأ في رسم هذه الملامح، إنهم حينما حللوها وجدوها تحوى أسوأ تجمع محتمل يمكن أن يوجد في شخص واحد، وأرسل الملك رسولاً آخر يقارن الملامح التي صورها الرسام لوجه موسى، وحين علم موسى بالأمر قال للرسول: هذا بالضبط سبب عظمتي، إنني أملك أسوأ تجمع من الملامح يعكس أسوأ تجمع من الانفعالات، ولكن من خلال سيطرتي على هذه القوى المتعارضة تميزت على غيري^(٢).

ومع هذه الإشارات الموهلة في القدم وغيرها، لم تعالج الانصالات غير اللفظية معالجة علمية إلا منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن، حينما نشر عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي Birdwhistell دراسته العملية التنظيمية عن حركات الجسم عام ١٩٥٢ في كتاب بعنوان «مدخل إلى علم الحركة الجسمية»^(٣)، وتزامن ظهور هذا الكتاب مع أنشطة علمية أخرى قام بها علماء النفس والتحليل النفسي والاجتماعي^(٤).

وقد كان المنطلق الذي بدأ منه Birdwhistell هو أن اللغة بوصفها نظاماً، لا تحدث منفردة، وإنما تصحبها عادة نظم أخرى منها الحركات الجسمية^(٥). وقد قام بتحليل هذه الحركات إلى مكوناتها الأساسية التي سماها «كينات» (قارن هذا بالمصطلح الصوتي: فونات)، ثم لاحظ أن هذه «الكينات» تتجمع في وحدات أو كما قال «كينيمات» (قارن هذا

(١) المرجع ١١/١٠٠، ١٠١.

(٢) المرجع ١١/١١٦.

(٣) المرجع ٤/٩٣، ١١/١٦٧.

(٤) المرجع ١١/١٦٦.

(٥) السابق ١٦٨.

بالمصطلح الصوتي فونيمات)، كما لاحظ أن هذه الحركات قد تتابع فتأخذ شكل جملة، أو حتى فقرة، واستخلص Birdwhistell من مجموع الحركات التي لاحظها ما بين خمسين وستين «كينا» ذات معنى، تركز نحو ثلاثين منها في منطقة الوجه والرأس (يشترك فيها الرأس والحاجب والعين والجفن والأنف والفم والشفة والذقن والحد) (١).

وقد ردّ العلماء تأخر الاهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية في العصر الحديث إلى جملة عوامل منها:

أولاً: الظن الخاطئ أن الوسائل غير اللفظية ذات أهمية ثانوية بالنسبة للوسائل اللفظية. وقد زال هذا الوهم بعد أن أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية تقف على قدم المساواة مع الإشارات اللفظية كناقلات أولية للمعاني (٢)، بل منهم من رجح كفة الإشارات غير اللفظية ونسب إليها ما يقرب من ٦٥٪ من المعنى الاجتماعي للمحادثة أو الاتصال المباشر، ونظف بعضهم فأعطى للإشارات غير اللفظية في مجال التعبير عن الانفعالات والمشاعر ما يقرب من ٩٣٪ من التأثير الكلي للرسالة، تاركاً للكلمات ٧٪ فقط (٣).

ثانياً: أما العامل الثاني الذي أحرّاه اهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية فقد كان الظن الخاطئ بعدم تقعيد هذه الإشارات حتى يمكن تعلمها، وبمعجزها عن التعبير عن الأفكار المركبة أو الهامة، وبكثرة ما تحويه من إشارات وإسماءات تحول بين المرء وبين دراستها وحفظها. وقد تبين أيضاً فساد هذا الظن، حيث أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية لغة متكاملة ذات قواعد، وأنها تُكتسب بصورة فطرية، أو تُتعلّم بصورة اجتماعية، وأنها قابلة للدراسة والتحليل والتجميع على نمط ما يحدث بالنسبة للغة اللفظية (٤).

ثالثاً: وعناك عامل ثالث ذو طبيعة منهجية؛ إذ تقتضى دراسة الإشارات غير اللفظية تكرار رؤيتها وإعادة مشاهدتها حتى يمكن تحليلها بدقة، وقد كان هذا يشكل عائقاً في الماضي لتكلفته العالية، أما الآن بعد اختراع التصوير العادي والبطيء، والتصوير بالسينما، والتسجيل بالفيديو، واستخدام جهاز عرض الشرائح، فقد زالت العقبة المنهجية، ولم يعد هناك تكلفة مادية عالية في دراستها (٥).

(١) المرجع ٤ / ٩٥.

(٢) المرجع ٥ / ٨، ٩.

(٣) المرجع ١ / ١٠٩، ٥ / ٨، ٧.

(٤) المرجع ٥ / ٨، ١٠.

(٥) السابق ٨ / ١١.

ويمكن تقسيم وسائل الاتصال غير اللفظية قسمين هما:

١- الوسائل الصوتية vocalic غير اللفظية non - verbal .

٢- والوسائل غير الصوتية non - vocalic .

أما الوسائل الصوتية غير اللفظية فتضم الأصوات المستقلة غير اللغوية التي يصدرها الإنسان بوعى أو بغير وعى، للتعبير عن حالة من حالاته الداخلية، كصوت التنفس، أو الشخير، أو الغطيط في النوم، أو التجشؤ، أو السعال، أو الدندنة، أو طقطقة الأصابع^(١). كما تضم صور التداخلات الصوتية الوقوتية في تيار الكلام، مثل الوقفات، والتهتة، واللثمة، وعثرات اللسان، والأصوات الحشوية (مثل: آه... أم... يعني...) (٢).

لكن الأهم من هذا وذاك أنها تضم الملامح النطقية غير التركيبية المصاحبة للعملية الكلامية، والمشاركة لها في أداء الرسالة، والمستخدمة لتمييز نماذج الأصوات، مثل النبر، والتنغيم، ودرجة الصوت، ومعدل سرعته أو استمراريته ونوعيته، ومدى ارتفاعه، وهو ما يمكن اعتباره واقعاً في منطقة وسط بين المجالين اللفظي وغير اللفظي.

ومن أمثلة النبر التمييزي نطق الكلمة الإنجليزية Permit بوضع النبر على المقطع الأول إذا كانت اسماً، وعلى المقطع الثاني إذا كانت فعلاً، والكلمة العربية «أرم» بنبر المقطع الأول مع المذكر (أرم الكرة)، والمقطع الثاني مع المؤنث (أرمي الكرة).

أما التنغيم فيمكن التمثيل له بكلمة «لا» التي إذا نطقت بنغمة هابطة تكون جملة تقريرية بمعنى: لا أوافق، وإذا نطقت صاعدة هابطة صاعدة ندل على دهشة أو استنكار، وإذا نطقت صاعدة هابطة تكون توكيدية^(٣). كما يمكن التمثيل له بالجملة: «الساعة الخامسة» التي تأتي إجابة عن سؤال: متى تزورني؟، فيمكن أن تنطق بنغمة الخبر: الساعة الخامسة، أو بنغمة الاستفهام: الساعة الخامسة؟

أما درجة الصوت فيعني بها التردد الأساسي للتصويت، أو النوتة الموسيقية التي ينتجها الصوت^(٤). ويتوقف هذا التردد على طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما.

(١) المرجع ١/١٠٣، ١٠٤. (٢) المرجع ١/١٠٨، ١٣٣/٥.

(٣) المرجع ١٢/١٨٩، ٣١٥.

(٤) يشبه ذلك بالضغط على مفاتيح البيانو. فحين يضغط العازف على (C) المتوسطة في البيانو فإن وتر الـ (C) يتذبذب عند معدل ٢٥٦ مرة في الثانية، ومثل هذا يحدث للصوت البشري الذي ينتج نغمة (C) المتوسطة. وكل شخص يملك شكلاً معيناً من درجات الصوت يتردد أو يتكرر أكثر من غيره في كلامه المفوى (انظر المرجع ٥/١١٩، ١٢٠).

كما يتوقف على جملة من العوامل الأخرى من أهمها الانفعال، فالشخص الحزين أو الذاهل من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أخفض، والشخص الشائر أو المبتهج من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أعلى. ومن العوامل كذلك درجة اهتمام المتكلم، ومحتوى كلامه (حقائقياً أو عاطفياً مثلاً) (١).

أما معدل السرعة Tempo فيشير إلى عدد الأصوات المتذوف بها خلال وحدة زمنية معينة عادة ما تكون الثانية، ولمعدل السرعة أثر كبير على تحسين الاتصال، والوضوح أو الاستيعاب (أو كلاهما) يتناقص حينما يتجاوز المعدل ٣٠٠ كلمة في الدقيقة، على الرغم من أن الأفراد يمكن أن يُدربوا على استيعاب سادة تقدم بمعدلات أسرع، وحين يجيء معدل السرعة منخفضاً أو أبطأ من المعتاد يفقد السامع اهتمامه بالشخص الذي يحاول الاتصال به، وحين يجيء بمعدل عادى فإنه يحقق خاصة التعرف على الأصوات، ويمكن من نقل المعاني بدون عوائق، وحين يزيد على المعدل فعادة ما يعكس احتياجاً أو استشارة أو انفعالا، وكثيراً ما يتخذ معدل السرعة كمعيار للحكم على طلاقة الشخص اللغوية، وعلى درجة تأثيره في الآخرين (٢).

أما نوعية الصوت voice quality فتشير إلى الملامح الصوتية التي تمكن السامع من تمييز صوت شخص عن شخص آخر. وهى ملامح لا تتطابق عند اثنين، ولذا أطلق عليها بعضهم «البصمة الصوتية». وتختلف هذه الملامح من شخص إلى آخر نتيجة الاختلاف في شكل وحجم التجاويف الأنفية والقصوية، وفي تركيب الحنجرة وحجم تجويفها، وفي طريقة تحريك أعضاء النطق، بالإضافة إلى طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما، وكل هذه العوامل تستقر عند سن البلوغ، وتظهر في شكل خطوط بيانية عن طريق «الرسم الطيفي» تنجم لتكون شكلاً معيناً ذا فردية مطلقة، لا يستطيع الشخص إخفاءه أو تغييره.

ويساعد في تكوين النوعية الكلية للصوت ملامح أخرى مثل الأنفية وعدمها، والتنسبة والبحة، والجسنة، والخسونة، والحدة، والانياب، والانكثام (٣).

أما مدى ارتفاع الصوت فيعطي لمحات وقتية أو لحظية عن المتصل وشكل تفاعله مع الآخرين. فالوشوشة - مثلاً - صفة صوتية مميزة، وهى تعنى أن المتصل ينقل معلومات خاصة، أو أنه يحصر رسالته في منطقة محدودة جداً، مستبعداً أولئك الذين يعدون عن منطقته.

(٢) المرجع ١/٥، ١٢٠، ١٢١.

(٤) المرجع ١/٨.

(١) المرجع ١/٥، ١٢٠.

(٣) المرجع ٥/١٢٢، ١٢١، ٧/٢، ١.

وعكس هذا الصياح، أو رفع الصوت الذى يدل على أن المتصل يوسع من مجال نظامه التواصلى^(٤). ويُحدّد ارتفاع الصوت عادة على مقياس متدرج يبدأ من ١٠ ديسيبل decible إلى ١١٠ ديسيبل، وإذا تجاوزت شدة الصوت ذلك يصبح مؤذياً ومزعجاً^(١)، وإذا بلغ ١٤٠ ديسيبل يسبب ألماً حاداً^(٢).

وأخيراً لا ننسى أن نشير إلى بعض الأمثلة الأخرى للأصوات النطقية غير اللفظية مثل طرقة اللسان (وبخاصة عند السودانيين)، والضحك بقصد السخرية، والسعال لنبه شخص إلى خطأ وقع فيه (مثل نظرقه إلى موضوع حساس)، والنحنة التى نستخدمها لنبه شخص إلى دخولنا غرفته واقتحامنا فراغه^(٣).

ونأتى أهمية المفاتيح الصوتية السابقة من أنها تنتج نحواً من ٣٨٪ من الرسالة اللغوية، وأنها يمكن أن تساعد فى تحديد نوع الانفعال بدقة، كما يحدث فى الحياة العامة حين نسمع صوتاً آتياً من بيت جارك دون أن نميز الكلمات، ومع ذلك يمكنك أن تقرر ما إذا كان المتحدث يمزح أو يتشاجر، أو كان الجار يقيم حفلاً^(٤)، كما أنها يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى على المتلقى حين نستخدم بابتقان، أو تأثير سلبى حين يُساء استخدامها، فإن درجة صوت بمعدل أقل من ٣ نغمات قد تعطى انطباعاً بشك المتكلم أو عدم ثقته فى نفسه، وغلبة الصفة الأنفية أو الأنفية على صوت المتكلم قد تقلل من قدرته على تبليغ المعلومات بوضوح^(٥).

وقد أجرى العلماء عدداً من التجارب لفصل الإشارات أو المفاتيح الصوتية عن المحتوى اللفظى، وقياس مدى فاعلية الأولى. ومن هذه التجارب:

أولاً: محاولة استخدام نصوص غامضة لا تحمل معانى واضحة للسامع، تنطق بطريقة تجعلها تحمل انفعالات معينة عن طريق تلوين الصوت، واستخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

(١) المرجع ١١٨، ١١٩، ١٢/٣١.

(٢) توضع الوشوشة عند نقطة ١٠ ديسيبل، والمحادثة العادية (على مسافة ٣ أقدام) عند نقطة ٦٥ ديسيبل، وأصوات المرور فى شارع مزدحم عند ٦٨ ديسيبل، وخبطة مطرقة على صحيفة معدنية (على مسافة قدمين) عند ١١٤ ديسيبل (انظر المرجع ١١٩/٥).

(٣) المرجع ١٠٩، ١١٠.

(٤) السابق / ١١٠.

(٥) المرجع ١٢٣/٥.

وهناك تجربة ثانية قامت على أساس نطق المتكلم بكلمات ومقاطع لا معنى لها لتقليص أو محو دور المحتوى اللفظي، مع استخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

ولكن أفضل هذه التجارب وأدقها وأكثرها علمية كانت تلك التي قامت على أساس نطق جمل بلغة لا يعرفها السامع، ويطلب منه أن يخمن دلالاتها الانفعالية أو العاطفية عن طريق الإشارات أو المفاتيح الصوتية.

وقد اشترك في إجراء هذه التجارب فريقان: الفريق المتحدث ويضم عدداً من الممثلين الأكفاء المدربين على الإلقاء، والفريق السامع ويضم عدداً من طلاب الجامعة وغيرهم. وقد طُلب من السامعين أن يقوموا بتوزيع الإشارات الصوتية التي يتلقونها على المشاعر الخمسة: الاحتقار - الغضب - الخوف - الحزن - اللامبالاة، فجاءت نسبة الدقة في التعرف على النحو التالي:

٨٨٪ اللامبالاة.

٨٤٪ الاحتقار.

٧٨٪ الغضب - الحزن.

٦٦٪ الخوف

وقد أثبتت جميع هذه التجارب ما يأتي:

أولاً: أن الاحتقار واللامبالاة احتلا أعلى القوائم في نسبة التعرف عليهما بدرجة عالية من الدقة.

ثانياً: أن الحب والخوف احتلا أسفل القوائم حيث ظهر أنهما يصعب تمييزهما بالاعتماد كلية على الإشارات الصوتية.

ثالثاً: أن بعض هذه الانفعالات كان يشنبه بالآخر بدرجة عالية، فقد خلط الخوف بالاهتياج تارة وبالنعامة أخرى، واختلط الزهو بالرضا تارة وبالسعادة تارة أخرى.

رابعاً: أن هناك فروقاً واضحة بين الأفراد في قدرتهم على توصيل أنواع الانفعالات عن طريق الإشارات الصوتية، أو في قدرتهم على التعرف على الانفعالات التي يعبر عنها الآخرون صوتياً. وإن حاول العلماء زيادة درجة الحساسية عن طريق تدريبات خاصة (١).

ولانتف أهمية المفاتيح الصوتية عند مساهمتها في نقل المعنى وأداء الرسالة اللغوية، بل

(١) المرجع ١٢٤/٥ - ١٢٨.

تعدى ذلك بتدخلها فى الحكم على شخصية المتكلم، وعلى مستواه الثقافى والاجتماعى، ونوع المهنة التى يمارسها، مما فتح الباب أمام التفكير فى إعداد تدريبات صوتية بقصد إحداث تغيير فى إدراك الآخرين لشخصية المتكلم. وقد بدأ العلماء اختبارات هذا النوع منذ بدأ استخدام الراديو، بقصد التعرف على الملامح التى تجذب جمهور السامعين أو تنفرهم، واستمرت التجارب والدراسات نحواً من خمسين سنة، وكان من أهم نتائجها.

أولاً: أن الصوت يحمل معلومات صحيحة عن داخل وخارج الشخصية، وأن الملامح الصوتية كانت دقيقة الدلالة على الأبعاد الهامة للشخصية، مثل الانطوائية أو الانبساطية؛ السيطرة أو الخضوع؛ الانفعالية أو الهدوء.

ثانياً: أن أكثر الصفات الشخصية قابلية للتنبؤ بها من سماع الأصوات هى الجنس (ذكر - أنثى)، والسن (شباب - عجوز)، يليها صفات أخرى مثل التحمس أو الفسور، النشاط أو الكسل، الانفعالية أو الهدوء، العاطفية أو العقلية، الاتزان أو السفاهة، الاهتمام أو اللامبالاة، العدوانية أو المسألة.

ثالثاً: أن السامعين قد حكموا على من يستخدم تنوعاً أكبر من درجة الصوت، أو معدلاً أعلى من السرعة، بالنشاط والحيوية، ومن تغلب عليهم النغمات المستوية بالكسل والبرود، وبطء الحركة، والانسحاب من الحياة، وحكموا على من تظهر صفة الأنثية فى حديثهم بالكسل والحمق وفقد الجاذبية (١).

أما الوسائل غير الصوتية فیدخل تحتها ثلاثة أشياء هى:

أولاً: المظهر الخارجى.

ثانياً: حركة، أو حركات الجسم، والبعد الجسدى بين الشخصين.

ثالثاً: حركة، أو حركات عضو من أعضاء الجسم.

ولنبداً بالمظهر الخارجى:

يعطى المظهر الخارجى للشخص معلومات ديموجرافية عنه تشمل الجنس والعمر والموطن، كما أنه يلعب دوراً هاماً فى النظام العام للتواصل غير اللفظى، ويخلق استجابات إيجابية أو سلبية عند الآخرين، سواء كان بمفرده، أو فى وجود إشارات لغوية أو غير لغوية أخرى (٢).

(١) المرجع ٥ / ١٣١ - ١٣٢.

(٢) المرجع ١ / ١٣٢، ٤ / ٨٦.

وقد قسم العلماء مفاتيح المظهر الخارجى إلى ثلاثة أقسام:

* فمنها ما هو ثابت مثل عمر الشخص، وجنسه، وموطنه، ومركزه الاجتماعى، ووظيفته. وكذلك ما يميزه من صفات جسمية كالصلع، وبياض الشعر، وتجاعيد الوجه، والسمتة أو النحافة، ولون الجلد، والعينين..

* ومنها ما هو شبه ثابت، وهو نوع أقل استقراراً ولكنه بظل ثابتاً خلال فترة التفاعل الواحد. وتشمل مفاتيح هذا النوع ملامح مثل طول الشعر، وطريقة تصفيفه، ودرجة حلاقتها، وطريقة تسوية الحاجبين، ولون السترة، وربطة العنق. ودرجة الاهتمام بأنافة المظهر. ومثل هذا النوع من المفاتيح يحدد مفاهيم الشخص عن الجمال، وطريقة تعامله مع الآخرين، ومقدار طموحه.

* أما النوع الثالث فهو الوقتى أو اللحظى. ويتمثل فى تعبيرات الوجه السريعة الزوال. مثل رفع الحاجب، أو تحريك الشفتين. أو المصمصة بهما. أو إنزال العينين، أو حك الذقن. أو تمشيط اللحية بأطراف الأصابع، أو النظر فى الساعة، أو التلفت يمنة ويسرة.

ومثل هذا النوع من المفاتيح يكشف عن الانفعالات الداخلية. ويمكن أن يقرأ لمعرفة نوع تجاوب الشخص، ومدى شعوره بالسامة أو الاهتمام. وإحساسه بالتصديق أو الشك، واتجاهه نحو القبول أو الرفض.

ويمكن أن يتدخل الشخص لتغيير كثير من هذه المفاتيح سواء منها الثابت وشبه الثابت واللحظى، كأن يرتدى شعراً مستعاراً. أو يصيغ شعره، أو يخفى تجاعيد وجهه عن طريق الشد، أو تجاعيد الرقبة عن طريق إشارب أو كوفية أو بلوفر ذى رقبة عالية، أو يستخدم أدوات التجميل. أو يلبس نظارة سوداء لإخفاء الخطوط الموجودة حول العين. أو يجرى عملية بلاستيكية للتجميل^(١). وقد سمي العلماء هذا النوع من التدخل بنظام التواصل الاصطناعى، وأدخلوا فيه كل الأشياء التى يرتديها الشخص أو تتصل بجسمه من أجل تعديل مظهره^(٢).

وعادة ما يحكم الإنسان على الشخص الغرب من خلال مظهره الخارجى، ويحدد على ضوء هذا الحكم مدى القرب منه أو البعد عنه، بل أكثر من هذا يخلع على هذا الغرب صفات شخصية قد تقرب أو تبعد عن الواقع.

(١) جاء فى أحد الإحصاءات أنه فى عام ١٩٧٥ قام أكثر من مليون أمريكى بإجراء عمليات جراحية من هذا النوع (انظر المرجع ١١٠/٥).

(٢) المرجع ١/١١٥، ١٣٢، ١٤٨، ٥/١٠٩، ١١٠.

وقد أثبتت الدراسة أن المظهر هام في حفلات التعارف ، وفي قرارات الزواج ، وكثيراً ما يتدخل المظهر غير المقبول في عدم حدوث التقارب بين راغبي الزواج.

وفي استبيان أجرى في الولايات المتحدة عن الصفات ذات الأولوية في الزواج (مثل المركز الاقتصادي - المنظر الحسن - السلطة - دين الأسرة - الأخلاق - الصحة - الثقافة - الذكاء - السن...) نيين أن الرجال يرفضون عادة المرأة التي يعيها مظهرها، ولا يختص الأمر بالولايات المتحدة فقد أجريت دراسات في بلدان أخرى من العالم انتهت إلى أن الرجل يبحث عن المرأة الأجمل منه مظهراً، وأن المرأة تميل نحو الرجل الذي لا يقل عنها في جماله الجسدي، ومن بحث أجرى على نحو سبعمائة طالب جامعي أمريكي حضروا حفلاً راقصاً للطلاب الجدد، تبين أن المظهر الخارجي والجاذبية الجسدية كانت أهم عامل في تقبل الشخص أو رفضه من قرينه أو قرينته^(١). وهناك عبارة شهيرة تنسب إلى شرلوك هولمز تقول: «من أظفار الشخص.. من كم سترته.. من حذائه.. من ثنية بنطلونه.. من شكل سبابته أو إبهامه.. من أسورة قميصه.. من أي شيء من هذه الأشياء وغيرها تعرف حقيقة الشخص وتوجهاته»^(٢). وهناك أنماط للجسم قد وضعت في شكل مقاييس، عن طريق تحديد ما يمكن تخمين صفات الشخص، ومفاتيح شخصيته:

- ١- فالشخص السمين الجسم يُصنّف على أنه حسن الطوية، ألوف، كسول، كثير الكلام. ويتوقع منه أن يكون دمث الخلق، حنوناً، متعاطفاً مع غيره، يميل إلى موافقة الآخرين.
- ٢- والشخص الرياضي الجسم، المفتول العضلات يُصنّف على أنه قوي، معتمد على نفسه، مغامر، ناضج، ويتوقع منه أن يكون نشيطاً، متنافساً، أكثر طبيعية مع الآخرين.
- ٣- والشخص النحيف الطويل يُصنّف على أنه عصبي، متشائم، ويتوقع منه أن يكون متوتراً، متشككاً، متقلب المزاج، منطوياً على نفسه^(٣).

وهناك دراستان طريقتان أخريان تتعلقان بتأثير المظهر الخارجي على الآخرين، أما أولاهما فتتعلق باستخدام السطالبات الجامعيات لعامل المظهر والجاذبية الخارجية كوسيلة تأثيرية على الأساتذة للحصول على درجات أعلى من درجات الطلاب، وقد أجريت التجربة على نحو مائتي طالبة مستجدة حصل الباحث على صور لهن، وطلب من أربعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس ترتيب الصور حسب المظهر والجاذبية، وحين قارن الباحث الترتيب الناتج مع

(١) المرجع ٦٦/٤ - ٦٨.

(٢) السابق/ ٦٣.

(٣) المرجع ١١٠/٥، ١٣٢/١.

معدل الدرجات وترتيب الطالبة في الميلاد بين إختونها، وجد هناك علاقة موجبة بين ارتفاع معدل الدرجات وجاذبية الطالبة، وكونها أكبر إختونها. ثم تساءل الباحث: لماذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للطالبة الأولى في أسرتها؟ وأجاب بأن ذلك يرجع إلى أن البنت الأولى في الميلاد تظهر نوعاً من السلوك المظهري الاستعراضى. وتميل إلى الجلوس في الصفوف الأولى، وتأخذ مواعيد مستمرة للقاء الأساندة في ساعاتهم المكتبة، مما يجعل الأساندة يذكرونهن بسهولة ويمالتونهن^(١).

وأما الأخرى فقد أجريت خلال الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠م بين كيندى ونكسون، وقد عزا المحللون انتصار كندى على خصمه إلى اللقاءات التلفزيونية التي تمت بينهما، على الرغم من أن كيندى لم يكن ذلك الوقت سوى «ساتور» غير مشهور، في حين كان نكسون نائباً للرئيس لمدة ثماني سنوات.

وقد كانت استطلاعات الرأى - قبل الحوار التلفزيونى الأول - تظهر تفوق نكسون على كيندى، ولكن بعد هذا الحوار الذى شاهده حوالى ١٧ مليون أمريكى أظهرت استطلاعات الرأى تقدم كيندى بدرجة بسيطة، ثم زاد تقدمه بعد ذلك حتى كسب المعركة الانتخابية.

ومن اللافت للنظر أن الذين سمعوا الحوار فى الراديو خرجوا بانطباع متعادل وربما فى صالح نكسون، وكذلك الذين قرأوا الحوار بعد هذا فى الصحف قد خرجوا بنفس الانطباع، أما الذين شاهدوا الحوار التلفزيونى فقد وضعوا كيندى قبل منافسه.

وقد كانت الأسئلة المطروحة حيثئذ: ما الذى غير انطباعات الناخبين؟، ولماذا اختلف حكم المشاهدين عن السامعين والقارئين؟، وماذا حملت الرسالة المرئية غير اللفظية من مرجحات؟

لقد وصف جمهور المشاهدين الرجلين بصفات متساوية تتعلق بالبعد اللفظى، مثل وضوح النطق، والتركيز، والإنصاف، ولكن بالنسبة لأبعاد أخرى غير لفظية كانت النتيجة مختلفة:

فبالنسبة لصفات الشخصية: وصف كيندى بأنه أكثر جاذبية مما كان متوقعا، أكثر صداقة، نشيط، قوى، نابض بالحياة، متكلم على سجيته، هادئ، عميق، مجرب، حكيم، مكتمل الرجولة.

أما نكسون فقد وصف بصفات عكسية، مثل: محل، فاتر، سلبى، ضعيف غير مشوق، متوتر، ضحل، قليل التجربة، أحمق.

(١) المرجع ٦٤/٤.

وبالنسبة للمفاتيح الثابتة للمظهر الخارجى وملامح الوجه: وُصف كيندى بأنه وسيم، يوحى وجهه بالاهتمام بالآخرين، والتعاطف معهم.

فى حين وصف نكسون بأنه سئى المظهر (ربما لعدم ملاءمة ملابسه له بعد إنقاصه وزنه)، ووصف وجهه بأنه يعطى انطباعاً بالمشاعر الجامدة المرتبطة بالغضب.

وبالنسبة للمفاتيح اللحظية للمظهر الخارجى: كان مظهر كيندى يعطى انطباعاً باللياقة البدنية، وكان فى وقفته منتصباً، ويشير بيده اليمنى، ويحدد أفكاره بصورة قاطعة.

أما نكسون فكان يبدو مريضاً مرهقاً، وكان يقف على رجل واحدة (الوجود جرح فى ركبته)، ويمسك المنصة بكلتا يديه، وكان يبدو متوتراً، والعرق يتصبب منه.

وكان كيندى يرتدى سترة داكنة، ورباط عنق مناسبا، وكلاهما يتقابل بوضوح مع خلفية المنظر، على عكس نكسون الذى كان يرتدى سترة فاتحة، ورباط عنق فاتحاً.

وكان كيندى أثناء استماعه لنكسون مشغولاً بالخرشه بقلمه، هازأ رأسه، ومظهراً عدم الموافقة على ما يقوله نكسون.

فى حين كان نكسون يجلس قابضاً على ركبته، مومناً برأسه كأنه موافق على ما يقوله كيندى^(١).

وهكذا انتصر البعد غير اللفظى على البعد اللفظى، وحدد نتيجة الانتخابات.

أما الوسيلة الثانية من الوسائل غير الصوتية فهى حركة أو حركات الجسم، والبعد الجسدى بين الشخصين، وتتميز هذه الوسيلة عن حركة عضو من أعضاء الجسم بما يأتى:

١- أن الوسيلة المستخدمة هى كامل الجسم، أو عدد من أعضائه يتضمن نصف الجسم على الأقل.

٢- أنها قد تأخذ شكل الثبات، أو توقيف الحركة لفترة ما فتشكل وضعاً معيناً Position يستغرق عدة ثوان، وقد تأخذ شكل حركات متتابعة قابلة للملاحظة ببداية محددة ونهاية محددة، وتضم مجموعة من الأوضاع المنسقة فى عملية التنويع.

٣- أن مقدار أجزاء الجسم المشتركة فى الاتصال ليس وحده المسئول عن تمييز هذه الوسيلة عن حركة عضو واحد، فإن الوقت المستخدم فى الاتصال كذلك يعدُّ عاملاً هاماً، فالإنسان ينتقل من حركة إلى أخرى بسرعة، ولكن وضع الجسم يتحقق فى عدة ثوان، وقد يحتاج إلى عدة دقائق^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٧٢ - ١٧٥.

(٢) المرجع ٥/ ٣٥.

أما الرسالة التي تحملها هذه الوسيلة فتتنوع لتشمل ما يأتي:

أولاً: رسالة شخصية تتعلق بالشخص نفسه، لانتعاده للكشف عن اتجاهه نحو الآخرين، ولا تقوم بوظيفة بين شخصية أو تفاعلية، وهذه يمكن قراءتها للتوصل إلى مكانة الشخص، أو مدى حيويته، أو ثقته بذاته، أو لتحديد جنسه (١).

وقد أثبتت الدراسة أن لكل جنس طريقته المعينة في الحركة والجلوس والوقوف، فحركة النساء مثلاً محدودة غير مفرطة (ربما للملابس الضيقة أو القصيرة، ولأحذيتهم غير المريحة)، ولا تشغل إلا جزءاً قليلاً من الفراغ (ربما نتيجة النقص في نفوذهن الاجتماعي)، أما الرجال فيتجنبون الحركات الناعمة، والإشارات المعينة التي تقلل أو تشكك في رجولتهم (٢).

ومعيار السلوك لكل جنس يحدد كذلك حركته، وبقيدتها أو يطلقها. فمن الممكن للرجل أن يجلس مائلاً إلى الخلف كثيراً، أو مائلاً إلى الأمام، أو يحرك جزءه الأسفل دون خجل، وهو ما يحظر على المرأة، ولهذا قال بعضهم إنه عن طريق ملاحظة الحركة وحدها يمكن في الظلام وعن طريق ضوء خافت تمييز كل جنس عن الآخر (٣).

كما أثبتت الدراسة أن حالة الشخص العاطفية ومزاجه كثيراً ما ينعكسان في حركانه وسكناته، فحالة الإثارة العاطفية الحادة ترتبط بقدر كبير من حركات الجسم، وحالة الاكتئاب ترتبط بحركات قليلة من الرأس واليدين، ولكن بحركات كثيرة من الأرجل (٤).

ومن بعض الدراسات العلاجية: النفسية والسريرية، تبين أن المريض قد يغطي وجهه بيديه حين يناقش أشياء يخجل من ذكرها، وقد يقوم بحركات بجمع كفه أو يشبك أصابعه، أو يبعث ببعض الأشياء الموجودة أمامه حين يكون مهتماً أو في حالة عصبية، وقد بدلى يديه المفتوحتين بين رجله حين يكون مصاباً بالإحباط، ويميل إلى الأمام وإلى أسفل (٥).

ثانياً: رسالة تفاعلية أو بين شخصية مستقلة بنفسها، وذلك حين تقوم حركات الجسم بتسريب معلومات عن مدى علاقة الأشخاص ببعضهم البعض.

وقد ثبت أنه في مواقف التفاعل البيئي فإن الشخص يكيف نفسه بالنسبة للآخرين، فهو قد يقف في مقابل شخص أو يقف دونه، يواجهه مباشرة أو يزور بجسده عنه، قد يميل إلى

(١) المرجع ٥ / ١٣٢. (٢) المرجع ٦ / ١١٩.

(٣) السابق / ١٢٤. (٤) المرجع ٤ / ١٠٢.

(٥) السابق والصفحة.

الأمام أو يستلقى إلى الخلف، قد يجلس منتصباً أو مسترخياً، قد يطوى ذراعيه وساقيه في جلسة مشدودة متحفزة، وقد يفتحهما في وضع امتداد واسترخاء.

كما ثبت بالملاحظة أن وضع الشخص يده في خصره أثناء الكلام يكثر وقوعه من الأعلى حين يتحدث للأدنى، وأن وضع الأيدي والأرجل في حالة استرخاء، يحدث عادة حينما يكون المخاطب أقل مكانه^(١). كذلك لاحظ أحد الدارسين (Goffman) أنه في لقاء بأحد المستشفيات ضم جميع العاملين به - كان الأفراد ذوو المكانة العالية يجلسون في وضع استرخاء واضعين أقدامهم فوق الموائد، وغائرين في كراسيهم في وضع استلقاء، في حين جلس الأقل مكانة بصورة أكثر رسمية، معتدلين في كراسيهم^(٢).

ومثل هذه الأوضاع قد تأخذ طابعاً اجتماعياً ثقافياً، ولذا تختلف من شعب إلى شعب، ومن ثقافة إلى ثقافة، ففي ثقافات كثيرة ينحني الصغير أمام الكبير، أو يجلس عند قدمي الأعلى مقاماً، أو يتجنب الصغير أن يولى الكبير ظهره عند المغادرة... وهكذا^(٣).

وقد تمت دراسة كثير من الحركات وربطها بدلالات أو مشاعر معينة، فدرجة الحب مثلاً تنعكس في جلسة الشخص وفي وضع كتفيه ورجليه، فحين يكون الحديث بين أشخاص متحابين جداً تكون جلستهم حرة غير خاضعة للتكيف، والعكس بالعكس، وحين يراد طلب التأييد تصدر عن الشخص مجموعة من الإشارات تشمل الابتسام والإيماء بالرأس وتحريك اليد وغيرها، وحين يراد إدخال شخص في الحديث أو إبعاده يأخذ الجسم اتجاهات معينة كما يدل الشكل رقم [١] وترجمته: «لنا مستعدين لإدخال آخرين»، والشكل رقم [٢] وترجمته: «أنا معك لست معه»^(٤).

وقد قاس العلماء درجات الحيز أو الفراغ بين الشخصين وربطوها بفحوى الرسالة، وبمنط التفاعل البيني، فأقرب مسافة إلى الشخص تسمى «الفراغ الخصوصي» وتتراوح بين التماس وحوالي ٤٠ سم، وهذا المجال خاص بالأسرار والأمور الشخصية التي لا يراد الجهر بها. ويلى ذلك «الفراغ المعتاد» الذي يرتبط بمعاملات الناس العادية، ويتراوح بين ٤٠ سم و١٢٠ سم، ثم «الفراغ الاجتماعي» الذي يتعلق بالتعامل في الأمور غير الشخصية ويتراوح بين ١٢٠ سم وثلاثة أمتار ونصف، وأخيراً يأتي «الفراغ العام»، وهو المجال الذي يخاطب فيه المتكلم جمهوراً كبيراً ويمتد من ثلاثة أمتار ونصف إلى مدى السماع^(٥).

(٢) المرجع ١/٤، ١٠١.

(٤) المرجع ١/٤، ١٠٠، ١٠٣.

(١) المرجع ١/٤، ١٣٣.

(٣) المرجع ١/٤، ١٣٣.

(٥) المرجع ١/٤، ١٥٠، ١٥١.

ثالثاً: رسالة تفاعلية أو بين شخصية مصاحبة أو مواكبة لرسالة لفظية تأتي لتأييدها وإيضاحها، فحين يحاول الشخص ذلك يغير - أثناء الكلام - من وضع رأسه وعينه مع كل مجموعة من الجمل القليلة، وربما أمال رأسه يمينا أو يسارا، أو انحدر بها إلى أسفل، أو رفعها إلى أعلى، وقد يثنى رقبته أو يمدّها لينمكن من النظر إلى الأرض أو السقف.

ومثل هذا النوع من الحركات يقتضى تغييراً سريعاً، ومواءمة الحركات بعضها مع بعض، ولا يعتبر من النوع الذى نتحدث عنه إلا إذا وقع كجزء من تجمع حركى مركب، وتتابع ليأخذ شكل جملة، فإذا كان الشخص يتكلم عن العدوان أو الانتقام فمن الممكن أن يقرن كلامه بحركات تدل على ذلك، كأن يمسك جمع كفه بإحكام، ويغير ملامح وجهه، ويلوح بيديه فى الهواء، وإذا أراد استشارة دموع الجماهير فإنه يقوم بإمرار يديه حول عينيه، أو يخلع نظارته ويمسح عينيه بمنديله، وإذا أراد أن يظهر أنه لا يريد أن يرى مالا يرضاه فقد يشوم بتغطية عينيه بيديه أو يشيح بوجهه (١).

وإذا كان الشخص يتحدث أمام جمهور كبير فإنه يستخدم معظم أعضاء جسمه أثناء التواصل: يأخذ جلسة معينة - يستعمل يديه - يميل إلى الأمام - يتجه إلى الوراء - يشير - يضرب بكفه المائدة - تتحرك يده على إيقاع كلماته - يطوى ذراعيه - يقاطع بين ساقيه - يتحرك إلى الأمام أو الوراء (٢).

وقد تصحب هذه الحركات حركات هندامية، مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجوارب، أو حركات دقيقة مثل الاتصال بالعين - الإيماء - الابتسام، أو معدلات ذاتية مثل تسوية الشعر، أو العض على الإصبع، أو معدلات شبيهة كاستعمال شيء موجود فى المكان واللعب به، أو دقه، أو الضغط عليه (٣).

أما الوسيلة الثالثة من الوسائل غير الصوتية فهى استخدام عضو من أعضاء الجسم (غير جهازه النطقى) لإبلاغ الرسالة، أو للمشاركة فى إيلاها.

وتتكون هذه الوسيلة من نظامين:

أولهما: النظام المرنى (ويتضمن أنظمة فرعية من الحركات).

وثانيهما: النظام غير المرنى (ويدخل فيه الشم واللمس) (٤).

(٢) المرجع ١/ ١٣٢.

(٤) المرجع ٥/ ١٤.

(١) المرجع ١ / ١٣٧، ٤/ ٩٥.

(٣) السابق / ١٣٦، ١٣٧.

وتتضمن هذه الوسيلة سبع مناطق ذات مغزى هي:

كامل الرأس - الوجه - الرقبة - منطقة الكتف والذراع - منطقة الكف - منطقة الرجل والساق - منطقة القدم.

وتعد مناطق الرجل والساق والقدم قليلة الأهمية، لأنه نادراً ما يمكن رؤيتها،^(١) أما باقي المناطق فيمكن دمجها في منطقتين اثنتين هما:

أولاً: منطقة الرأس والوجه (الأخير بأجزائه التعبيرية المتعددة كالجبين، والعينين، والحاجبين، والفم، والأنف).

ثانياً: منطقة اليدين (بأجزائهما التعبيرية المتعددة كالكفين، والأصابع، والأنامل).

ويعتبر العلماء هاتين المنطقتين - بأجزائهما المتعددة - أهم الأدوات المستخدمة أثناء الاتصال، أو لتحقيق الاتصال:

فهى أولاً التى تزودنا بتدفقات من الإشارات والمنظمات التى تضمن امتداد الاتصال، وتمكّن كل مشارك من الحكم على كيفية استمرار التفاعل، وهذه الإشارات أو الأدوات التنظيمية يقوم كل أعضاء الثقافة المعينة باستخدامها بإتقان، بوعى أو بدون وعى.

كما أنها ثانياً تعد وسيلة هامة لتزويد أبناء الثقافة الواحدة بالشعارات أو الرموز المتفق عليها، مثل حركة الإبهام (إشارة إلى طلب التوصيل فى الطريق)، وعلامة النصر (التي ترسم بإصبعين على شكل ٧)، وهذا النوع من الشعارات يمكن ترجمته بجملة أو عبارة، كما يمكن فهمه منفرداً أو مقترناً برمز نطقى، وهو من النوع المكتسب الذى يتعلمه أبناء الثقافة الواحدة كما يتعلمون اللغة المنطوقة، وعادة ما يمكن استخدامه عن وعى وقصد للاتصال ونقل رسالة ما.

وهى ثالثاً يمكن استخدامها فى صحبة رموز نطقية بقصد الإيضاح، وتعد حينئذ بمثابة تعليقات على الأحداث مصاحبة للشريط المنطوق. إنها تقوم بدور الموضح، أو المحدد، أو المبرز، أو المؤكد، أو المبكر، وبعبارة أخرى بدور واضح العلامة، أو واضع الخط تحت الشيء الهام، ومن أمثلة ذلك الإشارة بالإصبع إلى الشيء المعنى، واستخدام اليدين لبيان شكل الشيء.*

وهى رابعاً وسيلة هامة من وسائل إظهار الانفعالات والمشاعر، سواء تمت بقصد أو بدون

(١) المرجع ٥ / ٢٠، ٢١.

قصد، ويعد الوجه المنطقة الأولى لهذه الوظيفة على الرغم من أن حركات كامل الجسد ربما اتخذت كمفاتيح لفهم الانفعالات الإيجابية أو السلبية.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن عرض هذه الصور الدالة على الانفعال إنما هو شيء عالمي، فكل الناس في جميع أنحاء العالم يتجون «إشارات وجهية» حينما يتعرضون لانفعال معين، ولكن الثقافات تختلف في قواعد هذا العرض، وفي كيفية التحكم في التعبير عن هذه الانفعالات (إظهاراً أو تخفيفاً أو إخفاءً)، كما أن الشخص المتصل قد يظهر انفعالاً معيناً بقصد إخفاء انفعاله الحقيقي، كأن يظهر وجهاً سعيداً حين يكون نعيماً، أو يظهر أمارات القبول وهو رافض في قرارة نفسه^(١).

ولنبداً بمنطقة الرأس والوجه فنقول: إن إشاراتها تعد أغنى أنظمة الرموز عند الإنسان؛ لأنها تحوى معظم أعضاء الإحساس من ناحية (العينين - الأذنين - الأنف - الفم)، وتتمتع بقدرة عالية على حمل المعلومات ونقلها من ناحية أخرى^(٢).

ويعد تحريك الرأس ككل، والإيماء به إلى أسفل وأعلى بقصد إظهار الموافقة، أو إلى اليمين واليسر بقصد إظهار المخالفة - يعد ظاهرة عالمية، وبعضهم يرد أصل هاتين الإشارتين إلى سن الرضاع حين يحرك الرضيع رأسه إلى أعلى وإلى أسفل باحثاً عن ثدي أمه، وحين يحرك رأسه جانبياً ليتخلص من حلمة الثدي أثناء الإرضاع. وتعد حركة الرأس إلى أعلى وأسفل معزراً قوياً أثناء الاتصال اللغوي، وتشجيعاً للمتحدث أن يستمر في حديثه، وحين تكون الحركة بطيئة فإنها قد تحتفظ بالمتحدث لأطول فترة ممكنة، أما حين تكون سريعة فتدل على أن السامع يتمجل إنهاء المتحدث لكلامه ربما لياخذ هو دوره في الحديث^(٣).

أما الوجه فقد كان الشغل الشاغل لكثير من الدارسين، وخرج بنصيب الأسد من اهتمامهم، ويمكن التمييز في دراساتهم بين نوعين مستقلين هما:

أولاً: دراسة أسارير الوجه وملامحه.

ثانياً: دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته.

ولا يدخل النوع الأول في اهتمام اللغويين؛ لأنه ينضوى تحت علم القراءة أو قراءة أسارير الوجه Personology أو Physiognomy لنخمين ملامح الشخصية، فضلاً عما

(١) المرجع ١/ ١٠١، ٦، ٨، ١٠ - ١٠.

(٢) المرجع ١/ ١١٤، ١٣٨، ٤/ ١٠٢.

(٣) المرجع ١/ ١٢٦، ١٢٧.

فى هذه المحاولة من مغامرة واعتماد على التخمين فإنها تدرس ملامح لاندخل تحت أنظمة الرموز إلا بمقدار ما تكشف عنه من مفاتيح المظهر الخارجى، وحتى الآن لم تستطع الأبحاث الخاصة بالموضوع أن تكشف عن العلاقة بين أسرار الوجه وملامح الشخصية، كالموهبة، والذكاء، والخط، ورغم ما قبل مثلاً من دلالة انخفاض الجبهة على الغباء أو انخفاض معدل الذكاء، ودلالة ضيق العينين على اتجاه إجرامى، ورغم ما ادعى من إمكانية التنبؤ بمستقبل الشخص عن طريق النظر إلى وجهه (١).

أما النوع الثانى، وهو دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته فهو موضع اهتمام اللغويين؛ لأنه يتعامل مع حركات إرادية من ناحية، ولأنه أمكن - عن طريق ملاحظته وإجراء التجارب عليه - تقنيه من ناحية أخرى.

هناك إجماع بين الباحثين على أن الوجه أغنى أجزاء الجسم فى طاقاته التواصلية، وأنه الوسيلة الأولى للتعبير عن الحالات العاطفية، وأنه المصدر الأساسى للمعلومات بعد الكلام (٢)، وحتى قال بعضهم «إن البحث عن المعنى فى هذا العالم يبدأ وينتهى عند التعبير الوجهى» (٣).

ونقاط البحث الممكن تناولها حول هذا الموضوع كثيرة، ولكننا سنقتصر منها على نقطتين اثنتين هما:

✱ أنواع الانفعالات الممكن للوجه التعبير عنها، والحركات الوجهية المصاحبة لها.

✱ التعرف على المشاعر عن طريق الحركات الوجهية.

أما النقطة الأولى الخاصة بأنواع الانفعالات، وما يقابلها من حركات وجهية، فقد كانت وما تزال مثار جدل طويل منذ ألف دارون كتابه «التعبير عن الإحساسات عند الإنسان والحيوان» الذى دافع فيه عن فكرة أن للتعبيرات الوجهية جذورها فى السلوك الحيوانى، وأن كثيراً من التعبيرات الوجهية التى تظهر على الإنسان توجد كذلك فى الحيوانات الدنيا، وأن تعبيرات الوجه الدالة على الإحساس واحدة فى كل أنحاء العالم (٤).

ورغم كثرة المعارضين لنظرية دارون عن عالمية التعبيرات الوجهية - فقد أثبتت الدراسات

(١) المرجع ١ / ١١٦، ١١٨.

(٢) المرجع ٤ / ١١٩.

(٣) المرجع ٥ / ٢١.

(٤) المرجع ١ / ١١٨.

العملية صحتها إلى حد كبير، بعد أن أمكن الفصل بين أنواع الانفعالات الأساسية، ووضع مقابل تعبيرى لكل منها كما يبدو من الشكل التبسيطى رقم [٣].^(١)

وقد ظهر من الملاحظة الدقيقة أن التعبير الكامل عن المشاعر يؤدي إلى تحركات العضلات فى مناطق الوجه الثلاث (الجبين - العينين - الفم) باستثناء تعبير السعادة الذى ينعكس فى العين والفم أساساً^(٢)، كما ظهر أنه من الممكن للشخص أن يعبر عن مشاعره تعبيراً جزئياً باستخدام قسم واحد من الوجه، كأن يعبر عن الدهشة برفع حاجبيه فقط، أو بنوسيع عينيه.

وتبين كذلك أن بعض تعبيرات الوجه يتم إطلاقها بسرعة فائقة لا يمكن للمعين المجردة ملاحظتها، وقد أمكن رصدها وتحليلها عن طريق التصوير البطيء^(٣).

ولم يتفق العلماء على عدد الإحساسات التى يكشف عنها الوجه ويمكن نعرف الآخرين عليها:

١- فمنهم من قدم قائمة سداسية تضم: السعادة - التماسه - الغضب - الدهشة - الخوف - الاشمئزاز (انظر الشكل رقم ٣).

٢- ومنهم من قدم قائمة سداسية أخرى تضم: السعادة، والدهشة، والاشمئزاز (كالسابقة)، ولكنها تضع الألم والتصميم والاحتقار مكان التماسه والغضب والخوف.

٣- ومنهم من قدم قائمة ثمانية هى القائمة الأولى بزيادة الاحتقار والاهتمام، واعتبر هذه القائمة قائمة «بأجناس الانفعال»، مما يعنى أن هناك عدداً آخر من التعبيرات الوجهية المتشابهة يمكن أن يدخل تحت كل جنس^(٤).

٤- ومنهم من أضاف فى قائمته التفوق والارتباك.

٥ - ومنهم من قدم قائمة عشرية لا يخرج مجموع معانيها عن الصفات السابق ذكرها. (انظر الشكل رقم ٤)^(٥).

(١) المرجع ١ / ١١٩.

(٢) كثير من الدراسات عن التعبير الوجهي تأثرت بنظرية الاحساس التى طورها Silvan tomkins والتى نظرت إلى الوجه كمفتاح للأحاسيس، فحينما يشار إحساس ما عند شخص فإن جهازه العصبى يبرق برسالة إلى وجهه فتقوم بعض عضلاته بالاسترخاء وبعضها بالتقلص (انظر ١ / ١١٩).

(٣) المرجع ١ / ١٢١.

(٤) فمثلاً تحت الاشمئزاز يمكن أن يوجد النفور والكراهة والبغض.

(٥) المرجع ٥ / ٢٤.

أما النقطة الثانية وهي التعرف على المشاعر عن طريق الحركات الوجهية فهي النقطة الجوهرية في الموضوع؛ لأنها هي التي تحول الحركة الوجهية إلى ناقل لرسالة، ورمز له دلالة الاجتماعية ومحتواه اللغوي، وعن طريق هذه الحركات الوجهية يمكن للمرء أن يتعرف على أحاسيس الآخرين، وما يعتمل في نفوسهم، وبخاصة أن كثيراً منها يتم دون تحكم أو تدخل من مرسل الإشارة. إن النظر إلى وجوه الآخرين أثناء التفاعل معهم، وترجمة ملامح وجوههم قد يكون بمثابة إنذار مبكر لحالة احتياج أو غضب يمكن تجنبها قبل وقوعها، أو إرهاص مبشر بحالة سعادة ورضا يمكن استثمارها والاستفادة منها.

ويختلف الأفراد في درجة دقتهم في التعرف على مفاتيح الوجه، وترجمة إشاراته والتمييز بين الصادق منها والكاذب: فمنهم من تختلط عليه الأمور، ومنهم من ينصف بالقدرة على التعرف حتى على أدق صور التعبير الوجهي، ويعد ذلك ضرورياً لشاغلي بعض الوظائف مثل مسئولى القروض في البنوك، والمحللين النفسيين، ورجال الشرطة، والجمارك^(١).

وقد أجريت اختبارات متعددة لمعرفة ردود الأفعال غير الإرادية التي تظهر على الوجه في المواقف المختلفة، من ذلك تجربة تركزت حول السؤال التالي: إلى أي حد تكشف معالم الوجه عما يختلج في النفس من مشاعر وانطباعات بين أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة؟

في بداية التجربة أطلع العلماء الأفراد المشتركين في التجربة على مجموعة من الصور المتناقضة... بعضها يعبر عن مناظر طبيعية بالغة الرقة والجمال، بينما تحمل ملامح الصور الأخرى مشاهد دامية بدءاً من صور لإصابات أليمة لعدد من الناس حتى صور الحروق المخيفة لضحايا عدد من الكوارث، وفي اللحظة التي كان المتطوعون فيها يشاهدون الصور تحركت آلة التصوير بسرعة لتسجل ما يرسم على الوجوه من تعابير، ولأن الكاميرا كانت مخبأة عن أنظارهم فلم يشعر أحد منهم بوجودها، وبعد ذلك جاءت الخطوة الثانية حيث عُرِضَت الصور على كل من اشترك في التجربة ليصف كل تعبير على حدة، ويتحدث عن نوع المنظر الذي أسهم في خلق هذا التعبير، وكانت النتيجة مثيرة لاهتمام: جميع المتطوعين من الجنسيات المختلفة لمجوا في تحديد الصور الصحيحة اعتماداً على تعابير الوجه، الأمر الذي يدعم النظرية التي تقول إن البشر في كل مكان لديهم القدرة على ترجمة هذا النوع من الاتصال غير المنطوق، مهما اختلفت جذورهم الثقافية^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) المرجع ١٣.

كما أجريت اختبارات وفحوص كثيرة لقياس قدرات الأشخاص على التعرف على مفاتيح الوجه، ولتحديد الرسائل التي يسهل أو يصعب حل شفرتها، وقد تبين من هذه الاختبارات والفحوص ما يأتي:

١- أن المعاني الآتية أمكن لتعبيرات الوجه نقلها، وأمكن التعرف عليها بنسبة تزيد على ٩٢٪ وهي:

الأم - السعادة - التفوق - التصميم - الدهشة - الاهتمام - الارتباك - الخوف - الاحتقار.

٢- هناك معان سببت اضطراباً للمشاهدين. فقد وجدوا صعوبة في التمييز بين كل من: الكراهية والغضب/ خيبة الأمل والتعاسة/ الاشتمزاز والاحتقار^(١).

٣- أثبت التجارب أن النساء أكثر قدرة على قراءة تعابير الوجه لأسباب لم يمكن تحديدها، وإن كان من المحتمل إرجاعها إلى ما تنصف به المرأة من حساسية مفرطة، وإلى خبرتها الطويلة في قراءة وجه الرجل، وما يحمله من تعبيرات شديدة التناقض^(٢).

٤- أظهرت كثير من التجارب أن النساء أقدر من الرجال على استخدام التعبيرات الوجهية، فمن بين ست دراسات أثبتت خمس منها أن وجوه النساء كانت أكثر تعبيرية^(٣).

٥ - من أبرز تعبيرات الوجوه التي تحيد النساء استخدامها تعبير التسم والضحك بأنواعه المختلفة^(٤)، سواء كان اجتماعياً بقصد التعبير عن الحرارة والصدقة والبهجة، أو بقصد بث الهدوء والطمأنينة والرضا، أو كان غير اجتماعي كما يحدث حين يكون الشخص وحده يأكل في مطعم، أو يحل لغز كلمات، أو يستمع إلى قصة مضحكة من الراديو، أو نحو ذلك^(٥).

وقد قام أحد الدارسين (Ragan 1982) بتحليلات لصور عدد من «الكتب السنوية» لطلبة وطالبات بعض الكليات والمدارس الثانوية، فأظهرت التحليلات ابتسامات أنثوية أكثر^(٦).

(١) المرجع ٥/ ٢٢ - ٣١.

(٢) المرجع ١٣.

(٣) المرجع ٦/ ٥٩.

(٤) لماذا تبتسم المرأة وتضحك أكثر؟ ربما كان ذلك نتيجة المقبولات الاجتماعية عن المرأة نتيجة رؤيتها في وسائل الإعلام والإعلان وفي حياتها العادية، ولهذا فهي كثيرأ ما تبتسم لغير هدف مباشر أو دافع. بل تلبية للضغط عليها للملاءمة سلوكها مع المقبولات الاجتماعية (المرجع ٦/ ٧١).

(٥) المرجع ٦/ ٦٠ - ٦٤.

(٦) السابق / ٦٥.

ويحتل السلوك العيني مكاناً خاصاً بين أنواع الحركة الجسمية، نظراً لقدراته التعبيرية المتنوعة ، ولذا يشار إلى العين في الشعر الإنجليزى على أنها «نافذة الروح» The window to the soul، وذلك لكثرة ما يمكن أن نقوله، ولاستطاعتها أن تقول ما لا يمكن أن يقال^(١).

وما أظننا نغفل عن الحركات العينية المرتبطة بأنواع الانفعال، مثل شخوص البصر عند الدهشة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أو إدارة العين يميناً وشمالاً عند الخوف، كقوله تعالى ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾، أو ننسى كثرة التعرض لحركات العين والجفن والطرف فى تراثنا العربى للتعبير عن معان خاصة، كقول الشاعر:

ترى عَيْنَهَا عَيْنِي فَتَعْرِفُ وَحَيَّهَا وتعرف عَيْنِي مَا بِهِ الْوَحَى يَرْجِعُ

وقول الثانى:

جَفَنُهَا عَلَّمَ الْغَزْلَ وَمِنَ الْعِلْمِ مَا قَتَلَ

وقول الثالث:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ وَلَا كَلَابَا

وفى القرآن الكريم: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، وفيه: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾.

وينقسم سلوك العين إلى قسمين: قسم لا إرادى يتم دون قصد من الشخص مثل ضيق حدقة العين عند تعرضها لضوء قوى، أو اتساعها عند وجود الشخص فى ضوء خافت، أو نتيجة عوامل نفسية تسببها رؤية الأشياء المشيرة ، سواء كانت مبهجة جداً (فتاة جميلة - رجل أنيق - لوحة فنية رائعة) ، أو مقرزة جداً (حية - جثة مشوهة - عنكبوت). وهذا النوع لا يمكن اعتباره رمزاً تواصلياً.

أما القسم الثانى الذى يهمنا فهو القسم الإرادى الذى يقوم بدور التواصل البينى. ومن صور هذا التواصل استخدام الإشارة بالعين أو الجفن للشفاهم بين اثنين بطريقة تخفى على الآخرين. وقد أشار الجاحظ إلى هذا النوع من التواصل فى كتابه (البيان والنبين) فقال: «وفى الإشارة بالطرف والحاجب.. مرفق كبير ومعونة حاضرة فى أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس»^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٢٤.

(٢) المرجع ١١/ ١٠٠.

ومن صوره كذلك ما يسمى «بالتحديق»، أو مقدار إطالة النظر إلى الشيء، وهو سلوك شبه فطري يتم عن طريقه توصيل المشاعر إلى الأطفال الرضع الذين يُظهرون استجابة مبكرة لنظرات العين إليهم^(١)، كما أنه سلوك يختلف دلالاته باختلاف السياق الذي يرد فيه، كما أنه قد يقوم بدور الرمز المستقل، أو بدور مصاحب لحركات غير لفظية أخرى.

ومن أهم الدلالات التي رصدها العلماء للتحديق:

١- الاهتمام والعناية، فيدل على المودة والدعوة إلى توثيق العلاقة حين يأخذ شكله الإيجابي، ويدل على النفور والكراهية حين يأخذ شكله السلبي^(٢).

٢- وحين تصحب الحملقة المطولة بنصرف ملائم، فإنها قد تعنى هجوماً وشيك الوقوع (وأظهر نموذج لذلك حالة الحيوانات الشبيهة بالإنسان)، ولكنها مع تصرف آخر قد تكشف عن شعور بالحب والولاء، أو شعور بالسيطرة والتفوق^(٣).

٣- وقد تحمل قلة التحديق على النفور والكراهية، كما أن تحويل النظر عن الشيء قد يحمل نفس المعنى، أو يحمل معنى الخجل من النظر إلى الشيء^(٤).

٤- أما إغلاق العين أثناء التواصل اليبس فقد يُحمّل إما على استغراق الشخص في التفكير، أو على عدم رغبته في استمرار التواصل^(٥).

٥- وعادة ما يتم تبادل التحديق بين المتحاورين أثناء تحاورهم، أو بين المتكلم والسامع. وكثيراً ما يتطلع المتكلم إلى عيون سامعيه إما ليجذب انتباههم، أو ليستشف مدى متابعتهم له، أو ليتبين حجم تأييدهم وموافقتهم له.

وقد أثبتت الملاحظة الدقيقة أن نظرات المشاركين بعضهم إلى بعض تتراوح - أثناء التفاعل الحوارى - بين ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من الوقت، وتزيد النسبة حين يندمج المتحادثون فى الحوار، أو حين تكون العلاقة بين الأطراف حميمة^(٦).

وأثبتت الملاحظة كذلك أن درجة التحديق تختلف من جنس إلى جنس، ومن ثقافة إلى

ثقافة .

(٢) المرجع ٣/ ١٨٨، ٦/ ٧٣.

(٤) السابق والصفحة.

(٦) السابق/ ١٢٦، ٥/ ٣٧.

(١) المرجع ٦/ ٧٣.

(٣) المرجع ٣/ ١٨٨.

(٥) المرجع ١/ ١٢٥.

أما بالنسبة لعامل الجنس فقد تمت عليه دراسات متعددة وكثيرة انتهت إلى جملة من النتائج منها:

١- أن المرأة تطيل التحديق أكثر من الرجل^(١)، وأن هذه الخاصة تبدأ عندها منذ سنّ الرضاع، وتمتد إلى سنّ الطفولة^(٢).

٢- أن المرأة تظهر استجابة أسرع من الرجل للاتصال بالعين.

٣- أن المرأة تستخدم نسبة تكرار أكبر من الاتصال بالعين، ونسبة متوية أعلى للوقت المتفق في الاتصال بالعين^(٣).

٤- أن السلوك التحديقي للمرأة جزء من وظيفتها الأمومية، إذ إن شعورها الخنون بالنسبة لوليدها لا يتطور إلا عند بدء الوليد إظهار القدرة على عمل اتصال بالعين^(٤).

٥- أن استخدام المرأة للتحديق يزيد كلما كانت المسافة قريبة (لاتزيد على ستة أقدام)؛ لأن قرب المسافة يجعل المرأة تنظر للتفاعل على أنه طبيعي وصادق مما يعد مشجعاً لها على التحديق، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للرجل، إذ يزيد وقت الحملقة عنده كلما زادت المسافة^(٥).

٦- أن المرأة تشعر بعدم الارتياح أكثر مما يشعر الرجل حين لا ترى الشخص الذي تتحدث إليه^(٦).

وأما بالنسبة للعامل الثقافي فقد ثبت أن الإنجليز يحدقون أكثر من الأمريكيان، ولذا تقتضى آداب السلوك في بريطانيا أن يحدق الشخص في محدّته بانتباه، وبطرف ببصره من أن لآخر، دلالة على اهتمامه بالحديث، أما في أمريكا فلا تلتقى العيون أثناء المحادثة العادية إلا بمقدار ثانية، ثم يتحول النظر بعد ذلك إلى اتجاه آخر^(٧). ومن عادة الإيطالي أن يحدق في المارة، وفي الناس الذين يجلسون من حوله في المطعم أو النادي أو المقهى، أما في الإسلام ففضّ البصر مطلوب وبخاصة حين يختلف الجنسان، وهو من التعاليم التي وردت في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف. وفي بعض الثقافات يكون من الأدب أن تصرف نظرك عن محدثك حين يكون أكبر منك سنّاً أو مقاماً^(٨).

(١) المرجع ٥ / ٣٧، ٦ / ٧٨. (٢) المرجع ٣ / ١٨٩، ٦ / ٧٥.

(٣) المرجع ٣ / ١٨٩. (٤) السابق والصفحة.

(٥) المرجع ٦ / ٧٨، ٨٣. (٦) السابق / ٨٣.

(٧) المرجع ١ / ١٢٦، ١١ / ١٦٥. (٨) المرجع ١ / ١٢٦.

ويدخل كذلك فى منطقة الوجه دور الأنف فى تلقى الروائح. وعلى الرغم من أن ذلك يتم بطريقة لا إرادة فى العادة فإنه يؤثر على نوع الاستجابة، وعلى الانفعالات، وعلى سلوكيات الأفراد. ربما أكثر من أى إحساس آخر^(١).

وقد ثبت أن رائحة الجسم المعبنة تقوم عند الحيوانات بنقل رسائل ذات تأثير معين ومدتهش على سلوكها، وعلى سبيل المثال فإن أنثى الفئران تتعرف على الذكر عن طريق الرسائل الكيميائية التى تستقبلها منه عن طريق رائحة جسمه، ومن لاحظ مجتمع النمل لابد أن يدتهش لهذه الخشرة البدائية وهى تدير نظاماً اجتماعياً معقداً، يبنى المساكن بدقة فائقة، ويقسم العمل، ويحارب الآخرين، ويُسّر دفة مملكته أو مستعمرته عن طريق تحريك ملايين النمل بواسطة حاسة الشم البدائية. وقد أثبتت الأبحاث أن نفس الشيء بدور فى عالم الإنسان، ولذا وجد اتجاه الآن بأن الإنسان يرسل ويستقبل رسائل كيميائية خاصة بعمل كثير منها بدون وعى.

وكما يختلف الأفراد فى دقة استقبالهم للرسائل اللغوية وغير اللغوية يختلفون أيضاً فى استقبال المعانى المأخوذة من رسائل كيميائية خارجية عن طريق حاسة الشم، وقد لوحظ أن الفصامين يملكون حساسية مضاعفة تجاه الرسائل الكيميائية، وأنهم قادرون على إدراك روائح كثيرة لا يدركها الفرد العادى، ولذا فهم عادة ما يتحدثون عن قوى خارجية غريبة تؤثر فيهم.

وقد استطاع العلماء مؤخراً وضع قائمة تضم مائة واثنين وثلاثين رائحة تتوزع على عدة مجموعات منها:

* مجموعة الروائح الجميلة، وتضم سبع عشر رائحة على رأسها: رائحة الورد الأحمر، والفراولة الطازجة، وزهور البازلا. وتضم القائمة كذلك رائحة زيت البرتقال، والليمون الحلو، والموز.

* مجموعة الروائح الكريهة، وتضم خمس عشرة رائحة منها: رائحة مشتقات البترول، والسلك، والعرق، والمواد المحترقة.

* وجاء فى مجموعة الوسط: روائح البصل، والليمون الحامض، والكرز، والبنفسج.

وإن التطبيقات التواصلية لنتائج التصنيفات السابقة تعد ذات أهمية كبيرة، فما دما نعرف الروائح التى يلقاها الناس كروائح جميلة فإنه عن طريق الاستخدام الصحيح لهذه الروائح

(١) المرجع ٧٦/٤، ١٥٧/٥.

يمكن ترك أثر مفيد على «التموذج الشخصي»، وإتاحة فرص أمام الأفراد لتحقيق النجاح الاجتماعي والشخصي عن طريق الروائع التي يشتملها غيرهم منهم.

وفي هذه الأعوام الأخيرة ظهر توسع في استخدام الروائع المصنعة بطرق متعددة، فبعض الشامبوهات تباع أكثر بسبب شذاها العطر، وليس بقدرتها على تنظيف الشعر، وحتى الملابس الداخلية والجوارب وأوراق التواليت صار لرائحتها العطرة دخل كبير في رفع نسبة مبيعاتها، كما زاد بيع العطور مؤخراً بدرجة ملحوظة لسبب رئيسي هو أن الناس يتطلعون إلى زيادة جاذبيتهم، والحصول على تأثير أكبر عن طريق الرائحة التي تفوح منهم^(١).

وهناك صور أخرى من السلوك الحركي ترتبط بمنطقة الوجه، لا يتسع المجال لتفصيل الحديث عنها، مثل رفع الحاجبين عند الدهشة أو المفاجأة، واستخدام حركات الشفتين في ابتسامة باهتة صفراء تنم عن السخرية، أو في ابتسامة عريضة تنم عن السرور، وقد نبسم ابتسامة الغيظ بحيث نُكشِّر عن أنيابنا^(٢)، وقد حذر الشاعر القديم من الاغترار بظاهر هذه الابتسامة فقال:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أن الليث يبتسم

والآن بعد أن انتهينا من الحديث عن المنطقة الأولى من مناطق التفاهم التي تضم الرأس والوجه وأجزاءهما، ننتقل إلى الحديث عن المنطقة الثانية التي تضم اليدين وأجزاءهما.

ومنذ القديم أشار الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» إلى حسن الإشارة باليد والرأس، واعتبرهما من تمام حسن البيان باللسان، كما نعى على أحد المتحدثين عدم استخدامه الإشارة باليد (وغيرها)، ووصف كلامه بأنه «كأنما يخرج من صدع صخرة»^(٣).

وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى حركات اليدين أو أجزائهما كرموز لغوية ذات دلالات كاملة مثل:

﴿غُلَّ اليدين إلى العنق﴾ (للإشارة إلى البخل): ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ (الإسراء: ٢٩).

﴿بسط اليد﴾ (للإشارة إلى الكرم): ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٦٤).

﴿عضُّ اليدين﴾ (للإشارة إلى الندم): ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٧).

(٢) المرجع ١١ / ١٦٩.

(١) المرجع ٥ / ١٥٨ - ١٦٤.

(٣) السابق / ١٠١.

* وضع الإصبع فى الأذن (للإشارة إلى الإعراض): ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ (نوح: ٧).

* ثقلب الكف (للإشارة إلى الحسرة والندامة): ﴿فَأَصْبَحَ يُغْلِبُ كَفَّهُ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (الكهف: ٤٢).

بل هناك من الآيات ما ينسب الكلام إلى اليدين كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ﴾ (يس: ٦٥).

أما فى العصر الحديث فقد بدأ الاهتمام بحركات اليدين منذ الثلاثينات حين ظهرت نظرية قسمت شعوب العالم إلى أجناس أربعة أساسية، وارتبطت بها نظرية أخرى تدعى إمكانية التعرف على جنس الشخص من حركاته وإشاراته^(١).

ومن الممكن أن تُقسَّم الوظائف التى تؤدىها حركات اليد إلى أقسام أربعة هى:

أولاً: الوظيفة المستقلة حين تؤدى معنى كاملاً يمكن أن يعبر عنه بمقابل لفظى مباشر، وهى حينئذ تأخذ شكل الشعار emblem أو الاصطلاح المتفق عليه بين شعوب العالم، أو بين أبناء ثقافة معينة، أو أبناء مجموعة متجانسة.

فمما له دلالة عالية: إدارة الإصبع على الرقبة التى تعنى الذبح، وضع الإصبعين على شكل [٧] للإشارة إلى النصر، وهى حركة اشتهرت منذ عام ١٩٤١م حين ابتدعها محام بلجيكي، ثم نشرها تشرشل حين استخدمها فى الحرب العالمية الثانية إشارة إلى النصر^(٢). ومنها كذلك رفع إصبع الإبهام فى طريق السيارات العابرة طلباً للتوصيل إلى أى مكان^(٣)، وكذلك توجيه راحتي اليدين وتحريكهما نحو الجمهور بحركة مسرحية، تنفيذ التحية إذا كانت الحركة من اليمين إلى اليسار وبالعكس، تنفيذ طلب الصمت والإنصات إذا كانت الحركة من الأمام إلى الخلف وبالعكس.

ومما له دلالة محلية ويختلف باختلاف الثقافات، وربما يؤدى إلى صعوبات أو مواقف حرجة، الإشارتان الآتيتان:

* من عادة الزعماء الروس حين يظهرون فى أمريكا أن يقوموا بإشارة روسية شائعة هى «بدان متعانقتان فوق الرأس» تعبيراً عن المحبة، وتقديراً للحفاوة التى قبلوا بها، ولكن هذه

(١) المرجع ١/ ١٣٣. (٢) السابق / ١٣٨، ٧/ ١٠.

(٣) المرجع ٧/ ١٠.

الإشارة تحمل دلالة خاصة عند الأمريكيين؛ لأنها مرتبطة عندهم بحلبة الملاكمة حيث يستخدمها الملاكم حين ينتصر على خصمه (١).

* عمل شكل دائرة عن طريق الأصابع (بواسطة السبابة والابهام) محاكاة لحرف (O) الذي يعنى . O.K. أو موافق، فهذه الإشارة تحمل فى بعض الثقافات دلالات جنسية (٢).

ومما تنحصر دلالاته بين أبناء المهنة الواحدة أو التخصص الواحد:

* إمرار الإصبع على الرقبة فى استوديوهات الإذاعة والتلفزيون، للإشارة إلى ضرورة الانتهاء والتوقف (٣).

* حركات اليد التى يستخدمها مستقبلو الطائرات فى المطارات، لتوجيه الطائرة وإرشاد الطيار عند الهبوط.

* الإشارات التى يستخدمها الحكم فى ملاعب الكرة (٤).

ثانيًا: الوظيفة التوضيحية (٥)، أو التأكيدية، وذلك حين تأتى حركات اليد مصاحبة للكلام بقصد إيضاحه أو تأكيده (٦). وتمثل هذه الوظيفة الحركات الآتية:

* الإشارة إلى الشيء باستخدام السبابة، وهى تعنى: أريد هذا الشيء، أو تعنى الاتهام وتحديد المسؤولية (٧) (انظر الشكل رقم ٥).

* استخدام راحة اليد - أثناء الكلام - بطريقة معينة، فالأحكام المصحوبة بتوجيه راحة اليد إلى أعلى تدل على مجرد الظن، أما إلى أسفل فتأتى مصاحبة للمعارات التأكيدية، أما المصحوبة بتوجيه ظهر اليد إلى أعلى فتعنى: انتظر، أو: دعنى أتكلم (٨) (انظر الشكل رقم ٦).

ومعظم نماذج الوظيفة التوضيحية يتعلمها الأفراد من الأسرة التى تمتص بدورها النماذج

(١) المرجع ١/ ١٣٨.

(٢) تشير إلى عضو التناسل عند المرأة. ولذا فهى ترمى إلى هدف جنسى حين توجه إلى المرأة. ونعنى التشبك فى الرجولة إذا وجهت إلى الرجل (انظر المرجع ١/ ١٣٨، ١٠/ ٧).

(٣) المرجع ١/ ١٣٨.

(٤) السابق / ١٣٩، ٥/ ٣٨.

(٥) يمكن أداء هذه الوظيفة بأعضاء أخرى غير اليد، أو مع اليد.

(٦) المرجع ١١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٧) المرجع ١/ ١٣٤، ١١/ ١٧٥.

(٨) المرجع ١/ ١٣٥.

الثقافة فى المجتمع. وتكثر النماذج التوضيحية حين يكون المتكلم متحمساً، أو مستغرقاً فى فكرته، وكثيراً ما يستعملها دون وعى أو قصد، ولذا فليس من الغريب أن نرى المتكلم يستخدمها حتى حينما يكون بمفرده. كأن يتكلم فى التليفون، أو من خلال جهاز الإنتر كوم^(١) (انظر الشكل رقم ٧).

ثالثاً: الوظيفة التصويرية أو الوصفية التى تقوم فيها حركات اليد بتصوير الشيء فى الهواء، أو تتخذ شكل الشيء الذى يتحدث عنه المتكلم كالحجم، أو الطول... وذلك عن طريق وضع المتكلم يديه متباعدتين يميناً وشمالاً بقدر الحجم المراد تعيينه، أو فوق وتحت بقدر الطول المراد تحديده^(٢). ومن أمثلة الوظيفة التصويرية كذلك استخدام السبابة، وإدارتها فى الهواء عدة مرات لتصوير الشكل الحلزوني.

رابعاً: الوظيفة التنظيمية التى تقوم بضبط التفاعل البينى، وتتحكم فى إجراءاته. فهى تحدد متى يسكت شخص، ومتى يبدأ آخر فى الكلام، وقد تدل حركة يدوية معينة للمتكلم على معنى: «انتظر»، أو «تهل»، أو «دعنى أتكلم» أو «لانتظارنى». (بتحريك اليد عدة مرات بطريقة معينة)، أو ندل على معنى «الدعوة إلى الصمت» (عن طريق وضع اليد على الفم).

وهذا النوع من الوظائف يتعلم من خلال الثقافة، وربما من خلال التعامل مع أفراد الأسرة، أو مع أى تجمعات أخرى، وحين ينتقل الشخص إلى ثقافة أخرى فربما يجد صعوبة فى التكيف مع الحركات التنظيمية، أو لا يتبين الفروق بينها^(٣).

كذلك من الممكن تقسيم حركات اليد حسب طريقة استخدامها على النحو التالى:

١- حركات تقوم بها اليد (أو اليدين) على انفراد، وذلك مثل تجميع أصابع اليد بطريقة معينة متجهة إلى أعلى، وذلك طلباً للتأني أو التحلى بالهدوء، وقد تدل هذه الحركة على التهديد والوعيد، ومثل التلويح باليد على سبيل التحية، ومثل تدوير إصبعي السبابة والإبهام تمثيلاً لحرف (O) من O.K.، ومثل رفع الإبهام إلى أعلى الذى يعنى الموافقة والتأييد والاستحسان، ويعنى كذلك طلب توقيف سيارة. (انظر الشكل ٨/د، و).

٢- حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بعضو آخر من أعضاء الجسم، مثل وضع طرف السبابة على الخد تحت العين اليمنى أولاً ثم تحت العين اليسرى ثانياً؛ للتعبير عن الاستعداد لتقديم المساعدة المطلوبة (من عيني دى وعيني دى)، ومثل عض الإصبع (علامة الندم)، ومثل

(١) المرجع ١/١٣٥، ١١/١٥٩.

(٢) المرجع ١/١٣٤، ١١/١٠٣.

(٣) المرجع ١/١٣٦.

التحية عن طريق وضع اليد اليمنى ممتدة عبر الصدر^(١)، وقد تفيد نفس الحركة في مواقف أخرى كالتوسل (علشان خاطري)، كما قد تفيد الاعتذار (حقك على)^(٢).

٣ - حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بشيء خارج عنها، ويدخل في ذلك عادة الحركات الهندامية مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجورب، أو جذب الفتاة ذيل ثوبها القصير لكي تغطي ركبتيهما العاريتين وهي جالسة، أو تسوية الشعر، أو حك الجسد، كما يدخل الإمساك بشيء موجود في المكان أو العبث به، أو دقه أو الضغط عليه، كما يدخل فيه جذب الطفل كُم رداء أمه أو ثوبها ليلفت نظرها^(٣).

٤ - حركات يقوم بها الشخص نحو الغير، وهو ما يدخل تحت المصافحة أو الملامسة. وتختلف قواعد المصافحة من بلد إلى بلد، وبخاصة حين يختلف جنس المتصافحين، ففي أمريكا اللاتينية مثلاً يقوم النساء بالمصافحة حين يُقدَّمنَ إلى رجل، ولكن في أمريكا الشمالية، المصافحة هنا ليست ضرورية وإنما هي اختيارية، ولا تكون ضرورية إلا في المقابلات الرسمية^(٤).

أما الملامسة فيمكن أن تتم بأي عضو من أعضاء الجسم، ولكن اليد هي وسيلتها الأولى، وتحتاج معالجة هذه النقطة إلى بحث مستقل^(٥).

وتختلف الشعوب في درجة استخدامها لإشارات اليد، فشعوب أمريكا اللاتينية وشعوب البحر المتوسط أكثر من إصدار الحركات الجسمية، وبخاصة اليدوية أثناء الكلام^(٦)، وكثيراً ما يلتفت نظر السائح للبلاد العربية كثرة التلويح باليدين بمناسبة وبغير مناسبة. وقد لاحظ بعض الزائرين للجزائر وجود لافتة معلقة بجوار السائق في المركبات العامة تقول: «ممنوع التكلم مع السائق إذ إنه يحتاج إلى يديه حين يسوق»^(٧).

وهذه نماذج من أشهر الحركات اليدوية (انظرها في الشكل ٨):

أ - تقبيل الشخص أطراف أصابعه تعبيراً عن المحبة والامتنان.

ب - ضم الأصابع للبحث على الهدوء والتأني.

(٢) المرجع ١١/ ١٠٢.

(٤) المرجع ١/ ١٣٩.

(٦) المرجع ١١/ ١٥٩.

(١) المرجع ١/ ١٣٩.

(٣) المرجع ١/ ١٣٧، ٥/ ٣٨، ١١/ ١٧٠.

(٥) انظر المرجع ٩.

(٧) السابق/ ١٦٣.

ج - سحب الجفن إلى أسفل دليلاً على اليقظة والتنبه، أو إشارة إلى الاعتماد على الرؤية البصرية وليس مجرد السماع.

د - علامة . O.K أو الموافقة.

هـ - الإشارة إلى الرقبة بأطراف الأصابع بقصد التهديد.

و - الإشارة برفع الإبهام للدلالة على الموافقة، أو لتوقيف سيارة.

ز - الضغط على الإبهام بالأسنان للإشارة إلى البخل.

ح - رفع الوسطى والسبابة على شكل (٧) للتعبير عن النصر.

ط - حركة التبرؤ من المسؤولية (وانا مالى).

ي - حركة لسر شحمتى الأذن بإبهامى اليدين، وهى حركة شائعة بين الأطفال بقصد الإغاظه (١).

وبعد، فما زال هناك الكثير ليقال عن الأهمية الوظيفية لوسائل الاتصال غير اللفظية، ولكننا نختم بحثنا باستخلاص جملة من الحقائق هى:

أولاً: غنى الأنظمة الحركية بالتعبيرات، وإمكانية الاستغناء بها فى كثير من المواقف عن الأنظمة اللفظية، حتى قال بعضهم: «لو كان نصف سكان العالم صُمّاً فلن يقلل ذلك من قدرة الفريقين على التفاهم بينهم» (٢).

ثانياً: تفوق الوسائل غير اللفظية على نظيرتها اللفظية فى كونها لاتنقع - غالباً - تحت سيطرة المتصل أو تحكمه أو وعيه، ولذا فهى عادة ما تكون صادقة خالية من الخداع والتشوية والنضليل (٣).

ثالثاً: أن الأفراد يعتمدون - حين تتعارض الإشارات - على الإشارات غير اللفظية، كما لو عَقَّبَ شخص على كلامك بقوله: «رايك واضح عندى»، ولكنه فى نفس الوقت أخذ يصدر إشارات تدل على غير ذلك، كان أخذ يحكُّ رأسه أو ذقنه، أو أبدت ملامح وجه أمارات الحيرة (٤).

(١) المرجع ١٠ / ١١، ١٧٦، ١٨٤.

(٢) المرجع ١١ / ١٦٦.

(٣) المرجع ٥ / ٥.

(٤) السابق / ٥، ٧.

رابعاً: تتفوق الوسائل غير اللفظية كذلك في المواقف العاطفية التي تعتمد على التأثير والإيحاء، ولما كانت طبيعة بعض المواقف الانتصالية عاطفية كان التعبير عنها بصورة غير مباشرة (عن طريق ابتسامة، أو نظرة، أو تكشيرة، أو إيماء بالرأس، أو تربيته على الكتف...) أفضل من التعبير عنها بصورة مباشرة، ومن أجل هذا يعتمد المعلنون عن سلعهم على الإشارات غير اللفظية في التأثير على الناس، والإيحاء إليهم بما يريدون^(١).

خامساً: أن الوسائل غير اللفظية تقوم - في كثير من الأحيان - بدور مساعد للوسائل اللفظية، وهو دور لا يستغنى عنه في تحقيق تواصل على مستوى عال، فالتكلم يضيف بوسائله غير اللفظية مفاتيح جديدة تخدم المعنى^(٢).



(١) المرجع ٥ / ٦، ٧.

(٢) المرجع ٨ / ٨.

قائمة المصادر

- 1- Beyond Words
R.P. Harrison.
New Jersey, 1974.
- 2- Body Movement and Interpersonal Communication P. Bull & others.
1983.
- 3 - The Development of Sex Differences in Nonverbal Signals J. Haviland
& C.Malatesta
in: Gender and Nonverbal Behavior.
New York, 1981.
- 4- Nonverbal Communication
Mark L. knapp.
U.S.A., 1972.
- 5- Nonverbal Communication System
D. Leathers.
U.S.A.,1976.
- 6 - nonverbal Sex Differences
Judith A.Hall. U.S.A.,1984.
- 7 - Scientific Problems as to the Accuracy of Voiceprint
Identification Evidence
بحث خاص من إعداد
Encyclopaedia Brit annica,, Instant Research Service.
- 8 - Successful Nonverbal Communication
D. Leathers,
U.S.A. 1986.

- ٩ - الاتصال اللغوى عن طريق الجلد.
- د. أحمد مختار عمر، مجلة العربى - أغسطس ١٩٨٨ م.
- ١٠ - الحركة الواحدة والعشرون للرئيس عبدالناصر.
- أنيس منصور، مقال بصحيفة أخبار اليوم (القاهرة) - ٣١ / ١ / ١٩٨٧ م.
- ١١ - دراسات فى علم اللغة.
- د. فاطمة محجوب، النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٦ م.
- ١٢ - دراسة الصوت اللغوى.
- د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٥ م.
- ١٣ - قراءة جديدة لتعابير الوجه
- مجدى فهمى، مقال بصحيفة الأخبار القاهرية ٣ / ٥ / ١٩٨٨ م.

ملحق البحث
«رسوم توضيحية»

الشكل ١



الشكل ٢



الشكل ٣

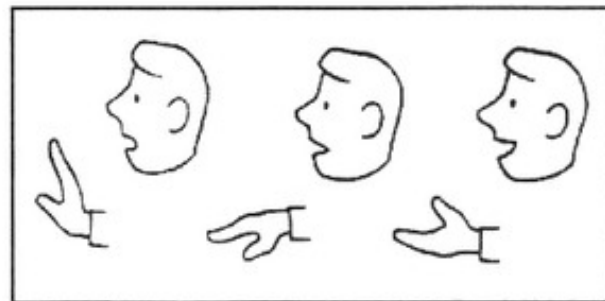


الشكل ٤

الشكل ٥



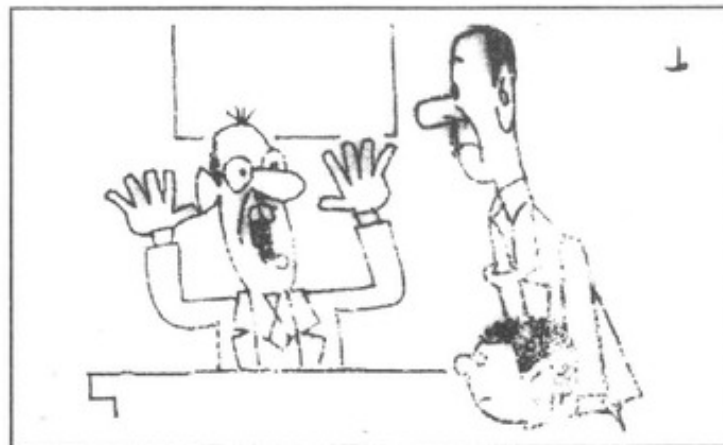
الشكل ٦



الشكل ٧



الشكل ٨



أنيس فريجه وبعض آرائه اللغوية

أ.د. داود عبده

جامعة فيلادلفيا، الأردن

تمهيد

التقيت أنيس فريجه رحمه الله في الجامعة الأميركية في بيروت، وأرجح أن توجهي نحو علم اللغة بدأ منذ ذلك الحين، فقد كان لتحليله اللغوي الرصين وعرضه المتنوع للمشكلات اللغوية ونقاشه الموضوعي الهادئ أثر عميق في نفسي.

أذكر أنني كنت من أشد طلابه معارضة لبعض آرائه اللغوية، ولكنه كان يقابل الحجة بالحجة دون انفعال، ويتقبل المعارضة بصدر أبوى رحب. وتابعت دراسي في علم اللغة بعد تخرجي من الجامعة الأميركية في بيروت، وانتقدت وجهة نظر فريجه في علم اللغة في بعض ما نشرت، وكنت واثقاً من أنه تقبل النقد بالصدر الرحب ذاته الذي كان يتقبل به المعارضة في قاعة الدرس.

كتب فريجه في ميادين متعددة شملت اللغات السامية وآدابها، والسيرة الذاتية، والتاريخ والغضارة، وترجم بعض الكتب، ولكن آراءه اللغوية هي التي لاقت الاهتمام الأكبر من النقاد.

كان همُّ فريجه الأول تسهيل اللغة العربية وتيسير تدريسها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دعا إلى تبسيط القواعد وإلى تطوير الخط العربي، وتجاوز ذلك فدعا إلى إحلال لهجة المثقفين العرب محل الفصحى، وإلى استعمال الحروف اللاتينية.

كان أنيس فريجه يعي أهمية اللغة في الفهم والإفهام، وعلاقة اللغة الوثيقة بالفكر، ولهذا اهتم ببيان المشكلات التي تقف عائقاً في سبيل استعمال اللغة العربية الفصحى بيسر وطلاقة في القراءة، والتعبير الشفوي، والتعبير الكتابي. ذلك لأن الفصحى لاكتسب في الطفولة كلفة أم بل يتعلمها الناس في المدرسة كلفة ثانية. وظل يكرر آراءه بحماس منقطع النظير في كل كتاب أصدره، ابتداءً بكتابه (نحو عربية ميسرة) الصادر عام ١٩٥٥، وانتهاءً بكتابه (اللهجات وأسلوب دراستها) الذي صدر في طبعته الجديدة عام ١٩٨٩.

بصرف النظر عن بعض الوسائل التي اقترحتها أنيس فريجه لتحقيق أهداف الإصلاح والتبسيط والتيسير، وهي وسائل يعارضها معظم الذين يتفقون معه على أهمية تحقيق هذه

الأهداف، فإن نقده لكتب قواعد اللغة العربية، ولطرق تدريس هذه القواعد، ولنظام الكتابة العربية، كان في معظمه نقداً علمياً لا يستطيع اللغوي المتصف إنكاره، فحركات الإعراب عقبة في طريق التعبير عن الأفكار بطلاقة، وخلو الكتابة العربية من الحركات في معظم المواد المطبوعة عقبة في فهم المادة المقروءة بسرعة ويسر، وكلاهما عقبة في طريق إتقان اللغة العربية، وطرق تدريس القواعد المتبعة في المدارس تزيد الأمر تعقيداً.

وأنا لا أختلف مع أنيس فريجه في وجود المشكلات التي أشار إليها، ولا في ضرورة الوصول إلى حلول لها، بل حتى ولا في بعض الحلول التي اقترحها، ولكنني أختلف معه في حلوله المتطرفة كإحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بالحروف اللاتينية.

وقد رد كثيرون على أنيس فريجه محاولين تفنيد آرائه تفنيداً «علمياً»، ولكن كثيراً من تلك الردود لم يقيم على أسس لغوية صحيحة، ولعل من أطرف أقوال معارضي إن اللهجات المحكية «لاقواعد لها ولا نوايس»، و«... ليس لها صرف ولا نحو وأنها في الحقيقة وليدة الجهل والتخلف...»، و«... لغة شاعرية سوقية... لا قاعدة تحكمها»، فأقل ما يقال في مثل هذه الردود إنها تفتقر إلى الوعي اللغوي السليم، فكل من له علاقة قريبة أو بعيدة بعلم اللغة يعرف أن ليس هناك لغة أو لهجة من لغات العالم ولهجاتها لا تحكمها قواعد صوتية، وقواعد صرفية (قواعد تركيب الكلمة)، وقواعد نحوية (قواعد تركيب الجملة)، ولولا ذلك لما أمكن استعمالها للفهم والإفهام، وحتى إذا نصح متكلم في إفهامنا ما يعنيه بقوله جملة مثل «مبارح اشترى أنا جديد سيارة» بدلاً من «اشتريت مبارح سيارة جديدة»، فإننا نعرف على التو أن ذلك المتكلم ليس عربياً؛ لأنه لم يطبق قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة تطبيقاً صحيحاً.

والذين دافعوا عن نظام الكتابة العربية دفاعاً «علمياً» لم يكونوا أوفر حظاً من الذين دافعوا عن الفصحى، فالحجج اللغوية التي قدموها للتمسك بنظام الكتابة العربية في وضعه الحالي لم تكن حجة مقنعة، وسأعود إلى الحديث عن آراء فريجه هذه وبعض آراء ناقدتها فيما بعد.

ويكفي أن أقول هنا إنني أتفق مع الناقدين في أن إحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بحروف لاتينية، حلان غير مقبولين، وأن هناك حلولاً تحقق معظم الأهداف الإصلاحية التي دعا إليها فريجه دون التخلي عن الفصحى والحروف العربية. وسأعرض فيما يلي أهم آراء فريجه اللغوية، على أن أتناول بعضها بشئ من التفصيل فيما بعد.

ازدواجية اللغة:

كان أنيس فريجه مقتنعاً بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطبيعية للفهم والإفهام، وأن الفصحى لغة تعمق الفكر؛ لأن حركات الإعراب تتطلب توجيه الانتباه إلى تطبيق قواعد تلك الحركات تطبيقاً صحيحاً، أى إلى صحة اللفظ، بدلاً من توجيهه إلى التعبير عن الأفكار:

«فإننا نفكر ونكلم... ونفاهم... بلغة محكية ملسة سيالة لا تعمق الفكر ولا تتطلب منا جهداً. ولكن عندما نقف مواقف رسمية... علينا أن نكلم لغة غريبة عن الحياة، مُعَرِّبة معقدة...»^(١).

لقد طالب فريجه بأن تصبح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأقطار العربية: «... لغة عربية... مشتركة بين الشعوب العربية، خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... إن هذه اللهجة العربية المشتركة بين أفراد المجتمع الراقي ليست مُعَرِّبة بل هي لهجة بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي نراكيبها وفي عباراتها.»^(٢).

وقد قوبل هذا الرأي، كما هو معروف، بالرفض الشديد.

قواعد اللغة وتعليمها:

كان لأنيس فريجه اعتراضات وجيهة على المصطلحات النحوية، وتبويب القواعد، والاهتمام الزائد بالإعراب، ورأى أن اللغة يجب أن تدرس «بالمثل والإنشاء». ولهذا يجب عدم تدريس القواعد في المدارس الابتدائية: «وإنه لأسهل أن يتعلم الطفل المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول بالمثل والقياس من أن يتعلمها بإعطائه قاعدة لا يستطيع تطبيقها»، ودعا إلى التخلي عن الإعراب الذي لا فائدة عملية منه، كإعراب جملة مثل «أبها القمر» «أى منادى بحرف النداء المحذوف تقديره يا، وها للنبية، والقمر عطف بيان بدل من أى!!».

وأستطيع أن أقول إن كثيراً من آراء فريجه في نقد كتب القواعد وطرق تدريسها صحيحة، وإن الأخذ بها يؤدي إلى تيسير تعليم اللغة العربية، وليس لدى شك في أن إعراب أبها القمر بالصورة التي بينها فريجه لا يسهم على الإطلاق في إتقان أسلوب النداء.

الكتابة العربية والحروف اللاتينية :

حظى الخط العربى ومشكلاته باهتمام كبير من أنيس فريجه، وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أى لغوى، أهمها خلو الكتابة العربية من الحركات، وتضارب أشكال الحروف وتغيرها عند الوصل، وضرب أمثلة على الصعوبات التى يواجهها الطلاب فى تعلم الكتابة. غير أن فريجه لم يكتف بإصلاح الخط العربى بإدخال بعض التعديلات عليه كما اقترح كثير من دعاة إصلاح الكتابة العربية، وإنما اقترح حلاً جذرياً يصعب قبوله هو كتابة العربية بالحروف اللاتينية، وهو الحل الذى اقترحه عبد العزيز فهمى قبل ذلك. يقول فريجه:

«... وحررنا العربى لا يصلح لتدوين هذه اللهجة، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به، وذلك لأن الحرف العربى الخالى من الحروف المصونة لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظل الكلمة هيكلًا عظمياً لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتينى... يضبط لفظ اللغة... ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية...» (٣).

وبالرغم من أننى أوافق مع أنيس فريجه فى أن عدم كتابة الحركات مشكلة بحاجة إلى حل، فإننى أعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها دون التخلّى عن الحروف العربية كما سأوضح فيما بعد.

المدرسة الوصفية فى علم اللغة:

يتسمى أنيس فريجه إلى المدرسة «الوصفية التقريرية» فى علم اللغة، وهى المدرسة التى كانت سائدة قبل ظهور نظرية تشومسكى التوليدية التحويلية فى أواخر الخمسينيات: «المدرسة الوصفية لا تقبل إطلاقاً مبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة».

وظل فريجه متمسكاً بانتماؤه هذا فى كل ما كتبه فى علم اللغة بالرغم من ظهور نظريات لغوية حديثة تبين سطحية النظرية الوصفية: «... والواصف المقرر... يقول: لاحظنا أن الفعل الثلاثى يأتى على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى غزاً، نسى، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته، ولا يجوز أن نجعلها كلها فى وزن واحد ثم نلجأ إلى الإعلال والإدغام لتفسير شذوذها عن وزن فعل».

إذا نظرنا إلى هذا الرأى من وجهة نظر علم اللغة فإننا نجد أن فريجه كان مخطئاً، وأن قدماء اللغويين العرب كانوا على صواب، فوظيفة علم اللغة هو تفسير الظواهر اللغوية لا وصفها فحسب. وليس صحيحاً أن ما دعا القدماء إلى اعتبار أصل قال قول، وأصل باع

بيع، وأصل مد مدد... إلخ. هو أن هذه من تعليلات اللغوى كى نستقيم مع الميزان فعَل كما يقول فريجه، بل لأن تفسير الظواهر اللغوية كانت تعنى القدماء، فاللغوى الذى يُصر على أن أصل الأفعال السابقة لا يختلف عن ظاهر لفظها عليه أن يفسر وجود الواو فى يقول وقول، ووجود الياء فى يبيع ويُبِع، وتحول مد إلى مدد فى مددنا ومددتم... إلخ.

لقد أدرك القدماء أن أصل مدّ، مثلاً، لا بد من أن يكون مدد، لأنه لو لم يكن كذلك لقال العرب «أنا مدّت» و«أنتم مدّتم» إلخ. وجدير بالذكر أن بعض آراء القدماء التى رفضها اللغويون العرب الوصفيون تتفق مع أحدث النظريات اللغوية فى العصر الحديث، وإن كنت أعترف بأن بعض آرائهم فى التقدير غير مقبولة.

غير أننى أتفق مع أنيس فريجه على أن هذا البحث العلمى لا يصلح لتدريس اللغة فى المدارس، وأنه خاص بدارسة علم اللغة فى الجامعة: «هذا المنهج الجديد فى دراسة اللغة ينبغى ألا يعد انتقاصاً من الجهود الجبارة التى قام بها القدامى، ولا تجريحاً لمنهج فى البحث كانوا يؤمنون بصحته وفضله... ونعتقد أن هذا اللون من دراساتهم... يليق بالدراسات العليا فى الجامعات» (٤).

الاشتقاق

دعا فريجه إلى الاستفادة من الاشتقاق ولكن من دون تجاهل لأهمية السماع فى اللغة، وأشار إلى استعماله الفعل «أنضب» فى عبارة «أنضبت المصادر جميعها» بدلاً من «استنفدت» أو «استقصيت» قائلاً: «... وقد نالنى من جراء هذا الاستعمال نقد لاذع، ذلك لأن السماع لا يقره... أما أنا فقد كنت فى استعمالى «أنضب»... من أتباع مدرسة الكوفة التى كانت تقول ما قيس على كلام العرب فهم من كلام العرب... إن الاشتقاق ميزة جميلة من شأنها أن تنمى اللغة وتوسّعها وتلينها لتضى بحاجات العصر، وإنها لجريمة لغوية أن نشدد فى أمر السماع إذ لنا من ذوقنا وحسن اللغوى ومن حاجتنا اللغوية الملحة ما يبرر الاستفادة من مبادئ الاشتقاق إلى أقصى الدرجات» (٥).

وأجدنى أتفق مع فريجه فى هذا غام 'الاتفاق، فاستعمال كلمات جديدة لم نرد فى المعاجم للتعبير عن مفاهيم جديدة أمر جدير بالتشجيع ما دام متفقاً مع قواعد تركيب الكلمة. ومن الملاحظ أن مجمع اللغة العربية بنى هذا المبدأ فأقر استعمال صيغة أفعل من الثلاثى للتعدي، وصيغة استفعل للطلب، وتفعّل من فَعَلَ (بتشديد العين فيهما) للمطاعة، وأقر استعمال المصدر الصناعى (زيادة ياء مشددة وتاء مربوطة على الكلمة)، كما أقر اشتقاق بعض الكلمات من ظاهر اللفظ بدلاً من اشتقاقها من الأصل، فوافق، مثلاً، على استعمال

«تقييم» بمعنى تقدير القيمة، اشتقاقاً من كلمة قيمة، إلى جانب «تقويم» المشتقة من الأصل قوامة، كما نقول عيد الناس اشتقاقاً من «عيد» بالرغم من أن الأصل «عوْد»، ولكن لا يعنى هذا أن الكتاب يستطيعون استعمال الصيغ كما يحلو لهم، فهناك قواعد لا يجوز تجاوزها.

وسأعود فيما تبقى من هذا البحث إلى مشكلتين تناولهما أنيس فريحه هما: ازدواجية اللغة، ونظام الكتابة العربية.

ازدواجية اللغة:

كانت مشكلة ازدواجية اللغة (اختلاف اللهجات المحكية عن العربية الفصحى) على رأس المشكلات اللغوية التي اهتم بها أنيس فريحه، وكل من يقرأ مؤلفات فريحه يلاحظ اقتناعه التام بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطبيعية للفهم والإفهام، وأن الفصحى ليست كذلك؛ لأنها غير مستعملة في التخاطب اليومي العادي، ولصعوبة إتقانها في المدرسة: «... فإننا نفكر وتكلم بلغة سلسلة سيالة لا نعوق الفكر... في حياتنا اليومية نتكلم لغة تتميز بفقدان الإعراب، وبغنى في الحروف المصوتة... كذلك تتميز بمرونة في التركيب وبسهولة في التعبير... ولا نشك في أن ازدواجية اللغة تعوق الفكر... هؤلاء أطفالنا يعانون من تعلم الفصحى أكثر مما يعانون من تعلم لغة أجنبية...» (٦).

إن في أقوال أنيس فريحه هذه كثيراً من الصحة ولكن فيها بعض المبالغة، فالفصحى أكثر «مرونة في التركيب» من اللهجات المحكية، وكثرة «الحروف المصوتة»، أي الحركات، ليست ميزة لغوية، وإذا ألقنا لأطفالنا فرصة لإتقان الفصحى بتوجيه تدرسيها توجيهاً وظيفياً منذ الطفولة المبكرة (ابتداء من دور الحضنة) فسيجدونها «سلسلة سيالة» إلى حد كبير، فمن المعروف أن أطفالنا لا يكادون يسمعون الفصحى في المدرسة؛ لأن اللغة التي يستعملها معظم المدرسين - لا أستثنى مدرسي اللغة العربية - هي العامية، وقد رأيت مدرساً في إحدى المدارس الإعدادية يشرح موضوعاً في النحو باللهجة المحكية! غير أنني أعترف بأن مصدر الصعوبة الأكبر في إتقان الفصحى وفي تخوف المدرسين من استعمالها هو حركات الإعراب، وأتفق مع فريحه في أن هذه مشكلة تعوق الطلاقة في استعمال العربية الفصحى، وتجعل كثيراً من المثقفين يتجنبون استعمالها خوفاً من اللحن. أذكر أن أحد أساتذة اللغة العربية كان يتوقف قليلاً في منتصف الجملة بسبب عدم تأكده من حركة الكلمة التالية ولسان حاله يقول: «تري هل الكلمة التالية معلمين أم معلمون؟ هل هي طالب أم طالبا؟ هل هي متونة أم ممنوعة من التنوين؟».

لو طالب فريحه بإسقاط حركات الإعراب فقط لوجدنا له بعض العذر، فقيمتها الحقيقية

فى تأدية المعنى محددة، فليس هناك من هو بحاجة إلى سماع الضمة فى جملة جاء الرجل، أو الفتحة فى جملة رأيت الرجل، أو الكسرة فى جملة كنت مع الرجل، ليفهم المقصود، فموقع الكلمة فى الجملة هو الذى يؤدى المعنى لا الحركة الإعرابية، ولو كانت حركات الإعراب ضرورية لتأدية المعنى لما جاز أن تلفظ كلمة مثل الرجل فى الجملتين السابقتين بحذف الحركة الأخيرة فى الوقف، ولما جاز أن تلفظ كلمة مثل التنى بصورة واحدة أينما وقعت، ولما جاز أن تطبع الصحف والكتب دون حركات، ولما استطاع معظم المتكلمين بالفصحى أن يحذفوا حركات الإعراب فى كلامهم مطبقين «قاعدة سكنُ تسلم» دون أن يساء فهمهم، ولما جاز أن يوقف على الكلمات بالسكون لأن هذا يعنى جواز حذف ما يدل على معنى. أما الأمثلة القليلة التى يرددها المدافعون عن أهمية الحركات فى تأدية المعنى فتفهم من السياق، وليس لدى شك فى أن الذين يتقنون قواعد حركات الإعراب إتقاناً تاماً لا يزدون على واحد فى المئة من المثقفين، وأن أكثرية المتكلمين والكتاب والقراء والمستمعين يعتمدون فى الإفهام والفهم على أمر يتقنونه، وهو قواعد تركيب الجملة، أى مواقع الكلمات فى الجمل. لهذا اختلف مع الزميل أحمد مختار عمر فى قوله: «فأى فرق، إذن، أن تدل على الفاعلية بضمّة، كما هو الحال فى الفصحى. أو تدل عليه بالموقعية. كما هو الحال فى العامية؟ وكذلك أن تدل على المفعولية بفتحة أو تدل عليها بالموقعية؟ كلاهما يتطلب من المتكلم وعياً وحرصاً، وكلاهما يخضع للتحليل الإعرابى ويحتاج إلى عملية ذهنية من المتكلم قبل النطق بالجملة ومن السامع قبل فهمها؟» (٧) أقول إننى اختلف معه لأن الفرق كبير جداً بين معرفة العربى لمواقع الكلمات فى الجمل ومعرفة حركات الإعراب، فمعرفة الموقعية ملكة عند العربى لأنه أتقنها منذ طفولته فهماً وإفهاماً، وهى تتم تلقائياً بالسليقة ولا تحتاج إلى حرص أو عملية ذهنية واعية، فليس هناك طفل فى الثالثة أو الرابعة من عمره لا يضع الصفة بعد الموصوف أو المضاف إليه بعد المضاف تلقائياً ودون أى وعى أو تردد، ولكن هذا الطفل نفسه يتلعثم ويتوقف فى منتصف الجملة مفكراً فى أى الحركات الثلاث يجب أن يضع فى نهاية الاسم، ويضطر بعد أن درس اللغة العربية ست عشرة سنة أو أكثر إلى التوقف فى انتظار اتخاذ قرار حول أى الحركات يريد أن يضع فى نهاية الكلمة!

إن الحجّة اللغوية الوحيدة التى يمكن أن تُقدّم للنمك بحركات الإعراب هى صحة اللفظ والكتابة، فالمحافظة على صحة اللفظ هى التى تدعونا إلى أن نقول جاء الرجل (بالضم)، وصحة الكتابة هى التى تدعونا إلى أن نكتب جاء المعلمون (بالواو) وليس لأن المعنى يتغير إذا قلنا جاء الرجل وجاء المعلمين. وفى اللغة الانكليزية، ليس هناك مشكلة فى

تأدية المعنى إذا قال أحد الناس *he work* (بدلاً من *he worls*) و *they works* (بدلاً من *they work*)، ولكن هذا غير مقبول لسبب واحد فقط هو أنه خطأ لغوي، فصحة اللفظ والكتابة - بصرف النظر عن وضوح المقصود وأمن اللبس - مطلب لغوي يجب التمسك به، ولو أجاز المجمع اللغوي - كما أجاز أموراً كثيرة كانت تعتبر من الأخطاء اللغوية - إسقاط حركات الإعراب والاكتفاء بصورة واحدة لجمع المذكر السالم لأصبح ما يعتبر خطأً لغوياً استعمالاً صحيحاً، وجدير بالذكر أن إسقاط حركات الإعراب والبناء كان مقبولاً عند العرب حتى في قراءة القرآن الكريم كما سنرى.

أعود إلى رأى أنيس فريجه فأقول: لو اكتفى بالمطالبة بإسقاط حركات الإعراب لوجد من يؤيده، ولكنه طالب بتغييرات جذرية كما سنرى. لعل مصدر التطرف في بعض آراء فريجه اقتناعه بأن «العامية لغة قائمة بذاتها»، فتدويع في خطأ فادح حين قال «إن الفروق اللغوية بين العامية والفصحى التي ينظر إليها الناس أنها فروق طفيفة جزئية... هي، من جهة نظر علم اللغة، فروق أساسية جوهرية تبرر اعتبار العامية لغة قائمة بذاتها، سواء أكان هذا في النظام الصوتي أم التركيبي أم الصرفي أم النحوي أم في المفردات...»^(٨) فالواقع أن معظم القواعد الصوتية والقواعد الصرفية (قواعد تركيب الكلمة) والقواعد النحوية (قواعد تركيب الجملة) - باستثناء بعض الظواهر اللغوية المحدودة مثل حركات الإعراب والمثنى - لا تكاد تختلف في العامية عن قواعد الفصحى، كما سأوضح بعد قليل، وكذلك معظم المفردات المستعملة في اللهجات المحكية لا تختلف اختلافاً جذرياً عما يقابلها من مفردات في الفصحى المعاصرة، ولهذا فإن اعتبار العامية «لغة قائمة بذاتها» فيه كثير من التعسف.

لنأخذ أولاً بعض القواعد الصوتية: إن قاعدة مماثلة لام أداة التعريف للصوت الذي يليها لا تختلف في الفصحى عنها في معظم اللهجات المحكية، وقاعدة إضافة كسرة منعاً لالتقاء الساكنين لا تختلف في الفصحى عنها في اللهجات المحكية، فنحن نقول في الحالتين: وصلت بنت (بسكون تاء التأنيث) ولكن وصلت البنت (بكسرها).

ومعظم قواعد تركيب الكلمة لا تختلف في اللهجات المحكية عما يقابلها في الفصحى، مثلاً: تاء التأنيث في الفعل والاسم والصفة وواو الجماعة وأحرف المضارعة والضمائر المتصلة ونون الوقاية واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان وأفعال التفضيل... إلخ، وكذلك معظم قواعد تركيب الجملة في اللهجات المحكية لا تختلف عما يقابلها في الفصحى، فالصفة في الفصحى واللهجات المحكية تقع بعد الموصوف وتطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتكثير، وقواعد تركيب الإضافة - وهي قواعد معقدة كما يعرف أي طالب

أجنى حاول تعلم العربية - لا تختلف في اللهجات المحكية عن الفصحى (عدم جواز اتصال أداة التعريف بغير المضاف إليه الأخير، مثلاً «مفتاح سيارة مدير المدرسة»، وعدم جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بالصفة واتصالها بأداة التعريف رغم أن الموصوف غير متصل بها، مثلاً «مدير المدرسة الجديد» الخ). وسأشير فيما بعد إلى وجوه الاختلاف بين الفصحى والعامية، ولكنني أود قبل ذلك أن أشير إلى حقيقة لا يلاحظها الكثيرون، وهي أن ما يتقنه الطلبة العرب من قواعد الفصحى هو ما تعلموه أطفالاً صغاراً قبل ذهابهم إلى المدرسة، فليس هناك من يخطئ في موقع الصفة والموصوف، والمطابقة بينهما في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتكثير، أو موقع المضاف والمضاف إليه والصفة التي تصف المضاف، أو في استعمال نون الوقاية، أو في استعمال الضمائر المتصلة أو أحرف المضارعة، وغير ذلك من القواعد المشتركة بين الفصحى والعامية، وهي قواعد يخطئ فيها الطلبة الأجانب الذين تعلموا العربية سنوات طويلة. أما القواعد التي تختلف في الفصحى عن العامية فيخرج معظم الطلبة العرب من المدرسة والجامعة دون أن يتقنوها، فيقول كثير منهم أجبل (بتشديد الجيم) بدلاً من الجبل (بلفظ اللام)، ومعلمون بدلاً من معلمين أو العكس، ومعلمون المدرسة بدلاً من معلمو المدرسة. وخمس أولاد وخمسة بنات بدلاً من خمسة أولاد وخمس بنات، وهم لا يختلفون في مثل هذه الأخطاء عن الطلبة الأجانب، ولكنهم لا يقعون في الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه الأجنبي. مثل «خمسة ولد» بدلاً من «خمسة أولاد»، ولا «مئة أولاد» بدلاً من «مئة ولد»؛ لأن القاعدة التي تنص على أن المعدود يجب أن يكون جمعاً بعد الأعداد ثلاثة إلى عشرة ومفرداً بعد الأعداد التي تلي ذلك اكتسبها الطالب العربي قبل ذهابه إلى المدرسة.

أما المفردات المستعملة في معظم اللهجات المحكية فلا تختلف جوهرياً عن نظيراتها في الفصحى المعاصرة، مثل ولد وبنت وباب وساعة وشارع ومن وعلى وفي وأنا وأنت وتحت وفوق وطويل وبعيد وكتب وأكل وسافر، أو تختلف اختلافاً بسيطاً. وقد وجدنا في دراسة لمفردات طفلين أن ٨٢٪ من تلك المفردات فصيحة أو تختلف اختلافاً طفيفاً في اللفظ^(٩). والخلاصة أن اللهجات المحكية ليست لغات قائمة بذاتها، وأن الفصحى لهجة (أو على الأصح مزيج من لهجات) تشترك مع اللهجات المعاصرة في كثير من قواعدها الأساسية وفي كثير من المفردات المستعملة في هذه اللهجات^(١٠)، ولهذا فإن إتقان الفصحى - باستثناء حركات الإعراب - منيسر لكل طفل عربي نتاح له فرصة تعلمها بطريقة وظيفية سليمة.

غير أن إنصاف أنيس فريجه يتطلب دراسة اقتراحاته بموضوعية بعيداً عن العاطفة التي وسمت ردود كثير من النقاد عليه، فالحجة التي تكررت كثيراً في الدفاع عن الفصحى، وهي أن العامية لا قواعد لها حجة واهية تدل على أن أصحابها أساءوا فهم معنى كلمة قواعد، ومن المؤسف أن يقع كاتب مثل مازن المبارك في خطأ كهذا فيقول: «... وتيسيرهم هجر للغة المسلسلة المقعدة إلى لغة شارعية سوقية، لا أصل لها ولا نسب، ولا ضابط لها، ولا قاعدة تحكمها»، ومن الغريب أن يرد هذا في كتاب عنوانه «نحو وعى لغوى»!!^(١١)، وكان حرياً بمازن المبارك أن يقتصر على الأسباب غير اللغوية التي تدعونا إلى التمسك بالفصحى، وهي أسباب «روحية وقومية ووطنية» كما قال.

وجدير بالذكر أن أنيس فريجه لم يكن ضد العروبة، فلم يطالب بجعل لهجة كل قطر عربي اللغة الرسمية لذلك القطر كما دعا آخرون، بل دعا إلى أن تصح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأقطار العربية كلها، فقد كان هدفه تبسيط اللغة لا تفريق العرب: «وإذا طالبنا بوضع لغة عربية محكية موحدة فإن هذا لا يعنى أننا نطالب بالقضاء على لغة وإحلال لغة أخرى محلها، كلا، هذا لا يخطر لنا ببال، إذ عندنا لغة عربية صرفة مشتركة بين الشعوب العربية خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... وهي اللغة العربية التي يتكلم بها المصري والسوري واللبناني والفلسطيني عندما يضمهم مجتمع... وهي لغة المجتمع العربي الراقي التي خلقتها المدرسة والصحافة والإذاعة... إن هذه اللهجة العربية المشتركة... ليست مغربة بل هي لهجة عامية بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي تركيبها وفي عباراتها... وأهم خصائص هذه اللغة العربية (١) إسقاط الإعراب (ب) نورمها المشترك (ج) اعتمادها الفصحى معينا لها».^(١٢) (المقصود بـ «نورمها المشترك» ما تشترك فيه اللهجات المحكية من تراكيب).

وعلى الرغم من أن فريجه قال إن هذه اللهجة المشتركة «عامية» فإن من يتأمل ما كتبه فريجه يرى أنه يدعو في الواقع إلى لغة عربية فصيحة مبسطة، فهو لا يقول إن المفردات يجب أن تلفظ كما في اللهجات المحكية، ففي حديثه عن الضمائر، مثلاً، يقول: «ولا أعنى أنهم يتفقون في لفظها، فقد يقول الواحد منا «هو»، والآخر «هوى»، وآخر «هوا»، ولكن هذا أمر ثانوي ميسور الحل... فإننا نستطيع أن نعلم الجيل القادم أن هذا الضمير هو «هو»...». وقال ما يشبه هذا في حديثه عن الأعداد، وقال أيضاً: «... اللهجة العربية المشتركة... تعتمد الفصحى ينبوعاً لإثرائها في المفردات والتعابير والأساليب... وخلاصة القول إن هذه اللهجة العربية المحكية التي نقرحها لغة أدبية هي العربية الفصحى المبسطة كما يسرتها الحياة، وكما بسطتها الحياة...». فهم فريجه، إذًا، كان تبسيط التركيب، أما المفردات فلم يكن يصّر

على لفظها كما في اللهجات المحكية، ويمكن الاستنتاج أنه لم يكن يعارض استعمال «أنتم» بدلاً من «إنتو»، و«نحن» بدلاً من «إحنا»، و«خمس عشرة» بدلاً من «خمس طمش»، و«لماذا» بدلاً من «ليش»، و«كيف» بدلاً من «شلون» و«أزى»... إلخ، فما كان يهمه هو الاكتفاء بتركيب واحد عندما تتعدد التراكيب؛ لأن ذلك يؤدي إلى انصراف التفكير إلى اللفظ بدلاً من المعنى، هذا إذا لم ينصرف المتكلم إلى العامية تنصراً كلياً خجلاً من الوقوع في اللحن وإظهار الجهل. ففريضة يريد. مثلاً، الاكتفاء بصيغة واحدة في العدد مثل خمسة عشر في التذكير والتأنيث، فلا نقول أحياناً خمسة عشر وأحياناً خمس عشرة (ناهيك عن الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه بعض الناس مثل خمسة عشرة وخمس عشر): «... ونكرر القول، وربما للمرة الثانية أو الثالثة، إن اللغة بتركيبها، جوهر اللغة التركيب، أما المفردات فتولد ونهرم ونموت ويُقتبس غيرها... وتركيب اللغة المحكية واحداً» (١٣).

ويكثر المدافعون عن الفصحى من الحديث عن ثراء اللغة العربية، فقد جمعت المعاجم كل ما سمع عن العرب في لهجاتهم المختلفة، وأجازت كتب النحو صوراً أعدت للكلمة في الموقع الواحد من الجملة حتى أصبح ضرر هذا الثراء أكثر من نفعه، فليس من المفيد أن نجيز أن يكون جمع «رجل» مثلاً: رجال ورجلة ورجلة وأرجل ورجالات، ولا أن يكون مصدر «لقي»: لقاء ولقاءة ولقي ولقي ولقيان ولقيان ولقيانة. (وهذا يدل على أن الفصحى مزيج من اللهجات لا لهجة واحدة كما لاحظ اللغويون القدامى). ويعلق فريضة على هذا «الثراء» قائلاً: «... وكان للسيف أسماء يصل عددها إلى المئات، وكان للعسل ما يقرب من السبعين اسماً... وكلمة بسيطة مثل «الرز» له في القاموس أشكال عديدة: الأرز والآرز والرز والرنز... أما في العامية فلأسد كلمة واحدة، وللسيف كلمة واحدة، وللعسل كلمة واحدة، وانتقت العامية أسهل الألفاظ للرز، والحمد لله على هذه النعم» (١٤).

نستنتج مما سبق أن أنيس فريضة لم يقل إن المفردات في اللهجة العربية «المشتركة» التي دعا إليها يجب أن تُلَفَّظ كما تُلَفَّظ في اللهجات المحكية، وأن ما كان يهمه حقاً هو تبسيط التركيب والاكتفاء بصورة واحدة لكل تركيب بصرف النظر عن موقعه في الجملة، لكي يصبح بالإمكان التحدث بطلاقة والكتابة بيسر دون عائق يعوق التعبير عن الفكر. وقد حدد التراكيب التي يريد استعمالها بما تشترك فيه اللهجات المحكية، وهو ما سماه «النورم المشترك» في هذه اللهجات، أما ما تختلف فيه الفصحى عن اللهجات المحكية فقد دعا إلى التخلي عنه.

والسؤال المهم هو: بماذا تختلف هذه العربية الميسرة المبسطة التي دعا إليها فريضة في تراكيبها عن الفصحى؟

إن أهم ما يميز اللغة التي يطالب بها فريجه عن الفصحى في التركيب:

١ - سقوط حركات الإعراب والبناء، فهناك صورة واحدة للاسم المفرد وجمع التكسير (ولد) مقابل ست صور في الفصحى: ولدٌ، ولدًا، ولد، ولد (وهذا ينهي تلقائياً المتنوع من الصرف)، وصورة واحدة للفعل المضارع (يكتب) مقابل ثلاث صور للفصحى: يكتب، يكتب، يكتب.

٢ - صورة واحدة للمثنى: (ولدين) مقابل أربع صور في الفصحى: ولدان، ولدا، ولدين، ولدي، وزوال المثنى في الصفات والأفعال وأسماء الإشارة والضمائر.

٣ - صورة واحدة لجمع المذكر السالم: (معلمين) مقابل أربع صور في الفصحى: معلمون، معلمو، معلمين، معلمى.

٤ - صورة واحدة لأعداد: (خمس، خمسة عشر) مقابل صورتين في الفصحى: خمسة وخمس، خمسة عشر وخمس عشرة.

٥ - صورة واحدة للضمائر وعلامات المطابقة (الضمائر المتصلة) للمثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث: (هم، أنتم، لكم، وصلوا... إلخ) مقابل ثلاث صور في بعض الحالات وأربع في بعض الحالات الأخرى: هما، هم، هن، وصلا، وصلتا، وصلوا، وصلن. (بعض اللهجات المعاصرة تميز بين المذكر والمؤنث: هم - هن، وصلوا - وصلن... إلخ، وهو أمر لم يشر إليه فريجه).

٦ - صورة واحدة لكل من الأفعال الخمسة: (يفعلوا، تفعلوا، تفعلنى) مقابل صورتين للمخاطبة وأربع صور في الحالات الأخرى: تفعلين، تفعلنى، يفعلان، يفعلا، يفعلون، يفعلوا.

٧ - صورة واحدة للاسم الموصول (بصرف النظر عن كيفية لفظه) مقابل ثمانى صور في الفصحى: الذى، اللذان، اللذين، الذين، التى، اللتان، اللتين، اللواتى أو اللاتى.

٨ - صورة واحدة للاسم المنقوص: (قاضى) مقابل ثلاث صور في الفصحى: قاضى، قاضٍ، قاضياً.

٩ - صورة واحدة للأسماء الخمسة: (أبو) مقابل ست صور في الفصحى: أب، أبو، أباً، أباً، أبى، أبى.

١٠ - صورة واحدة للفعل المضارع الأجوف، وصورة واحدة للفعل المضارع المعتل الآخر (يقول، يدعو) مقابل ثلاث صور في اللفظ وصورتين في الكتابة لكل منهما: يقول، يقُل، يدعو، يدعُو، يدعُ.

١١ - صورة واحدة للفعل فى المطابقة بينه وبين الاسم فى المثنى والجمع (وصلوا الأولاد، الأولاد وصلوا، وصلوا الولدين، الولدين وصلوا، وصلوا البنات، البنات وصلوا، وصلوا البنتين، البنتين وصلوا) مقابل ست صور فى الفصحى: وصل الأولاد، الأولاد وصلوا، وصل الولدان، الولدان وصلوا، وصلت البنات، البنات وصلن، وصلت البنتان، البنتان وصلتا (بعض اللهجات المعاصرة تميز بين المذكر (وصلوا) والمؤنث (وصلن) كما أشرت).

١٢ - صورة واحدة للصفة فى المطابقة بين الصفة والموصوف فى المثنى وجمع المذكر (الولدين المجتهدين، الأولاد المجتهدين) مقابل أربع صور فى الفصحى (الولدان المجتهدان، الولدين المجتهدين، الأولاد المجتهدون، الأولاد أو الولدان المجتهدين)، ومثل هذا فى المثنى وجمع المؤنث.

وهناك فروق أخرى أقل أهمية لا يتسع المقام لذكرها.

وجدير بالذكر أن استعمال صورة واحدة لتكوين معين فى جميع الحالات الإعرابية، أو الاكتفاء بتركيبين، بدلاً من ثلاثة أو أربعة، موجود حالياً فى الفصحى دون أن يعتبره أحد عائقاً فى سبيل الفهم والإفهام. وفيما يلى أمثلة من ذلك:

١ - صورة واحدة لكلمات مثل «الفتى» و«العصا» فى جميع الحالات: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى.

٢ - صورة واحدة لأسماء الإشارة لجمع المذكر والمؤنث فى جميع الحالات: جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء، مررت بهؤلاء.

٣ - صورة واحدة لاسم الموصول - باستثناء المثنى - فى جميع الحالات: جاء الذين سافروا، ورأيت الذين سافروا، ومررت بالذين سافروا.

٤ - صورة واحدة لأعداد أحد عشر إلى تسعة عشر فى جميع الحالات الإعرابية: جاء خمسة عشر رجلاً، ورأيت خمسة عشر رجلاً، ومررت بخمسة عشر رجلاً.

٥ - صورة واحدة للفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة فى جميع الحالات: الطالبات يكتبن، ولم يكتبن، ولن يكتبن، وصورة واحدة له إذا اتصل بنون التوكيد فى جميع الحالات: يكتبن.

٦ - صورة واحدة لجمع المذكر السالم فى حالتى النصب والجر: رأيت المعلمين، ومررت بالمعلمين.

- ٧ - صورة واحدة للمثنى فى حالتى النصب والجر: رأيت الولدين، ومررت بالولدين.
- ٨ - صورة واحدة لجمع المؤنث السالم فى حالتى النصب والجر: رأيت المعلمات، ومررت بالمعلمات.
- ٩ - صورة واحدة للممنوع من الصرف فى حالتى النصب والجر: زرت عمراً، ومررت بعمراً.
- ١٠ - صورة واحدة للاسم المنقوص فى حالتى الرفع والجر: جاء القاضى، ومررت بالقاضى، جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ.
- ١١ - صورة واحدة لاسم الإشارة فى الجمع دون تمييز بين المذكر والمؤنث: هؤلاء الرجال، وهؤلاء النساء.

١٢ - صورة واحدة لبعض الأعداد (العقود من عشرين إلى تسعين، مئة، ألف، مليون) دون تمييز بين المذكر والمؤنث: عشرون ولداً وعشرون بنتاً، مئة ولد ومئة بنت... إلخ.

فإذا كنا لا نستغرب وجود صورة واحدة لكلمة «لفتى» فى جميع الحالات الإعرابية، ولا نجد ذلك عائقاً للفهم والإفهام، فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال صورة واحدة لكلمة «الولد»؟، وإذا كنا لا نستغرب استعمال «الذين» بالياء فى جميع الحالات فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال «المعلمين» بالياء فى جميع الحالات؟، وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرين» فلماذا نستغرب الدعوة إلى عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرة» و«خمسة عشر»؟، وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين الرفع والنصب والجر فى «يكتبن» فلماذا تستغرب عدم التمييز بين تلك الحالات فى «يكتب»؟

وأمر آخر لا يعيره معظم المثقفين العرب أى انتباه، وهو أن كثيراً مما يعتبرونه من «العامية» اعتبره اللغويون القدماء فصيحاً، ومنه ما ورد فى القرآن الكريم أو القراءات القرآنية وفى الحديث النبوى. من ذلك على سبيل المثال:

- ١ - إسقاط حركات الإعراب والبناء، وقد وردت أمثلة كثيرة من ذلك فى القراءات القرآنية. ومما قرئ بالتسكين: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ بتسكين الهمزة [البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بتسكين الراء [البقرة: ٦٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ بتسكين الراء [آل عمران: ١٦٠] و﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ بتسكين العين [الحج: ٢٦] و﴿أَسْلَحَتْكُمْ﴾ بتسكين التاء [النساء: ١٠٢] الخ (١٥).

ويقول أحمد علم الدين الجندى فى مقال نشره فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «وموقف النحاة السابق وتزمتهم حتى فى فهم كتاب الله يذكرنى بموقفهم فى إنكار بعضهم إسكان حركة الإعراب... فقد حذفت الحركة فى الفعل المضارع... وقد عزى حذف الحركة

الإعرابية في القراءات السالفة إلى بنى أسد ونعيم وبعض نجد، كما حذفت الحركة الإعرابية في الأسماء، وأيدتها القراءات القرآنية الآتية. وكما جاء حذف الحركة الإعرابية في النثر ورد كذلك في الشعر، وهذا يشير إلى أن المكان السامي الذي كان لحركات الإعراب قد هبط. إذ الإسكان قد بدأ ينازعها في مكانها ويستولى على أمكنتها، وكيف لا يكون ذلك وقد صار الإسكان سمة لهجبة لقبائل نعيم وأسد وغيرها من قبائل نجد... بل يظهر أن الإسكان قد زحف على الأماكن التي تسيطر عليها الحركة الإعرابية، وما يؤيد وجهة نظري ما جاء في النثر [النثر في القراءات العشر] «وقد قرأ بإسكان لام الفعل... محمد بن عبد الرحمن بن محيصن» وإذا أردنا البحث في كتاب الطبقات... أفادنا ابن الجزري في طبقاته [طبقات القراء] «بأنه قرشي، ومن قراء مكة» (١٦).

٢ - استعمال صورة واحدة في المتن. ففي لغة بلعازث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه. وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] (١٧).

٣ - مطابقة الفعل للاسم بصرف النظر عن موقعهما. ومن أمثله في القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] و﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وفي الحديث الشريف: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» و«كن أزواج النبی صلی الله علیه وسلم عنده...»، وفي الشعر: رأيت الغواني الشيب لاح بعارضی... إلخ (١٨).

وفي القراءات القرآنية والأدب القديم أمثلة أخرى تخالف قواعد الفصحى المعروفة، ومنها تنوين الممنوع من الصرف، بل إن حذف حركة ناء وزني تفعل وتفاعل ومماثلة التاء للحرف الذي يليها، وهي من الخصائص التي نتجنبها جميعاً في الفصحى باعتبار أنها عامية، كانت من سمات بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحاً. ومن أمثلتها في القرآن: «يَذْكُرُونَ»، و«يَصَدَّقُوا»، و«تَأْتَلْتُمْ»، و«مَذَّكَّرَ»، و«مَزْمَلْ»... إلخ.

غير أن الذي يتأمل الفروق بين الفصحى والعامية يجد أن مصدر الصعوبة الحقيقية في إتقان الفصحى ليس التراكيب في حد ذاتها، فليس هناك مشكلة في استعمال «يَذْكُرُونَ» أو «تَأْتَلْتُمْ»، مثلاً، ولا في استعمال «التي» مع المؤنث و«الذي» مع المذكر. ولا في وجود المتن في الصفات والأفعال والضمائر وأسماء الإشارة، ولا في المطابقة بين الصفات والأسماء أو الأفعال والأسماء، وإنما مصدر الصعوبة الحقيقية يكمن في أمر واحد فقط يدركه كل منا وإن

كان بعضنا لا يريد أن يعترف به، وهو تعدد لفظ الكلمة أو شكل كتابتها نتيجة موقعها الإعرابي، ولهذا فإن دعاء إحلال العامية محل الفصحى لاحتاجة لهم على الإطلاق، أما دعاء التبسيط والتيسير - وأعتقد أن أنيس فريجه كان منهم إذا أحسنّا الظن - فإن من حقهم المطالبة بحلّ مقبول للمشكلة السابقة، وهي مشكلة لا يُنكر تأثيرها على ضعف الطلاب والمعلمين - لا أستثنى معلمى اللغة العربية - إلا من يريد أن يدفن رأسه فى الرمل، ويصرّ على أنه لا يرى ولا يرى، فهؤلاء ينطبق عليهم قول بعض العرب: «يركب جملاً ويقول: لا يرانى أحد». ولا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت: إن معظم المثقفين العرب يتهيبون استعمال العربية الفصحى فى الحديث بسبب هذه المشكلة؛ خشية أن يُفتضح ضعفهم. أما فى الكتابة فهذا الضعف مستور نسبياً لأن الحركات لا تظهر فى الكتابة، وإن كانت هناك كلمات كثيرة تكشف هذا الضعف. وقد ذكر أحمد مختار عمر أمثلة مما نراه يومياً فى الصحف والكتب، فالدكتور محمد الريمى، مثلاً، وقد عمل أستاذاً فى إحدى الجامعات العربية، وكان رئيس تحرير مجلة مشهورة هى «العربى»، ورئيس تحرير صحيفة عربية يومية، عرض كتاباً فى إحدى الصحف فى مقال جاء فيه: «يتناول المؤلف فى هذا الكتاب موضوعان كبيران... يقع الكتاب فى مائة وثلاث وسبعون صفحة... يتابع قصائد عبدالمحسن وآخرون» (١٩) ومن الأخطاء التى ذكرها أحمد مختار عمر لكاتب لم يذكر اسمه: «لم لا نأخذى الأمور بهدوء وتفكرى بتروى» (٢٠). وقد وقع هذا الكاتب فى ثلاثة أخطاء فى جملة واحدة، مطبقاً الاقتراحات التى دعا إليها فريجه فى تبسيط الفصحى! وقد اختلف فى هذا عن الريمى الذى تجنب استعمال الياء فى المثنى والعقود وجمع المذكر السالم، وكأنه ظن أن استعمالها غير فصيح! ومن المعروف أن عدد الكتاب الذين يقعون فى أخطاء كهذه أكثر من أن يحصى، ناهيك عن الأخطاء المستورة بسبب عدم ظهور الحركات. ومن المعروف أن نظام الكتابة العربية يعانى من عيب كبير له تأثير سلبي على إتقان اللغة العربية، وهو عدم ظهور الحركات فى المواد المكتوبة والمطبوعة، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد، ولكننى أشرت إلى هذا هنا لعلاقته بضعف الطلاب (والكتاب!) فى اللغة العربية، وهو ضعف لا يظهر بوضوح إلا فى استعمال الفصحى فى الحديث.

أما مفردات الفصحى فقيها - بالمقارنة مع اللهجات المحكية - مشكلتان: الأولى كثرة الترادف والمشارك اللفظى، وهى مشكلة لا يكاد يشعر بها أحد فى الاستعمال المعاصر للفصحى، فقد تكفّلت الحياة وتطور اللغة بحلها إلى حد كبير، فنحن لا نجد فى الفصحى المعاصرة سوى اسم واحد للسيف، واسم واحد للعسل، وجمع واحد لرجل، ومصدر واحد

للقى، إلا ما ندر بين الكتاب المتحذلقين. أما المشكلة الثانية فى مفردات الفصحى فهى كثرة الأخطاء فى لفظ حركات بنية الكلمة، وهى الحركات التى تميز معانى الكلمات بعضها من بعض. وسبب هذه المشكلة أن الكلمة المطبوعة لا تحتوى على الحركات فيجتهد القارئ فى قراءتها على هواه فى كثير من الأحيان، فما نسبة الذين يعرفون منا كيف تُلفظ كلمة «ذروة» أو «زهو» أو «عنوة»؟ وقد سمعت كثيراً من المتفاحين يقولون «ومن ثم» وهم يقصدون «ثم»، خالطين بينها وبين «ومن ثم» التى تعنى «ومن هناك». وقد أشار أحمد مختار عمر إلى أن أحد الزعماء العرب تحدث عن مدينة القدس قائلاً إنها قُبلة الإسلام (بضم القاف)، وقال إن الإسلام لا يميز بين «عرق» أو لون (بفتح العين والراء!).^(٢١) وحل هذه المشكلة مرهون بحل مشكلة نظام الكتابة العربية من جهة، واستعمال الفصحى بصورة صحيحة على نطاق واسع فى المدرسة وخارجها من جهة أخرى.

والخلاصة أن ازدواجية اللغة ليس لها حل جذرى مقبول، فإحلال العامية محل الفصحى أمر مرفوض كلياً لأسباب عديدة لا تخفى على أحد، أما الحل الآخر، وهو تبسيط الفصحى بالتخلى عن حركات الإعراب، والاكتفاء بصيغة واحدة لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمثنى... إلخ، فإنه يحل المشكلة دون أن يقطع صلتنا بالتراث (فالصلة بالتراث لم تنقطع رغم التطور المستمر فى الفصحى المعاصرة)، ودون أن يفرق لغتنا الموحدة والموحدة إلى لغات، وكل ما يحتاجه هو قرار من المجامع اللغوية العربية (ولا أدرى لماذا يكون لدينا مجامع لغوية متعددة للغة واحدة!)، ولكن هذا الحل من الصعب قبوله كذلك لأسباب غير لغوية، ولا يبقى سوى حل واحد من الناحية العملية التطبيقية هو تحسين طرق تدريس اللغة العربية، ووضع الأطفال منذ دخولهم المدرسة ودور الحضانة فى بيئة لغوية تتيح لهم اكتساب الفصحى يسر واستعمالها بطلاقة، وهذا لا يتم إلا بفرض استعمال الفصحى فى جميع المراحل ابتداءً من دور الحضانة على جميع المدرسين مهما كانت المادة التى يدرسونها. ومن البديهي أن هذا يتطلب رفع مستوى المدرسين فى اللغة العربية لأن فاقده الشئ لا يعطيه، ولنا عبرة فى تدريس اللغات الأجنبية، فالطفل العربى الذى يتعلم الإنجليزية فى مدرسة أجنبية يتقنها خلال سنتين أو ثلاث، أما الذى يتعلمها فى المدارس العربية فيدرسها سنوات طويلة دون أن يتقنها! لأن معلم اللغة الإنجليزية يستعمل اللغة العربية فى قاعة الدرس أكثر مما يستعمل الإنجليزية، وهو يشبه فى هذا معلم العربية الذى يتخذ العامية وسيلة لتدريس الفصحى!، وقد عبرت عن رأى هذا شئ من التفصيل فى كتاب عنوانه «نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً»^(٢٢).

وأود أن أختتم حديثي هذا بذكر الذين يهاجمون دعاة تبسيط العربية الفصحى وتيسير طرق تدريسها، أن ما يدفع الداعين إلى ذلك (في معظم الحالات على الأقل) هو حرصهم عليها، فما قيمة أية لغة لا يستطيع أبناؤها أن يتقنوها؟ وما قيمتها إذا كان أبناؤها يتجنبون استعمالها بسبب جهلهم بقواعدها؟. وأود أيضاً أن أذكرهم بأن قدماء اللغويين العرب اختلفوا في كثير من القضايا اللغوية دون أن ينهم أحدهم الآخر بالكفر أو الزندقة أو العمالة أو التخريب، فباب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحاً في هذا الموضوع المهم، وليرد المعارضون على الرأي العلمي بالرأي الرصين، فالانفعال وكيل التهم لا يؤديان إلى الحفاظ على وحدة لغتنا ومستقبل تعليم أبنائنا.

نظام الكتابة العربي:

حظي الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير في كتب أنيس فريجه. وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أي لغوي، أهمها.

١- خلو الخط العربي في معظم المواد المطبوعة من الحركات.

٢- تقارب أشكال الحروف (ليس هناك فرق، مثلاً، بين الباء والتاء والناء والنون والياء في أول الكلمة أو وسطها سوى موقع النقط وعددها، وكذلك الجيم والحاء والخاء، والدال والذال... إلخ).

٣- تغير أشكال الحروف عند الوصل (قارن أشكال الهاء، مثلاً، في «همس» و«يهمس» و«به»، والكاف في «كتب» و«منك»، والميم في «المعلم» و«المملكة».

وروى فريجه قصصاً طريفة عن الصعوبات التي يواجهها القارئ العربي والطالب الأجنبي بسبب عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، أو بسبب تقارب أشكال الحروف. من هذه الطرائف قصة الطالب الأجنبي الذي توقف عند كلمة «بتبتنا» في عبارة «... بتبتنا من صحة...» قائلاً: «أين الحروف في هذه الكلمة؟ فإني لا أرى سوى نقط». ومنها قصة المرأة التي قرأت خبر مصرع أسمهان عندما سقطت سيارتها في ترعة فتوفيت هي ومرافقة لها، فقد جاء في الخبر: «... في ترعة فتوفيتا»، فظننت المرأة أن اسم الترعة هو «فتوفيتا» (٢٣).

وهناك أمثلة لا حصر لها مشابهة لأمثلة فريجه. فمن الأمثلة الطريفة أن أحد «المثقفين» قرأ «لغة حمير» (بكسر الحاء وسكون الميم) «لغة حمير» (بفتح الحاء)، وتحدث آخر عن عالم النفس المشهور فرويد Freud فسماه «فرويد». وقال ثالث: «معلم من معالم المدينة»، وقال سياسي: «وزير الأعلام»، وقرأ أحد المذيعين: «ويؤذن بتسايح خطيرة» بفتح الهمزة وتشديد

الذال بدلاً من سكون الهمزة وكسر الذال!، وكثيرون لا يميزون بين المُسَوِّدة (اسم المفعول من «سَوَّه»، وهي تامة المكتوبة قبل وضعها في صورتها النهائية) والمُسَوِّدة (اسم الفاعل من «اسودَّ»، كما في وجوه مُسَوِّدة»، مثلاً). وذكر أحمد مختار عمر - كما سبق - أن خطيباً عربياً قال إن القدس «قُبَّة» المسلمين (بضم القاف)، وأن الإسلام لا يميز بين «عرف» (يفتح العين والراء) أو «لون».

القارئ العربي يعتمد على السياق:

كلنا يعلم أن السياق وحده في معظم المواد المطبوعة يعيننا على التمييز بين القائل والمقتول (قَتَلَ / قُتِلَ). وبين المرسل (اسم الفاعل) والمرسل (اسم المفعول)، والآخر والآخر، والعشاء والعشاء، والأذان والآذان (جمع أذن)، والجنوب والجنوب (جمع جنب)، والحلم والخلم... إلخ. ويلجأ بعضنا أحياناً إلى إقحام عبارات لا علاقة لها بالموضوع، مثل «بكسر الخاء وسكون الميم» - كما فعلت في أوائل الفقرة السابقة - أو «جمع كذا» أو «فرد كذا» أو «بتشديد كذا» أو «بوزن كذا» لتحديد الكلمة المقصودة - كما فعلت في هذه الفقرة - وهذا يعوق مجرى القراءة الطبيعي.

ونضطر إلى كتابة بعض الأسماء الأجنبية بحركات طويلة بدلاً من الحركات القصيرة التي لا تظهر في الطباعة، مما يؤدي إلى خطأ في لفظها إذا كان القارئ لم يسمع بذلك الاسم من قبل. فالسيد مكمل، مثلاً، يكتب «ماكملان».

الكتابة العربية نوع من الاختزال يؤدي إلى الغموض:

إن عدم ظهور الحركات يؤدي إلى كتابة ثمانى كلمات مختلفة مثل عَقْدَ وعُقْدَ وعُقْدَ وعَقْدَ وعَقْدَ وبصورة واحدة (عقد)، ونسج كلمات مثل بَرَدَ وبرْدَ وبرْدَ وبرْدَ وبرْدَ وبرْدَ وبرْدَ وبرْدَ (برد) بجمع (بريد)، بصورة واحدة (برد). وهذا - كما ردد دعاء إصلاح الكتابة العربية - يضطرنا إلى أن ننهم لنقرأ بدلاً من أن نقرأ لنفهم. ولهذا أعجب كل العجب عندما أقرأ بعض الحجج «العلمية» للتمسك بالحروف العربية في صورتها الخالية. وأكثر هذه الحجج مدعاة للسخرية الحجة التي تقول إن من ميزات الخط العربي أن الكلمة العربية قصيرة ومختصرة!، فالجندي خليفة، مثلاً، يقول: «الطريقة اللاتينية بنحويلها جميع الحركات العمودية على السطر إلى حروف أفقية عليه، تجعل اللفظة العربية تزداد كسبة من الحروف قد تساوى معدل الضعف، فيصبح الفعل «فهم»، مثلاً، هكذا «Fahima»^(٢٤) ومن الذين اعتبروا «الاختصار» في الكتاب العربية ميزة فارسي الخوري، حيث يقول: «الكتابة

العربية الحاضرة هي نوع من الاختزال ستوفر في السرعة والاقتصاد وما يكتب فيها في سطر واحد يقتضى سطرين أو أكثر بالحرف اللاتيني». (٢٥)، وقال المستشرق كارل نلينو ما يشبه هذا: «ويظهر لنا جلياً أن الخط الذي يمتاز عن غيره فهو قريب لما سمي بالاختزال، والخط العربي ليس في حاجة إلى الاختزال؛ لأن طبيعته تغنيه عن اتباع طرق الاختزال» (٢٦).

ولعل سينات طريقة الاختزال هذه تظهر بوضوح إذا طبقناها على نظام الكتابة في اللغة الإنكليزية، ولناخذ الكلمات التي تحتوي على الحروف الثلاثة التي تظهر في كتابة الكلمة العربية «برد». حسب هذا الاقتراح سكتب جميع الكلمات التالية بصورة واحدة هي brd بعد حذف حروف العلة (الحركات): bread «خبز»، brad «مسمار»، braid «جديلة»، breed «يلد»، broad «عريض»، beard «لحية»، board «لوح»، bored «ضجر» أو «أضجر»، bird «عصفور»، bard «بردة»... إلخ. إن كتابة هذه الكلمات بصورة واحدة brd لا تحتاج إلا إلى ثلاثة أخماس الوقت الذي تحتاجه حالياً، وثلاثة أخماس الورق المستعمل في الطباعة، وهذا يوفر بلايين الدولارات أو الجنيهات سنوياً إذا أخذنا العدد الهائل من الصحف والمجلات والكتب التي تطبع كل عام باللغة الإنكليزية بعين الاعتبار، ناهيك عن «الفائدة العلمية التي ستجنيها اللغة الإنكليزية من هذا «الإصلاح»! وقد أدرك إبراهيم مذكور نهافت «ميزة» الاختزال هذه فقال: «ولاشك في أن في هذا الاختزال قصداً في الوقت والورق، ولكنه سبب هام من أسباب صعوبات الهجاء العربي...» (٢٧).

وقد ردد بعض النقاد «مشكلة» أخرى في استعمال الحروف اللاتينية، هي وجود أصوات عربية كثيرة لا رموز لها في تلك الحروف، كالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والحاء، والعين، والغين، والقاف، وهي مشكلة وهمية حُلَّت منذ أمد طويل، واللفظيون العرب المعاصرون يستعملون الحروف اللاتينية لتوضيح بعض الأمثلة وصياغة القواعد الصوتية في مقالاتهم المنشورة باللغة العربية، حتى ليخيل إلى أحيانا أن عدد الحروف اللاتينية في بعض الصفحات يزيد على عدد الحروف العربية، ولعلني كنت من القلة النادرة التي لم تستعمل الحروف اللاتينية في الكتب والمقالات التي تتعلق بالدراسات الصوتية. (٢٨) وهناك رسائل جامعية لاحصر لها كُتبت جميع كلماتها العربية بحروف لاتينية، وقد أصبحت رموز الأصوات العربية التي لا وجود لها في اللغات الغربية معروفة، فالرموز الشائعة للأصوات المطبقة، مثلاً، هي رموز نظيراتها غير المطبقة مع نقطة تحتها. فالصاد S تحتها نقطة، والضاد d تحتها نقطة، والطاء t تحتها نقطة... إلخ. وكذلك تميز الحاء عن الهاء بوضع نقطة تحت h، ويستعمل حرف q رمزاً للقاف للتمييز بينها وبين الكاف، وتستعمل بعض الحروف اليونانية

لتمثيل الـ x رمزاً للخاء، فنكتب كلمة «خبر»، مثلاً: xabar... إلخ. أما التمييز بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فيتم بثلاث طرق: (أ) تكرار الحركة القصيرة (لأن الحركة الطويلة هي في الواقع حركتان قصيرتان متواليان)، فالفتحة الطويلة (الألف) تُكتب aa، والكسرة الطويلة (كما في «كريم»: مثلاً) تُكتب ii، والضممة الطويلة (كما في «صبور»، مثلاً)، تُكتب uu. (ب) وضع نقطتين بعد الحركة القصيرة هكذا: u.i.i.a. (ج) وضع خط صغير أفقي فوق رمز الحركة القصيرة، ولهذا فإن من الغريب أن يقول الجنيدى خليفة في كتابه «نحو عربية أفضل»: «... فأما أسلوب الطريقة اللاتينية فهي لا تكاد تقيم وزناً ولا تفريقاً بين الصوت الذي هو حركة وبين الإشباع الذي هو حرف علة - أصيل أو مقلوب -، ومن ثمة تصبح لفظتان كـ «رمي» و«رام» تكتبان على صورة واحدة. هكذا (Rama)!!»^(٢٩)، ثم يضيف جملة مهمة تدل على أنه يعرف أن التمييز بين «رمي» و«رام» بالحروف اللاتينية ليس مشكلة حقيقية: «هذا وقد يقال إنه يمكن تفادي أمر الإشباع ذاك بإضافة بعض الحروف الأخرى. أو إدخال علامات تميز بين ما هو حرف إشباع وما هو حرف حركة...»^(٣٠)، وهذا هو الواقع كما بينت، فكلمة «رمي» تُكتب ramaa أو rama، في حين أن كلمة «رام» تُكتب raama أو rama (أو بخط أفقي قصير فوق الحرف للدلالة على أن الحركة طويلة)، وقد صدق أنيس فريجه حين قال: «إن الكتابة عرض وهي طارئة في اللغة، ولا فرق في تدوين اللغة بحرف لاتيني أو هندي أو صيني أو عربي. الكتابة ليست من اللغة بشيء، كما أن الرموز الموسيقية ليست من الموسيقى بشيء، أو كما أن الرموز الرياضية ليست من حقائق الكون بشيء...»^(٣١) ونحمد الله على أن المعركة مع دعاة استعمال الحروف اللاتينية ليست معركة علمية، فليس هناك حجة علمية واحدة مقنعة ترجح كفة الحروف العربية على كفة الحروف اللاتينية، فالمعركة هي معركة قومية ووطنية ودينية، كما أدرك كثير من اللغويين قديماً وحديثاً.

أعود إلى مشكلات نظام الكتابة العربية التي أشار إليها أنيس فريجه، ومنها مشكلة تشابه الحروف العربية. إن هذه المشكلة أخف ضرراً من مشكلة عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، ولكنها تسبب صعوبات تعليمية معروفة، فليس هناك فرق بين مجموعات كثيرة من الكلمات سوى مواقع النقط وعددها، مثلاً: خبر، خبز، خير، حبر، جبر، جبر، حيز إلخ. وقد روى منذر الأسعد بعض الأخطاء المطبعية الطريفة الناتجة من حذف بعض النقط أو إضافتها أو تغيير موقعها^(٣٢) مثل: «عمال يشتعلون» (بشتغلون)، و«استقبلت الكلبة حرم معالي الوزير» (والمقصود: الكلية)، و«سعادته يرندى عمّة ملوثة» (إشارة إلى أحد أصحاب المناصب العالية الذي كان يحضر احتفالاً وهو يلبس عمامة ملوثة).

ورغم أن تشابه الحروف العربية مشكلة لا ينكرها أحد فإن هذه المشكلة لا تبرر التخلي عن هذه الحروف، وقد أشرت إلى أن بعض الحروف اللاتينية المستعملة في الدراسات اللغوية العربية متشابهة، فليس هناك فرق بين السين والصاد، مثلاً، أو الدال والصاد، أو التاء والطاء، أو الذال والظاء، أو الهاء والحاء، سوى النقطة. وهناك تشابه يعرفه معلمو اللغات الغربية جيداً لما يسببه من مشكلات تعليمية بين أربعة حروف هي b و d و P و q، فالطفل في بداية الأمر يراها شيئاً واحداً، تماماً كما يبقى المفتاح، مثلاً، في نظره واحداً، سواء أكان مسكه متجهماً إلى أعلى أم إلى أسفل، وسواء أكان متجهماً إلى اليسار أم إلى اليمين.

ليس هناك مبرر إذاً للتخلي عن الحروف العربية، ولكنني أستطيع أن أقول مع ذلك إن هناك شبه إجماع على أن نظام الكتابة العربية بحاجة إلى إصلاح، وقد تقدم الكثيرون باقتراحات لحل مشكلات هذا النظام.

يقول إبراهيم مذكور في كتابه «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً»: «استوقفت مشاكل الكتابة العربية المجمع منذ انعقاده الأول، وأخذ يعالجها علاجاً متصلاً منذ سنة ١٩٣٨م... وأنشئت من أجلها لجنة خاصة هي لجنة تيسير الكتابة، أثير بحثها في المجلس والمؤتمر غير مرة، ووقف عليها دورة كاملة في مؤتمر عام ١٩٤٤... وأعلن عن جائزة لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية... وما إن أعلنت المسابقة حتى تلقى المجمع مقترحات من كل مكان، وقد أربت على المتين، وتولت لجنة فنية درسها، وقضت في ذلك عدة سنوات» (٣٣).

غير أن أنيس فريجه كان من القلة النادرة التي دعت إلى أن الحل الناجع لمشكلة الخط العربي هو التخلي عنه كلياً، وإحلال الحروف اللاتينية محله: «... وحرفنا العربي لا يصلح لتدوين هذه اللهجة (يقصد اللهجة المشتركة التي دعا إليها)، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به؛ وذلك لأن الحرف العربي الخالي من الحروف المصوتة [الحركات] لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظل الكلمة هيكلاً عظمياً لا حياة له إلى أن يسبح عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتيني، كما اقترحه عبدالعزيز فهمي، يضبط لفظ اللغة مرة واحدة لجميع الناس، ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية، وتؤكد أن نصف قواعد الصرف والنحو نهمل مرة واحدة لأن أكثر هذه القواعد وضعت لمساعدة الولد على القراءة الصحيحة، ولكن عندما نكون القراءة الصحيحة أسامه فإن هذه القواعد تسقط من تلقاء ذاتها...» (٣٤).

واشتهر بهذا الرأي - كما أشار فريجه وغيره - عبدالعزيز فهمي عضو مجمع اللغة العربية في مصر. وتحدث عنه إبراهيم مذكور فقال: «وليس القول بالحروف اللاتينية جديداً، فقد قبل

به فى أخريات القرن الماضى، وعاد إليه بعضهم فى العقد الأول من هذا القرن...، ولكن أحداً لم يُعنَ بهذا الموضوع عناية عبدالعزيز فهمى عضو مجمع اللغة العربية، الذى شرّحه فى تفصيل، ودافع عنه دفاع المستميت^(٣٥) وقد قوبل اقتراحه حين قدمه إلى مجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٤م بالرفض الشديد كما هو معروف.

إن حل عبدالعزيز فهمى وأئیس فريجه لا يمكن قبوله. لا لأسباب تتعلق بميؤب نسبها بعض النقاد إلى الحروف اللاتينية فى ردودهم على اقتراح أئیس فريجه، ولا لأن الخط العربى يتمتع بميزات معينة ذكرها بعض أولئك النقاد وهى فى الواقع ليست ميزات على الإطلاق، كما لاحظنا، بل لسبب آخر مهم هو أن التخلّى عن الحروف العربية يقطع صلتنا بالتراث العربى والإسلامى، كما أشار كثير من المدافعين عن نظام الكتابة العربية. فقد قال فارس الخورى، مثلاً: «خزانة الكتب العربية، وهى ثروة قيمة ليس للعرب وحدهم بل للمدنية والثقافة القديمة كلها، فإذا أخذنا الأبجدية اللاتينية نفقد هذه الثروة النفيسة ويفقدنا معنا العالم أجمع، ولا يمكن أن يعاد طبع جميع هذه الآثار الغالية بالحروف الجديدة فتبقى الكتب الموجودة جميعها الغاز ومسميات لا يحل رموزها إلا المنقبون عن الآثار»^(٣٦)، وقال أحمد مختار عمر: «لن أقول - كما قال غيرى - إن الحل فى تبنى الحروف اللاتينية... فأى إصلاح للحروف العربية يجب... ألا يتعدّ كثيراً عن الشكل القديم حتى لا تنقطع صلة القارئ العربى بالتراث العربى والإسلامى»^(٣٧).

وسأحاول أن أبين فيما يلى أن من الممكن إصلاح نظام الكتابة العربية بصورة تحل معظم المشكلات التى أشار إليها فريجه، دون التخلّى عن الحروف العربية.

لكى تتضح مشكلات نظام الكتابة العربية (وكذلك نظام الكتابة فى اللغة الإنكليزية، وغيرها من أنظمة الكتابة التى تستعمل الحروف اللاتينية) سأعرض خصائص نظام الكتابة المثالى الذى يستعمله اللغويون فى الكتابة الصوتية، وهى خصائص معروفة لكل من له صلة بعلم اللغة والدراسات الصوتية.

إن نظام الكتابة المثالى (فى العربية وغيرها من اللغات) يجب أن يتصف بصفات أهمها ما يلى:

- ١- لكل صوت لغوى رمز كتابى واحد لا بتغير شكله مهما كان موقعه فى الكلمة.
- ٢- الرمز الكتابى يمثل صوتاً لغوياً واحداً فقط، ولا يجوز استعماله لتمثيل صوت لغوى آخر.
- ٣- لا يجوز حذف أى رمز من رموز الأصوات اللغوية التى تتألف منها الكلمة.

٤- يجب أن تكتب الرموز جنباً إلى جنب على السطر، دون تمييز بين رموز الأصوات الصحيحة ورموز أصوات العلة (الحركات).

٥ - الرموز التي لا تمثل أصواتاً لغوية ليس لها مكان في الكتابة.

إن الكتابة المثالية التي تتوافر فيها جميع هذه الشروط غير موجودة في النظم الكتابية العادية، ولهذا يلجأ اللغويون إلى نظام الكتابة الصوتية التي تتوافر فيها هذه الشروط؛ لتحديد اللفظ الصحيح للكلمات، وكتابة القواعد الصوتية ... إلخ.

وإذا تأملنا الشروط السابقة نجد أن الكتابة العربية أفضل من الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، مثلاً، من عدة وجوه كما سآيين بعد قليل، رغم أن الكتابة العربية تخالف جميع الشروط السابقة بصورة أو بأخرى، وأن المشكلة (بصورة عامة) ليست في الحروف العربية أو الحروف اللاتينية، وإنما في أنظمة الكتابة التي تطبق هذه الحروف أو تلك.

لنأخذ نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية أولاً لتوضيح ما أقصد:

إن هذا النظام يخالف جميع الشروط السابقة باستثناء الشرط الرابع، وهو في اعتقادي الشرط الذي دفع عبدالعزيز فهمي وأنيس فريجه إلى الدعوة إلى إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وهو شرط مهم لا ينطبق على نظام الكتابة العربية في صورته الحالية كما هو معروف. فمخالفة الشرطين الأول والثاني تتضح من استعمال حرفين مختلفين لتمثيل صوت واحد في is و quiz ، مثلاً، وثلاثة حروف لتمثيل صوت واحد في keep و quit و cat ، وفي استعمال حرف واحد لتمثيل صوتين مختلفين، كما في get و digest ، وكما في cat و receive ، وكما في by و lady إلخ. وتتضح هذه المخالفة أيضاً في استعمال كتلة من حرفين لتمثيل صوت واحد في مثل ship و chair و this. ففي نظام الكتابة المثالي يُستعمل الحرفان sh لتمثيل صوتين متواليين هما السين والهاء، ويُستعمل الحرفان th لتمثيل صوتين متواليين هما التاء والهاء ... إلخ، وأسوأ من هذا أن تُستعمل الكتلة ذاتها لتمثيل صوتين مختلفين كما في this (ذال) و think (تاء)، وكما في chair (جيم غير مجهورة) و machine (شين) ... إلخ.

ومن جهة معاكسة نجد حرفاً واحداً يمثل صوتين متواليين، فحرف الـ x يمثل صوتين متواليين هما الكاف والسين ks ، كما في كلمتي box و fox ، مثلاً، فالكلمتان السابقتان تتألف كل منهما من أربعة أصوات، كما هو معروف، وأسوأ من هذا أن الحرف السابق نفسه يُستعمل أحياناً لتمثيل الصوتين المتواليين ks ، وأحياناً أخرى لتمثيل صوتين متواليين مختلفين هما gz كما في exit و exact ، مثلاً.

ويتضح مدى مخالفة نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية للشرطين الأول والثاني بصورة أشد في تعدد أشكال الصور المستعملة لتمثيل صوت واحد مثل الشين، مثلاً: ship ، sugar ، discussion ، dictation ، machine إلخ، أو الكسرة الطويلة (الياء في الكلمة العربية «فيل»): machine ، ceiling ، field ، deal ، feel إلخ، أو الضمة المائلة الطويلة: soar ، door ، four ، more ، low إلخ. ولو كانت هذه المجموعات المختلفة من الرموز تمثل الصوت نفسه دائماً لihan الأمر. ولكنها تمثل أصواتاً مختلفة في كلمات أخرى كما هو معروف. قارن، مثلاً، لفظ oo في الكلمات التالية: flood ، food ، book ، door إلخ.

ومخالفة الشرطين الثالث والخامس تنضح في كثير من الكلمات التي لا تظهر بعض أصواتها في الكتابة. وفي الرموز المكتوبة التي لا تمثل أصواتاً لغوية، ففي كلمة laugh، مثلاً، لا نجد رمزاً للصوت الفاء، ونجد ثلاثة رموز مكتوبة ليس للأصوات التي تمثلها وجود في لفظ الكلمة، وكثيراً ما نجد حرف e لا يمثل صوتاً، كما في like و spoke و save و house إلخ. ومن أمثلة الحروف التي تُكتب ولا تُلفظ حرف الـ K في كلمات مثل knee و know ، والـ P في كلمات مثل Pneumonia و psychology ، والـ C في كلمات مثل back ، attack ، والـ l في كلمات مثل talk و walk ، والـ b في كلمات مثل lamb و debt ، والـ gh في كلمات مثل write و whole ، والـ gh في كلمات مثل light و bright إلخ. وهناك تكرار لبعض الحروف في كثير من الكلمات رغم أن الحروف المكررة لا تمثل أصواتاً «مشددة»، كما في correct و selling و blessing و difference إلخ.

وقد سمحت هذه القوضى في التهجئة لمن لا يعجبه اسم عائلته، أو لأي سبب آخر، بإضافة بعض الحروف أو تغيير بعض الحروف لإبعاد «الشبهة». فـ «الصغير» الذي لا يعجبه حجمه يغير حرفاً فيصبح اسمه Lyttle ، و«الواطي» الذي لا يعجبه انخفاضه يضيف حرفاً فيصبح اسمه Lowe ، والذي لا يحب أن يسمى «قديماً» أو «رجلاً» يضيف حرفاً فيصبح اسمه Foote أو legg ، وإذا كان من عائلة «الذئب» ولا يحب الذئب فإنه يكتب اسمه woolf ، أو woolfe (وهذه الأسماء تُلفظ كلها بنفس الصورة، ولكنها من الناحية القانونية أسماء مختلفة).

ومساوئ الكتابة المستعملة في اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأخرى التي تستعمل الحروف اللاتينية لا تقل عن مساوئ الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، ومن الواضح أن هذه ليست عيوباً في الحروف اللاتينية ذاتها، وإنما في نظم الكتابة التي تستخدمها، ومن أسباب ذلك أن اللفظ يتغير وتبقى الكتابة على حالها.

أما الكتابة العربية فتخالف جميع الشروط السابقة - كما أشرت - بصورة أو بأخرى، ولكن مخالفتها لتلك الشروط - باستثناء الشرطين الثالث والرابع - محدودة، ومن السهل التغلب عليها كما سنرى. فمن أمثلة مخالفة الشرط الأول، علاوة على تعدد أشكال الحرف فى الموانع المختلفة، وجود رمزين للفتحة الطويلة (الألف والألف المقصورة)، ورمزين للتاء (التاء والتاء المربوطة)، وأربعة رموز للنون (النون وثلاثة رموز للتونين)، ولهذا أسباب لا أتفق مع القدماء فى أهميتها، فالألف المقصورة للدلالة على أن الأصل ياء (ولهذا لها شكل الياء ولكن من غير النقطتين)، وهذا فى اعتقادى ليس سبباً مهماً، وإلا وجب أن نميز بين الألف فى «قال» و«باع»، مثلاً، لاختلاف أصلهما، ولما جاز أن نُحوّل الألف المقصورة إلى ألف معدودة إذا اتصلت الكلمة بضمير متصل (فتى + هم = فتاهم، رمى + ها = رماها). واختلاف التاء المربوطة عن التاء سببه أننا نحذف التاء المربوطة عند الوقف، ويضيف بعض الناطقين هاء محلها (ولهذا أخذت التاء المربوطة من الهاء فى نهاية الكلمة شكلها ومن التاء نقطتها)، وسبب اختلاف التونين عن النون أننا نحذف التونين (والحركة التى تسبقه) عند الوقف.

وتخالف الكتابة العربية الشرط الثانى فى أن الواو والياء تمثلان أحياناً حركتين طويلتين (ii و uu)، وأحياناً شبيهى علة، (y و w)، كما ألمحت (لاحظ أن شبه العلة كما فى «ولد» و«قوم» و«قوم»، و«يُس» و«يُن» و«بَيْن» لا تختلف عن الأصوات الصحيحة لأن من الممكن «تحريكها» و«تشديدتها»، بخلاف الحركات الطويلة، كما فى «غفور» و«عليهم». والتونين يمثل صوتين، حركة قصيرة ونون (ولد: walad - un ، ولدًا: walad - an ، ولد: walad - in).

ومخالفة الشرط الثالث معروفة، فنصف رموز الأصوات تقريباً، أعنى رموز الحركات، لا تظهر فى معظم المواد المطبوعة، وهناك أمثلة قليلة لا يظهر فيها رمز الفتحة الطويلة، مثل «هذا» و«ذلك» و«هؤلاء» إلخ. ومخالفة الشرط الرابع أيضاً معروفة، فالحركات توضع فوق الحروف أو تحتها، ومخالفة الشرط الخامس تنضح فى كتابة ألف بعد واو الجماعة فى الفعل (ذهبوا، لم يذهبوا، اذهبوا)، وألف ما يسمى بهمزة الوصل (والولد، واستقبل، وانكسر. لاحظ أنها غير موجودة فى: wankasara ، wastaqbal ، walwalad)، والألف فى نهاية كلمات مثل «ولدًا» و«رجلاً»، وأهم من ذلك علامات الضبط والسكون. فالشدة والمدة وهمزة الوصل ليست رموزاً لأصوات لغوية بل تعليمات للقارئ، فهى اختزال لأفعال الأمر: شُدْ ومُدْ وصل، على التوالي. والسكون لا يمثل صوتاً لغوياً، كما هو معروف، ويُستعمل

فقط للدلالة على عدم وجود حركة بعد الصوت الصحيح. وما يدل على أن استعمال السكون لا مكان له في نظام الكتابة الجيد أن كلمة مثل «يَكْتُبُ» (في حالة الجزم) تتألف من ثمانية رموز في حالة وجود الشكل التام، ومن أربعة في حالة عدم وجوده. مع أنها في الواقع كلمة تتألف من ستة أصوات: yaktub.

وليس غريباً أن تستمر الدعوة إلى إصلاح نظام الكتابة العربية، ولعل دعوة أحمد مختار عمر كانت أفضل هذه الدعوات. فهو يرى «أن الاعتماد على طريقة الشكل الحالية في المطبعة حيث توضع الحركات فوق الحرف أو تحته ليس الطريقة المثلى في الكتابة، ونحن إن قبلناها الآن فعلى مضض، ولأنها الوسيلة الوحيدة الممكنة في الوقت الحاضر، ولكتنا لا بد أن نبحث عن بديل يحتفظ بأشكال الحروف الساكنة كما هي، ويضع الحركات في صلب الكلمة، على نفس مستوى السطر مع الحروف الساكنة. إن اللغة العربية تتمتع بميزة قلما توجد - وربما لا توجد - في غيرها، وهي أن كتابتها شبه صوتية... ولكنها من ناحية أخرى تعاني نقصاً لا تعاني منه اللغات الأوروبية، وهو عدم تمثيل الحركات في صلب الكلمة. وعدم كتابتها في معظم حالات المطبعة... مع أن الحركة من الناحية الصوتية أهم من الصوت الساكن وأكثر بروزاً ووضوحاً. ولا أدل على فشل طريقة الضبط الحالية في صون اللسان عن الخطأ ما لاحظته أثناء تدريبي لطلاب الجامعة على قراءة نص مضبوط بالشكل، فقد لاحظت أنهم يخطئون مع وجود الضبط. مما يدل على عدم فاعليته، والسبب في هذا واضح وهو أن العين لكي تراعى الشكل لا بد أن تصعد وتهبط عدة مرات قد تصل إلى ست في الكلمة الواحدة...» (٣٨).

ومن التعديلات التي طالب بها:

- ١- الرمز للحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) برموز في صلب الكلمة...
 - ٢- أن نضع رمزاً للهاء الأخيرة يختلف عن رمز التاء المربوطة... ولعل من الممكن في هذا المقام أن نبقي رمز التاء المربوطة كما هو. ونستخدم للهاء الأخيرة رمز الهاء المتوسطة.
 - ٣- أن نضع رمزاً للهمزة يخالف رمز الألف....
 - ٤- أن نكتب الهمزة بشكل واحد في جميع حالاتها، ولتكن على ألف...
 - ٥ - أن نكتب الألف المقصورة ألفاً دائماً بغض النظر عن أصلها الواوى أو اليائى، وهو رأى نادى به من قديم ابن ولاد في كتابه «المقصود والممدود» (٣٩).
- ورغم أنني أتفق مع أحمد مختار عمر في آرائه من حيث المبدأ، فإننى أختلف معه في

بعض التفصيلات، فمن الأفضل، مثلاً، أن نكتب الهمزة منفصلة دائماً؛ لأن كتابتها على ألف يعيدنا إلى إحدى المشكلات التي نود التخلص منها، فكثيراً ما تُهمَل الهمزة التي على ألف في الطباعة كما هو معروف، وجدير بالذكر أن كتابة الهمزة منفصلة في حالات تخالف قواعد الإملاء المعروفة ليس جديداً، فقد لاحظت في بعض المصاحف أن الهمزة تُكتب منفصلة قبل الحركات الطويلة، فكلمة «آمن»، مثلاً، نُكتب «آمن»، وكلمة «يستهنون» نُكتب «يستهنون».

وقد استعملت الحروف العربية في الكتابة الصوتية في بعض الكتب والمقالات - كما ذكرت في القسم الأول من هذا البحث - فأغتنني عن استعمال الحروف اللاتينية كما ندلّ الأمثلة التالية:

يَكْتُبُ: يَ ك ت ب
وَالْوَلَدُ: و ل د
وَأَسْتَقْبِلُ: و س ت ق ب ل
ذَهَبُوا: ذ ه ب
لَعَلَّ: ل ع ل ل
وَلَدْتُ: و ل د ن
وَلَدْتُ اسْتَعَدْتُ: و ل د ن ب س ت ع د د
إِنَّ: ا ن ن
لَأَنَّ: ل ا ن ن
آمَنَ: ا م ن
يُؤْمِنُ: ي ا م ن
فَنَّةٌ: ف ا ت ن

ولا يعني هذا أنني أدعوا إلى اتباع هذه الطريقة في الكتابة والطباعة كما وردت في هذه الأمثلة، وإنما أدعو إلى تطبيق المبادئ التي طبقت فيها، وأهمها كتابة جميع رموز الأصوات (وعلى رأسها الحركات) دائماً، وعدم كتابة الرموز التي لا تمثل أصواتاً، وكتابة جميع الرموز على السطر دون تمييز، والاحتفاظ بشكل واحد لكل رمز مهما كان موقعه في الكلمة. وأما التفاصيل فيمكن إنشاء لجان من اللغويين والخطاطين ومبرمجي الحاسب الآلي للاتفاق

عليها. مثلاً، من الممكن الاحتفاظ بشكل الألف (ا) كما هو رمزاً للفتحة الطويلة، وقد استعملت الفتحتين المتواليتين لتكون الرموز المستعملة للحركات الطويلة مطردة.

ويمكن ملاحظة عدة أمور مهمة من الأمثلة السابقة:

(أ) عدد الرموز يساوى عدد الأصوات التى تمثلها دون زيادة (كما فى «يَكْتُبُ»، مثلاً) أو نقصان (كما فى «يكتب»). لاحظ أن كلمة «ان» مثلاً، حين تُكتب «ان» تتألف من حرفين فقط رغم أن هذه الكلمة تتألف فى الواقع من خمسة أصوات لغوية كما هو واضح من الكتابة الصوتية: ا — ن — ن — ن — ن.

(ب) السكون وعلامات الضبط تختفى تلقائياً، وكذلك الألف الزائدة فى مثل «ذهبوا» و«ولدًا».

(ج) المشكلات الإملائية المهمة، ككتابة الهمزة، والألف والألف المقصورة، والتاء والتاء المربوطة، والألف بعد الواو (أخطاء مثل «نرجوا» و«معلموا المدرسة») نزول تلقائياً.

(د) مشكلة التشابه بين الحروف خفت قليلاً، وإن لم تنته. فلم يعد هناك تشابه بين الألف والهمزة التى على ألف أو تحت ألف، ولا بين الواو والهمزة التى على واو، ولا بين الياء والهمزة التى على ياء غير منقوطة، ولا بين الياء فى آخر الكلمة والألف المقصورة، ولا بين الهاء فى آخر الكلمة والتاء المربوطة، ولا بين الياء والنون من جهة، والياء والتاء والتاء من جهة أخرى، فى أول الكلمة ووسطها، ولا بين اللام والألف، ونستطيع أن نميز بين «الحال» و«المحال» من دون عدسة مكبرة؛ لأن الميم تكتب دائماً فى صورة واضحة (م)!

(د) الحقائق اللغوية التى يخفيها نظام الكتابة الحالى تظهر بوضوح. مثلاً:

١- أداة التعريف هى فى الواقع ل وليس ال.

٢- التنوين هو فى الواقع حركة + نون.

٣- الحرف المشدد هو فى الواقع حرفان مثلاً متواليان.

٤- «أ» هى فى الواقع حرفان: همزة + ألف (فتحة طويلة) مثل «ما» أو «يا».

٥- بعض الأدوات (حروف المضارعة، وبعض حروف العطف، وبعض حروف الجر...

إلخ) ليست حرفاً واحداً كما توحي التسمية، بل حرفين: ب — ، ل — ، و — ف — ، س — إلخ.

٦- الكسرة التى تضاف بعد التنوين فى «ولدًا استعدادًا» منعاً لـ «التقاء الساكنين» تظهر فى

الكتابة. (لاحظ أن هذه الكسرة لا يمكن أن تظهر فى الكتابة العادية).

٧- «همزة الوصل» لا وجود لها في درج الكلام ، ولا تلفظ إلا في بداية الكلام.

٨- «البدء بالساكن» هو في الواقع البدء بصوتين صحيحين متواليين.

٩- «التقاء الساكنين» هو في الواقع توالي ثلاثة أصوات صحيحة.

١٠- الحركات ليست تابعة للحروف التي تسبقها، بل هي حروف مستقلة لا تختلف عن غيرها من الحروف، تماماً كما أن a و e و a و i في كلمة mathematics ، مثلاً، لا تعتبر حركات للحروف التي قبلها.

ولعلّ طريقة الكتابة السابقة - من حيث المبدأ على الأقل - تبين بوضوح أن المشكلة الحقيقية ليست في الحروف العربية بقدر ما هي في طريقة استعمالها، وليس لدى شك في أن هذه الطريقة تحلّ جميع المشكلات التي يشكو منها دعاة إصلاح نظام الكتابة العربية، باستثناء تشابه بعض الحروف.

وآمل أن يقلل دعاة الاختزال من اهتمامهم بالاقصصاد في الورق، وأن يوجهوا اهتمامهم إلى حلّ المشكلات التعليمية التي يسببها نظام الكتابة العربية في صورته الحالية، وهي مشكلات تبدو آثارها جلية في الصعوبات التي يواجهها تلاميذ المدارس، كما تبدو أكثر جلاء في عجز معظم الناس عن استعمال اللغة العربية الفصحى، وخاصة في الحديث، استعمالاً مُرضياً. فنظام الكتابة العربية يسهم مع بعض الأسباب الأخرى التي أشرت إلى بعضها سابقاً في هذا الضعف اللغوي السائد بين الصغار والكبار على السواء.



الحواشي

- ١- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٩.
- ٢- نحو عربية ميسرة ص ١٨١.
- ٣- المرجع السابق ص ١٩٠.
- ٤- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٨٦.
- ٥- المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٢٨.
- ٦- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٢٥.
- ٧- من قضايا اللغة والنحو ص ١٣٣، والعربية الصحيحة ص ١٩.
- ٨- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٩٨.
- ٩- في لغة الطفل ج ١، ص ٤٧.
- ١٠- أبحاث في اللغة العربية، الفصل التاسع ص ٧٩ - ٩٦.
- ١١- نحو وعي لغوي ص ٤٩.
- ١٢- نحو عربية ميسرة ص ٨١، ٨٣.
- ١٣- المرجع السابق ص ١٨٥ - ١٨٧.
- ١٤- اللهجات وأسلوب دراستها ص ١٠٧.
- ١٥- الحجة لابن خالويه ص ٧٧.
- ١٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٩ ص ١٨٨ - ١٨٩.
- ١٧- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٦٤.
- ١٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٧، والاقتراح للسيوطي ص ١٨ - ١٩، ورياض الصالحين للنووي ص ٢٩٢.
- ١٩- العربية الصحيحة ص ٤٣.
- ٢٠- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢١- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢٢- نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً.
- ٢٣- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢٤- نحو عربية أفضل ص ٤٣.
- ٢٥- اللغة العربية بين حماتها وخصومها ص ١٢٤.
- ٢٦- المرجع السابق ص ١٢٦.
- ٢٧- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٣.

- ٢٨ - انظر على سبيل المثال:
- دراسات في علم أصوات العربية، ودراسة في بعض أحكام التجويد.
- ٢٩ - نحو عربية أفضل ص ٤٤.
- ٣٠ - المرجع السابق ص ٤٤.
- ٣١ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠.
- ٣٢ - طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعة، ب.
- ٣٣ - اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها ص ١٢٤.
- ٣٤ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠ - ١٩١.
- ٣٥ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٥ - ٨٦ ، وانظر أيضاً:
- R. Meynet, L, écriture arabe en question: Les projets de l, Academie de Langue Arabe du
caire de 1938 a 1968, Dar El - Machreq, Beyrouth.
- ٣٦ - اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها ص ١٢٤.
- ٣٧ - العربية الصحيحة ص ٥٤.
- ٣٨ - المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣.
- ٣٩ - المرجع نفسه ص ٥٤ - ٥٥.

المصادر

• كتب أنيس فريجة:

- ١- نحو عربية مبسّرة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥.
- ٢- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ٣- اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩.

• المراجع الأخرى:

- ١- إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ماضيه وحاضره، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢- أحمد علم الدين الجندى: «دراسة حركة عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها» مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٣- أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٤- أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٥- أنور الجندى، اللغة العربية بين حماتها وخصومها، مطبعة الرسالة، القاهرة، دون تاريخ.
- ٦- الجندى خليفة، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.
- ٧- داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠.
- ٨- داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩.
- ٩- داود عبده، دراسة في بعض أحكام التجويد، العربى للنشر، لندن، ١٩٩٠.
- ١٠- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- ١١- داود عبده، وسلوى حلو، في لغة الطفل ج ١، دار الكرمل، عمان، ١٩٩١.
- ١٢- عبدالعال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الطبعة الثانية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٨.
- ١٣- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- ١٤- مازن المبارك، نحو وعى لغوى، مكتبة الفارابي، دمشق، ١٩٧٠.
- ١٥- منذر الأسعد، طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعة، الرياض، ١٤١٤هـ.

التركيب الشرطي

في مقابسات أبي حيان التوحيدي

دراسة تركيبية دلالية

أ.د. سعيد حسن بجيري

كلية الآلسن، جامعة عين شمس

يحقق التركيب الشرطي شكلاً من أشكال التبعية ، وهو ما يعرف بالتعليق، إذ تجمع أدوات الشرط بين جملتين، تسمى الأولى جملة الشرط، وتسمى الثانية جملة الجواب، ويعني ذلك أن المتكلم يعد تحقق مدلول الشرط (والأصل فيه أن يكون فعلاً) ووقوع معناه شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، فلا يمكن إذن أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق الشروط إلا بعد تحقق شرطه، سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب أم غير سبب. وهذا هو المعنى الحقيقي للشرط أو المجازة لدى النحاة، فلا يقع الشرط الحقيقي - باتفاق النحاة - إلا حين يدل فعلاً الشرط والجزاء على المستقبل بصرف النظر عن صيغتهما، لأن أصل المجازة - كما نفهم من كلامهم - وقوع التعليق بين الفعلين في المستقبل بحيث لا يستطيع الحكم عليهما بالصدق أو الكذب حكماً قاطعاً (*). فلا يمكن أن يكون للحكم على أمر قد يقع وقد لا يقع فائدة، أما إذا دل الفعلان على الماضي أو الحاضر دلالة صريحة، يمكن معها الحكم عليهما، لوجودهما فعلاً، بالصدق أو الكذب، فيضعف معنى الشرط الحقيقي أو يقع التعليق على شبه الشرط.

وهذا في رأي يفسر عدة أمور تتعلق بالتركيب الشرطي، منها اتفاق النحاة على ضرورة أن يخلص زمناً فعلي الشرط أو الجواب للمستقبل المحض بقطع النظر عن الصيغة بل والأداة، يقول ابن يعيش في تفسير ذكر (إن) و (إذا ما) فقط في حيز حروف الشرط، وعدم ذكر (لو) برغم أنها تجعل الفعل للمضى وإن كان مستقبلاً: والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى

(*) لا أدري لماذا غلب الرضي فرض الصدق فيه، برغم احتمال وقوع الصدق أو الكذب في الأمور التي لم تقع بعد، وذلك حين فسر علة عدم وقوع الشرط جمعة طلبية أو إنشائية: لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي نحو: لو جئني أكرمك، أو في المستقبل: نحو: إن زرتني أكرمك. أما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على أمر فعاز وقوعه طلبياً وإنشائياً. شرح الكافية ٢/٢٦٢. فربما كان فرض الصدق من جهة المتكلم وهذا عامل خارج عن السياق اللغوي. ولكن الرضي يخصصه بدور جوهري في تفسير أبنية الشرط كما سنرى مع (إذا) أيضاً.

تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى^(١).

ويعنى ذلك أن الشرط الحقيقي يرتبط بوقوع أحداثه على جهة التعليق في زمن المستقبل، ولذا فإن الحكم يكون معلقاً أيضاً، لأنه ينصب على أحداث لم تقع بعد أو تدخل في حيز الوجود، فإن افتقر إلى هذا المعنى الأساسي صار إلى مطلق التعليق؛ وأعني به الارتباط بين حدثين أو أكثر على جهة التبعية، وهنا نحدث تغيرات كثيرة في هذا النوع من الشرط، إذ تدخل فيه كل الأدوات التي تتضمن على هذا المعنى، ويفقد قيد زمن المستقبل، الأفعال فيه على الماضي والحاضر، بل يجوز ألا تكون جمل الشرط أو الجزء من أفعال، ويلزم التأويل في جمل الشرط والجزء المخالفة لقيد ضرورة أن يكون الشرط والجزء بالأفعال كما سنبين، ولكنها بوجه عام تخرج من معنى المجازة الحقيقي، لأن دخولها في الوجود من خلال الدلالة على المضى أو الحال أو الثبوت قد سوغ الحكم عليها. وكذلك أدى حدوث تغير في ترتيب بنية الشرط بوقوع جملة الجواب أو جزء منها قبل جملة الشرط إلى خلاف كبير بين النحاة حول تأويله، وإن كان الغالب دخوله في مطلق التعليق لضعف معنى المجازة الحقيقية، كما نفهم من كلام الرضي: والشرط مرتبته التصدر فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية^(٢).

وهكذا يمكن أن نشهد تلك العلاقة المحكمة التي عقدها النحاة بين مثلث التركيب الشرطي المكون للشرط الحقيقي، أعني العلاقة بين المعنى الأصلي للمجازة (الشرط) وزمن الاستقبال لأفعاله (فعلي الشرط والجواب أساساً) والإعراب بالجزم.

ولذا لا يكفي أن يقع ببعض الأدوات التعليق حتى تدخل في معنى الشرط الحقيقي، وهو أمر يوضح موقف النحاة من لو وإذا وغيرهما من الأدوات التي تحقق هذا المعنى العام، وهو تعلق تحقق أو بحصول ووقوع شيء (الجواب) على تحقق أو حصول ووقوع شيء آخر (الشرط)، وهذا هو علة إدخال (لو) في حروف الشرط، كما يفهم من كلام ابن يعيش إذ يقول: وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذا كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول^(٣).

فإذا فقد معنى المجازة الحقيقي وقع تداخل بين هذه الأدوات (وهي إن ولو وإذا)، وصار من الواجب الاعتماد على عناصر السياق اللغوي وغير اللغوي لتحديد السمات المشتركة

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

والفارقة بينها، وهى التى يمكن أن نستقى فى روية وجهه من كلام النحاة فى دراستهم لأبنية التركيب الشرطى المختلفة، وتوسعهم فى التأويل وتخريج أوجه الاستعمالات النثرية والشعرية التى رصدت فى مؤلفاتهم.

ومن العجيب أن تنظر كثير من الدراسات الحديثة إلى هذا الجهد على أنه لم يقم على استقرار واسع لنصوص اللغة الصحيحة، كانت أدوات الحفظ والذاكرة، وربما لا يكون مستوعباً لها جميعاً، فتكون الدراسة لنصوص لغوية فى عصور مختلفة رصدت دقيقاً لواقع لغوى متغير يقابل بمقولاتهم ونتائجهم الأبنية والاستعمالات التى تنفق ومقولاتهم، وإنبات أوجه الاختلاف أو التغير الذى حدث لبعضها، أو ظهور استعمالات لم ترد فى مؤلفاتهم. ولذا فإن الدراسات التى تنظر إلى نتائج النحاة على أنها مقدمات، ونسعى إلى إنبات أوجه النقص دون فهم دقيق أووعى كامل بما تتضمنه استناداً إلى مقولات متفرقة من البحث اللغوى الحديث، ترتكب أخطاء فادحة من جهة المنهج والمعالجة والتحليل.... إلخ.

وقد شاعت أبنية الشرط فى بنية المقابسات شيوعاً كبيراً ظاهراً بحيث يمكن القول بأنها تشكل نسبة عالية من جمل المقابسات، وذلك ينسب كما قلت مع الموضوعات التى احتوتها، إذ يستعان لبيان الأفكار المنطقية والفلسفية بأبنية الفروض أساساً، وهى تلك الأبنية التى ينبجها مطلق التعليق، وهو المعنى المستخدم فى أبنية التركيب الشرطى فى المقابسات وليس معنى المجازاة الحقيقية، وبالتالي يلاحظ ابتداء تداخل الجمل التى تؤدى هذا المعنى، كذلك تعقد جملة الشرط أو جملة الجواب؛ وهى أمور مهمة دفعتنا إلى هذه الدراسة المستقلة؛ بمعنى أن جملة الشرط لا تستخدم هنا فى صورة جملة واحدة، بل تشكل من عدة جمل، تمثل فى مجموعها معنى الشرط، وكذلك جملة الجواب وإن كانت أبنية التركيب الشرطى البسيطة مستخدمة أيضاً إلى جوارها، ولكن الأولى تمثل سمة تركيبية بارزة فى لغة أبى حيان فى المقابسات.

وأحاول فيما يلى أن أحلل أبنية التركيب الشرطى التى استخدمت فى نثر المقابسات، مبيناً العلاقة بين تلك الأبنية بإظهار الصلة بين دلالة الأدوات ودلالة جمل الشرط وجمل الجواب فيها، واصفاً العلاقات الزمنية بين هذه العناصر اعتماداً على السياقات التى وردت فيها للوصول إلى تحديد خصائص هذه الأبنية، وبالتالي وظائفها تحديداً دقيقاً. ونشير ابتداءً إلى أن أباً حيان قد استخدم من أدوات الشرط الإمكانى (إن، ومن، ومتى، وإذا، ولما، وكلما)، ومن أدوات الشرط الامتناعى (لو، ولولا).

نمط ١١ التركيب الشرطي (إن + جملة شرط + جملة جواب)

يندرج تحت هذا النمط الأساسى مجموعة من الصور التى تختلف باختلاف بنية جملتى الشرط والجواب، وإن لوحظ ابتداءً عدم ورود تركيب (إن) الشرطى فى معنى المجازاة الحقيقى، أى جاءت للدلالة على مجرد مطلق التعليق بين أمرين، يتعلق الثانى منهما بوجود الأول.

وتمثل الصورة الأولى فيه وهى (إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) قول أبى حيان «فحيث إن قال قال الصواب، وإن فعل فعل الواجب، وإن اعتقد اعتقد الخير، وإن همَّ همَّ بالخير، وإن نوى الجميل، وإن حثَّ حثَّ على الصلاح، وإن زجر زجر عن الفساد» ص ١٧٨، ١٧٩.

ويتفق النحاة على أن (إن) حرف، وأنها أمُّ الجزاء، وأنها تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً. ^(١) لكن الخلاف يقع فى دلالة تركيب الشرط مع استعمال (إن)، لأن الزمخشري يرى أنها لا تستعمل إلا فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها. ^(٢) ويفسر ابن يعرب هذه العبارة، فيقول: قد تقدم القول أن (إن) فى الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً فى وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلية؛ لأن الأفعال المستقبلية قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة إذا وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعروف بوجود ذلك الأمر. ^(٣) وأرجح أن يكون ذلك المعنى صحيحاً إذا قصد بها معنى المجازاة الحقيقى، حيث تكون الأفعال الدالة على الاستقبال أفعالاً مضارعة مجزومة، فيتضمن معنى الاحتمال الشك فى وقوع الشيء أو عدم وقوعه، أما إذا كانت الأفعال التى تكون جملتى الشرط والجواب ماضية، فإن التركيب الشرطى يخرج عن هذا المعنى، لأنه قد ضعف فيه، بتكونه من أفعال ماضية وإن كانت الدلالة الكلية هى الاستقبال، معنى الشرط الأصلى، وصار إلى مطلق التعليق، ولذا كان رأى الرضى أكثر صواباً، حين جمع فى تحديده (لإن) بين المعنيين، فقال: إن موضوعاً لشرط مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع فى الجزاء، لا بالوجود ولا بعدم، سواء شك فى وقوعه كما فى حقنا أو لم يشك كإين الواقعة فى كلامه تعالى ^(٤).

فدلالة (إن) مع الماضى إذن التعليق الشرطى بوجه عام وزمنه المستقبل، دون قطع فى الشرط لعدم القطع فى الجزاء، فإذا تداخلت مع (لو) كان القطع بعدم، وإن استعملت استعمال الاعتراض كان بالوجود. وهكذا يتغير المعنى بتغير الاستعمالات والسياقات التى

(٢) الفصل ص ٣٢٢.

(١) الفصل ص ٣٢٠، وشرح الفصل ٨/ ١٥٥.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٠٩.

(٣) شرح الفصل ٩/ ٤.

تستعمل فيها (إن). وأخيراً يجوز استخراج معنى الشك في أقوال البشر، ولا يجوز تأويله في كلام الله تعالى، وعلى ذلك يكون استعمال (إن) مع الماضي استعمال الفرض الذي يجوز الحكم بصحته أو عدم صحته، ويكون الفرض منه هو تعليق وقوع أمر (الجواب) بوقوع أمر آخر (الشرط).

أما الصورة الثانية التي تدرج تحت النمط السابق فهي (إن + كان + قد + فعل ماضٍ) بنية (الشرط) + ف + قد + ماضٍ (بنية الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان: «وإن كان قد سمع بلسان الشريعة... انتهى عن هذا وأشباهه، فقد أتى بما عجل الله به العقوبة والعار» ص ٢١٩. وتتطابق بنية هذا المثال مع بنية الآيات القرآنية التي حظيت باهتمام النحاة، مثل قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقْتَ﴾ [يوسف: ٢٦]، وقد وردا لدى الرضي للدليل على إمكان استعمال (إن) الشرطية في الماضي، وعلى أوجه ثلاثة منها الأول: إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه، كقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾.

الثاني: وإما على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (١).

وهذا هو معنى الفرض الذي يكون الفرض الأساسي فيه التعليق بين حدثين بصرف النظر عن الدلالة الأساسية لأداة الشرط، لأنها تنفقد خواصها في معنى المجازاة الحقيقي من جهة الدلالة والزمن والوظيفة، فتداخل مع الأدوات الأخرى وتشاركها في وظيفتها. ولذا يجب هنا استخراج الدلالات الخاصة بكل استعمال، وملاحظة بنية الزمن فيه. وفي الاستعمال السابق نجد أن بنية الشرط مكونة من: (كان + قد + سمع). ويكون في استعمال كان إرادة معنى الماضي حقيقية، ويؤكد استعمال حرف التحقيق مع الفعل الماضي، لتتكون من مجموع هذه العناصر دلالة على إثبات وقوع أمر في الزمن الماضي، وهو ما يتنافى مع معنى الشرط الحقيقي الذي يتعلق فيه الخبر أو المعنى على وجه الاحتمال، فلا يتقطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وهو خلاف الجزاء لأنه ليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٠٩.

وقد رفض رأى ابن السراج: أنا لا أقول هذا ولكن أقول إن المعنى: إن أكن قلته. فقال: وهو ظاهر الفساد لأن هذه الحكاية إنما تحرى يوم القيامة، ويكون عيسى عليه السلام قائلاً ذلك أو غير قائلاً إنما هو في الدنيا، وأيضاً يجوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيني أمر فسوف أكافيك اليوم، وقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ ظاهر في انضى.

وهكذا يتبين أنه لما فقد الشرط معنى المجازاة الحقيقية فقد الجواب أو الجزاء هذا المعنى، وأدى عدم صلاحية جملة الجواب لأداء وظيفة جملة الشرط إلى لزوم إثبات رابط لفظي (الفاء هنا) بين الجملتين تجنباً لإمكان وقوع الانفصال بينهما، كما سنبين فيما يلي بالتفصيل، ولكن يلاحظ هنا التركيب الزمني، بمعنى أن الحدثين قد وقعا في الماضي، ولكن زمن الماضي في الشرط (سمع) أسبق إلى الوقوع، وعلامته تركبه مع (كان) و(قد) يليه زمن وقوع الماضي في الجواب (أتى)، وعلامته تركبه مع (قد) فقط، ويكون المعنى الكلي لهذا الاستعمال احتمال وقوع الجزاء أو عدم وقوعه (الإثبات أو عدم الإثبات)، ولكن الشرط قد وقع (أى وقوع السمع).

وقد أكد الرضي هذا المعنى لاستعمالات (إن) في موضع آخر، إذ يقول: اعلم أن (إن) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت في الشرط لفظ (كان) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ﴾ و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾، وإنما اختص ذلك بكان لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، ذلك لأنه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصصه يُعلم من خبره، نحو كان زيد منطلقاً..... ومع النص على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة^(١).

أما الصورة الثالثة فتكون من (إن+فعل الشرط (ماض)+الفاء+جملة الجواب)

وتتمثل في قول أبي حيان «فإن ظن من لا خبر له أن.. فليعلم أن هذا ليس من قبيح ما كنا فيه» ص ٣٥٥، و«فإن عرض في نفسك الواجب فاعلم أنه قد اقتضى شيئاً»، ص ٢١١. ومن أمثلة امتداد جملة الجواب قول أبي حيان «فإن كان لك سمع فاطرب وترنج وخذ وجد واعدل واعقل واسلم وأقدم وانعم»، و«إن كان بك صمم فاعطف على دائك وسل عن دوائك..» ص ٣٤٢.

اتفق النحاة على أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، وعلة ذلك كما يقول ابن يعيش: أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأما الجزاء فأصله أن يكون بالفعل أيضاً، لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لاسيما والفعل مجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله، ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه^(٢).

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٦٤. (٢) شرح الفصل ٩/ ٢.

وتفتقر هذه البنية إلى عناصر الشرط الأساسية؛ وهو ما أطلقنا عليه (مثلث التركيب الشرطي الحقيقي). فقد غاب فيها معنى المجازاة الحقيقي، ودلالة أفعاله على زمن الاستقبال، وعدم إعراب فعل الشرط بالجزم الذى هو علة لجزم فعل الجواب، ولذا فإنه يلزم مع الجزء الذى لا يصلح أن يقع شرطاً وجود رابط، لأن الجمل التى تقع موقع الجواب هى الجمل الاسمية والإنشائية. وهى تتنافى مع معنى الشرط الحقيقي. لإفادة معانى الثبات والمضى والحال وغير ذلك مما يخالف معنى الشرط، ويؤدى ذلك كله إلى إضعاف العلاقة بين جملتى الشرط والجواب على جهة التعليق، وتدعيم احتمال انفصالهما، وهو ما عبر عنه النحاة بقيد (لزوم وقوع الرابط فى جملة الجزء إذا صلح للابتداء به)، ويكون الربط بالفاء وغيرها مما يتحقق به الربط، وإن كان وقوع الفاء أكثر شيوعاً، لمناسبة للجزء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزء متعقب للشرط كذلك.

والابتداء معنى يضم كل الجمل التى جاز أن تقع جواباً للشرط (وهى لا تصلح للشرط أصلاً)، ويلزم معها الفاء؛ وهى الجمل الطلبية والإنشائية والاسمية وجامدة الفعل لذاتها والمسبوقة بما ولن والمسبوقة بقدر لنظاً وتقديراً أو بحرف التنفيس وغير ذلك. وأرى أن الأصل فى استخدام هذا الحرف هو الربط، وما ذكر عن أنه يأتى لمعنى الإلفات أو الالتفات أو التركيز أو خفة اللفظ. فكلها معان إضافية تستقى من سياقات مختلفة، وقد أشار إليها النحاة فى مواضع مختلفة. وقد اتضح بجلاء هذا المعنى الأساسى فى تعليق ابن يعيش للزوم دخوله على جمل الجواب الصالحة للابتداء بها، حيث يقول: وأما إذا كان الجزء شئ يصلح الابتداء به كالامر والنهى والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ يفترق إلى ما يربطه بما قبله، فأنوا بالفاء لأنها نفي الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس فى حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء (*).

فالوظيفة الحقيقية للفاء إذن الإبقاء على معنى التعليق. وهو المعنى الثانى للشرط كما قلنا، ولولاه لتوهم الانقطاع أو الانفصال بين الجملتين، وأن الكلام اللاحق مستأنف غير جزء لما قبله، وهذه أيضاً هى علة إمكان وقوع إذا الفجائية وإذن الجوابية وغيرهما فى هذا الموضع، لأنها لا تكون إلا مبينة على كلام سابق، فيثبت بها تعليق الكلام اللاحق عليه، فلا يقع الانفصال بينهما.

(*) شرح المصطلح ٢/٩ أيضاً. لا ينسج المقام لناقشة علل وقوع الجملة الطلبية والإنشائية والجمل الاسمية وغيرها موقع الجواب، ولذا أحيل إلى تفسيرات الرضى المحددة هذه الجمل تحديداً دقيقاً، والمبينة فى عمق العلاقات بين الجمل المختلفة، شرح الكافية ٢/٢٦٢ وما بعدها.

وقد قال سيبويه في إيضاح ذلك المعنى: واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو الفاء....، ثم يقول في وقوع إذا الفجائية في الجزاء: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول (١).

ويعنى ذلك إمكان وقوع إذا في موضع الفعل، كما وقعت الفاء لاتفاقهما في وظيفة التعليق، بل إنها بمنزلة الفاء لأنها لا تحيى مبتدأ، كما أن الفاء لا تحيى مبتدأ، وهو وجه اتفاق بينهما يدعم الوظيفة المشتركة فجاز وقوع كل منهما موضع الأخرى، وقد دخلت الفاء كما بينا على الأمر، وكذلك على الجملة الاسمية، وكذلك على النهي. ومن النهي قول أبي حيان «وإن عجزت عن ارجاع ما فاتك فلا تعجز عن حفظ ما معك» ص ٢٤٩، فكما قلنا إن الأمر مما يصح الابتداء به فكذلك النهي، ولو أستطنا الفاء لأذن ذلك بأنه كلام مستأنف، وفقدت الصلة بين الكلامين، لأنه يفترق إلى ما يربطهما، ولذا كان إدخال الفاء على الكلام اللاحق مفيداً للاتباع، أى تبعيته للكلام السابق على جهة التعليق، وهو أن مضمونه (الجزاء) لازم لمضون الشرط (الملزوم)، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب.

فلما كان حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، فإن الفاء توجب ذلك. ومن الجمل الاسمية قول أبي حيان «فإن سميت ما لم يوجد فذلك لأنك أعرتة اسماً آخر موجوداً» ص ١٨٧، «وإن اختلف الوصفان عليه بالإضافة فبالحرى أن يكون المبدأ والعرض المحض غير مختلفين بالذات» ص ٣٠٦، وقد دخلت الفاء على المبتدأ والخبر أيضاً لإثبات معنى التعليق فيهما أساساً، وإزالة توهم الانفصال عن الكلام السابق، لأن الجملة الاسمية يصح الابتداء بها مستقلة عن غيرها، وقد ناب الابتداء والخبر عن الجواب، ولكن إن لاتعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم فكان لا بد من الإثبات بحرف الربط ليكون الجواب بالابتداء والخبر عقيب الشرط متصلاً به، يقول ابن يعيش مبيناً وظيفة هذه الفاء (مع الأمر والنهي والابتداء والخبر): فالأمر هنا والنهي ليسا على ما يعهد في الكلام وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما، ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله (٢).

ويعنى ذلك أنه سواء وقعت صلة بين الكلام السابق والكلام اللاحق أم لم تقع، فإن الفاء ضرورية لإثبات أن الربط بينهما على جهة التسبب أو اللزوم دون معاني الربط الأخرى الممكنة من خلال الربط اللفظي أو المعنوي، لأن الأصل في التركيب الشرطي أن يكون الربط

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٦٣، ٦٤.

(٢) شرح الفصل ٩/٢، ٣.

بين فعلی الشرط والجواب معنوياً أو ضمناً، لأن الثاني محمول على الأول - كما قلنا - على جهة اللزوم.

وكما رأينا فإن الجملة الاسمية قد تكون من مبتدأ يعقبه الخبر، أو يتقدم الخبر على المبتدأ، أو يأتي الخبر وحده ويقدر المبتدأ اعتماداً على فعل الشرط، كما في قول أبي حيان «إن أصاب فبفطنته وأن أخطأ فبفطرته» ص ٢٣٠. فالجواب يتكون من جار ومجرور (الخبر) الركن الثاني في جملة الابتداء، أما المبتدأ فيقدر وتكون الجملة: فالإصابة بفطنته، والإخطاء بفطرته، والفاء لازمة هنا لأن ذلك الجزء من الجملة يتم المعنى، وتصح البنية بالتأويل، وتقع في موضع الجواب، فيلزم ربطها بجملة الجزاء بطريق التعليق.

أما الصورة الرابعة فتكون من (إن + اسم + جملة الشرط + جملة الجواب)، وتشمل في قول أبي حيان: «إن أنا خالطت ذمت الناس» ص ١٩٥.

ويضهم من كلام سيبويه حول إعراب الأمثلة التي يتقدم فيها الاسم مع (إن) التي للمجازاة، أنه يتعلق في إعرابه بفعل جملة الجواب سواء أكان في حالة الرفع أم النصب،^(١) فيكون مبتدأ تعتمد عليه جملة الجواب (في حال الرفع)، أو يكون مفعولاً لفعل الجواب (في حال النصب)؛ لأن الأولى أن يأتي بفعل بعد (إن) الشرطية، يقول سيبويه: وتقول في الخبر وغيره: إن زيداً نره تضرب، تنصب زيداً، لأن الفعل أن يلي (إن) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع، لأنه لا يبنى فيها الاسم على المبتدأ^(٢).

ويترتب على ذلك أن الفصل بالمرفوع (المبتدأ) بين إن وجملة الشرط قبيح لأن الواجب ألا يفصل بين فعل الشرط وكلمة الشرط، فإن وقع فصل فيكون للمنصوب ويكون ناصبه فعل الجواب. أما المرفوع فالأولى أن يقع خارج التركيب الشرطي لأن يكون مبتدأ ويكون التركيب الشرطي خبراً له، وبهذا لا يكون هذا المتقدم إلا فاعل فعل مزيل دل عليه الفعل الظاهر.^(٣) ولم يرد غير هذا المثال في مقابل شيوخ الأمثلة التي توافق كلام النحاة، وهو ما قد تقدمت دراسته في بحث مستقل في أبنية الجملة الاسمية التي تقدم فيها الاسم لأهميته للمخاطب ولإثارة انتباهه، والخبر بنية التركيب الشرطي تقدمه (إن) في الأغلب و(إذا) حملاً عليها، كما فهمنا من كلام سيبويه حيث عُدَّتْ (إن) أصلاً في المجازاة، وإن أجريت (إذا) مجرى (إن) فاستعملت في المجازاة، يكون ما سوغ لها من استعمالات تشبهها لها بأن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، وسبق أن أشرنا إلى أن الشرط في الأصل لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تعلق

(٢) السابق ١ / ١٣٤.

(١) الكتاب ١ / ١٣٢، ١٣٣.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩، ١٠.

وجود بعضها على وجود بعض، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها، وكما يقول ابن يعيش: ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يستقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه....^(١)، فإن قيل إن (إن) لم تعمل الجزم فكيف لا يجوز التقديم؟ قلنا إن الأصل لدى النحاة أن تعمل (إن) الجزم، فإن لم تعمل فإن ما يقع موقعها في موقع الجزم، فتسرى عليه أحكام (إن) في استعمالها الأصلي.

أما الصورة الخامسة فتتكون من (جملة الجواب + إن + جملة الشرط).

ومثل ذلك في قول أبي حيان «فأشركني في تقبل الفائدة إن كنت طالب فائدة» ص ٢٠٩، و«يوضح مشكلاً إن كان عرض منها» ص ٢١٠، و«فعلى نفسك نَحْ إن كنت لا بد أن تنوح» ص ٣٧٠، وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تفسير هذه المسألة، أي مسألة تقدم الجواب على الشرط، التي تضم الأمثلة السابقة والأمثلة الأخرى التي تتقدمها الواو، كما سألنا فيما يلي. وقد سبق أن أشرنا إلى أن عبارة الرضي تمثل موقف أهل البصرة من هذه المسألة، حيث قال: والشرط مرتبه التصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، وقد أعاد تفسير تلك العبارة مؤكداً خروج تلك البنية عن المعنى الأصلي للمجازاة، وإن كانت في معناه (أي مجرداً لتعليق) أو متضمنة معناه، يقول موضحاً كلام ابن الحاجب: واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، وكالعوض منه^(٢).

ويعنى ذلك أن الجملة في هذه الصورة تحمل على معنى الشرط، وهو ظاهر مذهب سيويه، خلافاً للزمخشري الذي يرى أن الشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في خبره لا يتقدمه^(٣)، ولذا انتهى إلى أن الأمثلة التي وقع فيها الجواب هي كلام ورد على سبيل الإخبار، يقول: وليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف^(٤). وهكذا فإن الكلام المتقدم في رأيه كلام مستقل عقب (أو علق) بالشرط، فتكون الصلة بين جملة الشرط التالية وبينه معنوية، إذ إنه لما لزم أن يكون الجزاء محذوفاً فلزم أن يكون الكلام السابق دليلاً عليه أو عوضاً منه، أي يفسر الجزاء المحذوف على جهة التقدير.

ولما كان الكوفيون يرون أن حق الجواب التقديم، إذ إن أصل جملة إن تضرب أضرب

(١) شرح المفصل ٩/٩، ويسري ما قيل عن (إذا) على (لو) أيضاً.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٧. (٣) المفصل ص ٣٢٢.

(٤) السابق، الصفحة ذاتها.

- عندهم - هو أضرب إن تضرب، فإنهم يرون في هذه الأمثلة أن الجواب واقع في موقعه، يقول الرضي: وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم (أي مرفوع على الأصل)، ولم يصدر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه (١).

وهذا يعني أن الأصل في المجازاة عندهم أن يتقدم الجواب على الشرط، فيكون الفعل الأول مرفوعاً والثاني مجزوماً بيان، فلما تأخر المجزم على الجوار، أي لجاورته فعل الشرط المجزوم بيان، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.

وأرجح هنا أن اختيار البصريين هو الأصوب، فليست المسألة هو وجود عناصر التركيب الشرطي (وهي أداة الشرط وجملة الشرط وجمل الجواب)، فإن وجدت كان التركيب شرطياً بغض النظر عن موقع أي عنصر منها. أي أنه لا فرق بين أن يتقدم الشرط على الجواب (وهو الأصل عند البصريين) أو أن يتقدم الجواب على الشرط والأداة معاً (وهو الأصل عند الكوفيين)، إن في الأخذ بهذه النتيجة إخلالاً بيننا بمفهومي الشرط عند النحاة، وهما معنى المجازاة الحقيقي، وهو أصل الشرط ومعنى التعليق (وهو ما أسميناه أحياناً مطلق التعليق ومجرد التعليق)، لأن الشرط في هذه الجمل - في حقيقة الأمر - قد علق بكلام سابق مستقل، فلم يعد التعليق بنوعه. وإن كان الأغلب ورود النوع الثاني مستقلاً في ذاته، بل هو محمول على الكلام السابق المستقل، سواء أكان جملة فعلية كما في أمثلة أبي حيان أم جملة اسمية، لأداء وظيفة جديدة هي التقيد في المعنى لعنصر من عناصر الكلام السابق، فصارت هذه البنية المكونة من الأداة وجملة الشرط أشبه بالجمل الاعتراضية (*).

ويؤكد ما نذهب إليه أن الجملة الأولى (إن كنت....) تقيد لمعنى الفعل، والجملة الثانية (إن كان....) تقيد لكلمة (مشكلاً)، والجملة الثالثة (إن كنت لابد...) تقيد لمعنى الفعل (نُح)، وتكون الجملة الفعلية المتقدمة هي الأهم في المعنى، إذ إنه بتقدمها وعدم احتياجها إلى ما بعدها، تشكل كلاماً مستقلاً يمكن أن يقوم بذاته، ولا تكون جملة الشرط إلا قيداً دلاليّاً إضافياً، وهذا كله ينقض معنى التعليق، ففي إثبات جملة الجواب مقدمة يصير المجهول معروفاً فتقوض حقيقة التعليق من أساسها بزوال الشروط التي وضعها النحاة لجملة الشرط وجملة الجواب، وأهمها هنا خروج جملة الجواب عن معنى التبعية لجملة الشرط، وليس في

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧. وهو مذهب المبرد وأبي زيد أيضاً، شرح الأشموني ١٥ / ٤.

(*) الحق أنه لا يمكن أن أنسب لنفسى هذا الاتجاه في معالجة هذه المسألة، ولكنني - دون أدنى شك - أعتمد على ما فهمت من تحليلات سيويه، والزمخشري، وابن يعيش، والرضي، وغيرهم، لأمثلة هذه البنية. ولما كان المقام لا يتسع للتفصيل فقد أرجأت معالجة القضية بإسهاب في بحث مستقل إن شاء الله.

إثبات الجواب المحذوف - في رأيي - إلا استكمال لكل أجزاء بنية التركيب الشرطي المفترضة، وهذا يكون مقبولا في التقدير، لأن إثبات المحذوف في الكلام يناقض المعنى الذي صارت إليه جملة الشرط هنا، كما أنه ينتج جملة متكلفة مصطنعة.

وأما الدليل على أن المتقدم ليس الجواب - عند البصريين - فهو الجزم ودخول الفاء ضرورة، يقول الرضي: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المتقدم هو الجواب الذي كان مرتبه التأخر عن الشرط، تقدم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء....^(١) وهذه في الحقيقة أدلة إضافية قد توجد في بعض الاستعمالات ولا توجد في بعضها الآخر، لأن جملة الجواب المتقدمة لم ترد جميعها متضمنة أفعالا مضارعة ليظهر عليها الجزم، وإنما هي مما يقع في موضع الفعل المجزوم، كما أن الفاء ترد في بعض الأمثلة ولا ترد في بعضها الآخر، ويمكن تأويل ورودها بأنها للتعقيب على الكلام السابق.

ويدعم ما ارتضيته من تأويل هذه الأمثلة، ورود أمثلة أخرى يضعف فيها معنى الشرط بصورة أكبر، وذلك لدخول الواو فيها على الشرط، وهي مثل قول أبي حيان «والعالم ينفع وإن لم يعمل» ص ٢٣٦، و«فتكون حينئذ موجوداً وإن عدت، وباقيا وإن نيت، وحاصلاً وإن فقدت، وثابتاً وإن نفيت، ومغبوطاً وإن رجعت...» ص ٢١٦، و«... لأن الحسن لم يساعد في تسليم ذلك... وإن كان العقل قد استوضح ذلك بالأمثلة...» ص ١٨٤، و«وهذا ما لا يجوز بجوازه عقل وإن قسر، ولا يلين له قياد وإن استميل، ولا يدنس به وهم وإن استكرهه» ص ٣٤٤، و«قد مر في هذه المقالة التي تقدمت فنون من الحكمة... ليس لي في جمعيتها إلا حظ النفس الراوية، وإن كنت قد استنفدت الطاقة في تنقيتها وتوخي الحق فيها...» ص ٣٠٨.

فقد حافظ البصريون على الدلالة العامة لبنية التركيب الشرطي حين ضعفوا كل الاستعمالات التي تخرج عن المعيار الحاسم لدلالة هذه البنية وهو الشرط المنتصر، إذ رأينا أن عدول الأمثلة التي يتقدم فيها الجزء عن الترتيب الأصلي لبنية الشرط جوز تدخل معنى الشرط مع معنى الاعتراض الذي تؤكد بدخول الواو، يقول الرضي: وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزء من ذلك الشرط^(٢).

ويعني ذلك أن ضعف معنى الشرط، وإمكان معنى الاعتراض (ضد الشرط المذكور) قد

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٥٧.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

سوغ دخول هذه الواو التي اختلف حول معناها كما أشرنا، فقليل للعطف وللحال وإن كان معنى الاعتراض أظهر، يقول الرضي مفسراً الواو في (أكرمه وإن شئتمنى، واطلبوا العلم ولو بالصين): والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات^(١).

وبلاحظ في الأمثلة السابقة معنى التقيد على الجملة التامة السابقة، وهو ما يتخذ شكل الاعتراض على قبول الدلالة العامة، لأن الاعتراض يبين جزءاً منها وهو الذي لا يظن أنه الأولى بالاهتمام والإظهار، أي أن العالم ينفع في كل الأحوال، ولا يدخل إلى المخاطب شك في أنه نافع حين يعمل، ولكن الشك ربما يقع في المعنى المضاد، وهو حين لا يعمل، فتجئ جملة الاعتراض لإزالة هذا التوهم، فيكون في دلالة الإثبات للجملة التامة المستقلة السابقة إشارة ضمنية إلى المقابل الذي نبرزه جملة الاعتراض، وهذه وسيلة من وسائل التعبير عن المعاني المتضادة تكون جملة الاعتراض أقدر على إظهارها من جملة الشرط وإن اتفقتا في المدلول العام، إلا أن الترتيب يقوى من معنى ويضعف من معنى آخر، وهو يؤكد في نفسى ومن ذهب إلى أن البصرية حين أصروا على أن مرتبة الجزاء بعد الشرط مخالفين الكوفية في أن الأصل أن يكون مرتبة التقديم، بأنهم لم يكونوا على وعى بذلك الكم الكبير من النصوص التي جاءت مخالفة الترتيب الأصلي الذي افترضوه، ومن ثم فقد وصموا بأن نظرتهم ليست واقعية ولا موضوعية، ولا تقوم على استقرار صحيح للنصوص اللغوية المختلفة، كما أن لجوءهم إلى تأويل هذه الأمثلة المخالفة فيه للنصوص يعنى أن تتحمل معاني زائدة. ما هذا؟! إنه كلام ليس له أساس، ولا يقوم على أدلة قوية، ويفتقر إلى فهم دقيق واستيعاب لعبارات النحاة وتحليلاتهم. إنهم يحرضون على تطبيق قاعدة جوهرية، جعلت من المبنى والمعنى صنوين حميمين، مما يلزم معه ضرورة تفسير أى نوع من التغيير يصيب الأبنية التماذج التي كان افتراضها حتمياً لحصر أمثلة الكلام في اللغة.

ولا أرى في كلام الأستاذ عباس حسن تأييداً لرأى الكوفيين إلا من جهة المناسبة والبر، والمناسبة تقدير لكثرة النصوص المخالفة التي توجب مراعاة ما حدث للمعنى فيها؛ لأن التغير أو صور العدول هذه، حتى إن قلنا إنها غير متغيرة، يلزم تفسيرها، فذلك الأبنية لم تتشكل على هذا النحو اعتباطاً، وإنما لا بد من أن يكون وراء هذا البناء أغراض أو مقاصد، تحتاج إلى الكشف عنها وهي أمور - كما أشرنا مراراً - لم تغب عن النحاة والبلاغيين وعلماء

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ .

التفسير. واليسر حيث لا تكون حاجة إلى التقدير أو التأويل، وهل كان الإلحاح على ذلك يخرج عن أغراض تعليمية، وليس المقام هنا مقام تيسير بل تعميق وإبراز لكل الأوجه المحتملة التي تخدم المعنى.

ولكن يجب أن نلفظ إلى دلالة الاعتراض الذي أعقب الجملة الأولى، حيث يقول: والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط (١).

ليست جمل الاعتراض في أمثلة أبي حيان تتضمن معنى المخالفة مع الجمل المتقدمة (أو الكلام السابق): الوجود # العدم، البقاء # الفناء، الحصول # الفقد، الثبوت # النفي، وقد يكون التضاد بالإشارة إلى المعنى الضمني الثابت في الجملة الأولى، ويكون الاعتراض البارز مقابلاً للمعنى الضمني، أي عدم الجواز برغم القسر، وعدم اللين برغم الاستمالة، وعدم التدنيس برغم الاستكراه. وكل هذه الجمل تتحمل معنى الشرط الضعيف أيضاً من خلال التعويض الذي يفقد الجملة ذلك التغير في البنية والدلالة، وهو ما يفهم من تفسير الرضي للجمل التي يتقدم فيها جزء من الجزاء أو الجزاء كله، مثل قولهم: زيدٌ وإن كان غنياً بخيل، وزيدٌ بخيل وإن كان غنياً. يقول: نقول في الأول وفي الثاني جواب الشرط في مثله من مدلول الكلام، أي إن كان غنياً فهو يبخل، فكيف إذا افتقر والجملة كالمعوض عن الجواب المقدر ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية (٢).

أليس يفهم من تساؤله أنه يضعف معنى الشرط في هذه الجمل، وأنها أدخلت في معنى الاعتراض من معنى الشرط (*) . وقد ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك في إطار معاني التعميم والتعليل، يقول في ختام تحليله للأمثلة السابقة: لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق، لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً، لما في ذلك من المنافة العقلية.... من

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٥٥. ويعني بالجملة الأخيرة ما قال النحاة من أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب. وهو واضح في تفسير ابن الحاجب للجزاء حيث قسمه قسمين: أحدهما يكون مضمونه ميباً مضمون الشرط (إن تجتني أكرمك)، والثاني: لا يكون مضمونه مسيئاً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به هو السبب عن الشرط (إن تكرمني فقد أكرمك أمس).

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧.

(*) لا يتسع المقام لمزيد من مناقشة آراء النحاة الآخرين في هذه المسألة، التي اختصت ببحث مستقل.

أجل ذلك قيل إن معنى (إن) في الجملة السابقة (كالمثال الأول لدى الرضي) هو: التعميم لا التعليق، ويقولون: إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمعطوف - لا المعطوف عليه^(١)، وسواء أكان المعنى المستفاد من هذه الأمثلة هو الاعتراض (وهو الأكثر وضوحاً كما بينا)، أو التعميم، أو التعليق، أو غيرها من المعاني الأخرى التي تنتج عن تأويل الأمثلة المختلفة في سياقات متباينة، فإنه قد اتضح أنها تفتقر إلى حقيقة التعليق الذي يقتضى ترتيب أمر على أمر، ويكون الأمر الثاني (المذكور مقدماً في هذه الأمثلة) غير منحقق ولا حاصل وقت الكلام؛ إذ إنه بوجوده وقت الكلام يكون المجهول الذي ينتظر حصوله ومعرفته، وهو أساس التعليق، لم يعد مجهولاً، فيتبقى المعنى الحقيقي للتعليق هنا، أعنى التعليق الشرطي.

أما الصورة السادسة لهذا النمط فتكون من (إن + خبر كان المحذوفة (الشرط) + الفاء + خبر المبتدأ أو معمول فعل مقدر (الجواب))، وتلك بنية شرطية مجتزأة تعتمد على التقدير للعناصر المحذوفة حتى يمكن فهمها. ويقوم التأويل على السياق اللغوي وغير اللغوي لإكمال العناصر المحذوفة، فيتحقق للشرط بناؤه المكتمل العناصر، ومعناه، أي التعليق. ومثال ذلك قول أبي حيان «إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» ص ٢٠٩، وقوله «إن شكاً فشكاً وإن يقيناً فيقيناً» ص ٢٠٤. تعد تلك البنية من الأبنية التراثية التي لا تخالف الوصف الذي ورد في كتب النحاة لها، فقد وردت لدى سيويه بنماها في باب ما يضمن فيه المستعمل إظهاره بعد حرف: وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر^(٢).

أما الفعل الذي يقصده سيويه فهو (كان)، وهو يجوز إظهاره أيضاً حيث يقول: وإن شئت أظهرت الفعل، أي إن كان خيراً فخير. وتنام الجملة هو: إن كان عمله خيراً فجزأه خير، وعلى ذلك يكون المحذوف هو فعل الشرط واسمه من جملة الشرط، والمبتدأ من جملة الجواب، وكما يقول النحاة حذف المبتدأ في جملة الجواب كثير، يقول ابن يعيش: وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط^(٣).

ذلك هو تفسير الرفع الذي يرجحه سيويه على النصب، حيث ورد المثال الثاني لديه أيضاً، يقول: ومن العرب من يقول: ... وإن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيراً جزى خيراً، وإن كان شراً جزى شراً^(٤).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٨.

(٣) ابن يعيش، شرح الفصل ٩ / ٧.

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٨ أيضاً.

وعلى ذلك يكون المحذوف فى الجملة الأولى كان واسمها، وبقي خبرها، وفى الجملة الثانية بقى معمول فعل مقدر يشتق من الكلام السابق، أما علته فى كثرة الرفع وحسنه فهى دخول الفاء على الجواب، وهى التى يحسن أن يقع بعدها اسم.

يقول سيبويه: والرفع أكثر وأحسن فى الآخر: لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء (١).

أما جواز النصب فيرجع إلى الأصل فى الشرط والجواب كما قلنا، إذ لا يصحان إلا بالأفعال، ولا يقع موقعها إلا ما يشبهها فى إتمام حقيقة التعليق، ولا بد من وجود المنصوبين حتى يستقيم المعنى السابق بهما معاً، ولذا فإن إضمار الناصب أحسن من إضمار الرفع، لأنه بإضمار الرفع يضمن له خبر أيضاً أو شئ يكون فى موضع خبره - كما يقول سيبويه - فكلما كثر الإضمار كان أضعف. والحق أنى لم أفهم مغزى عبارة سيبويه: فشبهوا الجواب بخبر الابتداء، وإن لم يكن مثله فى كل حالة، كما يشبهون الشئ بالشئ وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه. (٢) أليس الجواب أو الجزاء فى بنية التركيب الشرطى باتفاق النحاة أنفسهم متمماً لمعنى التعليق، إذ لا قيمة للشرط وحده دون جوابه المتمم له، والدليل على ذلك أن التراكيب التى يفتقر فيها إلى ركن من أركانها يلزم معها تقدير المحذوف، سواء أوقع الحذف على جملة الجواب وحدها أو جملة الشرط وحدهما أو عليهما معاً، فكذلك الحال بالنسبة للابتداء، أليس الخبر هو الجزاء المتمم للفائدة من الابتداء أو جملة الاستاد.

أما الصورة السابعة والأخيرة فهى التى تتكون من (....+و+إلا+ف+جملة الجواب)، وتلك بنية شرطية معجزة أيضاً، إلا أن الاجتزاء هنا يقع على جملة الشرط كاملة دون أن يبقى منها جزء، وتؤول الأجزاء الباقية من جملة الشرط، اعتماداً على السياق كما قلنا، ولكن السياق هنا يحدد جملة الشرط المحذوفة هنا بأكملها، وقد بقيت الأداة ولا النافية.

وهذا دليل آخر على تمكن (إن) فى معنى الشرط، إذ يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حذف وخلافه. (*) يقول أبو حيان: «وهذا المبدأ مفروض وإلا فالحال متصلة اتصال الواحد بالآخر» ص ٢٩٤، و«العالم إنما هو من ناحية قبوله وانفعاله... وإلا فالجود الأول هو الجود

(١) الكتاب ١ / ٢٥٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٩ .

(*) سبق أن أشرنا إلى رأى التحليل فيها: فهى أم حروف الجزاء، لأن حروف الجزاء الأخرى تنصرف، أى تكون لها معانٍ أخرى غير الجزاء فتفارق، أما هذه، أى (إن) فعلى حال واحدة أبداً لا تفارق للجازاة. الكتاب ٣ / ٦٣ .

الثاني ص ٢٩٤، و... وإلا فإن الحق معرض لك؟، بل بارك عليك... ص ١٦٨،
وإلا فغلب العقل مكان الحس... ص ١٨٠.

والأصل فيها، و(إن + لا + يكون) (المبدأ/ العالم...) - كذلك ف...، فيكون المعنى إذن مأخوذاً مما سبق، أي تحديد جملة الشرط المحذوف يقوم على الكلام السابق، فلا تفهم هذه التراكيب المجتزأة إلا من خلال السياقات التي ترد فيها، حيث يحدد كل سياق البنية المؤولة المناسبة، وقد أجاز النحاة حذف فعل الشرط بعد (وإلا) على هذا الاعتبار^(١)، ويعد من أشكال الحذف البلاغي الذي يحتاج إلى جهد لتفسيره. ونجدد الإشارة هنا إلى محاولة د. أحمد كشك لتفسير دلالة الحذف هنا، حيث يلحظ تنغيماً في كلمة (إلا)، ويقوم الضغط عليها مقام الفعل المحذوف بحيث لا يحتاج المتلقي إلى توضيح، ولا يحتاج إلى أن يسأل عن الفعل المحذوف، فقد حدث له إشباع معنوي. ينتج هذا الإشباع عن تنعيم الكلمة (وإلا) والضغط عليها^(٢).

وبرغم وجاعة هذا التفسير الذي أضاف بُعداً جديداً، وهو الدلالة الوظيفية للتنعيم، فلا ننكر أنه يجب أن نلاحظ هنا التنعيم لكلمة (وإلا) والضغط عليها، وإيجاد سكتة بعدها، ولكن ذلك كله لا يعوض المحذوف، وذلك لأمرين- الأول: أن السياق هو العامل الأساسي في تسويغ الحذف، وهي مسألة لاختلاف عليها، إذ لا حذف لم لم يقم عليه دليل من سياق الحال أو المقام، والثاني لا يمكن أن نحدد معنى واحداً بعينه يكون صالحاً لتفسير كل الأبنية التي يقع فيها مثل ذلك الحذف، وإنما تختلف المعاني المؤولة باختلافات السياقات التي ترد فيها هذه الأبنية، وعلى ذلك لا يعوض التنعيم المحذوف، وإنما يدل عليه بالتنعيم والضغط والسكتة، وهي عناصر فوق التركيب تدعم العناصر الدالة الموجودة في التركيب، فهل يكون للعناصر الإضافية دور يفوق العناصر الأساسية في تحقيق صحة البناء باكتمال أركانه، وسلامة المعنى بوقوع المناسبة بين الموجود والمحذوف المقدر الذي لا يفسر إلا بالتأويل.

نمط ٢: التركيب الشرطي (إذا + جملة الشرط + جملة الجواب)

بضم هذا النمط مجموعة من الصور التي تختلف باختلاف بنية جملتي الشرط والجواب. وإن لوحظ ابتداءً تداخل استعمالاتها مع استعمالات (إن). إذ تنحصر في مجرد التعليق (معنى الشرط أو معنى المجازاة) لاستعمالها في الأمور القطعية وخروجها عن أصلها وهو الظرفية^(*)، وهي في الأصل ظرف زمان للمستقبل. يقول الرضي: ولما كثر دخول الشرط في

(١) شرح الأشموني ٢٥/٤، ومغنى اللبيب ٦٤٧/٢، والنحو الوافي ٤٤٨/٤.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ص ٧١، ٧٢.

(*) يذكر في كتب النحو أنها لا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور.

(إذا) وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية، وذلك في الأمور القطعية، استعمال (إذا) المتضمنة معنى (إن)، وذلك لجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً^(١).

الفاصل الجوهرى بين الشرط الحقيقى الذى اختصت به (إن)، لأنها كما قال النحاة لا تستخدم إلا فى المجازاة، والدلالة على الشرط للشبه به فى أمور كثيرة، هو القطع وعدمه؛ لأن الشرط المقتضى للجزم المستخدم لحقيقة التعليق فحسب لا يكون فى أمور محققة الوقوع، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أما (إذا) فلما يستقبل من الدهر (أى الزمان)، وفى هذا شبه بأن لأنها لما يستقبل من الزمان، كما أنه يليه فى بعض الاستعمالات جملتان - كما قال الرضى - بينهما تعليق يشبه ما بين الشرط والجزاء، وفى هذا شبه آخر بأن، وإن قيد الشبه بأنه ليس كاملاً، «وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً»، ولذا اتفق النحاة على أن (إذا) فيها مجازاة أو فيها معنى المجازاة أو معنى الشرط^(٢)؛ لارتباط وقوع الجواب بوقوع الشرط. يقول ابن يعيش معللاً: وإنما كان «فى إذا معنى المجازاة» لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط^(٣).

وتلك العلة وراء إدراج كلمات لا يجازى بها فى الأصل، مثل: الذى وأما، وكثير من الظروف، ولكن الذى منهم من أن يجازوا بها المجازاة فى (إن) المقتضية الجزم هو الدلالة على وقت معلوم، وهى الدلالة التى حددها الخليل حين سئل عن إذا: ما منعهم أن يجازوا بها؟..... يقول: ويبين هذا أن إذا تحيى وقتاً معلوماً^(٤)، وهى علة عدم الجزم عند ابن يعيش: ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقعها وتعيين زمانها^(٥)، وهذا كله يؤكد ما قلته عن مثلث المجازاة الذى ترتبط أضلاعه فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، إذ تشابك حقيقة التعليق (المعنى الأصلى للمجازاة) بزمن الاستقبال (وهو زمن فعل الشرط والجواب داخل هذا التركيب بغض النظر عن الصيغة)، واقتضاء الجزم (وهو الإعراب الواجب لفظاً أو محلاً الناتج عن وقوع الأمرين السابقين).

وترتبط فى رأى الدلالة على الوقت المعلوم (تعيين الزمن) بالدلالة على لزوم وقوع الأحداث مع (إذا)، وهو ما عبر عنه باستعمالها فى الأمور القطعية أو المحققة الوقوع من جهة المتكلم، وهذا هو الفارق الجوهرى الثانى بينها وبين (إن)، ولذا رفض أكثر النحاة الجزم على

(١) شرح الكافية ١٠٩/٢.

(٢) سيويه: الكتاب ٢٣٢/٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٩٧/٤، والرضى: شرح الكافية ١٠٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٩٧/٤.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

(٥) شرح المفصل ٩٧/٤ أيضاً.

الاضطرار، بقول سيويه: وقد جازوا بها في الشعر مضطربين، شبهوها بآن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب^(١)، ولذا كانت أمثلة الجزم في الشعر في رأى سيويه اضطراراً، وهو في الكلام خطأ - كما يقول، ولم يرد لدى أبى حيان إلا استعمال الماضي مع (إذا)، التي تخالف حروف الجزاء في إعرابها كما سيبين فيما يلي، وهو الفارق الأخير بينها وبين (إن)، وكما أكد الرضي على أن (إن) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مفروض وجوده في المستقبل (مفروض الصدق) فإنه يؤكد على أن (إذا) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مقطوع بوجوده في المستقبل خلافاً لأن. وأضيف إلى ذلك أنه يفهم من الكلام أن السياقات هي التي تحدد هذا المعنى، وإرادة المتكلم وفهم المخاطب، وهما عنصران خارجان عن السياق اللغوي، ولكن يبدو أن هذه العناصر الثلاثة - المتكلم، والمخاطب، والسياق - هي التي تحدد استقلال (إن) عن (إذا) وإمكان تداخلهما، ولا يتسع المقام لسرد الأمثلة الكثيرة التي أوردها الرضي وابن يعيش وغيرهما لتأكيد ما قلنا. (*) بيد أنى أريد أن أبين أن معنى احتمال وقوع الصدق والكذب الذي أثرته لبيان حقيقة التعليق قد عثر على الدليل من كلام الرضي نفسه حيث يقول:

لما كان إذا موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده، لتنافي القطع والقرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إن) الشرطية؛ لأن الشرط - كما بينا - هو المفروض وجوده، لكنه لما كان يتكشف لنا أحوال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه، جوزوا تضمين (إذا) معنى (إن)، كما في متى وسائر الأسماء^(٢).

نتخلص مما سبق أن القطع وعدمه أمر يكون للمتكلم دور فيه، وأن القطع (في إذا) والقرض (في إن) مختلفان في الظاهر، أما في الباطن - وهو معنى الاحتمال الذي أكدت عليه لأنه سبب تداخل هذه الكلمات في الاستعمال - فالأمور التي يفترض وقوعها في المستقبل لا يجوز القطع فيها، لأنها ربما تقع، وربما لا تقع، وهنا يقع التداخل بين (إذا) و(إن)، وهو ما عبر عنه بالتضمين، وتسند للسياق وحده وظيفة حسم المعنى بالقطع أو القرض (الاحتمال).

(١) الكتاب ٣ / ٦١، ٦٢، و ١٣٤ / ١ أيضاً.

(*) لا ينبغي عنى هنا أنى أطلت في مناقشة بعض الآراء النظرية، ولكنني في الحفيظة حاولت قدر الإمكان عدم الإفاضة عند الوقوف عند بعض المسائل التي نحتم إعادة مناقشتها لإبراز وجهة نظري فيها، حيث بيني عليها نهجى في وصف أمثلة التركيب الشرطى لدى مقابسات أبى حيان، وتحليلها وتفسيرها.

(٢) شرح الكافية ٢ / ١٠٩.

ونحاول فيما يلي أن نحلل الصور التي تندرج تحت غلط (إذا) مبرزين من خلال الاستعمالات المختلفة احتمالات تشابه (إذا) مع (إن) ومواضع استقلالها لما بينهما من فروق في الاستعمال، وليس في أصل المعنى فحسب.

أما الصورة الأولى فتكون من (إذا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ).

ومثال ذلك قول أبي حيان «وإذا صُنِّي ضمير الصديق للصديق، أضاء الحق بينهما، واشتمل الخير عليهما وصار كل واحد منهما رداءً لصاحبه وعوناً على قصده...» ص ١٦٤، و«فإذا حقق النظر فيه رجع إلى فعل وانفعال...» ص ٢٧٩، و«فإذا ما صادف آخر وهو أيضاً ذو طبيعة أخرى...» عرض حيثُذ التفاوت والاختلاف بالواجب لا محالة» ص ٣٥٩، و«إذا قويت الهيولى علينا لم نقو على وجدان الذي فينا إلا بطلب وبحرص...» فإذا استولينا على الهيولى وجدنا الشيء بأهون السمي لا بالجواهر، إذا كنا نحن نعقل العقل الأول وكانت الأشياء فيه وهي هو...» ص ٣٣١، و«إذا صادف من هذا بعينه، كان المعنى الذي انبنى عليه الحَدَّ عنهما أبعد، وهما عنه أنفر وأشرد» ص ٣٦١.

نلاحظ في الجملة الأولى أن دلالة التركيب الشرطي لا يستلزم وقوعه في زمن المستقبل، وهو فرض تعيين زمن (إذا) لدى النحاة، وإنما قامت (إذا) بربط جملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، والفعل في كل منهما في صيغة الماضي وهو الأغلب، بتعليق وقوع معنى الثانية على وقوع معنى الأولى، وهو ما يعني أن (إذا) تدل هنا على مجرد التعليق، وهو ما حدد بعدم تحقق معنى الجواب وحصوله إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، ولذا أرى أنها تتداخل مع (إن) لأنها فقدت خاصيتها الفارقة وهي الدلالة على القطع، وهو معناها في الأصل كما قال النحاة، إذ لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مقطوع بوجوده في المستقبل، فصارت تدل على الفرض أو الاحتمال، بيد أنه يدل على معنى الاستمرار أيضاً، وهو المعنى المناسب للحكاية والحكمة والوصف الثابت، وهو معنى يفارق فيه (إن). أما في الجمل الأخرى فالدلالة فيهما معنى الاستقبال، وإن كانت تفتقر إلى الدلالة على القطع أيضاً، باستثناء المثال الثالث، ومن ثمَّ يجوز أن تتضمن معنى (إن) كذلك - كما قال الرضي، لأننا لا نستطيع أن نجزم أو نقطع بوقوع جمل الجواب، وربما كان الاستعمال في ذلك المعنى هو علة شيوعها في المقابسات، ولذا أرجح أنها هنا أمكن في معنى الاحتمال منه من معنى القطع. والحق أن الرضي قد نبه بوضوح إلى ضرورة مراعاة الفرق بين الاستعمال (الواقع للغوي) الذي نحدد من خلال سياقاته المختلفة المعنى بدقة، وأصل الوضع الذي افترض فيه لكل كلمة معنى بعينه أو وظيفة مختص بها، توجب بعض القيود التي تمكن من تحققها. وقد

وصف الرضي هذا التصارع بين الاستعمال والأصل بدقة حين قال: فيقول القائل: إذا جئتنى فأنت مكرم، شاكاً في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده على عدمه، بمعنى متى جئتنى سواء، لكن إضمار (إن) قبل (متى) وسائر الأسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت (إذا) له، فجاز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها. وأما (إذا) فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى (إن) الدال على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط، وكونه بمعنى متى^(١).

وقد أشرنا إلى أن المثال الثالث يضم عنصراً مهماً نرى أنه يقوى فيه معنى التعليق، وهو (ما) الواقعة بعد (إذا)، وهي (ما) الزائدة لدى النحاة التي يكثر وقوعها بعد (إذا)، ولكنها تقع بعد (متى) و(أين) و(حيث)، و(أي) و(ما) حتى (إن)، فهي وإن كانت لغوياً، كما ورد لدى سيبويه، في إشارته إلى استعمالها مع الأسماء السابقة.^(٢) ومعنى اللغو هو عدم وجود تأثير إعرابي لها، ولكنها هنا تقوم بوظيفة واضحة مع هذه الأسماء، وهي تمكينها في أداء معنى الشرط بتقويتها للربط بين جملتين، حيث نفتقر في الأصل إلى جملة واحدة بعدها تبينها وتوضحها، يضاف إلى ذلك اتساع أو امتداد مدة حدث فعل الشرط (*)، كما أن عناصر السياق (أو قرائنه) قد أكدت معنى الاستقبال في (إذا) وهو عنصر (قرينة) (حيث)، ومعنى القطع فيها، وهو عنصر (قرينة) (لا محالة). وهكذا تكون للعناصر اللغوية غير الظروف والأفعال (القيود أو القرائن أو الضمائر) وظيفة مهمة في السياق، إذ إنها تدعم الزمن أو تغيره وتضيف دلالات لا يجوز إهمالها.

وبعد هذا هل يجوز أن نركن إلى أصل الوضع في تحديد الدلالة والزمن للكلمات الشرط وأفعال الشرط والجزاء مغفلين دور السياق فيهما؟ لقد وقفنا على نهج بعض النحاة القدامى، وهو موقف يدعمه بعض النحاة المحدثين بقوة، يقول د. تمام حسان: وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى

(١) شرح الكافية ١٠٩/٢. يلاحظ هنا أن الخليل يرى أن (إذا) بمعنى (حين)، وليس (متى) كما ورد لدى الرضي.

(٢) الكتاب ٥٩/٣.

(*) لهذا الحرف دلالات أخرى كالبعد والشمول والاستمرار وغيرها، نفصلها في بحث مستقل إن شاء الله، ولكن رأي هنا بني على رأي الزمخشري في أن زيادتها للتوكيد، وقد حصّ ابن عييش التأكيد لمعنى الجزاء، وشبهها باللام المؤكدة. شرح المفصل ٥/٩.

الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق، فلا مفر إذاً من النظر إلى الزمن في السياق نظراً لتختلف عما يكون للزمن في الصيغة، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي؛ من حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن^(١).

أما الصورة الثانية فتكون من (إذا + فعل ماضٍ - ف + جملة الجواب).

وتتمثل في قول أبي حيان «فإذا عتبت عليَّ - أبقاك الله - في بعض التقصير فقارب وأقصد» ص ٢٠٤، و«إذا كنت تجد حياً تحكم عليه بالموت.. فلا تنكر أن تجد ميتاً تحكم له بالحياة...» ص ٢٥٤، و«إذا سعد العبد بوصول مولاه على الحقيقة، فقد صارت دنياه آخرته، وموته حياته، وفقره غناه، ومرضه صحته...» ص ٣٠٥، و«إذا وفيت البحث حقه فإن اللفظ يجزل تارة ويتوسط تارة بحسب الملابسة...» ص ١٤٥، و«فإذا لم يكن الشيء علة فلا محالة أنك غير مدرك» ص ٢٦٥، و«إذا لم يكن من النقص من بد، فلأن يكون من قبل ما للتعين أولى.....» ص ٣٤٧، و«إذا كان في الاختيار انفعال لا محالة فلم لا يكون المطبوع أفضل منه» ص ٢٦٤.

ويحسن هنا أن نقف عند معنى الشرط في (إذا) الذي يعد في حقيقة الأمر علة وقوع الفاء أو اقتران الجزاء معها به، فقد أشرنا إلى أن النحاة يتفقون على أن (إذا) لا تدل على معنى الشرط الحقيقي بحيث يلزم أن يكون الجواب فيها مترتباً على الشرط، فلا يتحقق أو يحصل أو يوجد الجواب إلا حين يتحقق أو يحصل أو يوجد الشرط، ولذا فهي تفيد معنى التعليق عموماً، أي يتعلق أمر بآخر، أو يتبع فيها أمر بآخر، وذلك التعليق يكون قوياً إلى حد ما حين يحصل الشرط والجزاء بالأفعال، لأن الشرط والجزاء كما قال النحاة لا يصحان في الأصل إلا بالأفعال، ولما زاد معنى التعليق فيها ضعفاً بوقوع الجزاء غير أفعال، ضعفت الصلة التي تعقدها إذا تشبهاً لها بأن، بين جملة الجزاء وجملة الشرط، واحتيج إلى عنصر لازم للإبقاء على الارتباط بينهما، وإلا انفصلت الجملتان مع (إذا) وما أشبهها لضعفها في معنى الشرط في الأصل، وهو ما نفهمه من كلام النحاة، يقول الرضي في شرح دخول الفاء في خبر الشرط (يعني الجزاء)، مع (إذا) وأشباهها، وكان قد حل وقوع (إذا) في معنى (إن) أي معنى الشرط وذلك لمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجواب وإن لم يكونا شرطاً وجزاء،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٢.

ويرى أيضاً أن زمان الاقتران الذي يكون بين حدثين (وهو الزمان المستفاد من الظروف الزمانية، مثل: (إذا وإذا وما وأبان ومتى) معنى وظيفي كالزمن النحوي (وظيفة في السياق)، ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها. السابق ص ٢٤١.

وربط ذلك المعنى بكثرة وقوع الفاء معه حيث أشار إلى أنه لما كثر وقوع الموصول (ويعنى هنا إذا لشبهها بالموصول في الإيهام والافتقار إلى ما يوضحه) (*) متضمناً معنى الشرط، جاز دخول الفاء في خبره كما جاز دخول الفاء في الخبر، وإن لم يكن في الأول معنى الشرط. وذلك لأن الأمثلة التي أوردها تدل على أحداث منقطع بوقوعها، وليس على الفرض، أي احتمال وقوعها أو عدم وقوعها.

يقول: والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة، وإنما رتب إذا والموصول في الآيات المذكورة، والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الأولى لزوم الجزاء للشرط^(١).

ويعنى ذلك أن دلالة (إذا) على معنى الشرط الحقيقي من خلال تكرير القيد بالجملة الاعتراضية (وإن لم يكن فيها معنى الشرط)، وهو ما فسر بأن الترتيب في الأصل في (إن) مخالف للترتيب في (إذا)، إذ إن الترتيب في الأول على جهة اللزوم (أي أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب)، وفي الثاني على جهة التعليق المجرد، أي تبعية غير مقيدة بزمن بعينه، وهو المعنى الذي يمكن تحقيقه بالخبر أو الحديث أو التفسير، كما هي الحال في (أما والذي وما)، فكلها كلمات يمكن أن تتضمن معنى الشرط، الذي هو معنى التبعية، أي ارتباط أمرين ارتباطاً عاماً، وهو الارتباط الذي يقع على مستوى الإخبار والحديث، ولذا يضعف معنى التعليق الذي يختص بزمن المستقبل. وهنا نجد دخول الفاء على الجواب أمراً لازماً (أي وجوب اقتران الجواب بالفاء)، كما نتج عن هذا الضعف من احتمال وقوع الانفصال بين أجزاء الكلام، ولذا يجب أن نبه هنا إلى أن النحاة القدامى قد انطلقوا من المعنى لا من الإعراب، وإنما كان الإعراب تبعاً للمعنى، فقد أسهبوا في التأكيد على ضعف معنى التعليق من أوجه عدة، إلى الحد الذي يتوهم معه زوال العلاقة بين الجملتين، مما استلزم معه ضرورة استخدام رابط بينهما، يكون الفاء أو إذن أو اللام، لإمكانها

(*) يعلل النحاة بناء (إذا وإذا) لشبهها بالموصول في أمرين، هما الإيهام في الزمن والدلالة، فتكون (إذا) مبنية لإيهامها في الماضي، و(إذا) لإيهامها في المستقبل. أما الإيهام في الدلالة فلأنها بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبنى لأنه لا يوضع للدلالة على المعنى، وبنيت على السكون على أصل البناء. ويعنى ذلك أنها كالموصول أيضاً فنظر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها. والثاني لتضمنها (أي إذا) معنى الشرط، فبنيت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرها لأنه لم يلتق فيه ساكنان، ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل.

شرح المفصل ٩٦/٤.

(١) شرح الكافية ١١٠/٢.

أداء هذه الوظيفة الخاصة المناسبة لعلاقة جملة الجواب مع جملة الشرط، أعنى الدلالة على التعقيب الترتيبى أو التعليلى.

وهذا ما أفهمه من كلام ابن يعيش حين فسر قول الزمخشري في المفصل «وأما إذا كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهى والابتداء والخبر» فقال: فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حيثئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء، لأنها تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس فى حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء... (١).

وسبق أن أشرنا إلى أن سيويه حصر جواب الجزء فى الفعل والفاء، وحين نقل عن الخليل رفض المثال الذى يكون فيه الجواب جملة اسمية (ابتداء) دون رابط، إلا أن يكون هذا اضطراراً، يقول: والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. (٢) ونضيف إلى ذلك الفرق الذى أضافه الرضى تعليلاً لكثرة استعمال الفاء دون إذا، يقول: وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزء منعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظاً. وأما إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء، لشغل لفظها وكون معناها من الجزء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزء ومتهجم عليه، فثبت بهذا أن الجزء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهى والاستفهام... يجب مقارنتها لعلامة الجزء (٣).

ونجد فى الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى كانت جملة أمر (صيغة الأمر)، والثانية جملة نهى (الفعل المضارع تنقده لا الناهية)، ويلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (كان + صيغة فعل مضارع)، وهو تركيب يدل على رسوخ الفعل فى الماضى، وهو ما لا يسمح به فى معنى المجازاة الحقيقى، والثالثة تتكون من فعل ماض يفتقر به قد، والرابعة جملة اسمية مؤكدة، والخامسة جملة اسمية تصدرت بالحرف (لا)، كما يلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (لم + كان) وهو تركيب يدل على معنى المضى، والسادسة جملة اسمية مؤكدة باللام، وفعل الشرط يدل على المضى أيضاً، والأخيرة جملة استفهام. وتفيد هذه الحروف الداخلية على الجواب الإثبات، وهو ما يتنافى - كما أكدنا - مع معنى المجازاة الحقيقى، ولذا لزم أن تفتقر

(١) شرح المفصل ٢/٩.

(٢) الكتاب ٦٤/٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٢.

جميعها بالفاء، ونستنتج من ذلك أن هذه الأبنية في نثر المقاييسات لم تخرج عن الجمل التي ذكر النحاة وجوب مقارنتها لعلامة الجزاء.

أما دلالة الجملة على الاستقبال فأمر فيه نظر، لأن الأولى أن ينظر. وبخاصة حين ضعف معنى التعليق بوقوع جمل يصح الابتداء بها موقع الفعل الذي يرتبط بفعل الشرط من خلال هذا المعنى أو المضمون، فلما ضعف الرابط المعنوي صار الرابط اللفظي واجباً للإبقاء على الصلة بين الجملتين. أقول: الأولى أن ينظر إلى زمان الاقتران بينهما، ذلك لأن الجمل الإنشائية والطلبية والاسمية تختلف فيما بينهما في الدلالة على الزمن؛ فهو زمن الحال مع الأمر والنهي مثلاً كما في الجملتين الأوليين، ولذا يكون الماضي فيهما قريباً منه، ولا يختلف زمن الجملة الثالثة عن زمن الماضي القريب أيضاً، إلا أن الدلالة العامة للتعليق تصلح للاستمرار أيضاً. ولذا كان النحاة على حق حيث نهوا إلى أن دلالة الشرط مع (إذا) دلالة ترتيب (أي جملة الجواب تأتي عقب جملة الشرط) فحسب. وليست دلالة لزوم (أي وجود جملة الجواب لازمه لوجود جملة الشرط)، لذا فإنني أرجح أن دلالة الإثبات أو التوكيد أو النفي في الجملة الاسمية تفقد جملة الشرط الدلالة على زمن بعينه، فإذا كان الإصرار على ضرورة أن تدل جملة (إذا) على المستقبل. حين تكون جملتنا الشرط والجواب فعليتين، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب، ولا سيما دلالتهما الزمنية، سواء أكانت إذا جازمة أم غير جازمة^(١)، وإن أورد النحاة أمثلة من القرآن والشعر تنقض هذا اللزوم، فإن الخروج عن هذا القيد هنا أولى. لأن جمل الجواب هنا - باتفاق النحاة - لا تصلح للشرط. ولذا شبه الترتيب فيها بالترتيب الواقع مع (أما) والموصول، وكلها أبنية تدخل في الإخبار أو الحديث الذي يصح عليه الحكم بالصدق والكذب، وتخرج من الفرض الذي لا يصح الحكم عليه بذلك. يقول الرضي: أما أجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية.. ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدراً بأي حرف كان^(٢).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٤٢.

يرى جمهور النحاة في إعراب (إذا) أنها منصوبة بجوابها، لا بشرطها (خافض شرطه منصوب بجوابه)، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، واقتراح جوابها بالفاء أو (إذا) الفجائية لا يمنع عمله محل عمل جوابها إذا لم يقترب بهما، وإلا كان عامتها محذوفاً يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية فقال إنها غير مضافة إليه، كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه. وتفق الجمهور على أنها لا تضاف إليه إذا جازمت. الجنى الداني ص ٣٦٩، حاشية الخضري ٢ / ٢٢٤، والنحو الوافي ٤ / هامش ٤٤١.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٦٢.

وقد أشرنا إلى أن ابن يعيش أكد في مواضع عدة على أن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وإذا وقع ماضياً كان على تقدير خبر المبتدأ، لأن الماضى صحيح أو نص في هذا المعنى أو صريح فيه، مما لا يجوز معه التأويل، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشرط مصدراً بأن أو إذا أو غيرهما، لأن المعنى في كل هذا التعليق على وجه الترتيب لا اللزوم.

فالمعنى هو أساس التأويل في هذه المسألة أو كما قال النحاة: الحمل على المعنى كثير في كلامهم حيث يفسر تداخل الوظائف، ودون تفصيل في ذلك الأمر فقد نبين أن النحاة القدامى يجعلون زوال المعنى العلة الحقيقية لزوال الإعراب، فليس زوال الجزم عندهم إلا تابعاً لزوال المعنى، خلافاً للنحاة المحدثين، يقول الأستاذ عباس حسن: وهذه «الفاء» زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره (*)، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما (١).

ولاشك في أننا نعتمد في تقديم زوال معنى التعليق الحقيقي على زوال الجزم على ما فهمنا من القدماء، فقد قدم ابن يعيش زوال المعنى الحقيقي للشرط حين يكون الشرط والجزاء بغير الأفعال، لأن الأفعال هي التي تحدث وتنقضى ويتوقف بعضها على بعضها، ثم يضيف مخصصاً: ولا سيما والفعل المجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزاء عليه (٢)، فإذا صح الابتداء في الجزاء وهو ما لا يصلح للشرط باتفاق النحاة ذهب معنى المجازاة؛ لأن الجزاء والشرط متلازمان معنوياً، وهو ما فسره الرضي بالمناسبة اللفظية التي لا تحتاج إلى رابط، يقول: إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما (٣).

أما المثال الأخير الذي نقف عنده في هذه الصورة فهو قول أبي حيان «وإذا عذرني المتكلم المنصف لم أحفل بالمتعنت المترف» ص ٢٢٦.

(*) بقصد ما ورد في جمع الهوامع وحاشية الصبان، من أنها ليست فاء السببية الجوابية.

(١) النحو الوافي ٤/٤٥٨، ٤٥٩.

(٢) شرح المفصل ٢/٩.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٢. ويدعم ما قلنا عن إذا، إعراب جملتي الشرط والجزاء بعدها، فقد أشرنا إلى أنها ظرف باتفاق النحاة، ولذا تكون جملة الشرط بعدها في محل جر مضاف إليه، أما جملة الجواب التي تتقدمها الفاء أو إذا فجائية فهي في محل جزم جواباً للشرط.

وقد ورد الجواب هنا مكوناً من (لم + صيغة الفعل المضارع) دون أن تنصدره الفاء، وفقاً للقاعدة النحوية التي جوزت دخول الفاء على المضارع (أو الجملة الجوابية ذات الفعل المضارع) الذي تنصدره أحرف النفي (ما أو لن أو إن). يقول الرضي: وفي المضارع مصدراً بلن وسوف والسين وما هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع أيضاً جزءاً إلا مع علامة الجزاء. ^(١) أما علة عدم دخول الفاء مع (لم أفعل)، فلأن لم نقلت زمن الحال في صيغة المضارع إلى الماضي، فاتفق مع الماضي غير المصدر بشيء، وبذلك صلح أن يتقلبا بالأداة إلى المستقبل. وهكذا نفهم الجمع بينهما لاتفاقهما في زمن الاقتران (زمن المستقبل) الذي يعد ركناً جوهرياً في معنى المجازاة الأصلية. يقول الرضي: أما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم، فلم يدخلهما الفاء أصلاً... لأن لهما مع مناسبهما لفظاً للشرط على ما بينا تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة ^(٢).

أما الصورة الثالثة فتكون من (جملة الجواب + إذا + جملة الشرط).

وتتمثل في قول أبي حيان «وتلك ليست بالهويتنا إذا أنعم النظر، ونشط للإصغاء، وصمد نحو الفائدة...» ص ١٢٦، ولها في البدن صلاح وفساد فقط إذا اعتبرت أفعال الله وجدت القدرة والحكمة خافيتين» ص ٢٥٦، و«ولا نعلم يقيناً إلا بحسن تعريفك إذا فأنحك، ولا يجمل ظننا بأنفسنا إلا إذا أبعدنا عن مجلسك» ص ٣٤٨، و«... وحصرها إذا تحلت بالأبديات الكلية...» ص ٣٠٥، و«... قضينا عليها بالجهل إذا كانت مفردة وحدها، وقضينا لها بالعلم إذا قارنت البدن» ص ٣٣٨، و«أفرد حاله فيما لا يصدق إذا حدث، ولا ينصف إذا عومل» ص ٣٦٢.

ويلاحظ في الجمل السابقة ما عدا (الجملة الثانية) أن الشرط غير متصدر، ولما كنا قد أشرنا في تحليل أمثلة (إن) التي لا تقع في صدر التركيب الشرطي أن معنى التعليق الحقيقي فيها قد ضعف، وهي الأصل في المجازاة، فإن هذه الصورة مع (إذا) تدل على زيادة في ضعف معنى التعليق فيها (أو على الأصح ضعف فوق ضعف)؛ لأن (إذا) كما قال النحاة في الأصل ظرف، واستعملت في معنى الشرط حملاً على (إن) لوجود أوجه شبه بينهما، كما بينا، وإن ظلت بعض فروق دقيقة خفية يلزم التنبيه إليها، ولا تتضح إلا في سياقات استعمالها المختلفة.

وسواء أكانت الجملة المتقدمة اسمية أم فعلية فإن في تقدمها على الجزاء إزالة للمعنى

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٣.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

الحقيقي للتعليل، إذ تحول المعنى من الاحتمال إلى الإثبات، أى من أمر لم يقع بعد، فلا نستطيع الحكم عليه، إلى أمر واقع أو قائم فعلاً، وصالح للحكم عليه. ولا حاجة بى إلى إعادة ما قاله النحاة وبخاصة سيويه والزمخشري وابن يعيش والرضى فى هذه المسألة، إلا ما وجدته لازماً لإقامة الدليل على رأى الذى أرجحه، فقد كان فيما اقتبست من كتبهم من نصوص مرجحة بقدر كاف ما ذهبت إليه من أن العدول عن بنية التركيب الشرطى النمطية يخرق معنى التعليل الحقيقى، وليس تقدير المحذوف (جواب الشرط) من الموجود (الجملة المتقدمة، الفعلية أو الاسمية) إلا لإكمال هذه البنية تركيباً، لأن المعنى قد تغير، بل تحقق له التمام على هذه الصورة من الاجتزاء^(١).

وقد انطلقنا فى تحليلنا من عبارة الرضى: والشرط مرتبته التصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية^(٢)، وذلك لأن المسألة لا تتعلق بأمر شكلى، يتمثل فى تقدم جملة على جملة، وإنما يتعلق بالمعنى الذى تختص به كل جملة فى هذا التركيب، وضرورة التزام كل جملة بموقعها فيه، حتى يمكن حصول المعنى الكلى له، فإذا تقدم الجزء وخرج عن السياق الذى تُعدُّ الأداة حده الأول زال معنى تعلق وجوده أو وقوعه أو حصوله على الشرط الذى سيأتى بعد ذلك، ورسخ معنى الإثبات فى هذه الجملة المتقدمة، فصارت قضية يحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهو ما قاله ابن يعيش: ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم علق بالشرط كما يعلق بالظرف^(٣).

فالكلام السابق إذن بوصفه كلاماً مستقلاً لا يدخل فى بنية التركيب الشرطى، (عقب بالشرط أو علق بالشرط)، وإنما تعتمد عليه جملة الشرط التالية (على سبيل التجاوز) فى جواز الحذف، فهو يدل على الجواب المحذوف ولكنه لا يصلح جواباً عند البصريين، لأمرين، هما لزوم جزمه ولزوم اقترانه بالفاء، يقول الرضى: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزمه الفاء^(٤).

(١) الكتاب ٣/ ٧١: ٨٣، وربما يفهم من قوله (٣/ ٦٦): وقد تقول: إن أثبتنى إليك، أى أتيتك إن أثبتنى، أنه يجوز كون مرتبة الجزء قبل الأداة، وهو رأى الكوفية، ولكن ذلك ليس بصحيح لأن كلامه فى أبواب الجزء (يعنى أن التركيب الشرطى كاملاً عند سيويه) يدفع هذا الاستنتاج، لأن الجزء عند لازم من حيث المعنى ومرتبته اللازم بعد الملزوم.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٧.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٥٧.

وهكذا فإننى أرى أن وظيفة التركيب المكون من كلمة الشرط (إذا) وفعل الشرط ليست إلا قيئداً على هذا الكلام السابق المستقل، ففى الجملة الأولى يكون إنعام النظر والنشاط والصمود.... كلها أمور (قيود) مفسرة لنفى مضمون الكلام السابق، أى يمكن قبول أن نكون المسألة هيئة بوجه عام، أما فى إطار هذه القيود فليست بهيئة، وفى الجملة الثانية ينجلى معنى القيد بقربته لفظية (فقط)، ولكن جملة الشرط هنا كاملة، ولم يمنع ذلك من تعلقها بالابتداء السابق عليها، فالشرط والجزاء تفسير لمعنى الابتداء، ولا يجوز الاقتصار على الشرط وحده بتر السياق، لأنه ينتج كلاماً لا معنى له. أما فى الجمل الأخرى فتشكل تلك البنية قيئداً على معنى الجملة الفعلية بأكملها، ونلاحظ هنا أننا إذا حاولنا تحويل هذا التعليق أو الترتيب المقلوب إلى الترتيب النمطى صار كلاماً غثاً؛ فجملة (إذا فاتحناك) تقييد للمراد من الحصر، وجملة (إذا أبعدنا) وقع عليها الحصر، فلا شك أن معنى الجملة الفعلية قد تحول من دلالة عامة إلى دلالة مقيدة، أى أن هذه البنية الشرطية قد قيدت معنى الفعل (بجمل)، وكذلك (إذا تحلت) قد قيدت معنى الفعل (حصر). أما جملة (إذا كانت مفردة) و(إذا قارنت البدن) فيمكن أن تكون (إذا) هنا بمعنى (إذا) التعليقية، حيث يناسب زمن الفعلين (إذا)، فهما يدلان على ماضى صريح، وإذا ظرف لما مضى، وهى التى تبين علة ما تقدم عليها، وهو ما يؤكد عدم صحة التعليق فى هذه الأمثلة. يقول الأستاذ عباس حسن موضعاً هذا المعنى: لأن التعليق يقتضى ترتيب أمر على أمر، فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام، إذ لو كان متحققاً حاصلاً وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق. (١) أما فى الجملة الأخيرة فالقيد لمعنى الكلام السابق مباشرة وليس لكل الجملة، أى أن (إذا حدث) قيد لجملة (لا يصدق) السابقة لها مباشرة، و(إذا عومل) قيد لجملة (لا يتصف)، فقد حصل معنى عدم التصديق، ومعنى عدم الإنصاف، فهل يمكن أن يكون للإصرار على وقوع حقيقة التعليق بجملة (إذا حدث، وإذا عومل) معنى، وإن لم تنكر وجود صلة معنوية بين الكلام السابق والكلام اللاحق، ولكن ليس على جهة التعليق وإنما على جهة التقييد. والفرق بين (إن) و(إذا) فى هذه التراكيب الجزأية يكمن فى أن (إذا) تحافظ فى بعض الاستعمالات على دلالتها الظرفية، أما دلالتها على القطع فليست واضحة، ولذا يجوز أن تستعمل (إن) فى بعض مواضع (إذا) هنا، مثل المثال الأول والثالث والآخر.

يقول ابن يعيش: وربما استعملت إن فى مواضع إذا، و(إذا) فى مواضع (إن)، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشراكة (٢).

(١) النحو الوافى ٤/ ٤٣٥. (٢) شرح المفصل ٩/ ٤.

وعلة جواز استعمال (إن) موضع (إذا) أو العكس بالعكس هو تجرد (إذا) من الدلالة على زمان معين، ويقابله تجرد (إن) من الدلالة على المعنى المحتمل المشكوك في وجوده، وتكون أوجه الشبه بينهما، والتي فصلناها فيما سبق (*)، كقيلة بتمكن كل منهما بأداء وظيفة الآخر. ونشير أخيراً إلى أن جملة الشرط بعد (إذا) قد وردت في الأمثلة السابقة مكونة من فعل ماضٍ لفظاً ومعنى بحسب أصله، وهو ما يتفق مع الشرط الذي حدده النحاة لزمن فعل هذه الجملة، وعلته كما ورد في كلام ابن الحاجب بشرح الرضي، ولدى أغلب النحاة على الأرجح، لارتباط الحذف بالعمل، أي لا يصح حذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً ومعنى؛ لأنه ما دام قد عملت الأداة في فعل الشرط فلا بد أن تعمل في فعل الجواب، وهذا شرط البصريين للحذف، وهو ما لا يشترطه الكوفيون (١).

ولما كان الأمر يتعلق بالعمل فإنه يختص (بإن) على الأرجح، لأن الجزم بـ (إذا) مقصور على الشعر وحده، ولم يرد لدى أبي حيان، كما أن (إذا) مضافة لشرطها، ولذا أرجح هنا بعد زوال العمل أن الأمر يتعلق بالزمن، لأن أداة الشرط سواء أكانت (إن أم إذا) تجعل الماضي لفظاً ومعنى بحسب الأصل، ماضياً لفظاً لا معنى، أي تبقى الصيغة دون تغيير، أما الزمن فيتغير ويصير بسببها مستقبلاً، وذلك في المواضع التي لا نخرج فيها (إذا) بخاصة عن دلالتها الظرفية.

نمط ٢: التركيب الشرطي (من + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين تختلفان باختلاف الجواب، ويلاحظ هنا أن (من) - باتفاق النحاة - اسم مبهم يقع على ذوات من يعقل في الأغلب، نقل من معنى الموصولة (٢) إلى

(*) انظر مقدمة الحديث عن النمط الثاني، وشرح المفصل ٤/٩، وشرح الكافية ١٠٩/٢.

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح الكافية ٢٥٨/٢.

(٢) أظن أن النحاة قد أفاضوا في بيان العلاقة بين الإيهام ومعنى المجازاة، ويضاف إليهما هنا التكبير والبناء، وهي خصائص (من) بوجه عام، ولكن يشير التساؤل أنها لا تجمع بينها في استعمالها فقد وصفها سيويه بأنها نكرة، وتحتاج إلى الحشو (أو الوصف)... يقول: وكذلك من وما إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يرد بهما خلويين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً (٢/١٠٥، ١٠٦) وهما الخاصيتان اللتان عبر عنهما ابن يعيش أيضاً حيث قال: وأما «من» فإنها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي إلا أنها لا تكون إلا لذوات من يعقل، والدليل على أنها اسم أنها تكون فاعلة ومفعولة.. وهي مبنية، كما كانت الذي كذلك؛ لأن ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبنى لا يسحق الإعراب. شرح المفصل ٣/١٤٤، و ٤/١٠.

معنى المجازة، أى نقل معنى الابتداء أو الوصف إلى معنى التعليق، وذلك بتضمينه معنى (إن) الشرطية، يقول ابن يعيش محدداً مواضعها: الموضع الثالث أن تقع للمجازاة، وتختص أيضاً بذوات من يعقل، وهى مبنية أيضاً لتضمنها حرف الجزاء وهو (إن) ^(١)، وهكذا فإنها تحافظ على خصائصها فى الأصل برغم العدول فى الاستعمال، الذى أضاف إليها خصيصة أخرى؛ وهى تضمن معنى الشرط؛ وذلك - فى رأيي - يعنى أن الإبهام لا يزول بجملته واحدة، كما هى الحال بالصلة، ولكن بجملتى الشرط والجزاء معاً، وهذا فيما يختص بالإبهام وزواله من جهة المعنى، أما من جهة الزمن فلا يزول الإبهام؛ وهى خصيصة تنفرد بها مع (ما)، إذ يرى أغلب النحاة أن علاقة التعليق بين الجواب والشرط فى جملة (من) مبهمة من جهة الزمن. فلا تدل عليه أولاً تنفيده إلا بقرينة.

أما الصورة الأولى فتكون من (من + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، أى أنه لم يرد لدى أبى حيان الفعلان المضارعان المجزومان بعد (من) المتضمنة معنى الشرط، وإنما ورد الفعلان (فعل الشرط وفعل الجواب) ماضيين لفظاً، فهما إذن مبنيان لفظاً ومجزومان محلاً، لأنهما حلا محل ما يجزم.

يقول أبو حيان «ومن أضرب عنه مفترأ طاح وخرج عن إصابة الحق» ص ٢٤٨، «ومن رجع إلى فطنة ربانية وقريحة صافية لحظ من هذا أكثر مما ضمنت العبارة وأنت عليه الإشارة» ص ١٩٧، «ومن طبع على الغيرة لم يمكنه أن يغفل، ومن وجد فى سوسه شيئاً أبداه، ومن كان فى قوته شيء أظهره، ومن استكن فى مزاجه شيء أبانه...» ص ١٤٠، «ومن خالط الخير بالنشر وقف بين العدم أو الوجود» ص ٢٥٢، ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة أنه لم ترد قرينة لتقييد الزمن فى الشرط بمن، وإنما تعلق زمن فعل الشرط (الماضى) بزمن فعل الجواب (الماضى) تعلقاً مطلقاً، ولم تفد (من) زمناً معيناً يدل على وقت محدد يبين وقوع الربط بين الشرط والجزاء، وإذا كان النحاة يشترطون فى فعل الشرط مع (من وما) أن يكون فعلاً مستقلاً فى المعنى، فإننى أرى أن ذلك يكون ضرورياً مع المضارع حيث يجزم الفعل لتضمن (من) معنى المجازاة الحقيقى فى (إن)؛ وهو، كما أشرنا فيما سبق، تعليق وقوع الجواب بوقوع الشرط فى المستقبل، فلا يصح الحكم عليهما لعدم وقوعهما بعد، أما وقد زال هذا الشكل من أشكال التعليق بوقوع فعلى الشرط والجواب فى الماضى فإنه يسند إلى الأداة نقل زمن الماضى فيهما إلى زمن الاستقبال، وهذه وظيفة لا تؤديها (من) لأنها اسم مبهم غير حرف

(١) شرح المفصل ١١/٤، شرح الكافية ٥٥/٢.

الأصلى أو الظرف الدال على الاستقبال^(١)، فاحتمل أن تدل الأفعال بعدها على زمن الاستقبال وغيره، وهو ما أطلق عليه «التعليق المطلق» للوصف والحكمة وغيرهما.

أما وأن أداة الشرط اسم فلا بد أن يتضمن فعلاً الشرط والجواب ضميراً رابطاً يعود عليه، كما ورد في أمثلة أبي حيان موافقة لشرط النحاة، وهو مفرد مذكر يتفق مع (من) فيهما^(٢). وهذه كما قلت من خصائصه في الأصل يحافظ عليها برغم انتقاله إلى معنى مخالف هو معنى الشرط، أما العامل فيها (كما هي الحال في كل أدوات الشرط الاسمية) فهو فعل الشرط، وذلك لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوباً عن فعل الشرط، فلا يعمل في المتقدم على فعل الشرط، ولأن الجواب قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية في بعض الحالات، وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما، ولكن ذلك مع (من) ليس مطلقاً وإنما يتحدد بحال الفعل الذى يليه: ففى الجمل الأولى والثانية والثالثة (أضرب، رجع، طبع، كان، استكن) فعل الشرط بعدها لازم أو ناسخ، ومن ثم فهو مبتدأ، وفى الجملة الثانية (وجد) والأخيرة (خالط)، فعل الشرط بعدهما متعد ومفعوله أجنبى عنه، فهو مبتدأ أيضاً، أما خبره فهو جملة الشرط وفيها ضمير الأداة، وقيل جملة جواب الشرط، وقيل جملة الفعل والجواب معا^(٣).

أما الصورة الثانية فتكون من (من + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وتمثل فى قول أبي حيان «ومن ظن فى هذين العالمين غير ما همما عليه، فهو فى وادى الوهم وأسر الحسبان» ص ٣٥٦، و«من رفع عصاه عن نفسه وألقى حبله وسبب هواه فى مرعاه... فقد خرج عن أفقه وصار إلى أرذل من البهيمة...» ص ١٩٧، و«فمن ألفها واستعملها وانقاد لها وغلب عليها فقد أعدم نفسه وعدمها وعدم معها واضمحل فيها...» ص ٢٦٦، و«من أحب

(١) مما يؤكد ما ذهبت إليه من ضعف الأسماء أو الظروف المحمولة على إن فى معنى الشرط، وأنها تعود إلى دلالتها الأصلية عند أى تغيير يحدث فى بنية الشرط، تلك العبارة الصريحة فى ذلك المعنى التى وردت فى الكتاب لبيوه ٧٠/٣ عن قوة الموصولية فى (من) عند تقديم جملة الجواب، إذ يقول: أتى من بأتينى، وأقول ما تقول... هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه فيبغ أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قسح ذلك حملوه على الذى، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: أتيتك إن تأتنى. فإذا قلت: أتى من أثنى، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أثنى صلة، وإن شئت كانت بمنزلة فى إن. أى تفقد التعليق والجزم وتدلل على مجرد الإخبار المطلق. وانظر رأى الرضى أيضاً فى هذا المعنى: شرح الكافية ٢/٢٥٩.

(٢) يقول الرضى شارحاً كلام ابن الحاجب فى شرح الكافية ٢/٥٥: «ومن وما فى اللفظ مفردان مذكوران صالحان للمنى والمجموع والمؤنث، فإن عنى بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما فى المعنى إذ هو صلة إلى المعنى.

(٣) النحو الوافى ٤/٤٣٨، ٤٣٩.

أن لا تجرى عليه أحكام الفلك فليجد سقفاً غير هذا السقف» ص ٢٧٣، ومن أراد أن يوجد على الناس كلهم فليكنوا لكلهم خيراً...» ص ٢٧٢.

ويلاحظ في كل هذه الأمثلة أن جملة الجواب ليست مما يصلح للجزاء، لأن الجزاء كما قلنا أصله أن يكون بالفعل أيضاً، مثل الشرط. لأن حصوله متوقف على حصول الشرط. أي يلزم تحقق التعليق سواء أكان قوياً أم ضعيفاً، فإن افتقر إلى ذلك بأن كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به، فيشوى الضعف في معنى التعليق الضمني الذي تختص به الأفعال^(١)، ويلزم إضافة ما يبقى على الصلة بين الفعلين، واختصت الفاء بأداء هذه الوظيفة، فالفاء إذن رابط إجباري للإبقاء على التعليق في بنية الشرط التي لا يكون فيها الجزاء فعلاً. هذا ما أفهمه من كلام النحاة الذين يقدمون الأدلة على الوظيفة المطردة. أما أن يكون للفاء معنى الإلصاق والتوكيد والخفة وغيرها، فهذه معانٍ إضافية يمكن أن تحملها بعض السياقات ولا تحملها بعض السياقات الأخرى، ومن ثم فهي لا تنسجم بالاطراد. ويسهل دحضها، ويقع فيها الخلاف، ولا تقوم على أدلة أو علل مقنعة أو مقبولة، وربما يفيد هنا أن نكرر عبارة ابن يعيش المحددة لهذه الوظيفة: «وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ ينتقل إلى ما يربطه بما قبله. فأتوا بالفاء لأنها تفيد الاتباع. وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها...»^(٢).

وفي الجملة الأولى يتكون الجزاء من مبتدأ وخبر. ومن ثم وجب اقترانه بالفاء، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله، أي يكون جملة مستقلة دون الفاء، ونبه هنا أيضاً إلى أن توقع الاستقلال هنا أكبر وأرسخ؛ لأن تغيير بنية الجواب إلى ما يصح الابتداء به قد زاد معنى التعليق به (من) ضعفاً. وفي الجملة الثانية يتكون الجزاء من فعل ماضٍ صحيح، أو يدل على المضي صراحة. ولا يمكن أن يؤول لأن السياق لا يتحمل التأويل، وهو ما عبر عنه النحاة باتفاق بقولهم: بأن يكون ماضياً لفظاً ومعنى. ولذا تصدرته (قد) مقترنه بالفاء (فقد خرج) على تقدير خبر المبتدأ، أي فهو قد خرج. ويلاحظ هنا تعقد جملة الشرط، لأن المعنى فيها يتوقف على مجموع الجمل التي وقعت موقع الشرط، وكذلك تعقد جملة الجواب لمماثلتها

(١) أطلق الرضي على ما أسماه «التعليق الضمني» أو «الربط الضمني من خلال التعليق»، مصطلح (الناسبة اللفظية) حيث علل عدم حاجة الجزاء إلى رابط بينه وبين الشرط فقال: «لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما. وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل. والجزاء متعقب للشرط كذلك...» شرح الكافية ٢/ ١٦٢.

(٢) شرح الفصل ٩/ ٢.

للشروط في التعقيد التركيبي والدلالي، وهي خصيصة بارزة في بنية التركيب الشرطي في مقابسات أبي حيان، وهي متكررة في الثالثة، أما الرابعة والخامسة فتتكون جملة الجزاء من صيغة الأمر تتقدمها لام الأمر، وهذه الصيغة تدل على الحال، ولذا يلزم عن ضعف التعليق فيها أن ترتبط بجملة الشرط بعلامة الربط ^(١)، وهكذا يتضح أن الجمل التي وقعت جواباً للشرط مع (من) في نثر المقابسات تتفق وقواعد النحاة.

نمط ٤: التركيب الشرطي (متى + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين أيضاً، تختلفان باختلاف بنية جملة الجزاء، وقبل أن نحلل الجمل التي تندرج تحت هاتين الصورتين نقف عند تحديد النحاة لكلمة الشرط (متى)، فمتى باتفاق النحاة اسم دال على الزمان المجرد في الأصل ^(٢)، ولا يفهم من كلام سيبويه أنه من الظروف التي يجازى بها فحسب، بل يدل - دون أن نخوض في الموضع الذي يخالف فيه الاستفهام الجزاء، والموضع الذي يوافق فيه الاستفهام الجزاء، وإن كان في الوقوف على التمييز بينهما فائدة، لأن الظاهر من كلامه أن أغلب أسماء الاستفهام (التي يستفهم بها) يجازى بها أيضاً (أو يمكن أن تتضمن معنى المجازاة) - على قوة في المجازاة ^(٣).

ونستخلص هذه الدلالة من استعمالها، وكلامه في تحليل مواضعها وتداخلها مع (إن)،

(١) أشار الرضي إلى أن الموصول دخيل في معنى الشرط، أو ليس شرطاً في الحقيقة، ولذا يجوز معه ما لا يجوز مع الشرط الحقيقي، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه من ضعف معنى الشرط في كل ما حمل على (إن)، وماتج عن ذلك من رتبة بنية الشرط معها، يقول معللاً وصل المبتدأ الذي في خبره القاء: أو وصف الفعل أو الظرف فقط، لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزء الذي يدخله القاء: وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط، وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين... وإنما جاز ألا يكون مبهما... لأنه دخيل في معنى الشرط... ١٠٢/١، ولكنه فصل هذه المناسبة اللفظية بالتعليق المعنوي حيث قال: أما الماضي غير المصدر بحرف والمضارع المصدر (بلم) فلا يدخلهما القاء أصلاً... لأن لهما مع مناسبتهما لفظاً للشرط على ما بينا تعلقاً بكلمة الشرط معنواً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إذن إلى العلامة. شرح الكافية ٢/٢٦٣. وقد نشد الأستاذ عباس حسن، فأكد هذه الوظيفة بالخصر حيث قال: ولأنه معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما. النحو الوافي ٤/٤٥٩.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ١/٢١٧: وأما متى فلانما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً. ويقول في ٤/٢٣٣: متى: أي حين. ويحدد الأستاذ عباس حسن التجرد في عبارة: الذي لادلالة معه على استقبال أو غيره (أي الدلالة على وقت مبهم في كلام القدماء)، فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلاً (أي الوظيفة النحوية له والمعنى النحوي المستفاد من سياقه) ٤/٤٣٠.

(٣) الكتاب ٣/٥٦، ونص العلاقة بين معنى الاستفهام والجزاء في ٣/٥٩.

غير أن الزمخشري قد صرح بعلة هذه القوة في معنى الشرط (المجازاة) حين كشف عن العلاقة بين دلالة الإيهام في (الاسم) ومعنى المجازاة، إذ إن تلك الخاصية تمكن الاسم من أداء وظيفة جديدة (أي الشرط) تضاف إلى الاستعمال الأصلي (أي الاستفهام). يقول الزمخشري: ومتى وأين وهما بتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط... ويتصل بهما (ما) الزيدة، فتزيدهما إيهاما، والفصل بين (متى) و (إذا) أن (متى) للوقت المبهم و(إذا) للمعين.^(١) أما ابن يعيش فقد زاد الكلام السابق إيضاحا حين قال: وفيهما (أي أين ومتى) معنى المجازاة لإيهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء...^(٢) ثم يبين قوة المجازاة في (متى) مقارنة بضعف المجازاة في (إذا) حملاً على الإيهام في (إن): فلما كانت متى وأين يشتملان على كل اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجواب عنهما معرفة ونكرة، ولم يكونا مضافين إلى ما بعدهما كإذ وإذا، جازت المجازاة بهما... فإذا دخلت عليهما (ما) زادتاهما إيهاما، وازدادت في المجازاة بهما^(٣).

فهذه الخصائص أو العلامات الخاصة بـ (متى وأين) جعلتهما أمكن في تضمن معنى الشرط بكل ما يقتضيه (كما هي الحال في «إن»)، أي تضمن معنى المجازاة الحقيقي بتعليق وقوع حدثين متعاقبين على جهة الاحتمال (بغرض الصدق فيما يليهما)، ويقتضى ذلك المعنى أن زمن الاقتران بينهما هو زمن الاستقبال، وينتج عن توفر الشرطين السابقين لزوم جزم الفعلين التاليين (فعلي الشرط والجزاء) لهما إذا كان معربين، فإن كانا مبنيين فالإعراب بالجزم يكون محلاً حيث لايجزم لفظ الماضي ولا الجملة الاسمية ولا الفعلية إذا وقعتا في الجزاء. أما إعراب (متى) نفسها فيتعلق بفعل الشرط عند جمهور النحاة، فهي ظرف للزمان في محل نصب بشرطها^(٤). ويرد الرضي على من ذهب إلى أن العامل هو الجزاء مستنداً إلى عاملين مؤكدين لصحة مذهب الجمهور، فيقول: قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون، ولايجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لايجوز في غير الظروف على ما مر... ولو جاز أيضاً عمل الجزاء في أداة الشرط لقلنا الشرط أولى، لأنهما فعلاً توجها إلى معمول، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين، لكن الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المصرين^(٥).

(١) الفصل ص ١٧٣. أظن أنه لا جدوى من إعادة الكلام في العلاقة بين الإيهام والبناء، ففي الإعادة تكرار لاطائل من ورائه.

(٢) السابق ١٠٦/٤.

(٣) شرح الفصل ١٠٥/٤.

(٤) حاشية الصبان ١٣/٤.

(٥) شرح الكافية ١١٠/٢.

هذا إذا وقع في الجزء فعل، فإن وقع فيه ما يقع موقع الفعل (الجمل الاسمية والفعلية) فلا بد من اقترانه بعلامة ربط (الفاء، إذا، اللام...)، وما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها - كما أشرنا في مواضع عدة، وهنا يضيف عامل استدلال ثالث على كون الشرط هو العامل مجيء الجواب في بعض المواضع بعد إن أو اللام أو الفاء... (١).

وأخيراً نفع على الفكرة التي لم يعبر عنها سيويه صراحة في أبواب لزوم الجزء (معنى الشرط) وذهابه في الأسماء التي تستخدم للمجازاة، ولكن وجب أن تستخلص من الاستعمالات المختلفة التي يبرز فيها تغير موقع هذه الأسماء. صرح بها الرضى كما فعل في مواضع عدة سبقت الإشارة إليها، وهي فكرة يجب أن توضع في الاعتبار في تحليل بنية الشرط، وهي العلاقة بين تضمن معنى الشرط والترتيب (أو بدقة موقع كلمة الشرط داخل هذه البنية)، يقول: لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له المصدر يجوز مثل هذا الترتيب (٢).

أما الصورة الأولى فتكون من (متى + فعل الشرط + جواب الشرط)، وتمثل في قول أبي حيان: «متى وجدت عالماً وجدته خفيف المال، ومتى وجدت موسراً وجدته خفيف البصيرة» ص ٢٥١، و«ومتى أمكن تسديد اللحظ إلى الغاية وإلى النهاية المتناهية لم يوجد إلا الحق الذي هو هو لا شيء هو به...» ص ١٥٦، و«... متى أهملت هذا النظر حققت عليك أن تكون استراحتك مما أنت منه بالموت...» ص ٢٥٣، و«... متى جربت هذه الأغراض، وتخللت هذه المعارف، وثبت على سمة العدل، نكتفتك الخبرات عاجلاً والعادات آجلاً» ص ٢١٦.

وأول ما يلاحظ هنا هو مجيء أفعال الشرط والجزاء في لفظ الماضي، وهو ما يؤكد خصوصية استعمال بنية الشرط في نثر المقابسات، فقد تحقق من خلال اسم الشرط (متى) تعليق حدثين يترتب وقوع الثاني على الأول، أي لا يتحقق مدلول الجواب (وجدته، لم يوجد، حققت، نكتفتك) ووقع معناه إلا بعد تحقق مدلول الشرط ومعناه (وجدت، أمكن، أهملت، جربت، تخللت، وثبت)، وزمن الاقتران بين فعلي الشرط والجواب فيهما جميعاً هو زمن المستقبل الذي اقتضته دلالة (متى) في هذا السياق على معنى المجازاة الحقيقي، غير أن إعراب الجزم الذي ينتج عن توفر الشرطين السابقين، وهو لزوم الجزم، لا يقع على هذه الأفعال، لأنها في لفظ الماضي، ولذا يكون الجزم فيها محلاً. ويبقى أن نشير هنا إلى أن فعل الجواب (لم

(١) شرح الكافية ٢ / ١١٠.

(٢) السابق. الصفحة ذاتها.

يوجد) يشير إلى الماضي معنى لتقدم لم على صيغة المضارع الذى يقلب زمنه من الحال إلى الماضي، وأن معنى الشرط فى المثال الأخير يتكون من مجموع دلالات الأفعال التى تقع فى موقع الشرط، ولايجوز الاختصار على فعل واحد كما قلنا؛ لأن الجواب (تكنتك) لازم لمجموع أفعال الشرط الملزومة.

أما الصورة الثانية فتتكون من (متى + فعل ماضى + الفاء + جملة الجواب). ونتمثل فى قول أبى حيان «ومتى وجدنا شيئاً فى الحسن فله أثر عند العقل...» ص ١٦٧، و«ومتى لم تقف عليها من تلقاء نفسك بضياء عقلك... فصل إليها من جهة أرباب الحكمة...» ص ٢١٦، و«متى استتببت الحرفة على هذا العرض الحقيقى فقد سلم المحترف عن وصمة التقليد فيها» ص ٣٠٣، و«متى لم يجلب الموانع فقد يسير الجوهر الجسمانى نحو كماله الأخص...» ص ٣٠٣، و«متى جاوز البعض البعض فقد استغنى الجميع عن الجميع، ومتى اتكل البعض على البعض فقد اضطر الجميع إلى الجميع» ص ٣٠٣.

قلنا إن شيوع استخدام لفظ الماضى سواء أكان فى الشرط أم فى الجواب، واستخدام جمل الجواب الاسمية أو الفعلية المقترنة بعلامة الربط، يرجع توظيف هذه البنية فى نثر المقابسات لأداء معنى التعليق، وذلك بربط أمر بأمر آخر فى صورة فرض.

ولذلك لا دليل على العلامة الإعرابية الخاصة بهذا النوع من التعليق فى ذلك النثر، وربما يفسر ذلك عدم وقوفنا عند المشكلات التى نتجت عن الخلاف بين النحاة حول وجوه إعراب أبنية التركيب الشرطى واحتمالات التأويل، ولذا نكتفى هنا برصد أنواع الجمل التى وقعت فى الجواب. وفى المثال الأول يتكون الجواب من جملة اسمية، وفى الثانى من جملة فعلية فعلها فعل أمر، وفى الثالث والخامس من ماضى صريح تنقده (قد) فلزم الدلالة على الماضى لفظاً ومعنى، أما فى المثال الرابع فقد أعقبها فعل فى صيغة المضارع، وهو يدخل فى امتناع تصدر جملة الجواب بالحرف قد، وإن كان فى أغلب أمثلة النحاة يعقبها الماضى الصحيح. ومعنى الكلام يقلب دلالة (قد) مع المضارع هنا على معنى التحقيق، وهو معنى يتداخل فيه مع الماضى^(١)، وعلى ذلك تكون الفاء واجبة لأن الجواب يدل بمجىء قد بعد هذا الفعل على تحقيق وقوعه، وليس احتمال الوقوع وعدم الوقوع، والفاء أيضاً رابط إجبارى فى كل الأمثلة السابقة للإبقاء على التعليق بين جملة الجواب (الاسمية أو الفعلية) وجملة الشرط، كما أن جملة الجواب لم تخرج فى أنواعها عن المواضع التى أوجب النحاة اقتران جواب الشرط فيها بالفاء.

(١) الفصل ص ٣١٦، ووصف المباني ص ٣٩٢، والجنى الدانى ص ٢٥٦، والتسهيل ١٤٣.

نمط ٥: التركيب الشرطي (لما + جملة شرط + جملة جواب)

يندرج تحت هذا النمط صورتان أيضاً، تختلفان باختلاف نوع الجواب. ويلاحظ - ابتداء - شيوع ورودها في المقابسات، وذلك لمناسبتها لما أشرنا إليه من قبل، وهو الدلالة على مجرد التعليق، إذ إنها تدخل في هذا الاستعمال على جملتين، تكون الثانية مترتبة على الأولى، وتخرج بذلك عن معنى المجازاة الحقيقية الذي يشترط وقوع التعليق في زمن المستقبل، إذ إنها على النقيض منه؛ لأنها تدل على وقوع التعليق في الزمن الماضي، بحيث يتم الحدث الأول فيعقبه متعلقاً به الحدث الثاني، ولذا لا يلزم معها ما يقتضيه معنى المجازاة من الجزم، يقول ابن هشام: الثاني من أوجه (لما): أن تختص بالماضي، فتقتضى جملتين وجود ثانيتهما عند وجود أولاهما^(١).

ويطلق على (لما) التعليقية^(*)، أي أنها (حرف) وهو مذهب سيويه كما سنرى بعد قليل، أو (ظرف) بمعنى حين أو إذ، وهو مذهب أبي على الفارسي، يفيد وجوب أو وجود شيء لوجوب أو وجود آخر. يقول سيويه: وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تحيى بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لا ابتداء وجواب^(٢).

وقد أكد المرادى حرفيتها، تأييداً لما ذهب إليه سيويه بوجوه خمسة^(**)، أهمها هنا مقابلة (لو) في المعنى، وكذلك الكلام بعدهما ابتداء وجواب.

ويبدو أن القول بظرفيتها هو الرأي الغالب، فقد رأى ابن السراج وأبو على الفارسي وابن جني والزمخشري وابن يعيش وغيرهم بأنها ظرف بمعنى حين^(٣)، وأكد ابن مالك وإن كان من خلال معنى إذ^(٤)، وهو ما استحسنته ابن هشام حيث قال: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة^(٥).

ويرجح ابن يعيش استخدامها في معنى الشرط لدلالاتها وتركيبها، أي دلالتها على الزمان المبهم، فسهل نقلها لتتضمن معنى المجازاة كغيرها من الظروف الدالة على الإيهام، وتركبها

(١) معنى اللبيب ١ / ٢٨٠.

(*) المصطلح المستخدم لدى المرادى في الجني الداني ص ٥٩٤.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٤.

(**) تفصيلها في الجني الداني ص ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣) المفصل ص ١٧٣، شرح المفصل ٤ / ١٠٦، رصف المباني ص ٢٨١، الجني الداني ص ٥٩٢، ومعنى اللبيب ١ / ٢٨٠.

(٤) التسهيل ص ٢٤١. وقال أيضاً: أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب.

(٥) معنى اللبيب ١ / ٢٨٠.

من لم وما لبناء إذ وما. وإذا كنا نوافق على الجزء الأول فإنه يصعب ذلك في الجزء الثاني؛ لأن ما نتج عن تركيب (لم وما) يخالف ما نتج عن تركيب، (إذ وما) والحمل في كلام العرب على المشابهة لا المناقضة. يقول ابن يعيش: ومعناه معنى حين وهو الزمان المبهم، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا، وهو مركب من لم النافية وما، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها؛ وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناه بالتركيب من المضى إلى الاستقبال (١).

أما الصورة الأولى: فتتكون من (لما + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وهي الصورة الغالبة في نثر المقابسات، وتتمثل في قول أبي حيان «لما رأيت شبابي هرباً بالفقر وفقري غنى... عدلت إلى الزمان أطلب إليه مكاني فيه...» ص ١٠٥. «ولما كان الباحث عن العالم العلوي يتصفح سكانه ويتعرف أماكنه وأسراره استحال أن يستفيد معلمه، كما استحال وبطل أن يستفيد خالقه يعلمه» ص ١٣٦، «لما رأينا النفس لا تفارق البدن إلا علمت، ولم نرها عملت إلا في بعض البدن، علمنا أنها ليست في جميع البدن» ص ٣٨٨، «لما لم نر الأبصار تدرك إلا الألوان والآثار بالنور علمنا أن الأبصار عاجزة عن العلم بالألوان إلا بإفادة النور إياها ذلك العلم» ص ٣٣٩، «لما فات سائر العلماء هذا البحث تاهوا واضطربوا وحاروا واحتربوا» ص ٣٩٩، «لما كان الذي بالقوة يحتاج إلى شيء موجود بالفعل يخرج به إلى الفعل، كان ذلك الشيء هو العقل الفعال...» ص ٢٨٩ (*)

ويلاحظ في كل الأمثلة أن أفعال الشرط والجزاء ماضية مثبتة (لفظاً ومعنى)، أو ماضية معنى (أي متكونة من لم + يفعل)، وهكذا تتفق مع جمهور النحاة في أنها تختص بالماضي، وتقضي جملتين يقع بينهما تعليق، بحيث يجب وجود الثاني (الجواب) عن وجود الأول (الشرط)، وهي الدلالة على مجرد التعليق (***)، لأن زمن الاقتران بين الفعلين بلا خلاف هو زمن الماضي. ويلاحظ هنا أيضاً تركيب الجواب أو الجزء من عدة أفعال في بعض الأمثلة، يبنى على ذلك أن دلالة الشرط أو الجواب لا تستخلص من فعل واحد؛ لأن في ذلك إجتزاء بالاقتنصار على معنى دون المعاني الأخرى المشتركة جميعها في تحديد مضمون الشرط أو الجواب.

(١) شرح الفصل ١٠٦/٤، وجمع الهوامع ٥٦/٢.

(*) وفي المواضع التالية ص ١٦٣، ٢٦٩، ٣٠٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٧٧... إلخ.

(**) أشرنا مراراً إلى هذا المعنى، ولذا لم أر قيمة في تكرير ما قيل من قبل.

أما الصورة الثانية فتكون من (لما + فعل الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وهي أقل استعمالاً من سابقتها، وتمثل في قول أبي حيان «ولما كنا بالعقل في أول الجوهر لم نجعل فصله، فلهذا ما اشتغلنا بالحس ولم نقض به....» ص ١٦٧، و«لما جعل الشخص الحيواني توليد المثل لبقاء نوعه فقد أهدي بالطبع المنعم لغايته» ص ٣٠٥.

وفي الجملة الأولى الجواب جملة تصدرتها بنية إشارية دالة على التعليل (الجار والمجرور) وهي تتناسب مع دلالة التعليل التي أشار إليها ابن مالك حين قال: إذا ولى (لما) فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط^(١)، وهو المعنى الأقرب إلى معنى التعليق، وهو أيضاً يوافق الجزء الأول من عبارة المرادى في التأكيد على صحة ما ذهب إليه سيويه، حيث قال: والرابع أنها تشعر بالتعليل... والظروف لا تشعر بالتعليل (٢). وقد وجب اقتران الجواب بالفاء لعدم وقوع فعل الجواب الماضى مباشرة، حيث يضعف التعليق الضمنى (أو المناسبة بين فعلى الجزء والشرط)، مما يوجب إضافة الرابط المبقى على التعليق بينهما. وفي الجملة الثانية يكون هذا الرابط إجبارياً أيضاً لتقدم حرف (قد) على فعل الجواب، ويضاف إلى ذلك أن إسقاط هذا الرابط يمكن أن ينتج عنه اضطراب أو خلل في بنية الجملة ودالتها على التعليق، إذ يمكن أن نظن استقلال الجملة الثانية عن الأولى وتسبعية جملة (لما) لكلام سابق فتعود إلى دلالتها الأصلية، وهي الدلالة على الظرفية (بمعنى حين). وهكذا نرى هذا التركيب الشرطى (لما) في صورتيه يتفق مع شروط النحاة له، وإن كانت الصورة الأولى، حيث يكون فعلاً الشرط والجزء ماضيين، لم تخرج عن اتفاق النحاة حولها، أما الثانية فقد وردت جملة مقرونة بالفاء وهو ما يجيزه ابن مالك^(٣).

نمط ٦: التركيب الشرطى (كلما + فعل الشرط + فعل الجواب)

لا يضم هذا النمط سوى صورة واحدة، وبرغم دلالة بنية (كلما) على التعليق، إذ يرد بعدها جملتان، تقتضى أو ترتب إحداها على الأخرى، فإن ذلك - كما يفهم من موقف النحاة من استعمالها - ليس كافياً لإدراجها ضمن أبنية الشرط.

وعلى أية حال فقد يكون من المفيد أن نرجع إلى موقف سيويه منها، إذ يعد - دون شك - المنطلق لمواقف النحاة الذين جاءوا بعده. ولما كان النحاة يرون أن (كلما) مكونة من كل وما، وأن كل ظرفية، وأن (ما) مصدرية، فإننى لا أرى بأساً فى الرجوع أولاً إلى بنية (ما) التى

(١) التسهيل ص ٢٤١.

(٢) الجنى الدانى ص ٥٩٥.

(٣) التسهيل ص ٢٤١، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

تشكل أساس بنية (كلما)، وإن كانت (كل) تضيف من خلال السياق دلالة على الاستمرار كما سئرى في استعمالاتها بعد قليل. يقول سيويه: وسألته عن قوله: ما تدوم لى أدوم لك، فقال: ليس فى هذا جزء، من قبل أن الفعل صلةً لما، فصار بمنزلة الذى، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين...^(١).

ودليله على الجزء هاهنا أننا لا نستطيع أن نستفهم بما، لأن (ما) إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدراً بطل فيها الاستفهام، لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن توصل بفعل، كما يقول السيرافى: وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام، لاستواء الجزء والاستفهام. هذا معنى قوله أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد، يعنى إذا كانت موصولة بتدوم^(٢).

فهى معربة إذن بنصبها على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى كما يقول ابن هشام^(٣)، ولذا فهى تدل على مجرد التعليق، وحملت على هذا المعنى. من جهة الظرفية التى جاءت (كل) من جهة ما^(*)، واقتضاء ورود جملتين بينهما علاقة ربط ضمنية. وإذا كانت العلة وراء ضعفها فى الجزء هى عدم استعمالها فى الاستفهام، فإن سيويه نفسه قد دفع التطابق بين الجزء والاستفهام حيث رفض مقولة: يجازى بكل شيء يستفهم به، وقال: فالوجه أن تقول: الفعل ليس فى الجزء بصلة لما قبله كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله^(٤).

وربما يقصد هنا بمصطلح (صلة) التعلق بكلام سابق، بمعنى أن الكلام بعد الاستفهام أو الجزء منقطع عما قبله غير متعلق به أو مبنى عليه، أى ليس الفعل فى الجزء والاستفهام بصلة (أو بوصل) لما قبله أو غير صلة، ولكن الصلة مع كلما داخل بنية الشرط، لأن الفعل هنا صلة فحمل على الذى لضعفه فى معنى الشرط وإن كان يدل على الحين، ولامتناع الاستفهام به أيضاً، يقول سيويه: ومثل ذلك: كلما تأتىنى آتيك، فالإتيان صلةً لما، كأنه قال: كل إتيانك آتيك، وكلما تأتىنى يقع أيضاً على الحين، كما كان (ما تأتىنى) يقع على الحين. ولا يستفهم بكلمة كما لا يستفهم بما تدوم^(٥).

(١) سيويه: الكتاب ١٠٢/٣.

(٢) هامش الصفحة السابقة.

(٣) مغنى اللبيب ٢٠١/١، وشرح الكافية ١١٤/٢.

(*) انظر احتمال مجيء الظرفية لها من جهة ما لوجهين. فى السابق، الصفحة ذاتها.

(٤) سيويه: الكتاب ٥٩/٣. وفى الهامش كلام مفيد حول العلاقة بين الجزء والاستفهام، والخلاف حول فهم عبارة سيويه.

(٥) الكتاب ١٠٢/٣.

ويتكون نمط (كلما) من (كلما + فعل ماض + فعل ماض)، أي أنها تختص بالزمن الماضي أيضاً، مثل (لما) الحينية، يقول أبو حيان «فكلما كان استعجام الحال أشد كان الأمل أضعف، وكلما كان الأمر أبين كان الشوق إليه أعظم...» ص ٢٧٧، و«كلما كانت هذه الرسوم أتم وأحسن... كان التحريك ألطف والإدراك أشرف» ص ١٩٦، و«فكلما اختلف مراتبها على عادة أهلها كان وشيها أروع وأجهر» ص ١٤٥، و«كلما قرب منها كانت الحال، أعنى الصداقة، إلى الحثيئة أقرب وعليها أشمل» ص ٣٦٠، و«كلما فعلته النفس بالأدب فعلته الطبيعية بالعادة، وفعله العقل بالتقبل وفعله الباري بالجود» ص ٢٦٥.

وفى كل الأمثلة السابقة نلاحظ أن بداية زمن الاقتران بين الفعلين (فعللي الشرط والجواب) هو الماضي (*)، وتدل البنية بوضوح على تعليق وإن استشعر فيها الفرض المستمر أيضاً، فالارتباط بين مضمون الحدثين ارتباط قدر أو مقدار، أي أن وصول الخبر أو معنى حدث الجزء إلى قدر معين يتوقف على وصول الشرط أو معنى حدث الشرط إلى ذلك القدر، ففي المثال الأول يكون قدر كون الأمل أضعف مترتباً على قدر كون استعجام الحال أشد، وكذا الأمر في بقية الأمثلة، وأرجح أنه برغم كون الأفعال جميعها في لفظ الماضي - فإن قوة فرض التعليق المستمر فيها لا يجعل أفعالها تنحصر في الدلالة على الماضي فحسب، وإنما يجوز من خلال مفهوم مجرد التعليق أو التعليق المطلق افتراض الدلالة على الحال والاستقبال أيضاً. وهذا المعنى في - رأيي - هو علة جوهريّة وراء عزوف النحاة عن إدراج بنية كلمة (كلما) في الشرط، للافتقار فيها إلى معنى الاحتمال بدلالة أفعالها على الماضي (في الصورة المختصة بها)، وعلى الحال والاستقبال من خلال دلالة الاستمرار التي تدعمها السياقات الواردة فيها. ويؤكد صحة ما ذهب إليه النحاة من ضعف هذه البنية في معنى الشرط بعض الأمثلة التي وردت في المقابسات، ولم يمنع ورودها مفردة من أن نجدها جديرة بالتحليل لأنها تمثل أدلة معضدة لكلام النحاة. يقول أبو حيان: «وهذا علم كلما قلت الحروف فيه كان المعنى بها أتم وأخلص، وكلما كثر اللفظ كان ما يراد به ويعنى فيه أنقص» ص ٣٢١، وبنية (كلما) هنا تتعلق بكلام سابق أو بنيت على كلام سابق لإيضاحه، وفي هذا مخالفة لمفهوم الاستقلال لدى سيبويه الذي خص به الجزاء (والاستفهام أيضاً)، وإن كانت تشبه في ذلك بعض أبنية (إذا، وإن، ولو، ولولا)، ولكننا قد فصلنا الكلام عن ضعف هذه الأبنية في معنى المجازاة

(*) لم نقل لفظ الماضي - لأن الأنفصال التي تأتي بعد (إن) تدل على الاستقبال وإن كانت في لفظ الماضي، لقوة (إن) معنى المجازاة، حيث تعلق زمن الاقتران بين فعللي الشرط والجزاء في المستقبل، وهو لا تقوم به (كلما) لضعفها في الدلالة على هذا المعنى، فيظل زمن الأفعال بعدها في الماضي الصريح أو الصحيح.

الحقيقى. ويقول أيضاً «إذا انسلخ كلما عدى العلة الأولى من الوجوب ومن الوجود» ص ٢١٣، وهنا يقدم النتيجة أو بمعنى أدق كما يقول سيويه - الجواب، إذ يقول: وأما (إذن) فجواب وجزء. (١). ومعنى ذلك أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، ولا يوجد هنا ترادف بين المصطلحين، لأن الأول يعنى الإجابة، حيث تكون مبتدأة، وهذا استعمال يخالف استعمالها الثانى حين تقع فى بداية جملة جواب الشرط (الجزاء عند سيويه) (٢).

ويُجَوِّزُ النحاة دخولها على الماضى كما هى الحال فى المثال السابق، ولكن لا تؤثر فيه. (٣) أى أنها تفقد المعنى (النتيجة أو الجواب) حين تفقد العمل، وهى فى الوقت نفسه قريبة على وقوع الفعل فى زمن الماضى، ويرجع ذلك دلالة (كلما) على معنى (حين)، وعلى ذلك تكون جملة (كلما) مبنية على الكلام السابق، متعلقة به، فتفقد الاستقلال والدلالة على الاستمرار أيضاً.

أما المثال الأخير فقول أبى حيان «وكلما كان التباس النفس بالمزاج الموافق...» ص ٢٢٧، فهو بنية مجتزأة، إذ يتكون من جملة واحدة هى الجملة التى فى معنى الشرط. أما الجملة التى فى معنى الجواب فمحذوفة، ولا سبيل إلى استخلاصها إلا من خلال السياق الذى وردت فيه، وأظن أن الكلام السابق برغم استقلاله تركيباً ودلالة وانقطاع جملة (وكلما) عنه من خلال الواو، فإنه وحده يمنح هذه الجملة الصحة والسلامة بتأويل جملة تصلح أن تكون فى معنى الجواب من مضمونها، أما الكلام السابق فهو (ومحل البنية بين أبناء هذه القوة بالترقى والتحدّر). ويمكن تأويل الجملة المحذوفة بإضافة (كان) إلى الكلام السابق، وإذا كان يجوز فى الشرط الحقيقى أن يحذف الجواب إذا دل عليه دليل، وكان ذلك الذى يسبقه مالا يصلح جواباً ولكنه يدل على الجواب المحذوف، فإن دلالة الجملة الاسمية على الثبوت واللازمان يزيد معنى التعليق هنا ضعفاً، وهكذا فربما أوضح هذا التحليل موقف النحاة من معنى الشرط فى (كلما).

نمط ٧: التركيب الشرطى (لو + جملة الشرط + جملة الجواب)

تدخل بنية (لو) ضمن الأبنية الدالة على مجرد التعليق، أى تقتضى تعليق أمر على آخر، فيرد بعدها تبعاً لهذا الاقتضاء جملتان، بينهما ربط معنوى نتج عن التعليق، غير أنها تختص بأمرين، الأول يتعلق بزمن الاقتران بين جملتى الشرط والجواب معها. وهنا - نجد أنها تقتضى - باتفاق النحاة - فعلاً ماضياً، أى أنها تختص بالزمن الماضى، سواء أدخلت على

(٢) الكتاب ٣/ ١٢، ١٤.

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٣) الجنى الدانى للمرادى ص ٦٤.

الماضى أو غيره^(١). ولا خلاف حول مخالفتها للتعليق الحقيقى الذى يستلزم - كما قال النحاة - تعيين زمن الاقتران بين الشرط والجواب للاستقبال على الأغلب، إذ إنه بإفادة (لو) تعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى انضح تحديد سيبويه لهذا الحرف بأنه لا ابتداء وجواب، ويتداخل مع (لما) فى خاصيتى زمن الأفعال بعدهما ومعنى الجواب، فقد قال عن (لو): أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، وقال عن (لما): فهى للأمر الذى قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لا ابتداء وجواب^(٢).

وفى توكيده على الشبه بينهما فى بعض الخصائص بيان كاف للنتيجة المشتركة وهى أنهما يدلان على مجرد التعليق، أو بعبارة (لا ابتداء وجواب)، ولذا لم يعالجها ضمن حروف الشرط؛ لأنه لا يعدها فى معنى الشرط أو بمنزلة الشرط أو متضمنة معنى الشرط، لمخالفة بنيتها للمجازاة الحقيقية فى خصيصته الجوهرية؛ وهى تعيين زمن الاقتران للاستقبال.

وبوضح ابن يعيش مذهب سيبويه فى إخراج (لو) من حيز حروف الشرط، ومذهب الآخرين فى إدراجها فى حروف الشرط بقوله: ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضى^(*) والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشئ على شرط إنما هو وقوف دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها فى حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان وجود الثانى موقوفاً على وجود الأول^(٣).

العلة إذن هى مجرد التعليق، أى تعليق وقوع أمر على أمر آخر، ولكنها لا تمثل - كما قلت - إلا ضلعاً واحداً من أضلاع مثلث المجازاة الحقيقى، إذ خالفته فى زمن الاقتران، فهو - باتفاق النحاة - الزمن الماضى^(***).

(١) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٢٤، والزمخشري: الفصل ص ٣٢٠، وابن يعيش: شرح الفصل ٨/ ١٥٥، والرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠، وروصف الباني للمالقي ص ٢٨٩، والجنى الدانى للمرادى ص ٢٧٢، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٥، والنحو الوافى لعباس حسن ٤/ ٤٩١.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤، ٢٣٤.

(*) ينبغى ألا نستنتج من ذلك أنه يقصد معنى الحرف مفرداً، ولكنها دلالة السياق التى استنتجت من استعمالات هذا الحرف، وفى العطف دليل كاف على ما نفهم من كلام ابن يعيش وغيره، فمعنى الشرط مع (لو) المضى، يخالفه الشرط فى غيره إذ يكون بالمستقبل.

(٣) شرح الفصل ٨/ ١٥٥.

(***) لا حاجة بنا لاستكمال أضلاع المثلث، لأن الإعراب بالجزم وهو الضلع الثالث منرتب على تحقق الضلعين الآخرين، معنى التعليق، وزمن المستقبل، ولذا فإن استعمال (لو) للدلالة على الشرط الحقيقى وإن كان قليلاً دون اقتران الإعراب بالجزم على الأرجح من أعقد مسائل هذه القضية، إن لم تكن أغربها. ولكنها اللغة التى تأبى إلا الانفلات من التعبد. ونضيف هنا أيضاً قول الشلوين الذى لم ير فيها إفادة الأمر =

أما الأمر الثاني الذي تختص به (لو) فهو دلالة الشرط والجواب بعدها على الامتناع، وإن كنا نرى أنه قد خرج من قول سيبويه السابق: أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، الذي فسر المرادى بأنه يعنى أنها تقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: (لو) حرف يقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته^(١).

ويشهم من ذلك أن الجواب لا يلزم أن يكون ممتنعاً، كما شاع، لأنه عند سيبويه يكون ثابتاً مع امتناع الشرط أو عدم حصوله أو توقع حدوثه، وهو فرق ظاهر بين معنى الشرط فى (إن) وتضمن الشرط فى (لو)، وقد أوضح ابن يعيش هذا الفرق حين قال: (وأما لو) فمعناها الشرط أيضاً، لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني، كما كان كذلك فى (إن).^(٢) كانت الدلالة على التعليق بأن الأول سبب والثاني مسبب، كما هى الحال مع (إن) هى إذن علة تضمنه معنى الشرط بوجه عام، ولكنه يفارقه فى دلالة الامتناع، وإن كنا نفهم من عبارته ما شاع من أنه حرف امتناع لامتناع، أى تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، إذ يقول: إلا أن الفرقان بينهما أن (لو) يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول، ولم يوجد الشرط ولا المشروط فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع وجود الأول، و(إن) يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأول ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود^(٣).

بيد أن معنى الامتناع لدى الرضي أكثر دقة، إذ إنه يتوقف على طبيعة علاقة التسيب بين الشرط والجواب، وقد رد من قصر الامتناع على الأول وعلى المصنف الذى ذهب إلى امتناع الأول لامتناع الثاني، بل أثر انتفاء الأول لانتهاء الثاني، فصل تعليقه، فقد قال المصنف: بل هى لامتناع الأول لامتناع الثاني، قال وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب.. قال: فالأولى أن يقال: لانتهاء الأول انتفاء الثاني، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب.

= الأول فقط، حيث زعم إنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق فى الماضى.. ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت. معنى اللبيب ٢٥٦/١. وقد وصف ابن هشام (الامتناع للامتناع) بأنه هو القول الجارى على السنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين. وهو باطل بمواضع كثيرة. معنى اللبيب ٢٥٧/١.

(١) الجنى الدانى ص ٢٧٥.

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨.

(٣) السابق، الصفحة ذاتها.

وفيما قال نظر - كما يقول الرضى - لأن الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشرط سبباً... أو شرطاً.... والصحيح أن يقال - كما قال المصنف - هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أى أن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأن (لو) موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود فى الماضى، والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه (١).

وهذا يعنى أن المعنى الغالب مع (لو) هو امتناع الشرط (الملزوم) لامتناع الجواب (اللازم)، أو انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، وذلك إذا كان الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق كما يقول الأستاذ عباس حسن؛ لأن (لو) تحجب وإن كان قليلاً فى استعمال يكون جوابها لازم الوجود أو ثباتاً، وذلك إذا كان للجواب سبب آخر يجوز أن يؤدى إلى إيجاد (الجواب) وتحقيق معناه (أى اللزوم أو الثبوت) (٢).

وهكذا يصح أن يكون الجواب فى بعض الاستعمالات غير ممتنع برغم امتناع الشرط، وهو معنى لم يتكرر فى استعمالات أبى حيان، ولهذا نكتفى بالقول بأن تقييد الجواب بالامتناع لحتمية امتناع الشرط كان دافعاً إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه بعض النحاة الذين حصروا (لو) فى المعنى الشائع، ولما كانت هذه المعانى الدقيقة شديدة التقارب إلى حد يمكن معه أن تتداخل فيما بينهما، كان المعول الأساسى على السياق وقراءته فى التمييز بينهما، وهو ما أكدته النحاة القدامى والمحدثون. يقول الأستاذ عباس حسن: فامتناعه (أى الشرط) لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه، فقد يمتنع الجواب حيناً، ولا يمتنع حيناً آخر، على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات (٣).

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٢) شرح الكافية، الموضع السابق، والتسهيل لابن مالك ص ٢٤٠، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٨، والجنى الدانى للمرادى ص ٢٧٣، والنحو الوافى لعماس حسن ٤/ ٤٩٢.

(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٣. قال المالكى فى (لو ولولا): الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، رصف المباني ص ١٨٩، ١٩٣، واختار ابن هشام - بعد إيضاح الإشكال والنقص فى عبارة سيبويه، والنقص فى عبارة ابن مالك، وهى قوله: حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه - أجود العبارات وهى قوله: لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. مغنى اللبيب ١/ ٢٥٩، ٢٦٠.

ويندرج تحت هذا النمط صورة تختلف باختلاف جملة الشرط أو جملة الجواب، ويعقبها بعض أبنية (لو) المجتزأة وغيرها مما يخرج عن معنى الشرط الحقيقي.

أما الصورة الأولى فتكون من (لو + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وتتمثل في قول أبي حيان: «لو أيدت هذا القول ببرهان ساطع أو دليل مقنع، كنت قد شيدت ما أسست وقويت ما بنيت» ص ١٨٣. و«لو خلص النظر من هذا كله لم يشهد إلا وجد...» ص ٣٥٤. و«فلو كانت على جهة الملك ما زل زلة ولا ضل ضلة...» ص ١٩٩.

ونلاحظ في المثال الأول أن الفعل في جملة الشرط يدل على زمن الماضي البسيط، بخلاف فعل الجواب الذي يدل على زمن مركب وهو زمن الماضي القريب المنقطع، وكذلك كلاهما في زمن الماضي لفظاً ومعنى، فيكون زمن الاقتران بينهما هو زمن الماضي، وتكون دلالة لو معها على امتناع لامتناع. وفي المثال الثاني يدل فعل الشرط على زمن الماضي أيضاً، أما فعل الجواب فيدل على زمن الماضي معنى، وعلى الرغم من أن الفعل الأول مثبت والثاني منفي، فإن دلالة (لو) هنا أيضاً امتناع لامتناع، وإن كان بعض النحاة يدخل معيار الإثبات والنفي في تقسيم أحوال (لو) (١).

فتكون دلالة (لو) هنا حرف وجوب (لأن فعل الشرط مثبت)، لامتناع (لأن فعل الجواب منفي)، ويسرى ما قبل في المثال الثاني على المثال الثالث، وإن كان فعل الجواب ماضياً لفظاً ومعنى، ومنفياً بما. ويجب أن أشير هنا إلى أن قصدي في كل ما سبق من امتناع الأول هو الامتناع الذي تحقق للشرط بدخول لو عليه، أما امتناع الثاني فقد تحقق بوقوع مناسبة بينه وبين الأول (*). ويلاحظ بوجه عام قلة ورود هذه الصورة في نثر المقابسات.

أما الصورة الثانية فتكون من (لو + فعل ماضٍ + اللام + فعل ماضٍ)، وتعد هذه الصورة أكثر صور غلط (لو) شيوعاً. وتتمثل في قول أبي حيان «ولو عافى الله - تبارك وتعالى - بالطب أبداً لا تخذ الناس الطبيب رباً» ص ٢٠٧. و«لو لم ينفع بالطب أحداً لهجر الناس الطب هجراً» ص ٢٠٧. و«... لو قدس نفسه وبأين هواه، واختار الحق معتقداً... لانتعشت روحه واستار عقله وذكت بصيرته...» ص ٢١٦. و«فلو لم يكن في هذه إلا ما يوجه عليه الشغل والاستبصار من أجل ما قاله العقل... لوجب أن لا يلقي بيده إلى التهلكة...» ص ٢٢٠. و«لو لم يكن في النوم من الحكمة إلا أنه راحة لأبداننا وجمام لأرواحنا... لكفى» ص ٣٥٧.

(١) الجنى الداني للمرادي ص ١٧٧.

(*) لخص ابن هشام خصائص (لو) في الدلالة على ثلاثة أمور: عقد السبية والمسبية. وكونها في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب. وتارة لا يعقل. معنى اللبيب ١ / ٢٥٨.

«لو كان هذا العالم السفلي ثابتاً على صورة واحدة كالعالم العلوي... لكان لا خلاف بين العالمين، وكان لا يكون أحد العالمين أولى بتحريك من العالم الآخر بتحريكه...» ص ٣٥٥، و«لو خُصَّ مظهره من موهومته... وتميز محسوسه من معقوله... لكان لا يدخله الظن في العلم، ولا يدب الحس في العقل... وتوضحت الأشياء بأعيانها...» ص ١٧٨، و«لو استوى الطرفان نسقط البحث وزال المراء، ولكان لا يشتاق الغريب إلى وطنه» ص ٢٤٢. وفي المثال الأول نجد أن قريضة التأبید (أبدًا) الدالة على الاستمرار لها دور جوهري في تأكيد معنى الامتناع في جملة الشرط، التي تتعلق بها معنى الامتناع في جملة الجزاء التي تقدمها اللام في أغلب أبنية (لو)، حيث يكون الفعل الماضي مثبتاً.

وفي الحقيقة يرجع تفسيرها إلى سيويه، حيث يفهم من كلامه لزوم وقوعها في الجواب في بعض الاستعمالات، ووصفها بالحسن والجواز، لأنها للربط أو التوكيد أو دليل على الجواب أو التعليق وغيرهما من المعاني التي تستفاد من مواضع مختلفة في الكتاب، واختار كل نحوي بعده معنى بعينه فحصرها فيه رافضاً المعاني الأخرى، خلافاً لمذهب سيويه الذي أبى أن يقيدها، حيث أسند للسياق دوراً جوهرياً في تحديد المعنى (*)، وإن كان عدم نصه على معناها مع (لو) صراحة سبباً كافياً للخلاف حول معناها. يقول سيويه في المعنى الذي التزم أغلب النحاة به، وهو أن اللام لا القسم لا لام (وإلّا نألي لو ولولا) بعد (جملة: إن أتيتي لأكرمك): ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتي لأكرمك^(١).

وقد رفض الرضوي أن تكون اللام لا في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ (٥) ﴿تَرَوْنَ الْجَحِيمَ﴾ [التكوير: ٦٥]، باعتبار أن لا (لو) يجوز حذفها، أما اللام في هذه الآية فلا يجوز حذفها لأنها لا القسم، وعليه فقد استغنى عن جواب الشرط فيها لقيام جواب القسم مقامه^(٢). أما الزمخشري فقال في تحديد وظيفتها: ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى^(٣)، ولكن ابن يعيش خالفه فيها مؤولاً أمثلة سيويه كما قلنا، إذ يقول: والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(٤).

(*) لا يتسع المقام لاقتباس النصوص الدالة على ما ذهبنا إليه، ولهذا سنكتفي ببعضها ونحيل إلى الأخرى لمن أراد الاستزادة والتعمق، مع ملاحظة أن الحديث في الأغلب عن (إن) حيث أهمل سيويه ذكر (لو) في الشرط كما قلت لأنها عنده للابتداء والجواب.

(١) الكتاب ٣/ ٦٦، ١٠٥ و ١٥٢.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٩٢.

(٣) الفصل ٣٢٧.

(٤) شرح المفصل ٩/ ٢٢.

وهكذا يقدر القسم في الجملة التي وقعت فيها اللام. ولذلك تكون اللام واجبة إذا صرح بالقسم، وجائزة إذا لم يصرح به (فإذا صرحت بالقسم لم يكن بد من اللام، وربما حذفت إذا لم يظهر القسم). ويرجع المعنى الذي اختاره الزمخشري إلى بعض أقوال أبي على الفارسي، حين قال: ولا تدخل هذه اللام في (لو ولولا) إلا على الماضي دون المستقبل، وقد ذهب أبو على في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب (لو ولولا) زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها^(١). ويبدو أن علة استخدام هذه اللام في جواب (لو ولولا) - كما فهمنا من كلام سيبويه أساساً، ثم من أقوال النحاة بعده - هو ضعف هذه الاستعمالات في معنى الشرط الحقيقي، لخروجها عن معنى الاحتمال وغير ذلك مما أضعف التعليق الضمني بين الفعلين، وبخاصة إمكان انقطاع الصلة المعنوية بين الجواب الذي لا يلزم أن يكون مبنياً على الشرط وبين الشرط، لأن المحققين قد أكدوا الامتناع للسبب (الشرط) فقط، أما الجواب فلم يقيد، أو كما قال ابن هشام: ثم نارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل^(٢). وهنا تكون اللام واجبة وجوب الفاء مع (إذا) إذا لم يصلح الكلام بعدها للجواب، أي افتقر إلى التعليق المعنوي أو الضمني أو المناسبة اللفظية لدى الرضي، أو الارتباط المناسب لدى ابن هشام^(*).

ولذا كان موقف ابن هشام من زعم ابن جنى (وهو يتبع أسناده أبا على الفارسي) أن اللام بعد (لو) و(لو لا).... لام جواب قسم مقدر، موقفاً متشدداً، ووصف زعمه بالتعسف^(٣)، إذ أرجع الدلالة إلى كثرة الاستعمال، وهو محق فيما ذهب إليه من ضعف الحمل على القسم، لأن الأمثلة السابقة لا تتحمل القسم الذي هو مبالغة في التوكيد، فإن فهم التوكيد المقترن بالزيادة - كما في قول أبي على - على أنه إثبات الارتباط بين الجملتين، فليس في ذلك تعسف ولا غيره، ولا حاجة لتقدير القسم عند كل استعمال للام مع (لو أو لولا)، فوجود اللام في الجواب إذن ليس على صفة اللزوم، ولكن على صفة الجواز، وإن رجح استعمار

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٣.

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٢٨٥. فصل ابن هشام رفضه لقوله: أن لو نفي امتناع الشرط لامتناع الجواب جميعاً، تفصيلاً كافياً ص ٢٥٧، ٢٦٥.

(*) انظر فيما سبق في معنى التعليق الحقيقي، وموقف سيبويه من (لو) وغيره من ذهب مذهبه، وموقف الزمخشري وابن مالك وابن هشام وغيرهم المناقض له. إذ عدوها حرف شرط، وهذا تفسير لقوم في عبارة المرادي. إذ قال: وأبي قوم تسميتها حرف شرط، لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في الماضي. فليست من أدوات الشرط. الجنى الداني ص ٢٨٣.

(٣) مغنى اللبيب ١ / ٢٣٤، ٢٣٥. وانظر رأي الزجاجي في اللامات ص ١٢٧، ١٢٩، والمالقي في رصف المباني ص ٢٤١، ٢٤٢، والمرادي في الجنى الداني ص ١٨٣، ٥٩٨، ٥٩٩.

الانفصال عن الشرط إثباتها للإبقاء على الارتباط، ولا يمنع ذلك من إفادتها لمعان أخرى تستفاد من السياقات، كما فهمنا من الخلاف بين النحاة حولها، ويصدق ذلك على المعنى الذى أثبتته الأستاذ عباس حسن لبعض النحاة تفسيراً لمجىء هذه اللام فى جواب (لو) حيناً، وعدم مجيئها حيناً آخر. يقول: هذه اللام تسمى لام التسويف، أى التأجيل والتأخير والتمهل^(١).

ويدل الشرط على عدم معافاة بالطلب أبداً، أى امتناع الشرط بعد (لو)، وقد تعلق به الجواب تعلقاً معنوياً - ابتداءً - لامتناعه، أى عدم اتخاذ الناس الطبيب رياً، ثم أضيف إلى هذا التعلق المعنوى رابط لفظى هو اللام، وإن احتمل فى هذا السياق معنى التوكيد أيضاً. وفى الجملة الثانية يتعلق امتناع الهجران بامتناع عدم النفع تعلقاً معنوياً ولنظماً كسابقتهما أيضاً. وفى الجملة الثالثة يتحقق امتناع الجواب لامتناع الشرط أيضاً، ولكن يلاحظ التعقد التركيبى والدلالى فيها، إذ تتركب جملة الشرط أو الجواب من عدة أفعال، فيكون معنى الشرط هو مجموع معانى هذه الأفعال الداخلة فيه، ويكون معنى الجواب كذلك، وكما قلت تمثل هذه الظاهرة سمة جوهرية فى نثر المقابسات. وفى الجملة الرابعة يكون فى إثبات جملة الشرط من خلال القصر توكيد للمعنى الذى تجعله (لو) ممتنعاً أو متنفياً، أى امتناع أو انتفاء كون ما يوجب الشغل فيها فحسب، تعلق به انتفاء وجوب عدم الإلقاء فى الجواب، وفى الجملة الخامسة يتعلق انتفاء الكفاية فى جملة الجواب بانتفاء قصر الحكمة فى النوم على الراحة، وإن كان الإطلاق فى الكفاية يحتمل أن يكون المعنى فيه على صفة اللزوم لأن جملة الشرط لا تنفد إمكان أن ندخل معها أسباب أو علل أخرى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق معنى الكفاية فى الجواب. وفى الجملة السادسة يتحقق امتناع عدم وجود خلاف بين العالمين، العلوى والسفلى لامتناع بقاء العالم السفلى ثابتاً، ولكن يلاحظ هنا أن الجملة المعطوفة على جملة الجواب لم تدخل عليها اللام، بخلاف ما حدث فى الجملة السابقة، إذ تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، أو انتفاء حدوث الثانى لانتفاء حدوث الأول، لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، أى أن طرفي الفرض متساويان، ولكن معنى الشرط والجواب فيها معقد لتركبهما من عدة أفعال تشترك فى تكوين هذين المعنيين، وكذلك دخلت اللام على الجملة المعطوفة على جملة الجواب، وهو ما يرجع الاختيارية فى استخدام هذه اللام وتكريرها، حيث تكون العلة فيه قصد المتكلم^(*) إلى إثبات الارتباط، وإن احتمل معنى

(١) انظر تفصيل معناها فى النحو الوافى ٤ / ٤٩٨، ورأى ابن الأثير فى الجامع الكبير ١ / ٢٢٥.

(*) هذا معيار مهم لتفسير بعض الاستعمالات الاختيارية، وقد أشرت فى مواضع متكررة إلى توظيف النحاة له، وانظر حول توظيفه فى هذا الموضع كلام الرضى ٢ / ٣٩٠.

التوكيد أيضاً، ويؤكد ما قلنا هنا بنية الجملة الثامنة التي تظهر فيها السلام متكررة في بعض الجمل المعطوفة دون بعضها الآخر.

أما الصورة الثالثة فتكون من (لو + مصدر مؤول + اللام + فعل ماضٍ). وتتمثل في قول أبي حيان «فلو أن يبسها أسرف لتقصت» ص ٣٣٥. «فلو أن مجموع هذا الباب راجع إلى واحد، متى تحرك شيء فإليه يتحرك... لكان الخلل يدخل والنظام يزول والفساد يقع...» ص ٣٥٥. وقد ورد هذا النمط لدى سيبويه في باب (أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) إذ يقول: ولو بمنزلة لولا، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى أن، نحو لو أنك ذاهب، ولولا تبدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يحز فيها ما يجوز فيما يشبهها^(١). وهذا الكلام ينسجم مع مذهب سيبويه في ضعف الشرط في (لو) فهي للابتداء والجواب كما قال. ويدعم تلك البنية الاختلاف بينها وبين (إن) الشرطية، إذ جعل سيبويه أيضاً أن تبنى (إن) على هذا النحو من المحال، ويرى ابن هشام أنها خصيصة للو. ويقولون في تفسير اختيار سيبويه الابتداء لأن معموليها التي تعقب (لو): فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو)، كما اختصت غدوة بالنصب بعد (لن)، والحين بالنصب بعد (لات)^(٢)، وقبل على الابتداء والخبر محذوف، وقيل: يقدر مقدماً. وقيل: يقدر مؤخراً. وذهب المبرد. خلافاً لمذهب سيبويه ومن تبعه في الابتداء، وإن اتفقوا جميعاً على أنه موضع رفع، وتابعه الزجاج والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والكوفيون. إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها^(٣)، وهذا ينسجم مع موقف من يدخل (لو) في حيز حروف الشرط، ومن ثم يلزم معها ما يلزم مع الشرط، وأهمه أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، فلا يصح أن يليها إلا فعل، فإن يليها اسم فلا بد من إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، أي لا بد أن خبره فعل، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وأرجع هنا مذهب سيبويه، لأنه يتواءم مع ضعف الجازاة في (لو)، إذ هي في الأغلب لمجرد التعليق أو لاقتضاء جملتين يكون الارتباط بينهما ليس على صفة اللزوم كما بينا، ولذا جاز أن يليها ما يدل على الثبوت، وإن كان المثال الأول لأبي حيان يتفق مع قيد الزمخشري بلزوم كون الخبر فعلاً (ليس ما يشبه الفعل)، أي دون الثاني، وذلك أن الخبر - كما يقول ابن يعيش - محل الفائدة، و(أن) إنما أفادت تأكيداً، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر أن، ولذلك

(٢) معنى اللبيب ١ / ٢٦٩.

(١) الكتاب ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

(٣) المفصل ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٩ / ٩، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٩. ورصف المباني ص ٢٨٩، الجنى الثاني ص ٢٨١، ٢٨٢، ومعنى اللبيب ١ / ٢٧.

وجب أن يكون فعلاً محضاً، قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل^(١). ومعنى ذلك أن معنى الشرط في الجملة الأولى امتناع النقص يتعلق بامتناع الإسراف، وفي الثانية امتناع دخول الخلل وزوال النظام ووقع الفساد... إلخ يتعلق بامتناع رجوع مجموع هذا الباب إلى واحد^(*)، وإن لوحظ في المثالين، وفي أمثلة النحاة، وقوع اللام في الجواب، وهي كما قلت علامة على ضعف معنى المجازاة الحقيقي في (لو).

ونحاول هنا أن نحلل بعض الأمثلة المقردة لبنية (لو) التي يصعب أن تندرج تحت صورة بعينها، وإن كانت تشترك في أن أبنيتها تؤكد الخروج عن معنى الشرط الحقيقي. وهذه الأمثلة هي قول أبي حيان «سنصل بهذه المقابلة في الكتاب ما يكون بياناً وشاهداً بصحته، ولو أن هذه الأوراق اشتملت على نكتة ما فيها فقط» ص ٢٠٤، و«لو كان للسامع فطنة بل عزة بل قصد...» ص ٣٦٩، و«لو كانت هذه الفائدة عندنا بعينها أنى لنا أن نأتى بها هذه الطراوة والحسن؟» ص ٣٤٨.

أما (لو) في المثال الأول فإنها تتداخل مع (إن) في ذلك الاستعمال، الذي يدل على معنى الشرط الضعيف - كما أشرنا في تحليلنا السابق (لإن) وأقوال النحاة في هذا الاستعمال، سواء أكان سبب ذلك تقدم جملة الجواب على الشرط الذي له الصدارة، أم أنها محذوفة تقدر من الكلام السابق، أو أن معنى الجملة هنا أدخل في معنى الاعتراض منه في معنى الشرط والدليل عليه هذه الواو، فإنها في جميع الأحوال تستقر إلى حقيقة التعليق، وقد اختار الرضي له معنى الاعتراض، ولا فرق بين إن ولو في ذلك، يقول: والظاهر أو الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات^(٢).

أما (لو) في المثال الثاني فلمعنى التمني، ويدل على ذلك السياق التي وردت فيه هذه

(١) شرح المفصل ٩ / ١١. وهذا هو تقدير ابن الحاجب أيضاً ٢ / ٣٨٩، وليس تقدير الفعل (ثبت في المفصل)، إذ وردت في تفسير ابن مالك: وقد حمل الزمخشري ادعاءه إضمار (ثبت) بين (لو) و(أن) على التزام كون الخبر فعلاً ومنعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل.

(*) لم يجز الزمخشري وقوع الخبر اسماً مشتقاً كما في مثال أبي حيان الثاني، إذ يقول: ولو قلت: لو أن زيداً حاضراً لأكرمه لم يجز. المفصل ص ٣٢٣، ويدفع المرادى عن الزمخشري هجوم أبي حيان عليه بأنه لم يتعرض لغير المشتق، وإن وجد في مثال: لو أن حياً مدرك الفلاح، مثلاً نادراً، فلا يبرد عليه. الجنى الداني ص ٢٨٢.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧، وانظر أيضاً ١٠٩ و ٣٩٠، والمفصل ص ٣٢٢، وشرح المفصل ٩ / ٧، والجنى الداني ص ٢٨٤، ومناقشة ابن هشام لمواضع كون لو فيها بمعنى (إن) ١ / ٢٦٤.

البنية، إذ تقدمت عليها جملة (فيالها عطية وبالها سعادة)، ولا جدوى من تتبع الخلاف حولها، لأن المعنى الذي استعملت فيه جعلها مكتوبة بالجملة التالية لها، ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وهو ما اختاره ابن الضائع وابن هشام^(١).

أما (لو) في المثال الثالث فإن جوابها جملة استهامية دالة على معنى التعجب، وهو ما لم يرد لدى النحاة، ويمكن أن تكون هنا بمعنى (إن) فتكون جملة الاستهزام جوابها، وإن كان يلزم وقوع رابط لفظي، ولكنه يحذف في أمثلة تحليلية أوردها النحاة، أو يقدر الجواب على نحو ما فعل النحاة تجاه الآيات والآيات المماثلة لهذه البنية^(٢).

نمط ٨: التركيب الشرطي (لولا + جملة الشرط + جملة الجواب)

لا تختلف العلة في إدراج (لولا) عنها في إدراج (لو) في بعض استعمالاتها في الشرط، إذ تدل بنية (لولا) على التعليق أيضاً، الذي يقتضى جملتين، تتعلق الثانية بالأولى على صفة معينة تختص بها (لولا)، وبينهما ربط معنوي ناتج عن ذلك التعليق، يضاف إليه في بعض الاستعمالات رابط لفظي يؤكد ضعف هذه الكلمة في الدلالة على معنى المجازاة الحقيقي، لأنها - باتفاق النحاة - تتكون من (لو) و(لا)، وقد سبق أن أوضحنا ضعف (لو) في معنى الشرط من جهات عدة. ويضاف هنا مخالفة بنيتها بوضوح للشرط الحقيقي في صحة تكونه من أفعال زمن الاقتران بين فعلي الشرط والجواب فيه هو المستقبل، وذلك أن الجملة الأولى باتفاق النحاة اسمية، وهو دليل قوي على ضعفها في التعليق، فإذا كان سببها قد جاوز ألا تبدأ بعد (لو) الأسماء سوى (أن) فإنه جواز أن تعقب (لولا) الأسماء بلا قيد، يقول: ولولا تبدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة (لولا)، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها^(٣). وذلك يضعف التعليق، لأن الجملة الاسمية عند النحاة لا تتضمن الدلالة على زمن، أما الجملة الثانية فتتكون من لفظ الماضي في الأغلب، فلم يعد من الممكن من خلال تلك البنية تصور ارتباط أو صلة زمنية صح أن نفترض مع (لو) و(لما) و(كلما) وإن كانت تشترك جميعها في تضمن معنى الشرط، لا المجازاة الحقيقية.

وهكذا نفترض في هذه البنية أن التعليق المعنوي بين الجملتين يشبه ما يقع في الشرط، وقد يكون ذلك وراء إخراج سببها هذه الكلمات من باب الشرط، فكما قال في (لما) و(لو)

(١) المفصل ص ٣٢٣، ووصف المباني ص ٢٩١، الجنى الداني ص ٢٨٨، ٢٨٩، ويقول ابن هشام: في المعنى ١/ ٢٦٧: قيل: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها جوابين... وقال ابن مالك هو لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، مزيل قول الزمخشري....
(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٩٢، والنحو الوافي ٤/ ٥٠١.
(٣) الكتاب ٣/ ١٣٩، ١٤٠.

إنما هما لا ابتداء الجواب، يقول هنا أيضاً: وكذلك (لوما ولولا) فهما لا ابتداء وجواب. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع^(١).

فهذا يعني أنها ليست جميعها في معنى الشرط الحقيقي كما قيل في (لو) بتفصيل. وقد اختلف في تفسير العبارة الأخيرة لسيبويه أيضاً، وإن كانت إشارته إلى أن (لا) قد غيرت معنى (لو) وقابل بينها وبين (ما)، يقول: وقد تغير (لا) الشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك: (لولا)، صارت (لو) في معنى آخر، كما صارت حين قلت (لوما) تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما^(٢). أقول إن ذلك يعني أن معنى (لولا) يخالف عبارته في (لو)^(*)، فإذا كانت (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره، فإن (لولا) لما كان سيقع لامتناع أو انتفاء وقوع غيره. ولكنني أرجح تفسير المألقي، حيث قال: والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها. وهذا يعني في إطار ما اختار أن (لولا) حرف امتناع لوجوب إن كانت الجملتان بعدها موجبتين^(٣)، فيكون الوجوب والامتناع مرتبطاً بمعنى الجملة (أى الإثبات أو النفي)، وإن رجحت استعمالات أبي حيان معنى الامتناع في الثانية لتعلقه بـ (لو) الامتناعية كما بينا عند أغلب النحاة، وغلبة وقوع الجواب فعلاً، خلافاً للوجود في الجملة الأولى، لأن ما يعقبها ابتداء كما يرى المحققون. يقول المبرد مؤكداً عبارة سيبويه السابقة عن (لولا): لا تقع إلا على اسم.

ونخلص من ذلك أنها ليست للتعليق الحقيقي بانفراق النحاة، وإن كان التصريح بمعنى الربط في عبارة المتأخرين وأصحاب كتب الحروف^(***). يقول ابن مالك في التسهيل: وتدل أيضاً (لولا ولوما) على امتناع لوجوب، فيختصان بالأسماء، ويقتضيان جواباً كجواب (لو)؟ وقد يلي الفعل (لولا) غير مفهومة تخصيصاً، فتؤول بـ (لو لم)، وتجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لـ (أن) مقدرة^(٤).

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥. (٢) السابق ٤ / ٢٢٢.

(*) يقول المرادى في معنى (لولا): أن يكون حرف امتناع لوجوب. وبعضهم يقول: لوجود بالدال، قيل: ويلزم على عبارة سيبويه في (لو) أن يقال: (لولا) حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله. الجنى الداني ص ٥٩٧. وهو ما قاله ابن هشام في المغنى فيها أيضاً: أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ١ / ٢٧٢.

(٣) تفصيل الحالات الممكنة (أنواع الجمل بعد لولا) في رصف المباني ٢٩٢، ولا أدري لماذا أوردها المرادى أيضاً دون تعليق عليها، خلافاً لما فعل مع (لو) في الجنى الداني ص ٥٩٧، ٥٩٨. وربما ظن أن ما قاله في (لو) يسرى على (لولا) أيضاً.

(**) انظر معاني الحروف للرماني ص ١٧٣، ورصف المباني للمألقي ص ٢٩٣، والجنى الداني للمرادى ص ٥٩٧، ومعنى اللبيب ١ / ٢٧٢، وقد غلبت دراستها في إطار حروف التحضيض.

(٤) التسهيل ص ٢٤٤.

ويشير هذا النص بوضوح إلى الاختصاص فيها بأمرين؛ هما الوقوع على اسم لزوماً، وهي أخص من (لو) في هذا الأمر، ودلالة الجواب على معنى الامتناع، دون الشرط، خلافاً لدلالة (لو). ويفسر الأشموني عبارة ابن مالك عن (لولا ولوما) المقتضية (إذا امتناعاً بوجود عقداً)، فيقول: أى إذا ربط امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما، ويقتضيان حيثئذ مبتدأ ملتزماً من حذف خبره غالباً^(١).

وهكذا تكون وظيفة (لولا) الربط بين جملتين على صفة معينة، فتتضمن معنى الشرط دون حقيقة التعليق، وكذا تدخل اللام الجواب أحياناً، وإن كانت أكثر استخداماً في نثر المقابسات كما سئرى بعد قليل، لأنها جاتزة أو بعبارة الفارسي زائدة، يجوز إثباتها ويجوز إسقاطها، بيد أنها تكون لازمة في بعض المواضع لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى كما قال الزمخشري وابن يعيش^(٢)، ويضهم من ذلك زيادة ضعف الارتباط في هذه الأبنية، أو لتقوية العلاقة الارتباطية بين جملتي الشرط والجواب^(٣).

ولاشك أن السبوطي حين أشار إلى أنها تختص بفعل ولو مقدراً على الأصح^(٤)، يعتمد على البناء المفترض في الشرط الذي يتحقق فيه التعليق، واتسع ليضم بعض الأسماء والحروف التي تضمنت بنيتها معناه على جهة العموم أو الاتساع، وإن كنت أجده في كلام سيبويه في بعض المواضع ما يدعم هذا التقدير، مثل قوله عن لو: ولو بمنزلة (إن)، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن وقع بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء^(١٣١).

ويبدو أن تقدير الأفعال ضروري للإبقاء على قوة التعليق الضمني التي تحقق كاملة في (إن) الذي تعد بنيته الأصل في معنى المجازاة، وتحمل الأبنية الأخرى التي تتضمن هذا المعنى عليه، وإن رأينا في أغلب ضعف التعليق، فكان الحمل على الاتساع ولزم الاعتماد في مواضع ليست قليلة على الروابط التي تمكن من الإبقاء على هذا التعليق.

ويضم نمط (لولا) ثلاث صور، تختلف فيما بينها باختلاف بنية العنصر الذي وقع بعدها، وإن لوحظ - ابتداءً - أن الخبر في أغلب الأمثلة يدل على كون مطلق محذوف كما ورد لدى النحاة، وأنه يغلب وقوع الرابط (اللام) مع جملة الجواب.

(١) شرح الأشموني ٤ / ٥٠. هذا هو الشطر الثاني من بيت الألفية، وشطره الأول (لولا ولوما يلزمان الابتداء).

(٢) الفصل ص ٣٢٧، وشرح المفصل ٩ / ٢٢ وانظر كل ما تقدم حول وظيفة اللام مع (لو).

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٤٣، وانظر في المراجع السابقة حول ضعف معنى القسم هنا.

(٤) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٦٧.

أما الصورة الأولى فتكون من (لولا + اسم) (مبتدأ/ فاعل) + اللام (؟) + جملة الجواب). وتمثل في قول أبي حيان «ولولا هذه القوة التي على حدودها ومائتها في أشخاص العلماء والبررة، ما كان حدس ولا تصديق نفس...» ص ٢٢٨، و«لولا ذلك ما خفف ولا حلا ولا طاب...» ص ٢٤٥، و«لولا الفرق الذي فيه... ما كنت تجد إنساناً إلا على هيئة واحدة وشكل واحد...» ص ٣٦٠، و«لولا هذه اللطائف التي هي مشغلة النفوس الوافرة والناقصة لكانت الصدور تتفرح بأساً والعقول تتحير بأساً...» ص ٣٢٧، و«لولا ضيق أعطان الناظرين في هذه الغوامض عن الثبوت والإنصاف لكان يتجلى هذا كل التجلي، ويحول عنه الخلاف كل الزوال» ص ٢٢٩، و«لولا لطف الله الذي به تماسكت السموات والأرض.... لكان اليأس يغلب ويستولى...» ص ٣٨٥.

ويلاحظ هنا تكرار هذه الصورة عن الصورة الأخرى، بل تفوق الأمثلة التي يقتضون فيها الجواب باللام عن الأمثلة التي تتجرد منها، وهو ما يتفق مع مقولات النحاة في وصف بنية لولا المتضمنة معنى الشرط^(*)، ففي الأمثلة الثلاثة الأولى نجد جملة الجواب متجردة من اللام، وفي الأمثلة الأخرى تقتضون باللام. وقد سبق أن أوجزنا موقف النحاة من لام الجواب في تحليلنا لأبنية (لو)، وهو باختصار أنهم جميعاً يتفقون في أن وقوع هذه اللام في الجواب على صفة الجواز لا اللزوم، ولكنهم انقسموا في تحديد دلالتها إلى فريقين؛ الأول ويطلق عليهم ابن يعيش (المحققين) ويرى أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(١)، وهو الظاهر من مذهب سيويه في مواضع كثيرة سبقت الإشارة إليها، والثاني ويتقدمهم أبو علي الفارسي والزمخشري وابن هشام وغيرهم أنها زائدة للتوكيد، أي لتوكيد الارتباط بين جملتي الشرط والجواب^(٢).

ونرجح هنا معنى الربط للام، إذ إنها تفيد الإبقاء على الارتباط بين جملة الجواب سواء قصرت أو طالت وجملة الشرط، وذلك لأن ضعف التعليق المعنوي في بنية (لولا) الناتج عن ضعف معنى التعليق فيها من جهات مختلفة كما بينا، يدفع إلى الاعتماد على رابط لفظي يدعم معنى التعليق فيها.

ويختلف النحاة أيضاً حول تحديد ذلك الاسم الذي يقع بعد (لولا)، فيذهب فريق إلى أنه

(*) سبق أن أشرنا إلى أن سيويه يطلق عليه لام الجواب، وإن رجح أن يكون في معنى البمين في مواضع مختلفة. الكتاب ٣ / ٦٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٥٢.

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٢.

(٢) المفصل ص ٣٢٧، وشرح المفصل، الموضع السابق، ووصف المباني ص ٢٤١، والجنى الداني ص ٥٩٨، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٤، ٢٣٥. ومعنى التوسيف في النحو الوافي ٤ / ٤٩٨.

مرفوع بالابتداء، وهو مذهب البصريين اعتماداً على عبارة سيويه التي أشرنا إليها من قبل مصرحاً أن (لولا) تبتدأ بعدها الأسماء^(١)، أما الخبر فيكون محذوفاً وجوياً، بشرط أن يدل على كون مطلق كالوجود والحصول، وهو ما يتفق مع أمثلة أبي حيان، إذ ورد بعد (لولا) فيها جيمعاً أسماء، ولم يرد بعدها ما يدل على كون مقيد.

أما الفريق الآخر فيذهب إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره (ثبت) على الخلاف السابق في (لو). وفي الحقيقة قد أخذ هذا الوجه من كلام سيويه أيضاً في إشارته إلى أن (لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال^(٢)، فإن وردت أسماء على تقدير (فاعل) لفعل محذوف، وعلامته عند الكوفيين (لا)، وهو ما يختاره المألقي حيث يقول: وهذا هو الصحيح، لأنه إذا زالت (لا) ولى (لو) الفعل ظاهراً أو مقدراً، إذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة عن الفعل^(٣)، وهو ما رفضه ابن هشام رفضاً باتاً، إذ قال: وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولاً لنائبها عنه، ولا بها أصالة خلافاً لراعي ذلك، بل رفعه الابتداء^(٤).

وليس هذا الخلاف في حقيقة الأمر خلافاً شكلياً، ولكنه يرجع في رأيي إلى أن الفريقين يستشعران ضعف دلالة هذه البنية على التعليق لوقوع اسم بعد لولا، فيكون في تقدير الفعل محاولة لتدعيم التعليق الضمني بين جملتي الشرط والجواب، بينما لا يرى الفريق الآخر ذلك من جهات عدة لم يصرحوا بها، ولذا فإنني أعتمد فيها على تأويل كلامهم، أولها غلبة مجيء الاسم بعد (لولا)، والثاني أن تقدير الفعل لا يرسخ هذه البنية في معنى المجازة؛ إذ إنها مع التقدير أو بدونه لا تدل إلا على مجرد التعليق، والثالث وقوع اللام في الجواب في الغالب لتقوية الارتباط دليل على ضعف معنى التعليق فيها.

أما جملة الجواب فقد وردت في المثال الأول مكونة من ماض لفظاً ومعنى، يدل على الاستمرار (التجدد) منفياً بـ (ما)، والثاني ماض أيضاً مع (ما) النافية، ولم ترد هنا اللام، ويتفق ذلك مع وصف النحاة في الغالب على جواب (لولا) - اتفاقاً مع (لو) - تجرده من اللام. يقول ابن عصفور: وحذفها مع (ما) أحسن من حذفها في الموجب^(٥)؛ وذلك لأنه قد

(١) الكتاب ٣ / ١٩٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧٠.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٣) رصف المبانى ص ٢٩٤ ويقول أيضاً: هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع، فتحكم به مع صحة تقدير الفعل في موضع (لا) والنطق به دونها.

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٧٣.

(٥) المقرب ١ / ٩٠، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧١، وجمع الهوامع ٢ / ٦٧.

يقول ابن عصفور: فإن كانت (لولا) حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء، وتدخل اللام على جوابها.

دخلت اللام على (ما) في قول أبي حيان «لولا هذه الفضائل.. لما وجد أحد في صدره برد اليقين» ص ٣٦١، أما في الأمثلة الأخرى التي تتكون جملة الجواب فيها من فعل ماضٍ مثبت فلم تنجرد من اللام التي دعمت الارتباط بينهما وبين جملة الشرط. وتدل (لولا) فيها بوجه عام على ربط امتناع الثانية بوجود الأولى.

أما الصورة الثانية فتتكون من (لولا + أن... + اللام + جملة الجواب) وتمثل في قول أبي حيان «لولا أن عسرى يستهلكه النحو لكنت ألبس هذا العلم صدار المنكمش...» ص ١٤٩، و«لولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويًا والنحوي منطقيًا» ص ١٧٧، و«لولا أن بضاعتى في هذا الفن مزجاة... لكان ما يعقل من ذلك ويستبان أبين مرأى...» ص ٢١٥، و«لولا أنى أعلم عشق الحكمة حرككم بهذه الكلمات الغر... لأثبت عليكم ورددت أنفاسكم إليكم...» ص ٣١٧.

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى تتكون من مصدر منسبك من أن ومعموليهما، وهى تشبه في ذلك (لو) التى رأى بعض النحاة أنها فقدت اختصاصها بوقوع أن بعدها^(*)، وبعد هذا المصدر مبتدأ، خبره محذوف تقديره ثابت، أو كما يقول ابن هشام: ونصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق فى فصل (لو)^(١). بيد أن المألوف يتخذ من وقوع (أن) المفتوحة بعد (لولا) دليلاً آخر على صحة اختياره بأن ما يقع بعد (لولا) فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ، بقول: وما يدل على أن ما بعد (لولا) من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ أن (أن) المفتوحة تقع فى موضعه فى نحو... ولا يقع فى موضع المبتدأ إلا المكسورة^(٢). وقد ورد خبر (أن) فعلاً وفقاً لقيد الزمخشري، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف، لأن معتمد الامتناع إنما هو خبر أن كما قال ابن يعيش، ولذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاء لحق (لو) فى اقتضاءها الفعل^(٣).

وظاهر مذهب الزمخشري أنه لم يجوز وقوع الخبر اسماً مشتقاً، وهو ما يتناقض مع أغلب أمثلة أبي حيان؛ حيث ورد الخبر مشتقاً (مستطاع، مزجاة...)، وهو ما أكدته ابن هشام رداً على

(*) يقصدون اختصاصها بالفعل (الماضى) وقد أشرنا إلى مذهب المبرد والزجاج والكوفيين فى أن المصدر الواقع بعد (لو) مرفوع على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها... ورجع فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل. معنى اللبيب ١ / ٢٧٠.

(١) معنى اللبيب ١ / ٢٧٣، وجمع الهوامع ٢ / ٦٦.

(٢) رصف الباني ص ٢٩٤، وهو يخالف ظاهر مذهب سيويه كما ذكرنا فى (لو).

(٣) المفصل ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٩ / ١١.

الزمخشري وابن الخاجب وابن مالك في عدم وروده في الشر بقوله تعالى: ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ
بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] (١). ويلاحظ في جملة الجواب أنها مقترنة باللام الرابط
الذي يقوي الارتباط بينها وبين جمل الشرط، وهو ما يتناسب مع ضعف التعليق في هذه
البنية كما بينا فيما مضى، ولا تخرج الدلالة فيها بوجه عام عن امتناع الثاني لوجود الأول
أيضاً، وإن كانت (أن) قد أكدت هذا الوجود.

أما الصورة الثالثة والأخيرة فتتكون من (لولا + ضمير + جملة الجواب)، وتتمثل في قول أبي
حيان وذلك محل لولاه ما اندفع الخطيب المصقع والعاقل المبين دهرأ ودهرأ ص ٢٤٧،
ويلاحظ أن الضمير هنا يقوم مقام الاسم كما يفهم من كلام سيويه، إذ يقول في (باب ما
يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم): وذلك لولاك ولولاي، إذا
أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت:
لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [بأ: ٣١]، ولكنهم جعلوه مضمراً
مجروراً (٢)، ويضيف ابن هشام: ولا تتعلق لولا بشيء - وهو تأكيد لما يرد لدى سيويه لأنه
حمل على الظاهر كما أوردنا - وموضع الجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف، وأورد
قول الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المنخفض عن
المرفوع (٣)، وهو ما رفضه ابن هشام استناداً إلى كلام سيويه والجمهور (٤)، وعلمته أن النيابة
إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، ودليل صحة كلامه
أنه إذا عطف عليه اسم ظاهر تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر (٥)، ويختار المألقي قول
الأخفش (٦) لوجهين: أحدهما أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر فيجىء حرفان يعملان في
معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر
فيحتاج إلى ما يتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في (بحسبك)، وليس في الكلام ما يتعلق به،
ولا تقدر متعلقة به، ولا يحتج به (رُبَّ) لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه

(١) معنى اللبيب ١/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٣. وقد أنكر المبرد استعمال لولاي وأخواته، المقتضب ٣/ ٧٣.

(٣) معنى اللبيب ١/ ٢٧٤.

(٤) أقصد حجة سيويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم، لأن الحرف أضعف من الاسم.

(٥) السابق، الصفحة ذاتها.

(٦) وهو قول بعض الكوفيين أيضاً، إذ يذهبون إلى أن (لولا) باقية على بابها من رفع ما بعدها، وخرج
بالصيغة من الرفع إلى الخفض كما خرج بصيغة الرفع في قولهم: مررت بك أنت، حين جعل توكيداً لضمير
الخفض.

ما تتعلق به بعدها. هذا مع أنها لها صدر الكلام، ولا تحتاج إلى كلام قبلها، وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء فسي أكثر مواضعها...، فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه^(١).

وفهم من كلام المرادى أنها (لولا) الامتناعية في بنيتها الثانية حيث يقول: والثاني من حالتي (لولا) الامتناعية أن تكون حرف جر^(٢)، لأن الياء والكاف والهاء لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، ويبدو أن مذهب سيبويه هو الأرجح لأنه يتناسب مع ضعف بنية (لولا) في التعليق، ووقوع الضمير بعدها دليل قوى على زيادة ذلك الضعف، غير أن الكوفيين تبعاً لتصورهم المخالف لبنية الشرط يلتزمون بأساس صحة الشرط، أعني مبدأ: لا يصح معنى الشرط إلا بالأفعال، ولذا كان الإصرار على تقدير الفعل سواء أكان ذلك في إطار القول بأن الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، فتكون هذه البنية كالبنية السابقة التي كان الاسم المرفوع فيها على تقدير فعل، نابت (لا) منابه، أم تقدير فعل واجب الإضمار يفسر حسب السياق. وليس الغرض - في رأيي - وراء هذا الإصرار والمبالغة في التأويل إلا المحافظة على النموذج المفترض للتعليق القوى الذي لا يتحقق إلا بالأفعال، فإذا كان وقوع الاسم في جملة الشرط قد أضعفه كما بينا فإن وقوع الضمير بزيده ضعفاً، وعليه يبرز وهن أبنية (لولا) في الدلالة على معنى الشرط، وهو ما نبه عليه سيبويه منذ البداية، فاستغنى عن كل هذه التأويلات التي بالغ فيها النحاة الذين جاءوا بعده.

نقط ٩: التركيب الشرطي (فعل الأمر + فعل الجواب)

لا يدل هذا التركيب على الشرط إلا لأنه قد قدر التعليق، مع كلام تام في الأصل غير مفتقر إلى غيره. فالأمر في صورة الخبر هو طلب الفعل، والنهي هو طلب الترك، فيكون الكلام على هذا النحو تاماً، وكما يقول ابن يعيش: وهذا لا يقتضي جواباً، لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق^(٣). أي متى بنيت على الكلام التام السابق كلاماً آخر، وبعبارة أخرى متى أعقبته بكلام متصل به على

(١) رصف المياني ص ٢٩٦، والجني الداني ص ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) الجني الداني ص ٦٠٢.

(٣) شرح المفصل ٧ / ٤٨، والمفصل ص ٥٢٢، ٢٣٥.

جهة التعليق فقد ضمته معنى الشرط بإضمار حرف الشرط لما بينهما من المشاكلة (أى تقدير المجازاة أو التعليق الحقيقي). ويكون الفعلان على طريقة الشرط وأجزاء فى تعلق الثانى بالأول وعدم الاستغناء عنه، لأن الطلب لم يعد مستقلاً. بل صار المطلوب فيه مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه. فيكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر الشيء ظاهراً كما قال الرضى.

وقد بين سيويه ذلك فى إطار الجزم. فقال فى (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو): وإنما انجزم هذا الجواب (أى أنت فى جملة أنتنى أنك). كما انجزم جواب: إن تأتنى. بإن تأتنى، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء. كما أن إن تأتنى غير مستغنية عن أنك^(١). والدليل على إضمار الشرط فى الأمر (والنهي والاستفهام والنسب والعرض) عند السيرافى: أن الأفعال التى تظهر بعد هذه الأشياء إنما هى ضمانات يضمنها ويعد بها الأمر والناهى. ونيسبت بضمانات مضمّنة. ولا عادات واجبة على كل حال. وإنما هى معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة. وإن لم يوجد لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال اتنى أنك لم يلزم الأمر أن يأتى المأمور إلا بعد أن يأتى المأمور^(٢).

وهذا معنى بوضوح عدول المعنى فى الأمر من الخبر الدال على الحال. وهو ما لا يصلح لمعنى الشرط. إلى الدلالة على الاحتمال بتعليق وقوع الفعل الثانى (الجواب) على وقوع الأول، ففقدت صيغة الأمر فى إطار هذه الدلالة الجديدة (أى تضمن معنى الشرط) خاصيتين لها، الأولى: الاستقلال للأول والاستقلال أو الاستغناء لثانئى. والثانية: الدلالة على الحال. ويفهم من كلام سيويه أيضاً أن شرط الجزم بعد الأمر صحة المعنى بتقدير إن. أى وقوع التسيب أو اللزوم. بمعنى أنه كما لا يتحقق الشرط إلا بعد تحقق شرطه. فلا يتحقق الجواب إلا بعد تحقق الطلب. وكما أن الشرط ملزوم والجواب لازم. فإن الطلب ملزوم والجواب لازم أيضاً.

ولذا يقول ابن يعيش: لأن العلة فى جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم فى كل ما كان معناه معنى الأمر^(٣).

وقد أرجع الرضى علة صلاحية الأمر لتضمن معنى الشرط إلى الفرق بين الخبر والطلب، أو الحامل على الكلام الخبرى والحامل على الكلام الطلبى. وذلك فى كلام يكشف بجلاء عن تعمق بل وتبصر بدور العوامل التى تقع خارج السياق اللغوى وصلتها الحميمة بالسياق

(٢) هامش الصفحة ٩٤ السابقة.

(١) الكتاب ٣ / ٩٤. ٩٤.

(٣) شرح المفصل ٧ / ٤٩.

اللغوى ومكوناته، إذ يقول: والطلب أظهر فى تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعد ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه، وحامله على الكلام الخبرى إفادة المخاطب بمضمونه...، أما الحامل على الكلام الطلبى فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعنى توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر الشيء ظاهراً^(١).

وتمثل هذه البنية فى قول أبى حيان «فاكمل نغن، وافن نبق، واغضض تبصر، وانس تذكر، واعرف تنج، وخاطر تحرس...» ص ٢٥١، و«افرج عن الطبيعة بفرج عنك» ص ٢٥٦، و«مت بالطبيعة قامعاً لها تحى بالنفس ربيعاً بها» ص ٢٥٧، و«انظر إلى الشمس فى إشراقها... تعلم أن الذى هو واحد فى الحقيقة، هو أملك بها وأولى وأقدر عليها وأعلى عنها» ص ٣٥٦.

ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة - إضافة إلى بناء الفعل الأول وإعراب الثانى بالجزم - ذلك المعنى الناتج عن صلة الفعلين صلة وثيقة من خلال تضمن معنى التعليق، فلم يعد المقصود معنى الفعل الأول لذاته ولا معنى الفعل الثانى لذاته، وإنما توقف تحقق الثانى على تحقق الأول، إذ فقد الأول الاستقلال والدلالة على الحال، وفقد الثانى الاستقلال والاستثناء عن الأول، فتضمنت علاقة التعليق فى هذه البنية (أى بنية الطلب)، معنى الاحتمال الذى هو معنى الشرط الحقيقى.



(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٥. وانظر بعد ذلك تفصيل معنى الخبر والعلاقة بين عدم اعتبار ما بعده جزءاً وإن صلح وفهم المخاطب.

المصادر والمراجع

- د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوى، القاهرة ١٩٨٣.
- الأزهري: (خالد بن عبدالله) شرح التصريح، المطبعة الأزهرية، ط ٣، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م.
- الاسترلابادى: (رضى الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، ط ١، القاهرة ١٣١٠هـ.
- الأشمونى: (نور الدين أبو الحسن على الأشمونى)، شرح الأشمونى على الألفية، ط. القاهرة ١٩٥٥م.
- ابن الأنبارى: (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنبارى، ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محى الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٦١م.
- د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- التوحيدي: (أبو حيان على بن محمد بن العباس التوحيدي، ت ٤١٤هـ (؟))، المقاييس، تحقيق حسن السندوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م.
- الرومانى: (أبو الحسن على بن عيسى الرمانى، ت ٣٨٤هـ)، معانى الحروف، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلى، القاهرة ١٩٧٣م.
- الزمخشري: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت ٥٣٨هـ)، المفصل فى علم العربية، ط ٢، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- ابن السراج: (أبو بكر بن السراج النحوى، ت ٣١٦هـ)، الأصول فى النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلى، بغداد ١٩٧٣م.
- سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ (؟))، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٦٦ - ١٩٧٥م.
- السيوطى: (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر الشافعى، ت ٩١١هـ)، جمع الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- د. الشهبان: (أبو أوس إبراهيم)، الحملة الشرطية عند النحاة، ط مصر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الصبان: (حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك)، القاهرة، ط ١، د. ت.

- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط٦، ١٩٨٣ م.
- ابن عصفور: (علي بن مؤمن، ت ٦٦٩ هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ط١، ١٩٧١، ١٩٧٢ م.
- المالقي: (أحمد بن عبدالنور، ت ٧٠٢ هـ)، رصف المباني فى شرح حروف المعانى، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م.
- ابن مالك: (أبو عبدالله جمال الدين محمد عبدالله بن مالك، ت ٦٤٥ هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٧ م.
- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٤ هـ.
- محمد عبدالخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- د. محمد عيله: النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٧٥ م.
- المرادى: (الحسن بن قاسم بن عبدالله، ت ٧٤٩ هـ)، الجنى الدانى فى حروف المعانى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، حلب ١٩٧٣ م.
- ابن هشام: (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى المصرى، ت ٧٦١ هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيى الدين عبدالحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، د. ت.
- ابن يعلش: (موقف الدين بن يعش، ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المنبى، القاهرة، د. ت.

جهود الدكتور تمام حسان الصوتية

أ.د. صلاح الدين صالح حسنين

جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية (مكة المكرمة)

الدكتور تمام حسان من رواد دراسة علم اللغة بشكل عام وعلم الأصوات بشكل خاص، ذلك أنه اتصل بالثقافة الغربية، فقد أوفد إلى إنجلترا في بعثة دراسية حيث حصل من مدرسة اللغات الشرقية بـلندن على درجتى الماجستير والدكتوراه، وبعد عودته إلى أرض الوطن بدأ ينشر في العالم العربي معالم المناهج اللغوية العلمية.

وتماز كتاباته بالدراسات الجادة، وكل من تتلمذ على يديه أو على كتبه يدرك مدى جديته في الدراسة اللغوية بعامة. ولم يكتف أستاذى الدكتور تمام بتناول المناهج اللغوية تناولاً نظرياً، بل إنه طبق منهجاً من هذه المناهج، وهو المنهج الوصفي، على اللغة العربية الفصحى، ولا زالت أقدم مؤلفاته تعد حتى الآن هي الأساس الوحيد لدراسة اللغة دراسة علمية جادة.

يهتم هذا البحث بإبراز جهود الدكتور تمام الصوتية، ويعتمد في هذا على (مناهج البحث في اللغة) ونشر لأول مرة عام ١٩٥٥، و(اللغة العربية معناها ومبناها) ونشر عام ١٩٧٣، و(الأصول) ونشر في عام ١٩٨١.

اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثانى بوضع نظام صوتى للغة العربية، وفي الكتاب الثالث بربط النظام الصوتى بفكرتى الأصل والفرع عند النحاة العرب القدامى.

مهّد الدكتور تمام حديثه عن الأصوات بالحديث عن نقطتين رآهما مهمتين، هما التمييز بين اللغة والكلام، ودراسة اللغة، فأما التمييز بين اللغة والكلام فقد أوضح أن اللغة المعينة هي النظام المجرد في ذهن الجماعة اللغوية المعينة، ويشمل هذا النظام الوحدات المجردة والقواعد التى تنظم هذه الوحدات، والكلام هو النشاط الذى يقوم به المتكلم الفرد فى الموقف المعين. أما دراسة اللغة فقد أوضح د. تمام أنها تجمع بين عدة أنظمة، هي النظام الصوتى، والنظام الصرفى، والنظام النحوى، والنظام الدلالى، فالنظام الصوتى إذاً هو أحد أنظمة الدراسة اللغوية.

النظام الصوتي: يقوم البحث فيه على محورين، محور يربط الأصوات باللغة، ويسمى بعلم التشكيل الصوتي Phonology، ومحور يربط الأصوات بالكلام، ويسمى بعلم الأصوات phonetics، ولأغراض البحث سأبدأ بعلم الأصوات.

علم الأصوات Phonetics

أرجو أن يسمح لي أستاذي بأن أوضح بأن هذا العلم يعتمد على ثلاثة أسس، الأساس الأول هو أساس فيزيائي أو طبيعي، والأساس الثاني هو أساس عضوي أو فسيولوجي، والأساس الثالث هو أساس سمعي auditory.

(١) الأساس الفيزيائي: يهتم بإيضاح كيف يتحول الهواء إلى طاقة صوتية، وكيف تنتقل هذه الطاقة في الهواء. ويعتمد في دراسته على أبسط عناصر الصوت وهي الذبذبة، وسعة الذبذبة، والتردد، والتحليل الطيفي للأصوات المنتظمة.

١ - الذبذبة: هي تحرك جزئي ما من نقطة الاتزان إلى اتجاه ما، ثم عودته إلى نقطة الاتزان، ثم تحركه إلى نقطة عكسية للنقطة الأولى، والعودة إلى نقطة الاتزان.

٢ - سعة الذبذبة: هي المسافة التي يتحرك إليها الجزء من نقطة الاتزان إلى أقصى مسافة يقف عندها.

٣ - التردد: هو عدد الذبذبات التي ينتجها الجسم في الثانية، ويتوقف تحديد التردد على أربعة عوامل هي:

أ - السمك: فالوتر السميك يتذبذب بمعدل أقل من تذبذب الوتر الرفيع.

ب - الطول: الوتر الطويل يتذبذب بمعدل أقل من الوتر القصير.

ج - قوة التوتر: الوتر المشدود ينتج صوتاً أرق من الوتر المرن.

د - شكل الفتحة: الفتحة الواسعة تجعل معدل الذبذبات أقل من الفتحة الضيقة.

٤ - التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة:

الصوت المنتظم يتكون من عدد من الذبذبات، تنتج كل ذبذبة فيه في فترة زمنية مساوية للذبذبة الأخرى، وشكل الذبذبات المنتظمة معقد دائماً، وكلما تعقد الشكل المنتظم احتوى على منحنيات جيبيية. وتعرف العناصر الجيبية لصوت منتظم بأنها توافقيات لذلك الصوت، وأعلى التوافقيات هي ببساطة مضاعفات بسيطة لأكثر التوافقيات انخفاضاً، ويعرف أقل التوافقيات انخفاضاً بالتردد الأساسي أو الأساس، فعندما يكون مثلاً أعلى تردد هو ٣٠٠

ذ/ث، وأقل تردد هو ١٠٠ ذ/ث، فالتردد الأقل هو التردد الأساس وهو ١٠٠ ذ/ث، ومن ثم فأعلى تردد ناتج عن ضعف التردد الأساس ثلاث مرات، وهذا هو أعلى التوافقيات.

(ب) الأساس السمعي: سأوضح ثلاثة عناصر سمعية تقابل عناصر ثلاثة في الأساس الفيزيائي هي الدرجة وتعتمد على التردد، والعلو ويعتمد على سعة الذبذبة، وقيمة الصوت وتعتمد على التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة.

١ - الدرجة pitch: يقصد بها كما يقول د. تمام سمك الصوت لودقته، وتتوقف الدرجة على التردد، أو إن شئت قلت على عدد الذبذبات في الثانية الواحدة، إذا كثر عدد الذبذبات في الثانية الواحدة كان الصوت دقيقاً، وإذا قل كان الصوت سميكاً (مناهج البحث في اللغة/ ٦٨).

٢ - العلو Loudness: يتوقف العلو على سعة الذبذبة. إذا اتسع مدى السعة كان الصوت عالياً، وإذا ضاق كان الصوت منخفضاً. يقول د. تمام: يتوقف اتساع المدى أو ضيقه على كمية الهواء الخارج من الرئتين بين الأوتار الصوتية، فإذا زادت هذه الكمية اتسع المدى وبالعكس، وفي البيانو يتوقف المدى على قوة الضرب على المفاتيح (مناهج البحث في اللغة/ ٦٨).

والذي أفهمه من هذا الكلام أن اتساع المدى أو ضيقه يتوقف على الشدة.

٣ - قيمة الصوت Timbre أو Quality: تتوقف قيمة الصوت على التردد الأساس وعلى أعلى التوافقيات، وقيمة الصوت هي المسئولة عن التمييز بين صوت العود والكمان، وفي الصوت الإنساني تميز بين صوت الفتحة والكسرة والضممة. يقول د. تمام: «إن أي صوت يمكن تحليله إلى نغمة أساسية، ونغمات أخرى فرعية، وأن النغمة الأساسية هي أعلى هذه النغمات، وأن النغمات الفرعية نتيجة ذبذبات تكون مضاعفات حسابية مع عدد الذبذبة في النغمة الأساسية، ولإيضاح ذلك نقول: إننا إذا اخترنا مثلاً وترأ من أوتار العود أو الكمان فسنجد أنه حين يضرب يتذبذب ككل من أجل النغمة الأساسية، ثم تنذبذب أجزاؤه مرتعة في نفس الوقت من أجل النغمات الفرعية، فإذا تذبذب الوتر ككل ٢٠٠ مرة في الثانية مثلاً فسنجد أن من أجزائه ما يتذبذب ٤٠٠ مرة، ومنها ما يتذبذب ٦٠٠ و ٨٠٠ و ١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ وهكذا.... وتسمع النغمات الفرعية في نفس الوقت مع النغمة الأساسية مكونة معها كل هذا الصوت، ولكن هذه النغمات الفرعية لا تسمع بمفردها. وتتوقف قيمة الصوت على هذا النسق الرنيني الخاص من النغمات الفرعية، فكما أن العود في تصميم بنائه قد صنع ليختلف في القيمة الصوتية عن الكمان، أي أنك تستطيع أن تقرر بالسمع دون أن ترى الآله ما إذا كان المعزوف عوداً أو غيره، كذلك تستطيع أن تقرر بالسمع ما إذا كان صوت

العلة المنطوق هو هذا الصوت أو ذاك، وتنسبه إلى الفتحة أو الكسرة أو الضمة». (مناهج البحث فى اللغة / ٦٩).

(ج) الأساس العضوى: يقصد بالأساس العضوى الجهاز الذى ينتج الأصوات عند الإنسان، ولخص الدكتور تمام هذا الجهاز فى الرسم الآتى:



١ - التهاء ٢ - الطباق ٣ - الغار ٤ - اللثة ٥ - طرف اللسان
٦ - مقدم اللسان ٧ - مؤخر اللسان ٨ - لسان المزمار
٩ - الوتران الصوتيان ١٠ - الجدار الخلفى للحلق
١١ - ١٢ - الأسنان العليا والسفلى ١٣ - الشفطان
١٤ - فتحة الأنف ١٥ - الفك الأسفل ١٦ - منطقة الحنجرة فى أمام الرقبة
طبيعة هذا الجهاز: بعض أعضائه ثابت وبعض آخر متحرك، الأجزاء الثابتة هى: الأسنان واللثة والغار والجدار الخلفى للحلق والحنجرة والوتران الصوتيان والرتنان. (مناهج البحث فى اللغة / ٧٢).

انتاج الصوت اللغوى: ينتج الصوت اللغوى من مجموع الأساسين معا: الأساس الفيزيائى، والأساس العضوى. وفيما يلى خطوات انتاج الصوت اللغوى.

١ - يستطيع الإنسان تحريك الأجزاء القادرة على الحركة فى جهازه الصوتى، ويقربها من أجزائه الأخرى فيحدث تضيقا فى مجرى الهواء، كما يستطيع بإصااق الأجزاء القادرة على

الحركة بالأجزاء الأخرى منه أن يقل مجرى الهواء إقبالا تاما، يسمى مكان التضيق أو الانقباض بالمرج. (مناهج البحث في اللغة/ ٧٣).

الجدول الآتي يوضح مخارج الأصوات، والأجزاء الثابتة والمتحركة التي تساهم في تكوين المخرج.

المخرج	الجزء الثابت	الجزء المتحرك
١ - شفوي BILABIAL	الشفة العليا	الشفة السفلى
٢ - شفوي أسناني LABI O. DENTAL	الأسنان العليا	الشفة السفلى
٣ - أسناني Dental	الأسنان العليا	طرف اللسان
٤ - أسناني لثوي Dentl Alveolar	الأسنان العليا واللثة	طرف اللسان ومقدمة
٥ - لثوي Alveolar	اللثة	طرف اللسان
٦ - غاري Palatal	الغاري	مقدمة اللسان
٧ - الطبق Velar	الطبق	مؤخر اللسان
٨ - لهوي uvular	_____	اللهاة ومؤخر اللسان
٩ - حلقي pharyngeal	تضييق جداري الحلق	_____
١٠ - حنجري Glottal	_____	الوتران الصوتيان حيث يقفلان أو يضيقان

(مناهج البحث في اللغة/ ١١٠ - ١١١)

٢ - صفات الأصوات: ينظر إليها من زوايا متعددة.

أ - الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما: قد يصادف الهواء الخارج من الرئتين مجرى مسدوداً سداً تاماً في نقطة المخرج، وهنا يحتجز الهواء خلف نقطة الانسداد، وإذا انفصل العضوان انفصالاً مفانجاً أحدث الهواء انفجاراً، ويسمى الصوت الناتج صوتاً انفجارياً. أما إذا صادف الهواء مجرى ضيقاً فإنه يمر في هذا المجرى محتكاً بالعضوين ويسمى الصوت الناتج صوتاً احتكاكياً. وإذا صادف مجرى الهواء مجرى مدوداً، ولكن يحدث عند اتصال

العضوين أن يفصلا ببطء، فيحدث بعد الانفجار مباشرة أن يكون العضوان المكونان للصوت في مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق، لذلك يسمح للهواء المتبقى بعد الانفجار أن يحنك بالعضوين. ومعنى هذا أنه ينتج صوت يجمع بين صفتي الانفجار والاحتكاك، ويطلق عليه صوت مركب، وهو في العربية الفصحى صوت (ج)؛ وقد يحدث أن يمر الهواء دون احتباس أو احتكاك من أى نوع، إما لأن مجراه فى الفم خال من المعوقات كما فى صوت الواو أو الياء، وإما لأن مجراه فى الفم يتجنب المرور بنقطة الإنسداد أو التضيق كما فى صوت اللام وإما لأن هذا التضيق غير ذى استقرار على حاله، كما فى صوت الراء، أو لأن الهواء لا يمر بالفم وإنما يمر بالأنف كما فى صوت الميم والنون، وكل طائفة من هذه الأصوات تسمى بالأصوات المتوسطة.

ب - تذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بالصوت أو لا تذبذب: الصوت الذى يصاحبه تذبذب الأوتار الصوتية هو الصوت المجهور، والصوت الذى لا يصاحبه تذبذب هذه الأوتار هو الصوت المهموس.

جـ - هناك ظواهر عضلية تصحب النطق، وتنسب فى وجود ظاهرة صوتية أخرى هى الإطباق والتغوير والتحليق.

الإطباق: يجب التمييز هنا بين مصطلحين هما الطبقة Velar Articulation والإطباق Velarization.

الطبقة: هى ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، فيسد المجرى أو يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما فى نقطة التقائه، ويحدث هذا عند نطق خ - غ - ق.

الإطباق: هو ارتفاع مؤخر اللسان فى اتجاه الطبقة بحيث لا يتصل به، على حين يجرى النطق فى مخرج آخر غير الطبقة، بغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه. ونتج عن الإطباق قيمة صوتية معينة تلون الصوت المنطوق برنين خاص، كما فى نطق أصوات ص. ض. ط. ظ. ويرى د. ثمام أن الإطباق يشكل أحد عنصرى التفخيم، أما العنصر الآخر فهو التحليق pharyngealization، وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفى للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة.

التغوير: هو نطق الصوت الذى مخرجه خلف الغار من الغار. فصوت الكاف مثلاً ينطق من خلف الغار ولكنه ينطق من الغار إذا جاور حركة غارية وهى الكسرة، وذلك فى إحدى

اللهجات العربية القديمة وفي لهجة العراق، فإنهم لا يقولون مثلاً فيك ولكنهم يقولون فيتش (مناهج البحث في اللغة/ ١١٢ - ١١٥).

الأصوات في العربية الفصحى: تحدث د. تمام عن كل صوت من أصوات العربية الفصحى من حيث مخرجه وصفاته، وقارن بين هذا الوصف ووصف القدماء. وأرى أن أخص وصف الدكتور تمام للأصوات في العربية الفصحى في الجدول الآتي ثم أعقبه بتعليقاته عن الأصوات التي اختلف فيها وصف القدماء عن وصفه.

أولاً: جدول وصف (*) الأصوات كما جاء عند د. تمام.

صفات الأصوات														مخرج
أصوات متوسطة				صوت مركب	أصوات حكيمة			أصوات انفجارية						
مجهورة				مجهور	مفحمة		مجهور	مفحمة		مجهور	مفحمة			
نصف حركة	انفي	نكراري	جني	جني	مرقز	مرقز	منغم	مرقز	منغم	مرقز	منغم	مرقز	منغم	
i	m		مرقز	منغم								b		ثني
a	m					f								ثني أستي
	a			ف		e	s	س						أساني
	a					s	s	z		f	t	a	a	أساني ثوي
	a	r	L											لثوي
	a				7	l								غاري
y	N					x		Y	k					ظني
									q					نهي
						b		d						حنفي
						h			<					حنجري

ملحوظات:

- ١ - وصف الدكتور تمام صوت الضاد كما ينطق به قراء القرآن الكريم في مصر في وقتنا الحاضر بأنه أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم، أما النحاة القدماء فقد وصفوا الضاد بأنها (*) سأستخدم في هذا الجدول مصطلحات أصواتية - كما تبدو لي - مثل انفجاري واحتكاكي، وسأستخدم مصطلحي شديد ورخو في التشكيل الصوتي.

أسنانية رخوة مجهورة مطبقة، ويمتاز مخرجها بالاستطالة، ذلك أن اللسان يمتد من محاذاة الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفى للحلق، ومن ثم فالضاد جانية وهى مفخمة. «مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٠ - ١٢١».

٢ - وصف د. تمام الطاء بأنه صوت أسنانى لشوى شديد مهموس مفخم. وقد وصفه القدماء بأنه صوت مجهور. ويقول د. تمام: إن صوت الطاء فى إحدى اللهجات العربية المعاصرة يمكن وصفه بأنه مهموز، وعند النطق به يتصل طرف اللسان ومقدمه بالأسنان العليا واللثة، ويعلم مؤخر اللسان، ويتراجع إلى الخلف فى اتجاه الجدار الخلفى للحلق، ويسقط المجرى الأنفى، بخلق اتصال بين الطبقة والجدار الخلفى للحلق، وفى نفس الوقت تقفل الأوتار الصوتية، وبذلك تتكون منطقة فى داخل الفم والحلق، يختلف ضغط الهواء فيها عن فى الرئتين، وفجأة يتم انفصال الأعضاء، ويندفع هواء الرئتين إلى الخارج، ويندفع الهواء الخارجى إلى الداخل، فيحدثان بالتقائهما أثراً صوتياً هو صوت الطاء، كالتى تنطق فى بعض لهجات الصعيد مثلاً. ومعنى كون الطاء مهموزة هنا أنه صحيحها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءاً لا يتجزأ من نطقها. هذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر، ويرجع عندى أن الطاء العربية الفصحى القديمة التى وصفها القراء كانت فى صوتها وفى نطقها بهذا الوصف: «مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٣».

وأرى أن صوت الطاء صوت مهموس فى الأصل، ويؤكد هذا أنه مهموس فى كل اللغات السامية، ويقول موسكاتى إنه مهموس فى السامية الأم (Moscatti .p.31) وهذا يؤيد ما ذهب إليه د. تمام بأنه صوت مهموس فى العربية القديمة.

٣ - وصف د. تمام صوت القاف بأنه لهوى انفجارى مهموس، له بعض القيمة التشخيصية ولكنه لا يوصف بأنه مفخم (مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٤)، ويرى النحاة أنه من أصوات القلقة، وهذا يعنى أنه مجهور، ووصفوه بأنه من أصوات الاستعلاء، وهذا يعنى فى رأيهم أنه مفخم.

وقد لاحظت أن صوت القاف فى الأكادية مجهور وفى سائر اللغات السامية مهموس، ورجحت فى دراستى لهذا الصوت أنه يحتمل أن يكون وصف النحاة لصوت القاف فى المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وأنه يرجع إلى القبائل الشرقية كنميم. (المدخل لعلم الأصوات/ ١٢٠).

٤ - وصف د. تمام صوت الهمزة بأنه حنجري انفجارى مهموس مرقق، ويرى النحاة أنه

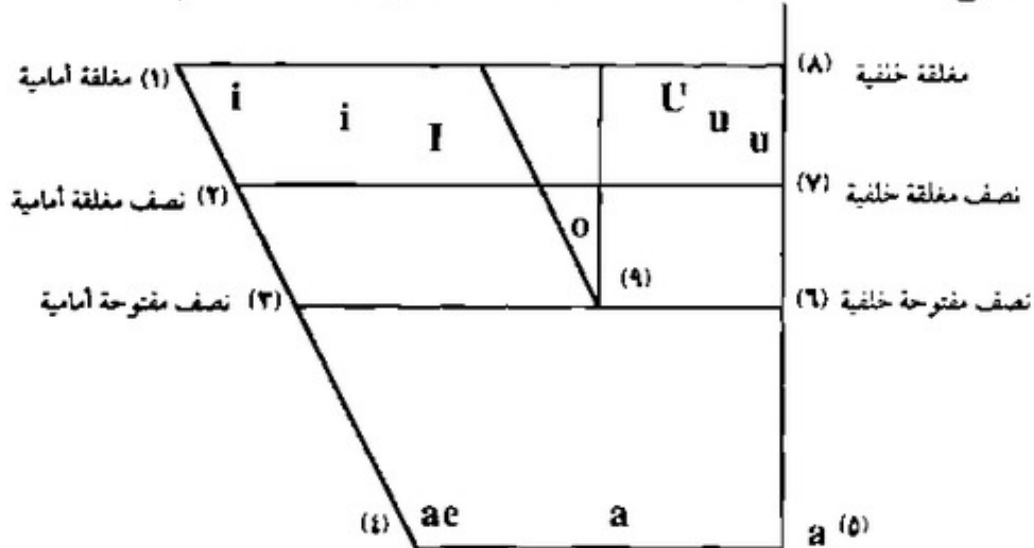
صوت مجهور، ووصف الدكتور تمام هذا الوصف بأنه مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مغلقة في أثناء نطقه. (مناهج البحث في اللغة / ١٠٥).

وأشير هنا إلى أن اللغويين المحدثين اختلفوا في وصف هذا الصوت بأنه انفجاري ومهموس، فيرى د. أنيس، مثلاً، أنه ليس مجهوراً ولا مهموساً، وأيد أنه انفجاري (الأصوات اللغوية / ٦٠)، ويرى د. سلمان العاني وآخرون أنه صوت ترددي ومن ثم فهو مجهور.

٥ - وصف د. تمام صوت السين بأنه طبقى احتكاكي مجهور مرقق، وقد تكون له قيمة شبه نفخيمية، ويرى النحاة أنه من الحلق، وعلق د. تمام على ذلك بأن مصطلح (الحلق) عندهم أوسع حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق (مناهج البحث في اللغة / ١٣٠).

٦ - وصف د. تمام صوت العين بأنه حلقى احتكاكي مجهور مرقق، ويتم نطقه بتنسيق الحلق عند لسان المزمار، ويرى النحاة أن صوت العين مجهور متوسط، ويعلق د. تمام على ذلك بأنهم وصفوه بأنه متوسط لعدم وضوح الاحتكاك في نطقه... ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعاً في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضحها حرية مرور الهواء في الجرى الأنفي أو الفموي، دون سد طريقه أو عرقلة سيره بالتنسيق عند نقطة ما، وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين نضيقاً كبيراً للحلق (مناهج البحث في اللغة / ١٣٠).

أصوات العلة: أصوات العلة في الفصحى ثلاثة، وهي الكسرة والفتحة والضمة. وينقسم كل منها إلى قصير وطويل، وحرص علماء الأصوات على أن يضبطوا إلى أقصى حد ممكن أوضاع أعضاء النطق بأصوات العلة، وجاءوا لذلك بمقياس يوضحه هذا الرسم:



ملحوظات:

- ١ - تمثل أصوات العلة من ١ - ٤ مقدمة الفم، وتمثل أصوات العلة من ٥ - ٨ مؤخرة الفم.
- ٢ - أقصى ما يبلغه صوت الكسرة من العلو والتقدم هو النقطة (١)، وأقصى ما يبلغه صوت الفتحة من الاستفال والتقدم هو النقطة (٤).
- ٣ - أقصى ما يبلغه صوت الفتحة الخلفى من الاستفال والتأخر هو النقطة (٥)، وأقصى ما يبلغه صوت الضمة من العلو والتأخر هو النقطة (٨).
- ٤ - بين نقطتي ٤، ١ منطقتان لصوتى الخفضة، وبين ٥، ٨ منطقتان لصوتى الرفع.
- ٥ - الثلث الوسط هو منطقة الأصوات المركزية، التى منها صوت القلقة فى العربية.

علم التشكيل الصوتى Phonology

إذا كان علم الأصوات يدرس أصوات الكلام، فعلم التشكيل الصوتى يدرس أصوات اللغة، وهذه الأصوات وحدات تجريدية، ليست ضوضاء لها أثر مسموع فى الأذن، ويهدف هذا العلم إلى تحديد النظام الصوتى للغة المعينة، ويعتمد على أساس وظيفى، ومن ثم يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفى، ووحدة أخرى لا أثر وظيفيا لها، ويرتبط الأساس الوظيفى بثلاثة عناصر هى: الموقع، والبيئة، والعلاقة من ناحية وعنصر المعنى من ناحية أخرى، فالوحدة التجريدية المعينة التى لها موقع معين فى بيئة معينة وتحدد بالنسبة لغيرها بعلاقات معينة قد يكون لها تأثير فى تحديد المعنى أو قد لا يكون. وفيما يلى دراسة موجزة عن كل أساس من هذه الأسس: -

- ١ - الموقع يقصد به ترتيب الوحدة الصوتية المجردة بالنسبة للسلسلة النطقية أو اللفظ كما يقول د. ثمام، فإذا أردنا مثلا أن نحدد موقع الوحدة /س/ بالنسبة إلى السلسلة النطقية سَامَ، سنلاحظ أنه يحتل الترتيب الأول أو الموقع الأول. ويقول د. ثمام إنه لتحديد الموقع أثر فى تحديد وظيفة الوحدة المجردة، أى أن تأثير هذه الوحدة فى تحديد معنى السلسلة النطقية أو عدم تأثيرها يعتمد على أساسين هما التداخل والتخارج، يقصد بالتداخل إحلال صوت ما محل آخر فى السلسلة النطقية فيتغير معنى الكلمة بحلولة، ويقصد بالتخارج أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل محل صوت آخر فى السلسلة النطقية، ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة، هذه الطريقة تسمى الاستبدال، ومثل الدكتور ثمام للاستبدال بكلمة طاب واستبدل بالصوت الأول وهو /ط/ صوتاً آخر، وفيما يلى بيان بذلك:

- ١ - طاب. ٢ - ناب.
 ٣ - ثاب ٤ - ذاب
 ٥ - ساب ٦ - شاب
 ٧ - راب ٨ - غاب
 ٩ - خاب ١٠ - عاب
 (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٧٥).

٢ - العلاقة يقصد بها أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى. ويركز علم التشكيل الصوتي على أوجه الاختلاف، ويسمىها الدكتور تمام بالقيم الخلاقية، لأنها هي التي تميز بين وحدة ووحدة أخرى. ويقول د. تمام إن القيم الخلاقية تعتمد على أسس أصواتية هي المخارج والصفات. ولكن مصطلحي المخرج والصفة هنا يستخدمان استخداماً وظيفياً، أي استخداماً يؤدي إلى التمييز بين الوحدات الصوتية، فالمخرج هنا يعني حصر مجموعة من الأصوات تشترك في مخرج واحد. وكذلك الصفة يقصد بها تحديد مجموعة معينة من الأصوات في صفة معينة (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٦٧ - ٦٨).

٣ - البيئة يقصد بها العنصر الصوتي الذي بصاحب العنصر الصوتي المدروس، وتأثير هذا الجوار على الوحدة المدروسة، فإذا كنا مثلاً ندرس الفتحة الطويلة في السلسلة / سَام/ فإننا نرى أن العنصر الذي يجاور هذه الفتحة هو السين، والسين صوت مرقق وهو يجاور هذه الفتحة، وقد أثر ترقيق السين على الفتحة فجعلها مرققة، فالبيئة إذاً هي العناصر المجاورة للعنصر المدروس، واعتاد اللغويون أن يستخدموا مصطلح الباقي للإشارة إلى البيئة، واستخدم الدكتور تمام في مناهج البحث في اللغة مصطلح المجاورة.

المجالات التي يدرسها علم التشكيل الصوتي:

يدرس علم التشكيل الصوتي ما يلي:

١ - تجريد السلسلة النطقية إلى عدد من الأجزاء الصغرى Segments، فالمجموعة الكلامية أو السلسلة النطقية تتكون من سلسلة من الضجيج نطلق عليه أصوات، ولأغراض البحث يمكن تقسيم هذه السلسلة إلى الأجزاء الصغرى التي تتكون منها، ويطلق على كل جزء صغير Segment من أجزاء هذه السلسلة اسم وحدة تجريدية.

٢ - التمييز بين نوعين من الاختلافات الأصواتية للوحدات التجريدية، وهذان النوعان هما:

أ - اختلاف أصواتي له تأثير في تحديد معنى السلسلة النطقية نحو تاب وطاب.

ب - اختلاف أصواتي ليس له تأثير يذكر على تحديد السلسلة النطقية كاختلاف أصوات وحدة النون التجريدية، كالصوت الذي في بداية نحن، والذي قبل الشاء في إن ثاب، وقبل الظاء في إن ظهر، وقبل الشين في إن شاء، وقبل القاف في إن قال. فصوت النون في (إن ثاب) و (إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان، كالثاء والذال والظاء تماماً (مناهج البحث في اللغة/ ١٥٧).

أطلق اللغويون على النوع (أ) مصطلح فونيم Phoneme، واستخدم د. تمام مصطلح حرف، وأطلقوا على النوع الثاني (ب) الوفون Allophone، وقد ناقش د. تمام تعريفات العلماء المختلفة للفونيم.

٣ - تقسيم الأصوات إلى صحاح وعلل، ويرى د. تمام أن العامل المهم في هذا التقسيم هو وظيفة الصحاح والعلل، فالصحيح هامش للمقطع. والعلة نواة للمقطع، وحدد د. تمام أنواع المقاطع في العربية وهي كالآتي: -

- | | |
|-------------|-----------------------------|
| ١ - ع ص | وهو مقطع قصير مغلق |
| ٢ - ص ع | وهو مقطع قصير مفتوح |
| ٣ - ص ع ص | وهو مقطع متوسط مقفل |
| ٤ - ص ع ع | وهو مقطع متوسط مفتوح |
| ٥ - ص ع ع ص | وهو مقطع طويل مقفل |
| ٦ - ص ع ص ص | وهو مقطع طويل مزدوج الاقفال |

٤ - أسس تتابع الفونيمات phonotactics: يخضع تتابع الفونيمات لعدد من القواعد أذكر هنا بعضها:

أ - تمتاز الكلمة الفصيحة بعدم تجاور فونيمين من مخرجين يرجعان إلى منطقة واحدة في الفم أو الحلق، لذلك وصفت كلمة هعخع بأنها غير فصيحة.

ب - لا تسمح اللغة العربية بتتابع صحيحين مثلين في أول الكلمة، لذلك يندر نحو دَدَن، ولكنها تسمح بتواليهما في وسط الكلمة نحو دَبَب، وهذا هو الذي يؤدي إلى الإدغام، لذا تصبح الصيغة السابقة دَبْ. وقد يؤدي وجود صحيحين من مخرجين متقاربين إلى أن يؤثر أحدهما في الآخر، فإذا تنابع مثلاً صوتا النون والفاء، فإن الحركة التي تسبق النون تنطق نظقاً أنفياً، وفي هذه الحالة لا تنطق النون، وهذا يسمى إدغاما بغنة.

ج- لا تسمح اللغة بتوالي ثلاثة أصوات صحيحة متماثلة نحو دَسَّ، فإنها إذا صيغت في صيغة فَعَلَ فالصيغة الأصلية تصبح دَسَّس. ولكنها تصبح دَسَّى كما في دَسَّاهَا.

د- إذا التقت حركتان متفتحتان في الطابع، فتنشأ من مجموعهما حركة طويلة نحو قَوَّمَ (قَ - مَ -) وهنا تحذف الواو لضعفها عندما تكون بين حركتين، فتصبح الصيغة (قَ - مَ -) أى قام. وإذا التقت حركتان مختلفتان في الطابع، فإنه تنشأ حركة مزدوجة. نحو صيغة الجمع من مصطفى، وهى فى الأصل مُصْطَفَيْيُون، (مَ - صَ - طَ - فَ - يَ - نَ -) تحذف الواو المتلوة بالضم لوقوعها بين حركتين لذا تصبح الصيغة مَ - صَ - طَ - فَ - نَ، ثم تصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - نَ -)، وذلك منعاً لتوالي ثلاث حركات، وهنا ينشأ الصوت المزدوج - و - وتصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - و - نَ) أى مُصْطَفَوْنَ.

هـ- إذا وقع صوت من أصوات ق. ط. ب. ج. د فى وسط الكلمة أو فى طرفها، وكان غير متبوع بحركة، فإنه يتبع بالحركة المركزية /6/ وذلك حفاظاً على جهر هذه الأصوات. ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بالإجهار.

و- إذا تلى صوت من أصوات ء. ن. ص. ك. صوت الميم أو النون، فإن هواء انفجار هذه الأصوات يخرج من الأنف، ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بموقعية الشدة الأنفية.

ز- لا تسمح اللغة بتوالي الساكنين، لذلك يتبع الساكن الأول بحركة قد تكون كسرة أو فتحة أو ضمة. (مناهج البحث فى اللغة / ١٨١ - ١٨٣).

٥ - الكمية: يهتم علم التشكيل الصوتى بالتمييز بين صوت وآخر من حيث الكمية، فالحركة الطويلة أطول من القصيرة، وتقدر الحركة الطويلة بحركتين قصيرتين، والحرف المشدد أطول من الحرف المفرد، ويقدر الحرف المشدد بحرفين (مناهج البحث فى اللغة / ١٩١).

٦ - النبر: هو وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع فى الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم. وقسم د. تمام النبر إلى نوعين: نبر صرفى ونبر دلالى، ثم قسم النبر الصرفى إلى نبر أولى وثانوى (مناهج البحث فى اللغة / ١٩٤ - ١٩٦).

النبر الأولى: وقواعده كما حددها الدكتور تمام هى:

أ- يقع على المقطع الأخير إذا كان من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ص ص) مثل استقال وقل.

ب - يقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطاً والآخر متوسطاً، سواء كان هذا المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع)، مثل عَلَّمَ، جَوَّارٍ، أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) نحو كَتَبَ.

ج - يقع على المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر مع ما قبله فى إحدى الصور الآتية:

أ - (ص ع + ص ع ص) نحو علمك - حاسبك.

ب - (ص ع + ص ع ع) نحو علموا، حاسبوا - ضربك.

وأرجو أن يسمح لى أستاذى بأن أعرض رأياً آخر لقاعدة النبر، هى أن النبر فى العربية يحتاج إلى وحدتين نبريتين، تشمل الوحدة النبرية الحركة القصيرة أو الصامتين المتاليين (وهما اللذان لا تفصل حركة بينهما)، مع ملاحظة أن الحركة الطويلة فى آخر الكلمة تقصر قبل تطبيق هذه القاعدة نحو:

استقال (ء - س - ت - ق - ل). يقع النبر هنا على المقطع الأخير لأنه يحتوى على وحدتين نبريتين.

قل (ق - ل - ل) يقع النبر هنا على المقطع قل لأنه يحتوى على وحدتين هما الفتحة واللامين.

علم (ع - ل - ل - م)

جوار (ج - و - ر - ن)

علمك (ع - ل - ل - م - ك).

حاسبك (ح - س - ب - ك).

علموا (ع - ل - م - و).

وهنا تطبق قاعدة تقصير الحركة الطويلة المنتظفة فتصبح الصيغة ع - ل - م - و ويعتمد النبر هنا على قاعدة تقول: إذا لم يوجد فى الكلمة وحدتان نبريتان فالنبر يقع على المقطع الثالث أو الرابع إذا اتجهنا من اليسار إلى اليمين، وهكذا بوضع النبر على المقطع ع فى عَلِمُوا. لقد شملت هذه القاعدة كل الحالات الأربع التى حددها الدكتور تمام.

النبر الثانوى: إذا توفرت فى الكلمة أكثر من وحدتين نبريتين، فالوحدتان الأوليان من اليسار يقع عليهما النبر الأولى، والوحدتان التاليتان لهما يقع عليهما النبر الثانوى، مثال ذلك: كلمة (الضَّالِّينَ). هنا نجد أكثر من وحدتين نبريتين، الأولى هما اللام والكسرة الطويلة

والتون، والثانية هي الضاد والفتحة الطويلة واللام. يقع النبر الرئيسى على الوجدتين الأولين، ويقع النبر الثانوى على الوجدتين الثانيتين.

التنظيم:

قبل دراسة التنظيم يحسن شرح ثلاثة مصطلحات هي: المجموعة الكلامية، والمجموعة الأصواتية، والمجموعة المعنوية.

أ - المجموعة الكلامية: هي سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة فى نفس واحد، واقعة بين سكتين، وهي بهذا التحديد قد تكون جملة أو كلمة.

ب - المجموعة الأصواتية: يحدث عند إلقاء جملة طويلة كجملة الشرط أن يقسم المتكلم هذه الجملة إلى قسمين، أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه، ومعنى هذا أن المتكلم ينطق كل جزء فى نفس مستقل، وهذه تكون المجموعة الأصواتية، فالمجموعة الأصواتية إذا هي سلسلة من الأصوات تنطق بنفس مستقل سواء أكان لها معنى أم لم يكن.

ج - المجموعة المعنوية: هي نطق سلسلة من الأصوات فى نفس واحد على أن يكون لمجموعها معنى، وقد يحدث أن يتوقف المتكلم بعد نطق سلسلة دون أن يكون لمجموعها معنى مستقلاً، لذلك يحتاج إلى سلسلة أخرى حتى يتم المعنى، ومن ثم توصف مجموعة السلاسل بأنها مجموعة معنوية.

والتنظيم هو الإطار الصوتى الذى تؤدي به المجموعة المعنوية من حيث ارتفاع الصوت أو انخفاضه أو توسطه، ولكل إطار نظام ومعنى وظيفى.

النظام التنظيمى: يعتمد النظام التنظيمى على شكل آخر نغمة وآخر مقطع وقع عليه النبر فى الكلام، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها.

وللنغمة شكلان، الشكل الأول يصف نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر فى المجموعة المعنوية بأنه ينحدر من أعلى إلى أسفل، والثانى يصعد من أسفل إلى أعلى، والمدى بين أعلى نغمة وأخفضها قد يوصف بأنه واسع أو متوسط أو ضيق. ويقصد بالمدى الواسع إثارة أقوى للأوتار الصوتية بواسطة الهواء المتدفق من الرئتين، فيسبب ذلك اهتزازاً أكبر فى الأوتار الصوتية، ومن ثم يعلو الصوت. والمدى المتوسط يقصد به توسط الصوت من حيث الارتفاع، والمدى الضيق يقصد به انخفاض الصوت، واللحن هو مجموعة الكلمات فى المجموعة الكلامية. (مناهج البحث فى اللغة/ ١٩٨ - ٢٠٣، واللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٦ - ٢٢٨).

لم يكتف الدكتور تمام بتحديد النظام الصوتي للغة بشكل عام، بل راح يطبق ذلك على العربية، ومن ثم خرج بإيضاح النظام الصوتي في اللغة العربية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، واعتمد في هذا التحديد على أسس البحوث في علم التشكيل الصوتي، وطبقها تطبيقاً دقيقاً للغاية. بدأ شرح هذا النظام بالتمييز بين الصوامت والحركات، ثم راح يعد ذلك يميز بين الصوامت اعتماداً على القيم الخلافية التي تضم المخرج والصفات، واعتمد هنا على المخرج والصفات كما حددها سيبويه، ثم تحدث عن ظواهر انضمام الفونيمات في الكلمة وما يطرأ عليها من تغير نتيجة لتجاورها في الكلمة، وناقش كذلك التغير الذي يطرأ على الفونيمات في صيغة معينة، وهذا هو ما يعرف باسم المورفوفونيمك، وبحث كل هذه الظواهر تحت عنوان الظواهر السياقية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١ - التمييز بين الصوامت والحركات:

اعتمد د. تمام على وظيفة الصوامت والحركات، وكنت قد أوضحت عند تعرضي للدراسة د. تمام النظرية أنه اعتمد على وظيفة الصامت والحركة في تكوين المقطع، فالصامت هامش المقطع والحركة نواة المقطع. وأود أن أشير إلى أن د. تمام عندما تعرض للجانب التطبيقي تحدث عن وظيفة الصامت والحركة صوتياً وصرفياً ونحويًا وإفرادياً، فمن حيث الأصوات أوضح أن الصامت يبدأ المقطع ويقفله إن كان مقفلاً، وأن الحركة تتبع الصامت الذي يبدأ المقطع، ومن حيث الصرف نجد أن الحركة هي التي تحدد الميزان الصرفي للصيغ، ومن حيث النحو نجد أن الحركة تقوم بدور إيضاح وظيفة المفردة في الجملة، وهذا هو ما يسمى بالإعراب، وذلك إذا كانت الكلمة معربة، ومن حيث المفردات نجد أن الجذر في اللغة العربية يعتمد على الصوامت وحدها.

٢ - التمييز بين الصوامت: اعتمد د. تمام على القيم الخلافية التي تميز بين الصامت والصامت، ووزع هذه القيم على جدول خصصه لذلك، وقد جعل البعد الرأسى للمخارج، وجعل البعد الأفقى للصفات، واعتمد في تصميم هذا الجدول على سيبويه، ولكنه اصطدم بمصطلحات عنده غامضة، مثل تعريف سيبويه للجهر والهمس، فقد أوضح سيبويه أن الصوت المجهور هو «حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت...» وأما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس».

يرى الدكتور تمام أنه يقصد بالاعتماد الضغط على الحجاب الحاجز، وأن من أثر هذا الضغط أن النفس يتحول إلى صوت، ويقع هذا الأثر على الحرف.

٣ - الظواهر السياقية في العربية تشمل ما يلي:

أ - أسس تجاور الأصوات، وقد أسماها د. ثام بظاهرة التأليف، ومن النتائج التي توصل إليها أنه كلما تباعدت مخارج الحروف حسم تأليفها. وأن تجاور أحد المطبقات مع أحد الغاريات نادر جداً.

ب - الوقف: الوقف في طابعه مفصل من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية. تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً واقعاً تكليماً منعزلاً، أما إذا لم يكن معناها كاملاً. كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً، فإن الواقعة الكلامية حينئذ تشمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة.

ويقول الدكتور تمام إن الوقف ظاهرة ترجع إلى كراهية توالي الأضداد، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت عكس الحركة تماماً. والحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية لا بد لمقطعها أن يكون من نوع صر ع. وهو نوع لا يقع النبر عليه. وانعدام النبر يضعف الحركة في النطق ويجعلها من قبل الروم أو من قبيل الإشمام. ووسائل الوقف هي الإسكان - الروم - الإشمام - الإبدال - الزيادة - الحذف - النقل - التشديد...

ج - المناسبة: الفتحة وألف المد من قبيل صوتي واحد. والكسرة وياء المد من قبيل آخر. والضممة وواو المد من قبيل آخر. لذلك فألف المد تناسبها فتحة قبلها. وياء المد تناسبها كسرة قبلها. وكذلك واو المد تناسبها ضمة قبلها...

أطلق النحاة على الحركة التي تناسب حرف المد الذي بعدها حركة المناسبة. وسجل النحاة تحت حركة المناسبة حركة واحدة هي الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو هذا كتابي. وأضاف الدكتور تمام إلى ذلك الفتحة التي تسبق ألف الاثنين في الماضي والمضارع. والكسرة التي تسبق الباء في المضارع وهي التي تسمى بياء المخاطبة. والضممة التي تسبق واو الجماعة في الماضي والمضارع.

وحركة المناسبة تطفئ على الحركة المنطوقة للصيغة، فإذا كان الاسم مثلاً مرفوعاً بالضممة فحركة المناسبة تحل محل الضمة. كما في قولنا هذا كتابي. فكتابي مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة.

د - الإدغام: ناقش د. ثام تحت عنوان الإدغام الظواهر الآتية:

١ - حذف الحركة القصيرة التي بين الحرفين المتلين أو المتقاربين حتى يلتقيا فينطقا صوتاً واحداً طويلاً وهو ما يعرف بالصوت المشدد، نحو جَعَلَ لَكَ — جَعَلْكَ. ولكي نحذف الحركة يشترط أن تحتوى الكلمة على أربع متحركات أو أكثر. وتقع الحركة المحذوفة ثالثة أو

ثانية، أما إذا أدى حذف الحركة إلى توالي ثلاثة صوامت، فهنا نخسّس الحركة أو تخفى، ويتعبّر صوتي حديث نُحوّل الحركة إلى حركة مركّزة ولا يحدث إدغام، ويستثنى من ذلك حالة واحدة هي أن يكون أول هذه الأصوات الثلاثة حرف مد ولين، وأن ثانيها وثالثها يكونان متماثلين، فهنا لا تحذف الحركة فينشأ مقطع طويل يتكون من ص ح ح ص ص، وتقع النبرة عليه نحو (ضال).

٢ - تحويل الحرفين المتقاربين إلى متماثلين، ويقول الدكتور تمام نقلاً عن سيويه: إن هناك من الحروف المتقاربة ما يتعذر تحويلها إلى حروف متماثلة، وذلك إذا وقعت في سياق محدد يوضحه كما يلي:

م + ب ← م ب

ف + ب ← ف ب

ر + ل ← ر ل

ش + ج ← ش ج

$$\begin{bmatrix} \text{ث} \\ \text{ث} \\ \text{د} \\ \text{ط} \\ \text{ظ} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{ز} \\ \text{س} \\ \text{ص} \end{bmatrix} \leftarrow \begin{bmatrix} \text{ز} \\ \text{س} \\ \text{ص} \end{bmatrix}$$

وفيما عدا ذلك إذا التقى المتقاربان فإن الثاني منهما يؤثر على الأول فيتحول إلى مماثل له.

٣ - مضارعة حرف لحرف آخر، وهنا أوضح د. تمام أن الصاد إذا جاورت الدال تحولت إلى زاي مفخمة، نحو مصدر — مزدّر، وتحول الشين المهموسة إلى شين مجهورة (j) إذا جاورت الدال، نحو أشدق وأجدق. ومن ذلك أيضاً تحول تاء الافتعال إلى دال إذا جاورت صوتاً مجهوراً، وتحولها إلى طاء إذا جاورت صوتاً مفخماً.

٤ - الإعلال والإبدال:

أولاً/ الإبدال: قسم الدكتور تمام الإبدال إلى خمسة أقسام هي:

أ - إبدال الصحيح بالصحيح: ويقصد به ما سبق وذكرته تحت باب المضارعة.

ب - إبدال الصحيح باللين: كإبدال الهمزة بالواو والياء.

كساو — كساء

قَاوِلٌ — قَائِلٌ

صَحَائِفٌ — صَحَائِفٌ

ج - إبدال المد بالصحيح: كإبدال ثانى الهمزة الثانية الساكنة مداً للحركة السابقة لها،
نحو: أَثَرٌ — أَثَرٌ

د - إبدال اللين باللين: كجعل الواو ياء، نحو:

رَضِيَ — رَضِيَ

و - إبدال اللين بالمد: كجعل الألف ياء، نحو:

غَزَالٌ — ووضع في صيغة فُعِيلٌ — غَزِيلٌ

ثانياً/ الإعلال: ويتحقق بصورة من صور ثلاث هي:

أ - القلب: تقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما.

ب - النقل: إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لفعل أو الاسم الجارى مجرى المضارع مسبوقه
بساكن صحيح، نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو:

يَقُومُ وَيَقُومُ وَيَقُومُ مَقُومٌ — مَقُومٌ — مَقُومٌ

ج - الحذف: تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين، نحو:

قَاضِيٌ — قَاضٍ

وحذف فاء الثلاثى فى المضارع المفتوح حرف المضارعة، نحو:

يَوْعَدُ — يَوْعَدُ

د - التوصل: أى التوصل إلى البدء بنطق الساكن فى أول الكلمة بألف وصل، نحو:
أَكْتُبُ.

هـ - التخلص من التقاء الساكنين بشرط ألا يكونا مثلين، ويحرك الساكن الأول بالكسرة،
وقد يحرك بالضممة للمناسبة، وبالفتح فى الحرف من وفى أداة التعريف أل.

و - الحذف لتوالى الأمثال: لا تسمح اللغة بتوالى حرفين مثلين فى أول الكلمة، كما
يحدث عندما تدخل ناء المضارعة على صيغة مبدوءة بقاء التفاعل، نحو لا تنابزوا باللقاب.
ولا تسمح اللغة بتوالى ثلاثة صوامت فى وسط الكلمة، ويحدث هذا عندما تكون فاء الفعل
ناء ووضع فى المضارع من صيغة التفاعل نحو 'ولا تابعوا فى الشر'.

ز - الإسكان نماءً لتوالي أربعة متحركات أو أكثر في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو ضَرَبْتُ.

ح - الكمية: يستفاد من الكمية في التمييز بين الصيغ، كالتمييز بين فَعَلَ وفَعَّلَ، أو بين فَعَلَ وفَاعَلَ، وتقتصر الحركة الطويلة إذا وقعت في مقطع مغلق، نحو الفنى العربى، والقاضى الفاضل، فألف الفنى وباء القاضى قصرتا لأنهما تُلَيَّا بساكن.

ط - الإشباع والإضعاف: يقصد بالإشباع تقوية النطق، ويقصد بالإضعاف عكسه.

ى - النبر: وفيه كَرَر د. تمام ما سبق وشرحه فى مناهج البحث فى اللغة.

ك - التنغيم:

١ - إذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية منحدرة من أعلى إلى أسفل فإنها تستعمل فى الإثبات والنفى والشرط والدعاء وفى الاستفهام بالظروف.

٢ - وإذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية صاعدة من أسفل إلى أعلى فإنها تستعمل فى الاستفهام بالأداتين: الهمزة وهل.

٣ - إذا كان المدى بين أعلى نغمة وأخفضها واسعاً فإنه يستعمل فى الخطابة والصباح الغاضب والتدريس أمام أعداد كبيرة من الطلاب، وإذا كان المدى متوسطاً فإنه يستعمل للمحادثات العادية، وإذا كان منخفضاً فإنه يستعمل فى العبارات اليائسة الحزينة وفى الكلام بين شخصين يحاولان ألا يسمعهما ثالث على بعد قليل منهما.

لقد انتهيت الآن من وصف النظام الصوتى للغة العربية كما حدده الدكتور تمام، وأود أن ألقت نظر القارئ إلى أن الدكتور تمام كان بين الحين والآخر يلج على التمييز بين الأصوات وعلم التشكيل الصوتى، فالأصوات حركات يقوم بها جهاز النطق، والتشكيل الصوتى نظام مجرد فى الذهن، وأن النظام الصوتى يهينم بالتغير الذى يطرأ على النظام عند تحقيقه فى شكل أصوات فى بيئة معينة أو فى سياق معين.

لقد لاحظت هذا التمييز واضحاً فى كتابيه: (مناهج البحث فى اللغة)، و(اللغة العربية معناها ومبناها). أما فى كتاب (الأصول) فأجده يميز بين الأصل والعدول عن الأصل، وهو هنا ينقل هذا التمييز عن النحاة العرب، ويقول «إن الأصل [عند النحاة] هو منطلق التحليل، تنسب إليه الفروع، وكأنهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعاً من الحدس النفسى فى سليقة المتكلم العربى يجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصل، فتحول مطالب الموقع والجوار (من

إدغام وإخفاء) دون تحقيق الأصل، فيتحقق الفرع آلياً دون وعي من المتكلم، وكأن هذا الحدس بالأصل يربط في ذهن النحاة بين الأصل والمعنى، فالمعنى في اللغة العربية يعترف بنون واحدة لا بعدد من النونات تنبني عليها معاني الكلمات.... (الأصول/ ١٢٦ - ١٢٧).

ألم تكن فكرة الأصل المرتبطة بالمعنى هي الفونيم أو الحرف كما أسماء د. تمام، أولم يكن عدد النونات عند التحقيق في كلمة منطوقة ومسموعة هو ما يقصد بالصوت، ومن ثم فعلم التشكيل الصوتي يقابل الأصل عند النحاة، وعلم الأصوات يقابل الفرع عند النحاة، ووسائل تحقق الفونيم في عدد من الألفونيمات هي ما يسمى بقواعد العدول عن الأصل عند النحاة، مثل الإعلال والإبدال والإدغام وكراهية نوالى الأمثال وعدم التقاء الساكنين....، إن هذا يعني أن النموذج والمثال عند البنائيين يقابل الأصل والفرع عند النحاة القدامى، كما يقول ليبسكي Lepschy في كتابه (A survey of structural linguistics p.p. 25 - 35).



نحو أطلس لسانی عربی: المساهمة التونسية

أ.د. الطيب البكوش

أ.د. صالح الماجري

تونس، الجامعة التونسية

١ - بتدرج الأطلس اللساني ضمن البحوث اللسانية الجغرافية التي تسجل الاستعمال اللساني في مناطق مختلفة من الرقعة الجغرافية المعنية بالدراسة، فهي بحوث نهتم بالتنوع اللساني المرتبط بالاختلاف الجغرافي. وقد جاءت تسمية الأطلس من تسجيل هذه الاختلافات في خرائط جغرافية يمكن أن تكون محلية أو وطنية أو حتى إقليمية، مثل البلاد العربية بمناطقها الكبرى مغرباً ومشرقاً.

وإن الاهتمام بالاختلافات اللغوية ليس أمراً حديثاً، فنحن نجد في التراث اللغوي العربي مادة غزيرة تتضمن تسجيلاً للاختلافات اللهجية، بغض الطرف عما يصحب ذلك من تصنيف لها على سلم الفصاحة من الاستحسان إلى الاستهجان.

وتشمل هذه المادة ظواهر متنوعة منها الصوتي والصرفي، ومنها النحوي والتركيب، ومنها المعجمي والدلالي. ويكفي النظر في معجم كلسان العرب لابن منظور، أو كتاب سيبويه، أو شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، لتبين غزارة هذه المادة.

ولعل الاهتمام بضبط قراءات القرآن والمفاضلة بينها، قد كان من العوامل الرئيسية - لا الوحيدة - وراء جمع هذه المادة الهامة التي تمكّنتنا اليوم من رسم خريطة للسان العربي في شبه الجزيرة منذ أربعة عشر قرناً، وإن كانت خريطة تفتقر إلى الدقة والشمول؛ لأنها لم تكن هدفاً في ذاتها آنذاك. وإنما كان الهدف ضبط المستوى اللساني الأفضل والأجود والأفصح لقراءة القرآن.

أما اليوم فإن غياب المشاغل القديمة بحكم استقرار القراءات استقراراً نسبياً بفضل اكتمال علم التجويد، قد جعل تسجيل الاستعمالات الحديثة أمراً غير واضح الأهداف، وليس محل إجماع حتى لدى المختصين، لذلك فإن من الضروري توضيح القضية موضوعياً بالإجابة عن جملة من التساؤلات من أبرزها: أي عربية نصف، وأي اختلافات نسجل، وإلى أي غاية نسعى؟

١ - ١ إذا كانت العربية قديماً تصنف تفاضلياً حسب درجة فصاحتها طبقاً لمقاييس سبق أن حللناها في مواضع سابقة^(١)، فإن عربية اليوم تُصنف أشكالاً إنجازها بطريقة مختلفة:

فصحى ودارجة، تنضمّن كلّ واحدة منهما فى كلّ بلد عربى رصيذاً مشتركاً ورصيذاً متميّزاً، وذلك فى جميع المستويات الصوتية والصيغية والنحوية والمعجمية والدلالية. فالمفاضلة لا تقع بين الفصحى والدارجات من بلد إلى آخر، وإنما بين المستوى الفصحى إجمالاً والمستوى الدارج إجمالاً، وهى مفاضلة تقوم على تحقير الدارجة وتمجيد الفصحى لاعتبارات دينية وثقافية وسياسية، باعتبار الفصحى لغة الكتاب المقدس، ولغة التراث والإبداع، ولغة الوحدة والأمة قاطبة. وقد نتج عن هذا التطور فى العلاقة بين مستويات العربية تركيز الاهتمام فى الدرس اللغوى على الفصحى وإهمال الدارجة، وقد انجرّ عن ذلك غياب الوصف الشامل للدارجة. فإذا استثنينا بعض المبادرات فى الوصف الصوتى أو المعجمى لا نكاد نعثر على نحو شامل لأى من الدارجات العربية الحديثة، ولذلك أسباب عدّة منها عدم الوعى أو الاقتناع بجدوى مثل هذه الأعمال، ومنها اقتران البحوث اللّهجية بمشاغل بعض المستعربين المستشرقين التى كانت محلّ رغبة أحياناً، ومنها أخيراً التخوف من دعوة بعض العرب فى وقت من الأوقات إلى الاستعاضة عن الفصحى بالدارجة، وهى دعوة خاطئة من الناحية الاستراتيجية؛ هذا فضلاً عن توهم البعض أن الدارجة لا تحوّلها.

١ - ٢ كلّ ذلك جعل الاهتمام بالدارجة أمراً غير مرغوب فيه وغير مشجّع، ولذلك لا نجد على حدّ علمنا فى الجامعات العربية اهتماماً بالدارجة تدرّساً وبحثاً، فى حين أنه مكمل لدراسة الفصحى، فالدراسة اللسانية التى تتخذ من الدارجة موضوعاً، لها ما يشرّعها وما يجعل منها ضرورة علمية وحضارية، فالدارجة مهما وصفت لن يمكنها احتلال موقع الفصحى فى البلاد العربية، ولا خوف على الفصحى منها إطلاقاً لأسباب تاريخية وحضارية وسياسية. ولا شىء يدلّ على أن ذلك سيتغيّر يوماً، بل إنّ جميع المؤشرات الموضوعية تدلّ أكثر فأكثر على التفاعل الإيجابى بين الدارجة والفصحى بشكل يخدم الفصحى فى المقام الأول، ويزيد من حيويّتها وقدرتها على مواكبة العصر.

والدارجة لغة المهد بالنسبة إلى كلّ عربى، وجزء من هويّته وترجمان وجدانه، وهى تختزن ثقافة شعبه وعبقريّته وتجربته فى الحياة، فكيف يعقل أن يحتقرها لأنّها دارجة؟ ولا مراء فى أن من حقّر من لغته فقد حقّر من نفسه ومن قومه، فالدارجة جزء من العربية ومستوى من مستوياتها، تتفاعل إيجابياً مع غيرها من مستويات العربية، فإذا اقتنعنا بذلك اقتنعنا بأنّ دراستها ووصفها يصبحان ضرورة علمية وحضارية ملحة، بدونها تبقى دراسة العربية منقوصة كسلسلة فاقدة لبعض حلقاتها.

فى هذا الإطار يتنزل «الأطلس اللسانى» الذى يسجّل الاستعمال الحى واختلافه من جهة

إلى أخرى، وليس من الطبعي أن تكون الأطالس العربية المتوفرة من إنجاز غير العرب وحدهم، كما لو أن الأمر لا يهم الباحثين واللّسانيين العرب.

٢ - ولقد كانت فكرة إنجاز الأطلس اللّساني التونسي، باعتباره جزءاً من الأطلس اللّساني العربي، تراود الرعيل الأوّل من اللّسانيين التونسيين في قسم اللّسنة بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الذي أنشئ في أوائل الستينات في صلب الجامعة التونسية، وفي مقدّمتهم رئيس القسم المرحوم صالح القرماضي، لكن نقص الإمكانيات البشرية والمادية والاهتمام يبحوث كانت تبدو أوكد آنذاك قد حالاً دون الشروع في إنجازها. وقد انتظر المشروع إنشاء جمعية اللّسانيات بتونس منذ حوالي عشر سنوات، وعقد المؤتمر الأخير الذي قرّر الشروع في إنجاز المشروع الذي قبلت كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا تمويله كمشروع وطني لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)، وإنجازه في صلب المركز المذكور الذي أصبح تابعاً لها.

وانطلق العمل بإدارة رئيس الجمعية الأستاذ الطيب البكوش، ومشاركة أمينها العام الأستاذ صالح الماجري، وثلة من الجامعيين والباحثين الميدانيين الشبان.

٢ - ١ - ولقد كان غرضنا - فضلاً عن إنجاز هذا المشروع الطموح - تكوين مجموعة من الباحثين الشبان يتدربون على البحث ويستكملون العمل الميداني بالبحث القائم على ترتيب المادة الحاصلة ووصفها واستقرائها حتى ترسخ قديمهم في البحث العلمي اللّساني. ولقد تم اختيار المستجوبين أساساً من طلبة المعهد العالي للتكوين المتواصل الذين هم أصلاً من أسرة التعليم الابتدائي والثانوي، من مناطق مختلفة، تحمسوا للمشروع وآمنوا به فكانوا عاملاً أساسياً في إنجازهم خصوصاً أننا لم نعاملهم كمتفّذين، وإنما اعتبرنا المشروع مخبراً يشاركون فيه في التجارب وطرح المشاكل والبحث عن الحلول، وضبط المنهجية ومواكبة تطوّر المشروع في جميع مراحله.

٢ - ٢ - ولقد كانت أولى المراحل القيام بمجرد لما تم إنجازهم عربياً من أعمال نظرية أو وصفية أو ميدانية ذات صلة بالأطلس، منها بعض مشاريع الاستجوابات والمونوغرافيات المتنوعة والمتفاوتة القيمة.

ولقد لفت انتباهنا أن محور المشاغل السابقة قد كان المعجم رغم غياب وصف منظم للجوانب الأخرى من العربية التونسية وخاصة نحواً وصرفاً.

وواضح أن الهدف الرئيسى لم يكن جمع مادة غزيرة صالحة لوصف شامل يتجاوز إطار الأطلس، وإنما الهدف هو وصف الخصوصيات الجهوية فى جميع مجالات اللسان، لذلك توصلنا إلى حلّ مغاير لما جرت عليه العادة وهو تصوّر ثلاثة استجابات مختلفة (صوتى وصرفى نحوى ومعجمى)، تركز على الخصوصيات المميزة لكلّ جهة مقارنة بالمرجع وهو العربية الفصحى.

وانطلاقاً من هذه الاختيارات المنهجية شرعنا فى الإنجاز طبق المراحل التالية: صياغة الاستجابات، والقيام بها ميدانياً، ثمّ معالجة نتائجها.

٢ - ٣ - لقد نظّمت صياغة الاستجابات القيام بتجربة أولى بيضاء كانت ضرورة لتحسين العمل وتجنب الأخطاء، قبل التقدّم فى الإنجاز مراحل يصبح بعدها الإصلاح باهظ الكلفة.

كما استفدنا من الأعمال اللهجية السابقة التى قام بها مستعربون أو تونسيون، ومن تجارب من رسخت قدمهم فى الميدان فى الغرب ولا سيّما فرنسا حيث توجد تقاليد عريقة فى هذا الضرب من الأبحاث فى جميع المقاطعات تقريباً، مثل جزيرة فرنسا حيث العاصمة باريس، وبلاد الباسك، وجهة ليون وغيرها.

وقد نظّمنا بصفة موازية حلقات درس خاصة بالفريق أو بمشاركة مختصّين أجنبى سميناهما لقاءات «الأطلس اللسانى»، كانت ذات مردود إيجابى على المشروع ولا سيّما فى مستوى حوسبة النتائج.

ففى هذه اللقاءات تناقش مشاريع الاستجابات وتجربتها ميدانياً قبل الصياغة النهائية والتطبيق الميدانى النهائى.

وقد كان اختيار الصياغة النهائية مستنداً إلى مواطن الافتراق بين الدارجة والفصحى، وإلى ملامح الخصوصيات الجهوية أو الاجتماعية، وإلى الانتقاء المفتوح على الشمول.

٢ - ٣ - ١ - من حيث الافتراق هل نعتبر الفصحى والدارجة مستويين من لسان واحد أم لسانين مختلفين كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون فى المقدمة عندما اعتبر عريّة أهل جيله لغة قائمة بذاتها مغايرة للغة مضر^(٣).

نلخص هنا موقفنا من القضية دون تفصيل^(٤)، فرغم أنّنا نعتبرهما لسانين نظامياً، فإننا لا نرى تناقضاً فى اعتبارهما وظيفياً مستويين من لسان واحد أشمل هو العربية، وفى جميع الأحوال يكون من الهام فى إنجاز الأطلس اللسانى البحث عن عناصر الافتراق بين الفصحى والدارجة لأنّه يوضّح أيضاً عناصر الاتفاق، وهنا نورد بعض الأمثلة للتوضيح:

فى المستوى الصوتى نكتفى بمثال المقابلة الشهيرة فى نونس بين القاف والقاف (الشبيهة بالجم القاهرية)، وهى مقابلة حيرت ابن خلدون منذ ستة قرون^(٥)، فالقاف اللهوية الشديدة المهموسة باقية فى قراءات القرآن وفى لهجات الحضر، أما القاف الأقصى حنكية الشديدة المجهورة فتتميز لهجات البدو أو الحضر الذين تأثروا بهم، والصوتان يدلان من صوتم واحد فى بعض الأحيان. وهما صوتان فى أحيان أخرى (مثال ذلك: قدم «قدم»/ قدم «كدم»/ قدف «جدف»/ قدف «قذف أى نقيًا»).

إن البحث الميدانى فى إطار الأطلس هو الذى يبين حدود هذه الظاهرة وأهميتها اللسانية. وثمة ظواهر صوتية عديدة أخرى قابلة للدرس مثل مآل حروف ما بين الأسنان، والحروف البينية، ونطق الهمزة، والتفخيم، والإدغام، والتقريب، والتأين، والتبادل، والنظام الحركى، وغيرها من الظواهر الصوتية الهامة.

وتبرز سواطن الافتراق أكثر فى المجال الصرفى النحوى، ويمكن أن نذكر مثال أسماء الموصول التى اختصرتها الدارجة فى اسم واحد (إلى)، بينما تكاثرت أسماء الإشارة بشكل لافت للانتباه.

٢ - ٣ - ٢ - إن كل استجواب لا يمكن أن يدعى الشمول، ولا يمكن أن يستوعب جميع الظواهر، وهو أمر نبيته فى الأنحاء وفى المعاجم. فمن باب أولى وأحرى فى استجواب محدود فى الزمن.

تجاوزاً لهذا النقص رأينا عدم الاكتفاء بالأسئلة الموجهة، وترك الاستجواب مفتوحاً قابلاً للتوسيع والإضافة بفضل تقنيات الحوسبة، فعلى هذا الأساس تصورنا البرنامج الحاسوبى.

كما تركنا فى الاستجواب هامشاً هاماً للحوار الحر. منه ما يتصل بتعاليق يقوم بها المخبرون حول الاستعمال اللسانى ذاته، وهى هامة لبيان مدى الوعى بالفوارق اللسانية.

هذا الهامش الحر يقوم بوظيفة التعديل لضغوط الاستجواب الموجه أو شبه الموجه.

وهكذا يبقى باب الشمول مفتوحاً، وتبرز الخصوصيات أكثر، ويتم التركيز على نقاط الاختلاف والافتراق، فنحصل على مادة ثرية لم تكن مبرمجة مسبقاً، ويتعدّل الاستجواب ويكتمل.

٣ - كيف يتم تحقيق ذلك ميدانياً؟

إن الخوض فى هذا الموضوع يتطلب تحليلاً طويلاً، لذلك نكتفى ببعض المحطات الهامة:

٣ - ١ - من حيث اختيار الشبكة، بلغ عدد مواطن الاستجواب ٢٥٠ موقعا جغرافيا تمثل مراكز المعتمدات التي تتكون منها الولايات.

وقد تم اختيار أربعة مخبرين في كل موقع باختلاف الجنس والسن، وإن اختيار مراكز المعتمدات يرتبط بالصبغة الوطنية للأطلس، حتى يغطي التمثيل كامل مساحة البلاد التونسية. ثم إن مركز المعتمدة يمثل كامل الجهة إجمالا. ويعبر عن الحركة الاجتماعية والاقتصادية، وتبعاً لذلك الحركة اللسانية لكامل المنطقة.

وإن تجاوز هذا المستوى باختيار شبكة أدق يحولنا حتماً من الأطلس الوطني إلى الأطلس الجهوي الذي يمكن تصوّره في مرحلة أخرى متقدمة من البحث، أما ما دون ذلك فإنه يوقع في التقسيم الاعتباري ويضعف من التمثيلية، وهكذا بلغ عدد المخبرين الذين تم استجوابهم ألفاً لكل استجواب، أي ثلاثة آلاف وحدة تسجيلية في الحملة بمعدل ساعة لكل وحدة.

٣ - ٢ - أما تقنياً فقد اضطررنا ظروف معينة إلى التسجيل على أشرطة مغناطيسية، وكان بؤتنا القيام به بصفة مرقمة منذ البدء حتى لا نضيع الوقت في عملية الترقيم بعد التسجيل؛ لأنها ضرورية للمعالجة الآلية بالحواسيب.

وهي عملية نحن بصدد القيام بها حالياً بصفة موازية لعملية المعالجة الإعلامية.

٣ - ٣ - أما فيما يخص سير عمليات الاستجواب فإنها كثيرة التفاصيل. ونكتفي في هذا السياق بالإحالة إلى بنك المعلومات المتوفرة حالياً، وهو يضم ٩٠٠٠ بطاقة: ثلثها للمستجوبين، والثلث الثاني للمخبرين، والثلث الأخير لعملية الاستجواب ذاتها. وتتضمن هذه البطاقات جميع المعلومات الهامة الخاصة بكل طرف من أطراف عملية التسجيل وملابساتها.

إن جميع هذه الأعمال تبقى منقوصة أو مادة خاما إن لم تنوّج بالمعالجة الآلية وهي أدق المراحل في هذا المشروع، وهي حاضرة في الذهن منذ البدء إذ تؤخذ بعين الاعتبار منذ صياغة الاستجابات وأثناء عملية التسجيل، بالتتابع نسق موحد حتى يمكن الاستغلال الآلي.

إن فريقنا منكب حالياً على عملية الترقيم - وهي مكلفة جداً طاقة ووقتاً - ، وعلى برمجة التصرف في جميع المعطيات، عن طريق تحقيق البرمجة المنظمة للمعطيات الصوتية حتى يمكن استغلالها في صنع الخرائط التي نأمل أن تصدر أوائلها في الأيام القادمة إن شاء الله.



الهوامش

- (١) انظر: الطيب البكوش «إشكالية الفصحى والدارجة» ضمن [قضايا اللغة العربية المعاصرة]، الإلكسو. تونس ١٩٩٠، ص ١٧٣ - ٢١٤، وكذلك «العلاقة بين الألسن ومستوياتها عن التراث العربي» حوليات الجامعة التونسية، عدد ٣٦ - ١٩٩٥، ص ١١ - ٣٤.
- (٢) أنجز الألمانى بيتر بنشنت ثلاثة أطالس عربية حديثة (مصر وسوريا واليمن) نشرت بالألمانية.
- (٣) انظر المقدمة: الفصول ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من الباب ٦.
- (٤) انظر مناقشة القضية في الطيب البكوش «هل الفصحى والدارجة لغتان؟» المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٠٠ - ١٩٩٠، ص ٨١ - ٩٥.
- (٥) المقدمة: الفصل ٣٨ من الباب ٦.

المراجع

- بالإضافة إلى المراجع المذكورة في الهوامش، نحيل إلى قائمة المراجع المصاحبة للبحثين المذكورين في الهامش الأول، ونضيف إليها المراجع التالية:
- الطيب البكوش وصالح الماجرى «الأطلس اللسانى التونسى، تحقيق هوية وعامل تنمية». قيد النشر ضمن أعمال ندوة «اللغات مستقبلها في تونس». المعهد العالى للغات ١٩٩٨.
 - «الاشكاليات الصوتية في الأطلس اللسانى التونسى». قدمت بالفرنسية فى مؤتمر الجمعية الدولية للهجات العربية، مالطة ١٩٩٨.
 - ثلاث محاضرات حول الأطلس التونسى: الخصوصيات الصوتية، والاستجواب الصرفى نحوى، وعمليات الاستجواب. قدمت بالفرنسية فى مؤتمر نفس الجمعية السابقة المنعقد بالمغرب (مراكش ٢٠٠٠)، وهى بالفرنسية.
 - الطيب البكوش «الدراسات اللسانية والتنمية». محاضرة افتتاح السنة الجامعية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، بالمعهد العالى للغات بتونس. قيد السحب - تونس ٢٠٠٠.

تجليات المفردة الفصيحة في ضوء الجهر والترتيل والسماع، والأغنية

أ.د. عبده بدوي

كلية الآداب، جامعة الكويت

١. ظاهرة الجهر

١٠

إذا كان من المعروف أن أهم ظواهر اللغة يرجع أساساً إلى الظواهر المتعلقة بالصوت، والظواهر المتعلقة بالدلالة^(١)، فإن الملاحظ أن تقاليد الكلمة المسموعة - بحكم القدم - جعلتها أكثر أهمية من الكلمة المنظورة، ذلك لأن السماع أدخل في الحياة من الكتابة، وأوغل في الوقت نفسه في سلوك الفرد والمجتمع، ولعل كلاً من النبر والتنغيم يشهد بهذا، فهما يجعلان الكلمة المسموعة أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الكلمة المكتوبة^(٢)، ثم أن اللغة أداة زمانية تدور في مجموعة من الأصوات المقطعة، والتي تتابع زمنياً لحركات وسكنات في نظام مُصطلح عليه^(٣).

وعلى كل فما يسمى علمياً صوتاً هو الأثر الواقع على الأذن من دذبّة الهواء لبعض الحروف، بحيث يشمل أجزاء ثلاثة هي: إنتاج الصوت، وانتقاله، واستقباله، وتتوقف شدة الصوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت، وسرعته كما قدرها العلماء حوالى ٣٣٢ متراً في الثانية^(٤).

ما يهمنا أن العربية أساساً تعتمد على تعدد الدرجات الصوتية لقوة العاطفة عندهم، فهي من اللغات الغزيرة في هذا الجانب وهي كثيرة الشبه بالغناء، وكما أن الذاكرة السمعية مرهقة عند الأطفال بحيث يدركون موسيقى الكلمات قبل معناها، فكذلك اللغات الموهلة في القدم، ثم إنها لغة اشتقاق، والاشتقاق يخلق في اللغة ظاهرة التنغيم، وهناك من يربط بين الأمية وظاهرة الموسيقى^(٥)، ومن المعروف أن حروف العربية تنفى بالمخارج الصوتية على (١) كما يمكن التفرقة بين الكلام واللغة، فإن هناك تفرقة بين الصوت والحرف، ولعل سببوه قد أدرك شيئاً من هذا حين جعل الأصوات مقدمة على دراسة اللغة.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ص ٤٦، ٤٧، ط ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

(٣) الشعر العربي المعاصر، د. عز الدين اسماعيل، ص ٤٧، ط دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

(٤) اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلى و د. محمد القصاص، ص ٤٣، ط ١ لجنة البيان العربي، ١٩٥٠.

الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط ٢ مكتبة نهضة مصر.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٣١، ٢١٧ وما بعدها، ط ١.

تقاسيمها الصوت من غير لبس أو تكرار، ثم إن فيها حروفاً لا توجد في لغات أخرى، أو توجد أحياناً وتكون مُلَبَّسة مترددة لاتضبط بعلامة واحدة، بالإضافة إلى أن فيها تناسباً بين الحروف المتقاربة، وارتباطاً بين الأوزان والمعاني كلما اطرّدت على قياس واحد^(١)، ثم إنها تعرفُ ملاءمةً بعض مصادرها للمعاني، كالجيشان، والغليان، واللّمعان، ولهذا قيل ما جاء على فعّلان يدل على الاضطراب والحركة، وهناك ما عبّر عنه ابنُ جنّي في الخصائص من حَذْو مسموع الأصوات على مسموع الأحداث، وسوق الحروف على سمت المعنى المقصود^(٢)، بالإضافة إلى ثراء التّعبير الصوتي عن الطبيعة كزفيف الريح، وخريف الماء^(٣)، كما أن هناك حديثاً قَبْلَ الخليل بن أحمد وسيبويه عن ظاهرة الانسجام في العربية ليكون عمل اللسان من وجه واحد^(٤)، وفي الوقت نفسه هناك ما يعرف بالدلالة الصوتية كالفرق الذي نراه بين كلمتي «تَنْضَخ» و«تَنْضَح»، ومن مظاهر هذه الدلالة «التّبر» فقد تتغير الدلالة باختلاف الموقع من الكلمة، وكذلك ما يعرف «بالنغمة الكلامية» ككلمة «لا يا شيخ» التي تفيد صوتياً الاستفهام، والتهكم والسخرية، والدهشة والاستغراب، فتغير النغمة قد يتبعه تغير في الدلالة^(٥)، وهناك امتداد في المدلول.

وقد أجمع نقّاد الشعر القدامى على أن أبرز ما يتميز به الشعر عن غيره إنما هو الوزن الذي تنظم في إطاره المقاطع الصوتية والقوالب الإيقاعية^(٦)، وجماع هذا كله قول الجاحظ «فالصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف، ولن تكون حركات إلا بظهور الصّوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتّقطيع والتّأليف»^(٧)، ومن المعروف أن حاسة السمع تعمل في كل الحالات والظروف، أما العين فلا تدرك إلا في النور، وهكذا يكون السّمعُ أبو الملكات اللسانية، على حدّ ما جاء في المقدمة لابن خلدون، ويكون معتمداً في الوقت نفسه على الجّهارة، والتّوتر، وقصر الجُمْل، وحروف أقصى الحلق.

(١) أشنات في اللغة والأدب. ص ١١٥ وما بعدها، ط دار المعارف، واللغة والشاعرة، ص ٤ وما بعدها، ط، عباس محمود العقاد.

(٢) أمّا حازم القرطاجني فيقول باتفاق وجهتي المسموعات والمفهومات. منهاج البلغاء، ص ٢٨٦، ط تونس.

(٣) يسمى حديثاً «الأنوماتوبية» وهي محاكاة اللفظ بصوته لمعناه. وبينما يرى «جبرسن» وثوق الصلة بين اللفظ والدلالة، يراها «دي موسير» اعتبارية لانخضع لمنطق أو نظام.

(٤) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص ١٣٠.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٤٢، هناك قابلية اللفظ لتحمل المزيد من الدلالة.

(٦) نقد الشعر عند العرب، د. أمجد الظرايبي، ترجمة إدريس بلمليح، ص ١٧٥.

(٧) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون ٧٧/٣.

من كل هذا نعرف أن الصوت كان يحكمُ العالم القديم، وأن قدماء المصريين إذا كانوا قد قالوا إن الموسيقى تُنسَقُ العالم، فإن المحدثين يرون أن إيقاع التنفس يحكم إيقاع الحياة، كما يحكم الإيقاع كل بيت في القصيدة، بمعنى أن نغم القصيدة يسيطر على الشاعر قبل البدء في عملية الخلق، فإذا انفصلت هذا النغم رأينا المبدع يتوقف حتى لا يدخل في منطقة النثر، وهذا معناه أن الموسيقى تعبر عن عالم الشاعر داخلياً وخارجياً، ولهذا نرى الشاعر ينسَقُ الطبيعة والحياة بما يتلاءم وحالته الشعورية، وهكذا يكون البناء الصَوْنِي للقصيدة هو الصورة الحية لها^(١)، ولا مر ما قال جوته في الديوان الشرقي «أود أن أتعلّم كيف كانت للكلمة شأن كبير، لا لشيء إلا لأنها كلمة فاهت بها الشفاه»^(٢).

٢٠

فإذا تبعنا ظاهرة السَّمْع التي نحن بصددِها عند الإنسان الجاهلي، وجدناها مُرهفةً لعدة أسباب في مقدمتها الحياة الصحراوية المفتوحة، والمحكومة بدورات صوتية كثيرة، فهناك البيئة المشابهة، وأصوات «التلبية» التي وصلنا منها اثنان وأربعون تلبيةً تعتمد على قيم صوتية مرجعة موسيقياً^(٣)، ثم إن الأوزان القديمة تصلح أساساً للغناء والإنشاد، لأنها تنتمي إلى مجموعتي الرجز والهزج المتقاربتين موسيقياً، فمستعملن ومفاعيلن إحداهما مقبولة عن الأخرى، بالإضافة إلى غنائية الرمل والتقارب، والملاحظ أنها جميعاً كانت تُستعمل في الحدا والرعى والسَّي، وأن بنيتها موسيقية، فالكلمة توجد في الشعر العربي باعتبارها جسداً صوتياً فقط «فالشعر يستغل كل نسمة حياة في الكلمة، كل نامة حركة، ولا يستطيع السكون إلا حيث يشكّل السكون قراراً نهذاً عنده الحركة بلحظات خاطفة ثم تبدأ من جديد»^(٤)، فالشعر والغناء كانا شيئاً واحداً في الجاهلية، والشاعر باعتباره أمياً بدوياً كان يستعين على ضبط الوزن والقافية بالغناء، ومعنى هذا أن التعامل الحقيقي كان مع النطق باعتباره جهازاً الإرسال، ومع الأذن باعتبارها جهاز الاستقبال، فالوزن المحكم كان على صلة بغناء العمل والحدا والرعى والحرب، وبأصوات الحيوانات ووقع حوافرها وأخفافها، بالإضافة إلى إيقاعات النفس الداخلية، ولهذا كان من الطبيعي أن تتلون الموسيقى بالجهارة ورفق الصوت،

(١) الصورة الشعرية، سامين سيمون عساف، ص ١٧، ط المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.

(٢) جوته والعالم العربي. كاتارينا مومزن. ترجمة د. عدنان عباس. ص ٢٠١.

(٣) نصوص التلبيات قبل الإسلام. د. عادل جاسم البياتي. مجلة معهد البحوث والدراسات العربية. العدد ١١

في ١٩٨٢، ثم إن ما وصلنا كان في الغالب رثى ونعاويد وظفوساً وسجع كهان.

(٤) البنية الإيقاعية للشعر العربي. د. كمال أبو ديب ص ٥٢٠.

زد على ذلك أن أكثر الأصوات اللغوية مَجْهُورَة، فهي أربعة أخماس الكلام، أما الأصوات المهموسة فتصل إلى الخمس^(١).

وإذا كان قد قيل إن بعض الشعراء كان يصحب آله ويغنى شعره، على نحو ما قيل عن صناجة العرب الأعشى^(٢)، فإن العرب قد استعانوا بالغناء لتصحيح الأخطاء، فحين قال النابغة كما يحدثنا المزياني في الموشح:

من آل مية رائح أو مغندي عجلان ذازاد وغير مَزُود
زعم الفوارس أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

طلبوا من مغنية أن تسمعه ما قال، فاستدرك وقال: وبذاك تنعاب الغراب الأسود

.. ثم إنه معروف عن الشعوب السامية التي عاصرت العرب أن فن الشعر المرتبط بالحياة وبالعمل صار أدباً شعبياً، وقد تنبه الجاحظ لهذا، وبخاصة حين ربطوا بين الرجز والحداً وحركة العمل، كما تنبه لهذا أبو هلال العسكري في الصناعتين «الألحان» هي أغنى اللذات إذا سمعها ذو القرائح الصافية، والأنفس اللطيفة، ولا تنهياً صنعها إلا على كل منظوم من الشعر، فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشريفة^(٣)، كما أن ابن رشيق أطال الوقوف عند هذه القضية فقال: «الغناء حلة الشعر، إن لم يلبسها طويت، ونحن نعلم أن الأوزان قواعد الألحان، والأشعار معايير الأوتار لا محالة»^(٤)، كما قال «مقود الشعر الغناء به»^(٥)، بالإضافة إلى الاهتمام بظاهرة الجناس الموسيقية، وإلى اقتراب السطر من ظاهرة الموسيقى في الأدب، وإلى ضرورة القافية^(٦)، من كل هذا نعرف أنه كان هناك في هذه الفترة الجاهلية ضجيج موسيقى صحراوي، يملأ حياة الناس، وحياة الفن الأول وهو الشعر على وجه الخصوص، وبخاصة ما جاء في المعلقات، وأغاني العمل، وشعر الصعاليك، والشعراء السود، وهكذا نفتحت في مطلع القرن السادس في شمال الجزيرة قدرات رفيعة المستوى، وبلغت صنعها الفنية الكمال، فنشأ فن أدبي مكتمل النضج^(٧).

(١) الأصوات اللغوية، ص ٢٤.

(٢) الأغاني ٥١/٥. تأمل قول حسان:

تَغَنُّ بالشَّعرِ إِمَّا كُنْتَ قَائِلُهُ

إِنِ الْغِنَاءَ لِهَذَا الشَّعْرِ مَضْمَارُ.

(٤) العمدة ١/٦٦، ط بيروت.

(٣) ص ١٤٤.

(٥) نفسه ١/١١، ٢١٢. ومن أقواله أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى.

(٦) إذا كانت القافية في الشعر القديم تعتمد على وفرة اللغة، فإنها في الشعر الحديث نهاية موسيقية للسطر الشعري، وهذا أنسب نهاية لهذا السطر من الناحية الإيقاعية. الشعر العربي المعاصر، د. عز الدين إسماعيل، ص ٦٧، يضاف إلى ذلك ما يُسمى التقسيم والتقطيع والتطريز والتقويف والتكرير والتسليم والموارد.

(٧) جوته والعالم العربي، كاتارينا مومزن، ترجمة د. عدنان عباس علي، ص ٥٥.

٢. ظاهرة الترتيل

١٠.

وحين جاء الإسلام هذا من هذا الضجيج الموسيقى، فقد أوجد دورات صوتية جديدة تتمثل في الأذان والصلاة وشعائر الحج وتكبيرات العيد... إلخ، وإذا كانت التوراة والإنجيل تركز على المزامير والأنشيد، فإن القرآن الكريم قد أحيط بعلمين خاصين بالتلاوة وهما: علم التجويد، وعلم القراءات، فالنسق القرآني يخضع لقواعد تسمى «الغنة»^(١)، ثم بعد الغنة تحي قواعد الإدغام والإظهار والقلب وهمس الحروف وجهرها وتفخيمها وترقيقها، بالإضافة إلى المد الطبيعي، والمد المنفصل، والعارض للسكون، ثم يعنى بعد ذلك تلوين الصوت، بالإضافة إلى نظام السجع والفواصل، أما الحروف التي تفتح بها بعض السور، فهناك من يراها إشارات وبيانات موسيقية، يتبعها المرتلون باعتبارها دورات صوتية لا كتابية^(٢)، ثم إن القرآن يحفظ كإيقاعات قبل أن يفهم، ومعنى هذا التعامل مع موسيقى القرآن قبل التعامل مع المضامين القرآنية، ثم هناك في حضارتنا ما يسمى: اللقاء، والمشافهة، والسماع من عالم لا من صحفى، وما يسمى بأسلوب العرضة، والمصافحة، ولأمر ما كانت مشروعية الإنصات إلى التلاوة في الصلاة، المهم أن الإسلام عمل أساساً على غرض الصوت وتهذيبه، على حد ما نعرف من سورة الحجرات^(٣)، وهناك قول الله ﷻ وأغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير^(٤)، وهناك التحذير من الضوضاء ومن الصوت المرتفع^(٥)، ويكون الترتيل في الوقت نفسه معتمداً على الجمل الطويلة أساساً، والحروف من كل الجهاز الصوتي وبخاصة حروف اللين.

(١) هي صوت من الخيشوم فيه جمال حتى ولو كان الصوت المؤدى غير جميل.
(٢) الشر الفني في القرن الرابع، د. زكي مبارك ١/ ٤٧، دار الكتاب العربي، وفي كتاب (الخواطر السوانح في أسرار الفوائج) لابن أبي الأصبع، تحقيق: د. حنفي شرف ص ٣٧ وماوراءها، نرى هذه الآراء، هي مما استأثر به علم الله - ويخالف في هذا المتكلمون - وقيل هي أسماء للسور، وهي أسماء أو بعض أسماء أو إشارة أو رمز لأسماء الله، أو أنها جاءت لتحديد العرب، أو إنها للتنبيه وإثارة العجب، أو إنها مدد وأيام وأعوام لتواريخ أمم سابقة، وأن فيها بقاء هذه الأمة وتاريخ مدة الدنيا، أو إنها حروف للدلالة على إنقطاع كلام واستئناف كلام جديد، أو أنها قسم أو حروف ثناء أثنى بها الله على نفسه.. أما المستشرقون فهناك من يرى منهم أن محمداً مدين بها لتأثير أجنبي. ومن يرى أنها رموز لجموعات الصحف التي كانت عند المسلمين الأوائل وليست من القرآن في شيء، وأنها لكي نفهم يجب أن نقلب، ف«طسم» رمز لقوله تعالى «لا يمه إلا المطهرون»، ومنهم من يقول الطاء تشير إلى الطور والسين إلى سيناء والميم إلى موسى، وإنها اختصارات لأسماء الله.

(٤) لقمان آية ١٩.

(٣) الآيات من ١ - ٥

(٥) هناك الوفاة بالصيحة، وبالصوت المرتفع في إحدى عشرة آية تحت سميات: الصاعقة، والرجفة، والصاخة، والرجرة، والطاغية، والناقور، والصيب من السماء، والنضج في الصور... إلخ.

.. ثم هناك في الوقت نفسه قول الله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ والترتيل بمعنى تلوين الصوت، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد بالمصدر اهتماماً وتعظيماً^(١)، وقد كان هذا طبيعياً، ونقله حضارية، لأن الجهر بالصوت وبالقول كان مما يتفاخر به العرب، فحين سئل أحدهم عن الجمال قال: طول القامة، وضخم الهامة، ورخب الأُشدّاق، وبعد الصوت، وقد كان هذا منفذاً للشعوبيين حين قالوا: وراء هذا طول الاعتياد لمخاطبة الإبل، فالنتيجة كانت جفاء الكلام، وغلظ مخارج الأصوات، فحين يكلمون الجلساء المقربين يكونون مثل من يخاطب الأبعدين المصابين بالصمم، وهذه الجهارة يمكن القول بأنها كانت على حساب المعنى، فالصوت يوجد في حالة تناسب عكسي مع المعنى، فكلما ازداد التجانس الصوتي نقص التقطيع فنقص المعنى، وكلما نقص التجانس كثر التقطيع فكثر المعنى، فالصياح مثلاً والنداء وعبارات التفجع والتأوه لا تحمل في الغالب أكثر من معنى واحد، لأنها تلفظ في تقطيع واحدة^(٢).

ومن المعروف أن أصول القراءة القرآنية قد وضعت في عهد الرسول ﷺ بواسطة طريقتي: التلقى والعرض، وكان أن كتبت المصاحف على اللفظ الذي استقرت عليه العرصة الأخيرة على الرسول ﷺ، ثم كانت مصاحف عثمان، وفي هذا المناخ تخلق «علم القراءات» في حدود السبعة أحرف التي نزل بها القرآن، فكل من عند الله لامن عند الرسول ولامن عند أحد من القراء^(٣)، على أن الأمر اتسع بعد ذلك حين انداحت الرقعة، وكثر الناس، وقل الضبط، وتعدد الحفاظ، ومن ثم كان لابد من وقفة حاسمة لإعادة الأحكام، ولجمع الحروف والقراءات، ولتوضيح الصحيح والشاذ، وكل هذا كان في ضوء حقيقة تقول: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ولو وافقت أحد المصاحف العثمانية احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، ومنى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلقت عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، على ما صرح به أبو عمرو وغيره^(٤).

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، ص ٢١٠، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

(٢) النظريات اللسانية والبلاغة العربية، د. محمد البستاني، ص ٩٠، ومثل هذا يمكن أن ينطبق على الشعر التعليمي وعلى أغاني البحر وأغاني العمل لأنها لا تهتم بالمعنى، وإنما الاعتماد الأساسي على الإيقاع.

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عوض، ص ٢١، ط الحلبي.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ٦٤، ٦٥.

٢٠.

من كل هذا نرى أن العربية حافظت على خاصية السماع في ضوء ظاهرة الرواية للشعر، وفي ضوء ظاهرة الترتيل القرآني. ومن المعروف أن القرآن ركز على ظاهرة السمع قبل البصر، وأنه اعتمد على الحفظ أكثر مما اعتمد على الكتابة، في ضوء مقوله ابن الجزري «الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة»^(١)، وقد اعتبر السيوطي في كتابه (معترك القرآن) الوجه الواحد والعشرين من وجوه الإعجاز القرآني، أن سامعه لا يمجج ولا يمل، فللقرآن موسيقاه المبهرة، ولعل مما يؤكد هذه أن «ألم» ينطق بها عند الترتيل (أ.ل.م) وبهذا نكون رموزاً صوتية لا كتابية، فهي غير معربة^(٢)، ولها قواعد صوتية خاصة بها، وقد كانت الموسيقى القديمة بسيطة، ويشار إلى ألقائها بحرف أو حرفين أو ثلاثة، ويعتبر هذا كافياً لتوجيه المعنى^(٣).

من كل هذا نعرف أن نسق القرآن قائم على التنغيم، وعلى شروط صوتية أخرى كالإمالة الشديدة والخفيفة. كما يمكن التعرف على هذا من ظاهرة الفواصل بحروف المد والميم والنون، فالحكمة وراء هذا هي وجود التمكن من التطريب، بالإضافة إلى ظاهرة التجويد التي تعطينا المفاتيح الصوتية لهذه الموسيقى الجلية^(٤)، وقد وضع الإمام السخاوي الشروط التي ينبغي أن تراعى في التجويد شعرا. ومن الطبيعي أن القرآن يقرأ كما يسمع، ويكتب في الوقت نفسه بطريقة خاصة به.

٢١.

ثم إن ما يحكم الحياة كان الوحي، وهو الإعلام بخفاء في سرعة^(٥)، وهو محكوم بقول ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٧.

(٢) يقول الشيخ محمد الشعراني في أهرام ٢٥/ ٨/ ٩٥، ١٠/ ٩/ ١٩٩٥: عندما بلغنا سورة البقرة قال لنا الفقي: إن بدايتها (أ.ل.م) لا تنطق متصلة. إذن القرآن لا يقرأ ككتاب عادي. ولكن لابد أن يسمع أولاً، وهذا يفسر قوله تعالى: ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْمِعْ أَنْ تَحْفَظَ الْقُرْآنَ وَحُكْمٌ﴾ كما سمعت، وإياك أن تحفظ القرآن وحده، لابد أن نسمعه أولاً ثم نحفظه.

(٣) الشر الفني، د. زكي مبارك ١/ ٤١.

(٤) يقال جود تجويداً إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ. بمعنى تنعيم الحروف، وإعطائها حقها، وتوفيتها واجب مستحقها من غير إفراط ولا تفريط، ولا تكلف ولا تعمس ولا تخليط، وبحيث تكون سالمة من تمضيق اللسان، وتقدير الفهم، وحصرمة الرءات.. فما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فلبس بقراءة. لطائف الإشارات ١/ ٢٢٢، متاهل العرفان، ص ٢٠٥، ط ٣.

(٥) الكشف للزمخشري ٢/ ٣٠، ط بولاق.

يُشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ»^(١)، وأخيراً فلعل أبا حيان التوحيدي يضئ لنا ظاهرة السمع حين يقول «إن الكلام إذا مر بالسمع حلق، وإذا شارقه البصر بالقراءة من كتاب أسف، والمحلق يعين، والمسف حاضر العين، والسموع إذا لم يملكه الحفظ تذكر منه الشيء بعد الشيء بالوهم الذي لا انعقاد له، والخيال الذي لامعرج عليه... ومن ثم قوله: أفعل سامعاً مطيعاً إن شاء الله»^(٢).

.. وهكذا نعرف أن الجو القرآني محكوم بالانتقاء اللفظي الذي يمنح التآلف بين الحروف والكلمات والتراكيب، وبالترتيل المجود الذي يشمل الوقفات والحركات والذبذبات الصوتية، كما يشمل الترتيل بالقراءات المتواترة، والإيقاع الداخلي والختامي^(٣)، بالإضافة إلى ما أرشد إليه علماء الاختصاص مما يسمى درجات الإدغام، وما يسمى «الخطأ الخفي»، «والخطأ الجلي»، للمحافظة على عدم «تعتة» القارئ...، هكذا حووظ على نقاوة الترتيل في الكلمة القرآنية المسموعة التي تريح النفس والأذن في الوقت نفسه.

٣. ظاهرة السماع

١٠.

إذا ذهبنا إلى عالم «السماع» وجدنا الاهتمام به بصفة خاصة عند الصوفية، وأصحاب المواجهيد، فهم يظنون أن السماع يثير محبة الله التي هي أصل الإيمان، والذي هو عمل القلب، وبكما لها يكمل، ولهذا يقول أبو طالب المكي: المحبة من أعلى مقامات العارفين، وهي إثارة من الله تعالى لعباده المخلصين، ومعها نهاية الفضل العظيم^(٤)، وبخاصة حين يتردد المريد بين عوالم الفناء والبقاء، والغيبة والحضور، والصحو والسكر، والذوق والشرب، والمحو والإثبات، والستر والتجلي^(٥)... إلخ، وكثيراً ما نجد ظاهرة السكر التي يتولد عنها ما يسمى بالشطح، وما أكثر الذين شطحوا، ولعل الخلاج يجيء في مقدمتهم حيث سمع في بغداد يصيح:

حوتُ بكُلِّي كل كُتْلِكَ يا قُدْسِي تكاشفني حتى كأَنَّكَ في نفسي
أَقْلَبُ قَلْبِي في سِوَاكَ فلا أَرَى سوى وَحْشَتِي منه، وَأَنْتَ به أنسى
فَها أنا في حَبْسِ الحَيَاةِ مَحْتَجٌّ عن الأَنس.. فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ من الحَبْسِ

(١) الشورى ٥١، ٥٢.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٦.

(٣) الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، نذير أحمد، ص ٤٣٣، ٤٣٤، ط دار المنارة، جدة.

(٤) قوت القلوب ٣/ ٧٣، ط المكتبة السلفية.

(٥) الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف ١/ ٢١١ - ٢٢٤، ط دار الكتب الحديثة.

وقد رُدَّ هذا إلى شعور الصوفي بأن ثمة «نار عطش» تشتعل في جوفه، فهناك عطش إلى الفناء في حضن الأولوية، وعطش إلى الاتحاد بالله، وإلى ما في الغيب من حقائق، ولكنه مع ذلك يهيم من بارق إلى بارق^(١)، ثم إنها تتشكل من ثقافة دائرية لا تتعامل مع التوتر، وإنما تركز على العودة بالإنسان إلى البهاء الأبهي والنقاء الأنقى.

وقد وقف وراء هذا الجانب الإمام أبو القاسم عبد الكريم القشيري فيما يسمى الرسالة القشيرية، فأفاض في الكتابة عنهم، مستنداً في باب السماع إلى قول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾. وإلى الحديث «زينوا أصواتكم بالقرآن» وقال: وقد سمع الأكابر الآيات بالألحان، فمن قال بإباحته مالك بن أنس، وأهل الحجاز كلهم يبيحون الغناء، فأما الحُداء فإجماع منهم على إباحته^(٢)، كما أن ابن سينا أمر بسماع الألحان، وبعشق الصور، وجعل ذلك مما يركى النفوس، ويهذبها، ويصقلها^(٣)، والقارابي كان إماماً في صناعة التصويت، وموسيقياً عظيماً^(٤)... وفي الوقت نفسه كان هناك من تصدى لهذه الظاهرة، فقد كرهها الشافعي في كتابه (أدب القضاء)^(٥)، كما أنه قال خَلَفْتُ في بغداد شيئاً أحدثه الزنادقة يسمونه «التغير»، ويصدون به الناس عن القرآن^(٦)، وقد ناقش ابن تيمية في كتابه (الاستقامة) حجج الصوفية التي تبيح السماع. وتقدمه، وبين خطأهم في فهم كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، فما مدحه الله ورسوله من القول وإنما ينصرف إلى كتاب الله، وهو الذي يجب الاستماع لآياته، والتغنى بها بمعنى تحسين الصوت بها من غير ابتداع أو مخالفة للطريقة الشرعية، وأما الاشتغال بالغناء، فهذا هو السماع المحدث المذموم^(٧)، وهو ينتهي إلى إباحة الشريعة للحُداء، ويرخص في الغناء بالأعياد والأفراح للنساء والصبيان، ويستهي إلى القول «السماع يحرك من كل قلب مافيه، فمن كان في قلبه حب الله ورسوله حرك السماع هذا الحب...»، كما يشير من قلوب أخرى محبة الأوثان، والصلبان، والإخوان، والخلان، والأوطان، والمشرءاء، والمردان، والنساء^(٨)، وبصفة عامة تنصف جُملته بالغموض والشطح والسرالية، أما الحروف فمُخَنَّنَةٌ ومُجَهَّدَةٌ، وأما رموزه فتحتاج إلى معاناة في الوصول إلى أسرارها، كما فعل محي الدين بن عربي في شرح ديوانه.

٢٠

أما السماع في الشعر العربي فقد توفّر على جمعه الدكتور علي شلق في كل العصور،

(١) الرمز الشعري عند الصوفية، د. عاطف جودة نصر، ص ٣٤٨، دار الاندلس، بيروت.

(٢) الرسالة القشيرية ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨. (٣) الإشارات والنبهات ٤٠٣ / ٨٢٠، ٨٢٧.

(٤) ٢٧٣ / ١ (٥)

(٤) وفیات الأعيان ٤ / ٢٤١.

(٨) نفسه ١ / ٢٦١.

(٧) الاستقامة ١ / ٢٢٩.

(٦) نفسه ١ / ٢٩٧.

وقد ركز على أن الشاعر العربي عندما يحس بالصوت، فإنه في الوقت نفسه يتذكر عطر المسموع أو طعمه أو نعومته، فحاسة السمع حين تتعلق بالأصوات ترد على الأذن، فيتحول المسموع إلى فكرة، وربما سمعت الأذن بلا صوت كحديث النفس، وهائف القلب، والوحي المشير، فالصمت له نامة، والضمير له أذن، والعين قد تسمع بالنظر، والأنف يشم الصوت، ويحيله إلى مدركه الأصيل، في ضوء ما يقوله ابن الفارض:

وإن حَدَّثُوا عني فكلِّي مَسامعٌ وكلِّي إن حدثت ألسنةٌ تَلو

فالصوت في الشعر العربي - كما يقول - تميز بأنه صورة للنفس. وقد يرفع الصوت سامعه إلى آفاق التجلّي، حيث الشهود والغياب في عالم الحقيقة، بمعنى أن الأجسام تفتني، وتبقى الأصوات^(١)، ومن كل ما جاء في الكتاب نراه يترجم للمسيرة العربية، صعوداً وخفوتاً، وقوة وضعفاً.

٤. ظاهرة الغناء

١٠.

في ضوء هذا كان من الطبيعي أن تتشكل مدارس متخصصة للغناء، على حد ما نعرف من «مدرسة الحجاز» التي كان الشعر فيها يتحرك في عدد من القنوتات، كل منها يراعى شروط الغناء، فهناك الشاعر الذي يتخير البحور - القصيرة والمجزوءة والإيقاعية -، وهناك الملحن الذي يتلقى النصوص ويطلب فيها تعديلاً لتتوافق مع اللحن، وهناك المغني - أو المغنية - الذي يتخير ما يتوافق مع مخارج حروفه... بالإضافة إلى رعاية ذوق الجمهور المستمع في العصر، فالشعر يقال لبغني، وليصحب بالمعزف والضرب على الآلات الموسيقية^(٢)، ومعنى هذا أن الحجاز استحدث نظرية جديدة للغناء، ومن هنا لم يصبح الشعر عملاً مستقلاً يقوم به الشاعر، بل أصبح عملاً يعتمد على فنون أخرى، أو قل أصبح فناً يعتمد اعتماداً على فن الغناء وألحانه وأنغامه، وهو فن كان ينهض به الموالى من المغنين والمغنيات^(٣)، ولعل هذا يؤكد قول آدم مبرز «كان أعظم شيء عند العرب الموسيقى والإيقاع على الغناء»^(٤)، ويؤكد مقوله من يربط بين إيقاع النفس وإيقاع الأعمال المبدعة^(٥).

(١) السماع في الشعر العربي، د. علي شلق، ص ٦٠، ٥، ط دار الأندلس، بيروت.

(٢) الصنائع ص ٢٩.

(٣) التطور والتجديد في الشعر الأموي، د. شوقي ضيف، ص ٢٩، ط ٨، دار المعارف بمصر.

(٤) الحضارة الإسلامية، ترجمة د. عبد الهادي أبو ريقة، ص ٢٥٢.

(٥) الصورة الشعرية، ساسين سيمون عساف، ص ١٧، ط المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

... فإذا انتقلنا من هذه المدرسة المبكرة، ومن ارتباطها الحميم بالغناء، ستقابلنا «مدرسة الموشحات» في الأندلس التي ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري على يد محمد بن محمود الضرير، ومقدم بن معافر في عصر الأمير المرابطي، وكيف تؤكد هذا الفن على يد عبادة بن ماء السماء، وابن اللبانة، وابن نقي، وابن سهل الأشبيلي، وابن زهر الأشبيلي، وابن زمرك، ولسان الدين الخطيب... إلخ، بالإضافة إلى دور «زرياب»، وإلى دور ما يسمى بالخرجة^(١). والتي يراها البعض تمثل بقايا الشعر الغنائي الروماني الذي سبق الموشحات، وهو افتراض نظري، بينما يرى البعض أنه وجد في هذه الفترة ازدواج لغوي، فالخرجة الرومانية قفل لموشحة كتبها شاعر عربي بالفصحى، ثم ختمها بخرجة من نظمه هو باللغة الرومانية «ليملح» بذلك موشحته ويزيدها مكملاً وعبراً^(٢)، وقد ازدهر كل هذا في بيئة جمالية متروفة نحتجت في تقديم فائض موسيقى ساعد عليه الميراث الشعبي الأندلسي الذي كان يعتمد أساساً على المعادلة السمعية للتفاعيل الخليلية المحولة إلى تراكييب نبرية^(٣).

.. وأخيراً تكونت من وقت مبكر «مدرسة الإنشاد الديني»، والتي كانت تعتمد على ما يسمى بالديميات، والابتهالات، والمدائح النبوية، وكل ما يتصل بالسيرة، أو ما يسمى قصائد المولد في مصر، أو «المالدة» في الكويت، وهو يؤدي في المنازل ليلاً عند الأفراح والنذور، مع مرافقة للآلات الإيقاعية، ويطلق عليه اسم «شيلات».

٢٠.

.. ابتداءً نعرف أن الأغنية العربية القديمة هي ما يسمى «الصوت»، فالعرب يقصدون بالصوت مقطعاً من الشعر المقني، فكل شعر يغني يسمى صوتاً، وكل شعر لا يغني لا يسمى صوتاً، فقول الشاعر: ألا يا صبا نجد مني هجت من نجد، صوت يطرب ويغني، أما قول الشاعر: مكر مفر مقبل مدبر معاً، فشي لا يمكن أن يغني، ولا يمكن أن يلحن، فهو ليس صوتاً وعلى هذا فرق العرب بين الشعر الذي يغني، والشعر الذي لا يغني، وسموا ما يغني صوتاً^(٤). فالصوت في سلم الموسيقى الشرقية قد يكون عميقاً فيسمى بالقصرار، كما قد يكون رفيعاً حاداً^(٥)، ويسمى الجواب، المهم أن درجة الصوت تنوقف على عدد الاهتزازات

(١) الخرجة هي آخر قفل في الموشح، وهي الجزء الوحيد الذي يجود فيه اللحن ويسطرّف - جيش التوشيح.

لسان الدين بن الخطيب: تحقيق هلال ناجي، محمد ما صور. المقدمة (خ) ط تونس.

(٢) نفسه، المقدمة غ - وقد عرف ابن سناء الملك الموشح بأنه كلام منظوم على وزن مخصوص يتألف من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له التام. وفي الأثر من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له الأقرع - دار

الطراز، ص ٢٥.

(٣) ديوان ابن قزمان، فريدريكو كورتني، ص ١٠. ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) الموسم الثقافي لمعهد التربية للمعلمين، دراسة للدكتور يوسف الدوخى.

(٥) الأصوات اللغوية، ص ٧.

فى الثانية. وقد قدم لنا أبو الفرج الأصفهاني على بن الحسين (٣٥٦ هـ ٩٧٦م) أعظم وثيقة حفظت هذا التراث القنى، وأهم مصدر للشعر العربى طوال فترة تمتد من القرن السادس الميلادى إلى منتصف القرن التاسع، أو كما ألفنا أن نقول: من قبل الإسلام بأكثر من قرن إلى منتصف القرن الرابع الهجرى، وعلى الرغم مما يحاول «بلاشير» من الغض من قيمة أبى الفرج والتهوين من الجهد الذى قام به، فإن كتاب الأغاني يعتبر التوزيع النهائى لتلك الجهود الضخمة من الرواية والتدوين التى تضافرت عليها أجيال من الرواة بذلوا كل ما فى طاقتهم من جمع التراث وتدوينه^(١). وقد سبق هذا الكتاب يكتب عدة فى الغناء سميت باسمه، وكل الألفاظ الواردة فى كتاب أبى الفرج تتعلق بالعود العربى «إذا علمت تركيب هذه الآلة هان عليك فهم ما أشكل عليك من مصطلحها»^(٢)، وكان فى مقدمة ما حرص عليه الكتاب هو البدء بالمائة صوت المختاره للرشيد، وذلك حين أمر المغنين - وهم يومئذ متوافرون - أن يخناروا ثلاثة أصوات من جميع الغناء، ثم كان دور الواصل الذى أمر باختيار أصوات من الغناء القديم، ولعل مما شجعه على هذا السبق فى التأليف أن الكتاب المنسوب إلى إسحق مدفوع أن يكون من تأليفه، ولهذا رأى أن يقدم لنا هذا المجهود الذى يتعرض فيه للصوت وطريقة الإيقاع^(٣)، فهو يذكر الغناء العربى وقواعده، بالإضافة إلى التعريف بآلات الطرب والموسيقى التى كانت متداولة، المهم أن هذا الجانب المتصل بالغناء كان أثراً فى المؤلفات العربىة، ومذكراً بالمقوله التى تقول: أروع الشعر ما غنى به^(٤).

... ثم كان التطور وولادة مدرسة لحنية جديدة، حين ابتعد الملحنون عن الخط الواحد الميلودى إلى ما يسمى: التمجيد، والأرغنة، أو ما يسمى الزائدة، وهى الحلية، أو النقرشة، أو الوشى الذى يدخل على الخطوط اللحنية الميلودية، أو ما يعرف باسم «اللحن المخالف»، فبينما يقوم أحد العازفين أو المغنين بأداء اللحن فى صورته البسيطة، يقوم فنان مصاحب بنقش اللحن وتوشيته بنغمات عارضة، أو حليات كبيرة أو صغيرة^(٥)، كما أدخلت المدرسة ما يسمى التريعات، والنمزيجات، والتفريعات، وإذا كان القدماء بصفة عامة قد جعلوا

(١) دراسة فى الشعر الجاهلى، د. يوسف خليف، ص ٣٥، مكتبة غريب، ط ١.

(٢) الأغاني ١ / ٣٩، ط دار الكتب

(٣) نفسه، ص ٢، ط بولاق.

(٤) من المؤلفات التى تعرضت لهذه الظاهرة الكتب الآتية: محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، والأمالى، وذيل الأمالى لأبى على القالى، والكشكول للعاملى، والمستطرف للأبشيى، والمنازل والديار لأسامة بن منقذ، واللهو والملاهى لابن خردازية، كما قيل إن للجاحظ كتابين هما طبقات المغنين، ورسالة القيان.

(٥) مقدمة رسالة ابن المنجم فى الموسيقى وكشف رموز الأغاني. تحقيق وشرح: د. يوسف شوقى، ص ١٣، ط دار الكتب.

للحن في خدمة حروف النص، فالغناء الحديث قد تجاوز هذا إلى ما يسمى الأسلوب التعبيري، أو الأسلوب المتضاد.

وإذا كان القدامى قد اعتمدوا على السماع دون الحاجة إلى التدوين، فإن كتاب الأغاني هو الذي أبقى على تجنيساتها، ولا ننسى العمل الذي قام به صفى الدين عبد المؤمن بن أبي المفاخر الأموي (ت ٦٩٣) في كتابه (الأدوار في الموسيقى). فقد سبق بعمله هذا علماء أوروبا بأكثر من قرنين من الزمان، وكانت طريقته سهلة مستوفية عناصر التدوين «فقد ميز النغم المختلفة في الطبقة بما يقابلها من الحروف الدالة عليها، وحدد أزمعتها في اللحن بالأعداد التي تخص كلاً منها في دور الإيقاع المفروض، ثم قرن أجزاء الأقاويل في الألحان الغنائية بما يقابلها من أجزاء النغم»^(١).

... وفي الوقت نفسه تطورت مدرسة الإنشاد الديني بالمحافظة على الإيقاع بطريقة الضرب على العصا المعدنية، وعلى الاعتماد على بعض الآلات الموسيقية البسيطة، وعلى ما يسمى «الكورال»، وتوزيع الأصوات على مجموعات بعينها.. ابتداءً كان الغناء متأخراً عن الكلام، وربما كان في أول الأمر للفت الأنسى، ثم تحول لإشباع رغبة فنية في الإنسان^(٢). ويمكن القول إن الكلمة المغناة قد ذبلت، ثم سقطت، في فترات العزلة والاحتلال الأجنبي، فهناك ارتباط بين هذا الفن وبين الأدوار الاجتماعية، ثم هناك مجتمع الرجال المنفصل عن مجتمع النساء، فلم يكن منتشرأ في هذه الحقب إلا بقايا متوارثة من الإنشاد الديني، وما يتسرب من أحزان في الأغاني الشعبية.

وابتداءً من هذا القرن كان الرجال يسمعون «المطرب» في الأفراح، «والقاري» في المآتم، وأما النساء فيسمعن «العائلة» في حفلات الأعراس، و«النائحة» في مجتمعات العزاء، فالغناء غالباً كان يسمع في البيوت، ولا رقابة عليه، وكان يقوم به بالنسبة للنساء العوالم والغوازي، وأما بالنسبة للرجال فكان له دور في دور اللهو والمجانة، وقد استمرت هذه الحال حتى كانت ثورة ١٩١٩م فكان أن زالت الفوارق بين عالم الرجال وعالم الحريم، ولكن هذا كان مؤقتاً، لأن الأمور سرعان ما ارتدت إلى ما قامت عليه في الماضي، وإن كان قد بقي شيء منه بعد ذلك، فأكثر المستمعين إلى محمد عبدالوهاب من النساء، وأكثر المستمعين إلى أم كلثوم من الرجال، وحين تتوالى السنوات يظهر أن الذوق الغالب كان هو «ذوق النخبة المختارة من أبناء البلد، وهي فئة امتازت في عهدها بالركة والأناقة وإيثار اللطف والدمانة في أحاديث مجالسها، ومن باب أولى في الأغاني والألحان»^(٣). ثم كانت هجمة الاقتباس والانتقاع بما

(١) الأدوار في الموسيقى. تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، ص ٢٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) الأصوات اللغوية. ص ١٣. (٣) دين وفن وفلسفة عباس محمود العقاد، ص ٣١٦.

هو معروف في الموسيقى الأوربية على نحو مخصوص^(١)، ومع ذلك كان خط التأليف الغنائي يتصاعد، وتشبك فيه الفصحى مع العامية، ولعل أول من يقابلنا هو عبد الله الشبراوي أحد مشايخ الأزهر، فقد صدر له ديوان بعنوان «مفاتيح الألفاظ في مدائح الأشراف»، وقبل كان يحتوي على غزليات وأشعار ومقاطع - أي مقطوعات غنائية مشهورة - وقد نلقت أم كلثوم في عصرها إحدى هذه المقطوعات التي أولها:

وَحَقَّكَ أَنْتَ الْمُنَى وَالطَّلَبُ	وَأَنْتَ الْمَرَادُ وَأَنْتَ الْأَرْبُ
وَلِي فِيكَ يَا هَاجِرِي صَبُوءٌ	نَحْيَرُ فِي وَصْفِهَا كُلُّ صَبُ
أَبَيْتَ أَسَايِرَ نَجْمِ السَّمَاءِ	إِذَا لَاحَ لِي فِي الدَّجَى أَوْغَرَبُ ^(٢)

ويبدأ الاشتباك بين الفصحى والعامية، وذلك أننا رأينا شيخ الشعراء إسماعيل صبري يغازل هذا العالم فيكتب بعض الأغاني بالعامية، على حد ما نعرف من الأغنية المشهورة التي غناها محمد عثمان:

قَدَّكَ أَمِيرُ الْأَغْصَانِ	مَنْ غَيْرِ مَكَابِرُ
وَوَرْدُ خَدِّكَ مَلْطَانِ	عَلَى الْأَزَاهِرِ
وَالْحَبُّ لَهُ أَشْجَانِ	يَا قَلْبُ حَاذِرِ
الصَّدِّ وَيَا الْهَجْرَانِ	جَزَا الْمُخَاْطِرِ ^(٣)

ثم نرى شوقي ينزعج في أول الأمر، حين دخل عليه محمد عبد الوهاب وطلب أن يسمع لحناً موسيقياً ألفه، ثم قال له: أَلْفَ لِي كَلَاماً يَتَنَاسَبُ مَعَ هَذِهِ الْمَوْسِيقَى، وَكَانَ أَنْ غَضِبَ وَلَمْ يُسَرَّ عَنْهُ إِلَّا تَطَوَّعَ الشَّيْخُ يُونُسُ الْقَاضِي بِأَنْ يَقُومَ بِهَذَا الْعَمَلِ، وَقَوْلُ شَوْقِي: سَأُعْطِيكَ خَمْسَ جَنِيهَاتٍ ذَهَبِيَّةٍ مَكَاافَةً إِنْ فَعَلْتَ، وَبِالْفِعْلِ انْتَحَى الشَّيْخُ يُونُسُ الْقَاضِي رَكْنًا مِنْ بَيْتِ شَوْقِي، وَرَاحَ يَسْمَعُ اللَّحْنَ وَيَسْتَعِيدُهُ، وَيُؤَلِّفُ عَلَيْهِ كَلَاماً يَتَنَاسَبُ مَعَ اللَّحْنِ، وَكَانَتْ ثَمَرَتْ هَذَا كُلُّهُ أَغْنِيَةً «أَهْوَنَ عَلَيْكَ»^(٤)، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ دَخَلَ شَوْقِي هَذَا الْمِيدَانَ فَكَتَبَ

(١) لعل خير من يمثل ذلك الرحبانيون في لبنان.

(٢) ملحق الأهرام الأدبي في ٤ / ١ / ١٩٩٤. وهناك الدور الذي لحته عبده الحمولي من تأليف الشيخ عبدالرحمن قراعة «مفتى مصر في العشرينات»، وأوله:

الله يصون دولة حسنك على الدوام من غير قتال

(٣) كما أنه كتب أغنية تحية للسلطان حسين كامل. الشاعر إسماعيل صبري، د. عبده بدوي، ص ٧٠، ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) دراسة بعنوان/ مشايخ الطرب، عبد النور خليل. الأنباء الكويتية في ١٦ / ٧ / ١٩٩٠.

«بلبل حيران»، و«التبل نجاشي»، و«شبكت قلبي يا عين»، و«في الليل لما خلى»، كما ألف نشيداً شعبياً في حفل افتتاح معهد الموسيقى العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٩٢^(١)، ولم يقف الأمر عندما ألف لمحمد عبد الوهاب لأنه كتب بالعامية لعبده الحامولي، وليوسف المنيلوي، وللسيدة ملك، وقد أقام حفلاً احتفالاً بزفاف نجله على. وكان برنامج الحفل يحتوي على ثلاثه أعمال بالعامية من تأليفه... وهكذا نرى أن شوقي أوغل في هذا العالم بالعامية. وقد جراه في هذا العالم بشاره الخوري، وزاد عليه كثيرون في مقدمتهم أحمد رامي، وصالح جودت^(٢)، كما شارك د. طه حسين بأغنية «سامحنى» من تلحين كامل الخلعي، وغناء منيرة المهدي^(٣)، أما الذين تمسكوا بأن يكون الغناء لهم بالفصحى فهم كثيرون، يجيء في مقدمتهم على محمود طه، ونزار قباني، عباس محمود العقاد، محمود حسن إسماعيل، بالإضافة إلى إبراهيم ناجي، فما غنى لهم كان من الفصحى، ولعل هذا يسوقنا إلى التعرف على موقف نازك الملائكة من الكتابة بالعامية، فقد كتب إلى د. عبد الهادي محبوبة في ١٤ / ٢ / ١٩٩٠ م «وأما بالنسبة إلى ما كتبتُ باللهجة العامية، فإن لها أكثر من قصيدة في الشعر العامي وبخاصة الغنائي منه، ولديها مجموعة تحتفظ بها، ولما طلبتُ منها نقل بعض مختارات منها لإرسالها إليك رَفَضَتْ بدعوى أنها في اللهجة العراقية التي يصعب عليك قراءتها. وربما معرفة معنى مفردها، ولكن من حسن الحظ أن تكون القصيدة التي قالتها بمناسبة سفر البراق بين بدى، وقد وافقت أخيراً على إرسالها إليك، باعتبارك درست لها في الجامعة، مع العلم أن ال - ك - في العامية العراقية تعني ال - قاف - في الفصحى، والكاف هذه قد أقرها مجمع اللغة العربية هي وال - ج - وإضافتها إلى حروف الهجاء العربية».

ضميئنا ورده

- بمناسبة سفر البراق إلى أمريكا -

طَلُّوا عَلَيْنَا	بَا مُسَافِرِينَ الصَّبَح
وَاحْنَا أَشْبِيدِينَا ^(٤)	أَشْمَلْنَا الْوَرْدَ وَالشَّمْع

(١) الشوقيات المجهولة، د. محمد صبري ٢ / ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) يغلب على ما ألفوه التأثير بالشعر الفصحى من حيث الرؤيا والتشكيل، أما الذين غاصوا في المفاهيم الشعبية وفي اللغة الشعبية فهم كثيرون، يجيء في مقدمتهم بيرم التونسي، بدر بن عبد المحسن، صلاح جاهين، الحداد، الأبتودي، سيد حجاب، مجدى نجيب.

(٣) مقال رجاء النقاس في الأهرام ١١ / ٩ / ١٩٩٥.

(٤) أشيديننا: ماذا بأيدينا.

والساعةُ خمسةُ الفجر
والدمعُ فوك الهدب
ضيمعنا ورده
فوك المخدّة (١)

لا نحب واطل انتظر
والجاي فار وطفح
بمته تمودون (٢)
غرك الماعون (٣)

يا دجه الكنطره
بيدى القلم والدمع
ما شفنى برآق (٤)
شكك الأوراق (٥)

وان كلت طال السفر
يا كمر عبي دمع
يبجي الكمر فوك (٦)
واو صفلك الشوك (٧)

من كل هذا نعرف أن كبار الشعراء لم يتعالوا على العامة، بل هم سعوا إليها، ولقد كان دخولهم أساساً من باب الأغنية، فهي أقدر على الانتشار، وعلى تداول اسم الشاعر.

خاتمة:

- ١ -

ابتداءً يمكن القول بأن الحضارة العربية بدأت حضارة سماعية بسبب عزلتها وأميتها وظروفها الخاصة، وحين جاء الإسلام غدّى هذه الظاهرة بالقرآن ووسائل تلقية وترديده وانحيازه إلى السمع قبل البصر، وحين انتشرت الحضارة لم تتخلص من هذين الرافدين، بل جعلتهما سمتين من سماتها الحضارية في كل العصور، وقد كان يمكن أن تتولد عن هذه الخصيصة السماعية أشكال جديدة متطورة عنها، كما حدث في الحضارات الأخرى - مع اختلاف في المسيرة - على حد ما نعرف في الحضارة الغربية من توالى وازدهار أشكال جديدة

(١) فوك: فوق، الهدب: الجفن. مفرد الأهداب. (٢) لانحب: لا أبكى. يمته: متى

(٣) الجاي: الشاي، غرك: أغرق.

(٤) الدجه: القاعدة = العمود. الكنطرة: القنطرة.

(٥) شكك: مزق.

(٦) كلت: قلت. يبجي: يبكى. الكمر: القمر.

(٧) عبي: املاً. الشوك: الشوق.

مثل الأوبرا، والأوبريت، والقصائد السمفونية^(١)، ولكن هذا لم يحدث في الحضارة العربية، وما حدث في العصر الحديث كان تقليداً وانتفاعاً بما حدث في العالم، صحيح أن بعض الأغاني قد اقتربت من الدرامية، ولكن كل هذا كان هامشياً.

لقد كانت الفضاءات العربية مغطاة بأعمال مجردة لشعراء مثل المتنبي، وأبو فراس، والشريف الرضي، وصفى الدين الخلي، والبهاء زهير... مع مزاحمة شديدة للأغاني الشعبية التي كانت تقترب من هموم الناس، وأفراحهم وأحزانهم. فالفصحى كانت مجردة، والعامية كانت مباشرة ومحسوسة، ولهذا أصبحت لها السيادة على الفضاءات العربية في نهاية الأمر، ولعل مما ساعد على هذا توجية ضربات قاتلة للفصحى، فهناك من منع التعليم بها، وهناك من هاجر منها كعدد من الكتاب الذين يكتبون بالإنجليزية والفرنسية، وهناك من يراها في بعض الأقسام الجامعية الأجنبية لغة سامية شبة ميتة، فإذا درست فلكى تكون في المقام الأول في خدمة النص اليهودي المسيحي، ثم هناك من بدأ يكتب بالعامية بدل الفصحى، ومن يختارها لغة للحوار في القصة، ومن جعلها اللغة الرئيسية في الإذاعة، والتلفزيون، والمسرح، والسينما، في ضوء المقولة التي تقول إن لغة العصر في العقود الأخيرة لغة الصورة، بالإضافة إلى تقليد الأجنبي في كل شيء^(٢)، فإذا أخذنا مثلاً ظاهرة «العقد» التي عرفها القدماء بأن ينظم نثر إما قرآن أو حديث أو حكمة، وما أكثر ما عرف هذا في الحضارة العربية، مع المحافظة على الشكل والمضمون العربي، وقد يعرب المضمون الأجنبي كما هو معروف فيما يسمى «الخرجة» في الموشحات، ولكن شعراءنا المحدثين يؤثرون أن يكون العقد كما هو في اللغة الأجنبية، كقول صلاح عبد الصبور في قصيدة «بودليس» في ديوان أحلام الفارس القديم^(٣):

أنت لما عشقت الرحيل

لما تجد موطننا

يا حبيب الفضاء الذي لم نجسه قدم

يا عشيق البحار، وخذن القمم

يا أسير الفؤاد الملول

(١) اقترب من هذا حديثاً أحمد زكي أبو شادي، كامل الشناوي، وعبد الرحمن الخميسي، وعبد بدوي.
(٢) إذا كان هناك ازدواج لغوي بين الفصحى والعامية. فهناك ثنائية لغوية بين العربية ولغات أخرى ذات صداره.
(٣) ص ٦٣.

يا صديقي أنا

Hypocrite Leteur

Mon Semblabel - Mon Freve

شاعرٌ أنت والكُونُ نثر

ومثل ما فعل د . عز الدين إسماعيل وآخرون، وهناك صرعات جيدة ، وصرعات لاتقدم إلا ما يشير الغرابة والدمشة، على أن الأمر أخطر من التعامل مع الصرعات، المهم أن ظاهرة السمع كان لها دور كبير في الماضي، وبمرور القرون لم يكن للإنسان العربي دور مبتكر في هذا المجال، أما ظاهرة البصر فقد أصبحت لغة العصر، ولغة الواقع، ولهذا يستشرفها الإنسان العربي من جديد، وينحاز إليها انحيازاً يكاد يكون كاملاً.

- ٢ -

من كل هذا رأينا المفردة العربية أثرت في رؤية أهلها للحياة، فكلما نتكلم اللغة العربية فاللغة نتكلمنا - إن صح التعبير - ، والملاحظ أن الغالب على المفردات كان المتداول في عصر التدوين وما قبله، وأنها في أغلب الأحيان كانت تعتمد على العالم البدوي الصحراوي المجرد المسموع، بالإضافة إلى عالم الاكتشاف، وإلى عالم الخلق الذي كان نادراً، أما المفردة القرآنية فلها شأن آخر متصل بالسماء.

وإذا كان الأصوليون يقرون هذا، فالمحدثون يميلون إلى اعتماد مرجعية أخرى تتمثل في الترجمة ومعرفة اللغات، وإن كان يميزها جميعاً ما يعرف بالنظام البياني، في مقابل النظام العرفاني، والنظام البرهاني، مع ملاحظة أن العربية - وبخاصة في العصر الحديث - قد أفادت من كل هذا حين نبنت المفردة المحسنة والمصورة، وحين أصبح الخطاب الخدائي ممارسة لغوية في المقام الأول، أو بعبارة أخرى وجود لغة في اللغة.



النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

أ.د. عبده التراجى

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

توضيح:

ألقيت هذه المحاضرة في النادي الأدبي بالرياض سنة ١٤٠٧ هـ ثم طلبها منظمو الندوة العالمية التي عقدت في القاهرة عن «إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر»، فقدمنا لها بمقدمة عن مفهومنا لمعنى «التحيز».

وكان الصديق العزيز الدكتور حمزة المزيني قد علق على هذه المحاضرة في صحيفة الرياض آنذاك، ولم أعقب على تعليقه لأسباب كنت أراها وقتئذ، ثم نشر تعليقه في كتابه «مراجعات لسانية» الذي نشره النادي الأدبي بالرياض عام ١٩٩٠.

وإذ لم يتغير رأيي قبل نشر كتابه وبعمده، وحيث إن «المراجعات» العلمية الحقيقية نعد نشاطاً علمياً ضرورياً للإضاءة والتقدم، فإنني دائماً أحتفل بهذه المراجعات وأرحب بها ترحيباً قد يزيد على الموضوع الأصلي. خاصة إذا ارتبط منهج المراجعة بالموضوعية والرغبة في المساعدة على البناء، لذلك كله أثرت الالتزام بموقفى وتقديم هذه المحاضرة القديمة إلى النشر في هذا الكتاب الاحتفالي. خاصة أن موضوع المقال يتركز على الجليل الذي يتصدره أستاذنا الجليل تمام حسان.

ملخص،

يجرى حديث «التحيز» في طريق البحث عن «نموذج» في الفكر العربي المعاصر. وفي رأينا أن أخطر أنواع «التحيز» ما يتصل بالنظر في اللغة، ولنا في حاجة إلى البحث عن تبرير لهذه المقولة؛ إذ يكفي أن نستعمل مصطلحات المحدثين بأن اللغة هي «الثقافة»، والثقافة هي اللغة، فاختيار «نموذج» معين في النظر اللغوي هو في الواقع اختيار «نموذج» ثقافي ورفض نموذج ثقافي آخر.

يقدم هذا العرض الموجز شيئاً من مسيرة التحيز في الدرس اللغوي في العالم العربي؛ فيقدم أفكار «البنوية» اللغوية من العربية ومن نحوها «التقليدي»، حين رفضوا التحليل العربي للغة باعتباره تحليلاً «عقلياً» يستند إلى فلسفة «صورية» أحياناً، وبصدر عن تصورات «ميتا فيزيقية» أحياناً أخرى، ورفضوه أصالة لأنه يبدأ من قضية «المعنى»، من هنا كان رفضهم للعامل وللتحليل.

وقد رفضنا نحن هذا التحيز لأننا رأينا تحليل العرب «لقدما» أقرب إلى «العقل» الإنساني العام الذي يربط «العقل» «بالإنسان»، ولا يقطع عنه في «نظام مغلق مكثف بذاته».

النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

يأتي هذا البحث في إطار تناول مشكلة «التحيز» في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وحيث إننا الآن في مجال اللغة فقد يكون مفيداً أن نبدأ بمدخل لغوي عن «التحيز» نفسه، قاصدين إلى تحديد «المعنى» من ناحية وإلى تحديد «الوجهة» من ناحية أخرى.

تمود الكلمة إلى مادة «حوز»، وهي تدل على الامتلاك والضم. ومن ثم كانت كل ناحية على حدة خيراً، ومعنى التحيز إذن الانضمام إلى ناحية ما.

على أن قداماء المسلمين فهموا «التحيز» على وجهين. التحيز عن جانب والميل إلى غيره، والزوال عن جهة الاستواء^(١). وفهموا منه أيضاً «الانضمام إلى جماعة المؤمنين أو القرار إليهم» وذلك من تحليهم لسياق الاستعمال القرآني في [سورة الأنفال: ١٥، ١٦] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا خَلْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ * ومن يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبُهُ إِلَىٰ مَحَرِّقًا لِّقَاتِلٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَنَسِ الْمَعْصِرَ﴾.

ونحن نؤكد على هذين الوجهين لمعنى «التحيز»؛ لأننا سنعالج المشكلة على هدى منهما، أي أننا سنقدم المنهج «التحيز» باعتباره ميلاً إلى ناحية أخرى، وقد يكون كذلك خروجاً على الاستواء، كما سنقدم المنهج البديل، وهو منهج «متحيز» أيضاً، ونسرع في الإقرار بأنه متحيز إلى الفكر السني بمعناه الواسع الذي يجمع النقل إلى العقل. ومن ثم يزعم أنه تحيز إلى «الفة» التي أشارت إليها الآية الكريمة.

وبعد هذا التحديد «للوجهة» نود أن نشير كذلك إلى قضية نراها ذات أهمية خاصة؛ تلك قضية «التحيز» في تناول العربية؛ ذلك أن «التحيز» له مجالاته المرسودة في الفكر العربي المعاصر؛ في التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد. ولعلنا لا نسقط في شيء من المغالاة حين نؤكد أن المنهج المتحيز في درس العربية قد يكون من أخطر هذه المجالات؛ لأسباب:-

١- أن العربية، مع كونها لغة «طبيعية» شأنها في ذلك شأن لغات البشر جميعها، فإنها - في الحق - «حالة خاصة»؛ لأنها لغة ذات حياة ممتدة مستمرة لم تعرف الانقطاع ولا الانقضاء، وهي بذلك تختلف عن اللغات الأوروبية المشهورة.

٢- أن هذه الحياة الممتدة قد امتلأت بتراث لغوي واسع ومتواصل قد لا يكون له شبيه فيما نعرف من لغات.

٣- أن هذه الحياة المتصلة - بتراثها المجهود - قد ارتبطت في نسيج عضوى واحد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وهذا النظام.

٤- أننا نزعّم أن التراث اللغوى لم يصدر عن نظرات «فردية» أو «وقتيّة» أو «صدّفيّة»، وإنما صدر عن نظرية متناسقة في «المعرفة»، وهى نظرية إسلامية فى صورتها السنية فى أغلب الأحوال.

من هنا تبدو خطورة «التحيز» فى تناول مسائل العربية؛ لأنك فى الحق لا تستطيع أن تمزّل أشكال التحليل «المتحيز» عن قضايا «المعرفة»، مع تأكيدنا أن حسن القصد ونبل الغاية كان وراء ما صدر عن بعض أساتذتنا وزملائنا ممن سنعرض لهم بعد قليل.

وبعد؛ فقد يكون ضرورياً أن نوضح عناصر عنوان هذا البحث، أما النظريات اللغوية المعاصرة فتعنى بها ما استقر عليه «علم اللغة» فى الغرب - أوروبا وأمريكا - منذ دى سوسير إلى الآن، وأما «العربية» فتعنى بها شيئين: «العربية» التى هى «اللغة» فى حياتها الممتدة منذ العصر الجاهلى إلى وقتنا الحالى، و«العربية» باعتبارها «مصطلحاً» أطلقه القدماء على «النحو» بمعناه العام مشتملاً على وصف العربية أصواتاً وصرفاً وتراكيب.

وأما «موقف» هذه النظريات فلا تعنى به موقف أصحابها من العربية، وإنما نقصد أصحاب العربية ممن اتصل بهذه النظريات واتخذ من «لغة» و«نحوها» موقفاً «متحيزاً» إلى نظرية ما.

ولعلنا نسرع هنا - على غير ما يتبى - إلى شيء من «الحكم»؛ نحدده فى نقطتين؛ أولاً أن هذا «الموقف المتحيز» بطبيعته موقف «ناقد» فى الأغلب الأعم، يسعى إلى إظهار ما يراه هؤلاء الباحثون من «خلل» فى النحو أو فى «طبيعة» اللغة ذاتها. وثانيتهما أن هذه المواقف تستند - فى الأغلب أيضاً - إلى نظرية بعينها مما قد يكون التطور العلمى قد نخطئه فى الغرب ذاته، والغريب أن الآراء التى تعبر عن هذه «المواقف» لا يزال بعض أصحابها يرددونها، ويرددها كذلك بعض الخائفين لهم رغم ما جرى للأصول من تغيير.

النظريات اللغوية المعاصرة:

لاشك أن القرن العشرين هو قرن «العلم» بمعناه «التجريبى»، وأن غلبة «العلم» عليه أثرت فى المعارف الإنسانية تأثيراً بالغاً، وانتهى التقسيم الثنائى «إنسانيات/ علوم» إلى تقسيم ثلاثى

«إنسانيات/ علوم اجتماعية/ علوم»، ونسبقت العلوم الاجتماعية إلى الإفادة من مناهج العلم وبخاصة في «التجريب» مما يعرف بالدراسات «الحقلية» أو «الامبيرقية». على أن «علم اللغة» Linguistics هو أشهر هذه العلوم جميعاً. وهو الذي استطاع أن يؤسس «نظرية» علمية متناسقة، «بمصطلحات» قوية و«إجراءات» منتظمة في البحث، وأصبح لعلم اللغة كلمة عالية في الغرب. بل إن كثيراً من العلوم الاجتماعية كان عليه أن يحدد موقفه من هذا العلم، واستلهم بعضها أصول النظرية اللغوية أو بعض إجراءاتها.

وحين بدأ هذا القرن كانت النظرية اللغوية تتشكل على أيدي دي سوسير، وظلت تنمو وتتغير إلى يومنا هذا. لكن الصفة التي لا تتخلى عنها أنها نظرية «علمية». والحق أن التطور الذي أصاب هذه النظرية يبدو الآن تطوراً حاسماً؛ بحيث تتمايز لدينا الآن نظريتان واضحتان: النظرية البنائية، والنظرية التحويلية التوليدية.

أما النظرية البنائية. أو علم اللغة البنائي Structural Linguistics فقد خلفت الدراسات «الغيلولوجية» التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدراسات - كما نعلم - تاريخية مقارنة تهدف إلى معرفة العلاقات الوراثية بين اللغات. وما يترتب على ذلك من الكشف عن قوانين «التطور» فيها^(٢).

وقد بدأ علم اللغة البنائي بما وضعه دي سوسير في محاضراته عن علم اللغة العام. ثم غلب هذا العلم على البحث اللغوي إلى آخر الخمسينات. ولم يخف اختفاءً كاملاً من بعض دوائر الدرس إلى اليوم. على أن هذا العلم لم يبق على صورته التي قدمها دي سوسير وإنما ظل يتوسع وينتزع إلى اتجاهات ومدارس تختلف في الإجراءات والمصطلحات وطرائق التحليل، لكنها جميعاً تعمل في إطار واحد هو ما يطلق عليه النظرية البنائية؛ ومن ثم فإننا نعنى بهذه النظرية هنا كل ما تمثله من المبادئ العامة للمنهج، باعتبار اللغة «وقائع اجتماعية» عند دي سوسير^(٣). وحقيقتة «ثقافية» عند ساير^(٤)، ثم باعتبار المنهج «السلوكي» عند بلومفيلد^(٥)، و«الوظيفي» عند مدرسة براغ^(٦)، ثم باعتبار «نحو الحفائات» Tagmemics عند بايك Pike ومعهد علم اللغة الصيفي Summer Institute of Linguistics^(٧) و«النحو العلاقي» Relational Grammar عند هلمسلف Hjelmslev^(٨)، و«سياق الحال» Context of Situation عند فيرث Firht ومدرسة لندن^(٩).

كل أولئك يمثل النظرية البنائية، ولستنا هنا بصدد تقديم شيء عن تفصيلاتها، وإنما نقصد إلى بيان «الخصائص» العامة للنظرية، وهي السبى «تحييز» إليها بعض أساتذتنا وزملائنا، واتخذوها سنداً لموقفهم من العربية.

ولعلنى أوجز أهم هذه الخصائص فيما يلى:

١- أن دراسة اللغة «علم» Science تتخذ من «المادة اللغوية» موضوعاً لها، ومن ثم فهى دراسة «موضوعية» Objective لا ذاتية Subjective، على أن التأكيد الأكبر كان على «استقلال» علم اللغة عن العلوم الأخرى وبخاصة الفلسفة والمنطق، وهذا مبدأ أساسى عندهم لا يدحضه ما نعرفه عن تأثير كبارهم بمنهج علمية غير لغوية؛ مثل تأثرى سوسير بدور كايم فى الاجتماع، وتأثر ساير بغيرائز بويز Boiaz فى الأنثروبولوجيا، وتأثر بلومفيلد بالاتجاه السلوكى فى علم النفس .

٢- إن اللغات الإنسانية «مختلفة»، وأن «اختلافها» لا نهاية له، وتلك مسألة مركزية فى تفكيرهم؛ فكل لغة لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم لها وصفها الخاص، وقد يترتب على ذلك ما يؤكد بعض الباحثين من أنه لا توجد «نظرية واحدة» عن «اللغة» بصفة عامة، وليس «علم اللغة» «تصوراً» ما أو «اعتقاداً» ما عن «اللغة»، وإنما هو «إطار» من «تقنيات» الوصف العلمى لأى لغة.

٣- ويترتب على هذين المبدأين أن الدرس اللغوى درس «وصفى» لا «تاريخى»، وهو وصفى يصف حالة للغة État du Langue فى وضعها الراهن؛ لأن ذلك وحده هو الذى يقدم للعلم «مادة» يمكن رصدها وفحصها، ويجب أن يكون الوصف موجهاً فى مظهرها المنطوق لا المكتوب، وأن تكون «مادة» الوصف مادة عامة، وليست مادة مختارة من المستوى الأدبى أو المستوى العالى للغة، ومن ثم فإن الوصف يجب أن يكون وصفاً للغة «فى ذاتها» ومن أجل ذاتها؛ أى اللغة بما هى عليه لا بما ينبغي أن تكون عليه، ومن هنا لابد من استبعاد كل ما هو «معيارى» والتمسك فقط بما هو «وصفى».

٤- وهذا الوصف اللغوى يخضع للتفسير «الآلى» للظواهر اللغوية، ويرفض رفضاً كاملاً أى تفسير «عقلى» لها، ولعل ذلك كان من تأثير الاتجاه السلوكى الذى يفسر الحدث الكلامى فى ضوء المثيرات Stimuli والاستجابات Responses، ومبدأ التفسير الآلى جعلهم يرفضون «التعليل» اللغوى، وجعل بعضهم يُبعد دراسة «المعنى» من علم اللغة، أو على أقل تقدير لا يجعل «المعنى» أساساً فى تحليل الظواهر.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه نقداً عنيفاً للنحو الأوروبي القديم، أو ما يعرف بالنحو «التقليدي» Traditional Grammar، استناداً إلى المبادئ السابقة؛ بل إن بعضهم كان يبدأ عرضه لعلم اللغة بإخراج ما ليس منه What Linguistics is not قبل أن يقدم ما هو من علم اللغة What Linguistics is (١٠). وكانت أوجه تركز في أن النحو الأوروبي التقليدي يصدر عن الفلسفة وعن المنطق الأرسطي. ويجعل «المعنى» أساس التحليل. ويختار «مادته» من المستويات الأدبية العالية، ويصف اللغات الأوروبية - على اختلافها - في ضوء النحو اللاتيني.



وفي سنة ١٩٥٧ ظهر على الناس نوعم تشومسكي Noam Chomsky حين أصدر كتابه «البنى التركيبية» Syntactic Structures، ومنذ ذلك الحين أقام دنيا البحث اللغوي ولم يقعدوا إلى اليوم. وبدأت نظرية جديدة أجمع العلماء على أنها «نظرية» حقيقية، هي النظرية التحويلية التوليدية Trans Formational Generative Grammar.

وقد تكاملت معالمها في كتابات تشومسكي وزملائه وتابعيه، على أني أود أن أشير إلى ثلاثة كتب تمثل النظرية خير تمثيل، وهي كتب تشومسكي:

(١) مظاهر من نظرية التركيب

ASpects of The Theory of Syntax (1965).

(٢) علم اللغة الديكارتي

Cartesian Linguistics (1966)

(٣) اللغة والعقل

Language and Mind (1968)

ولست أريد هنا أن أقحم على الموضوع شيئاً قد يفتقد التوثيق العلمي؛ لكنه - في الوقت نفسه - قد يكون مفيداً أن نشير إليه؛ ذلك أن تشومسكي قد أكد غير مرة إعجابه بالدراسات اللغوية «القديمة». وقد ظهر ذلك جلياً في كتابه عن «علم اللغة الديكارتي»، بل إنه قرر أن الدرس القديم أكثر أصالة من علم اللغة البنائي، وأنه يتضمن «جوهر» الفكر اللغوي الصحيح، ثم إن أباءه كان أستاذاً للغة العبرية، وقد شغل تشومسكي نفسه في صدر شبابه ببحث عن النحو العبري، ولا نزاع في أن النحو العبري الوسيط قد كُتب في الأندلس وفي

المغرب على نسق النحو العربى، منهجاً، وأبواباً، ومصطلحات، بل إن نحاة العبرية عنوانوا كتبهم بعنوانين كتب النحو العربى المشهورة. ولست أريد أن أستنتج من هذه الإشارة استنتاجاً ما؛ فالحق أن النظرية التحويلية نظرية «علمية» «عالمية» أو «كلية» ذات شأن، والحق أيضاً أن الإجماع منعقد على أنها ثورة حقيقية فى الدرس اللغوى؛ إذ إنها قوضت المنهج البنائى من أساسه، وأقامت منهجاً جديداً فتح آفاقاً للنظر لم تكن معروفة آنذاك^(١).

ولعل أهم ما جاء به تشومسكى أنه أعاد «علم اللغة» إلى «الفلسفة» وإلى «المنطق»؛ أى أنه أعاده إلى «العقل»، وهو يرى أن وصف «الأشكال» اللغوية فى وضعها «الظاهر» لنا لا يقدم علماً، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون «تفسير» لها ودون «تعليل» لا يعين على فهم «طبيعة» اللغة.

إن اللغة هى التى تميز الإنسان من الحيوان؛ ولا يمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى اختلافات بيولوجية بينهما، وإنما يرجع إلى الفرق الجوهرى وهو امتلاك الإنسان «للعقل»، وقد استعار تشومسكى عبارة فون همبولت Von Humboldt «إن اللغة عمل العقل Die Arbeit des Geistes» وعليه فإن التفسير الآلى ليس شيئاً، وليس هناك بديل عن التفسير «العقلى».

وبعيداً أيضاً عن التفصيل نوجز الخصائص العامة للنظرية التحويلية فيما يلى:

(١) إن اللغات الإنسانية ليست «مختلفة» على ما ذهب إليه البنائيون، وما يبدو لنا من الاختلاف إنما هو اختلاف فى «أشكالها» الظاهرة فحسب، أما ما هو تحت هذه الأشكال فهو مشترك بين اللغات، ومن ثم شغل التحويليون «بالكليات اللغوية» Universals التى تدل عندهم على توحيد الإنسانية جميعها فى «الطبيعة» اللغوية. ومن مظاهر هذه الكليات أن الأطفال «يكتسبون» اللغة بطريقة واحدة لا تختلف من لغة لأخرى ولا من مجتمع لآخر، وأن اللغات جميعها لها نظامان؛ أحدهما «للأصوات» وثانيهما «للمعاني»، وأن الأصوات فيها جميعاً تشتمل على صوامت Consonants وصوائت Vowels، ومجهورة Voiced ومهموسة Voiceless، وأن الأصوات تجرى فى التراكيب وفق قوانين متشابهة، ولا توجد جملة لغوية إلا وفيها نظام للإسناد ... إلى غير ذلك من الكليات اللغوية التى تكشف الدراسات المتابعة عن بعض مظاهرها كل يوم.

وهذه المسألة جوهرية فى النظرية التحويلية؛ لأن هذا الاشتراك بين اللغات الإنسانية لا يمكن أن يكون «اعتباطياً»، وإنما هو برهان قوى على أن «الطبيعة» اللغوية واحدة عند الناس جميعاً.

وينسرب على ذلك أن الإنسان يولد ومعه «قدرة» على اللغة، أو فطرة لغوية Competence. أو - بلغة الحاسب - أن الإنسان يولد «مبرمجاً» للغة، ولولا ذلك لما أمكن لنا أن نتكلم لغة أجنبية.

(٢) وهذه «الفطرة» هي التي يجب أن تحظى بالاهتمام العلمي؛ لأنها تمثل «البنية العميقة» للغة Deep Structure وهي بنية متشابهة في اللغات؛ لأنها تنظم «المعاني» التي يتنوع المتكلم أن ينقلها، وهي التي تتجسد - وفي نظام معين من «التحويل» - في كلام منطوق يظهر في بنية سطحية Surface Structure فيما يعرف بالأداء Performance. لقد كان عمل المدرسة البنائية محصوراً في هذا الأداء؛ أي في الظاهر السطحي للغة، أما التحويليون فكلّهم هو محاولة الوصول إلى قواعد العمق.

(٣) وحيث إن قواعد العمق محدودة، وحيث إن ما يظهر على السطح لا يحده حصر؛ فقد ترتب على ذلك بقولة التحويليين أن اللغات تتكون من عناصر «محدودة» ولكن «الجمل» التي تنتجها «لا نهاية لها»؛ أي أن اللغة بطبيعتها إبداعية منتجة Creative. وليس أدل على ذلك من أن الطفل في الخامسة من عمره ينتج كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم ينطقها من قبل. ويسمع كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يسمعها من قبل، ويتلقى ما تنقله إليه بفطرة واضحة على الفهم.

(٤) ولما كان الوصف اللغوي لا يتوقف عند ظاهر السطح، وإنما يسمى إلى فهم قواعد العمق، فإنه لا مندوحة عن «التفسير» العقلي، ولا عن «التقدير» و«التعليل»، ومن ثم عاد «المعنى» ليتصدر التحليل اللغوي؛ بل ذهب بعضهم إلى التأكيد أن التحليل النحوي إنما هو تحليل دلالي.

النموذج التحيز والنموذج المرتضى:

نحن إذن أمام نظريتين واضحتين في درس اللغة؛ أما الثانية وهي النظرية التحويلية فلا نتوقف عندها هنا كثيراً لأسباب؛ منها أنه لم يتصل بهذه النظرية من الدارسين العرب إلا عدد قليل، كان معظمهم من المتخصصين في دراسة اللغات الأوروبية، ومنها أن هؤلاء الدارسين - رغم موقفها الناقد أيضاً للنحو العربي - لم يستطيعوا أن يقدموا نموذجاً مؤثراً في الدرس العربي، أو لأن نموذجهم لم يستطع التأثير لأسباب «تعبيرية» «اتصالية» في لغة أصحابه. ومع ما نعرفه من جوانب الالتقاء بين النظرية التحويلية والنحو العربي - وبخاصة في قضايا المنهج، فإن موقف دراسي التحويلية اتجه أيضاً إلى النقد، وركز على «اللغة» وعلى

منهج التحليل النحوي عند العرب. والقضية الأساسية في هذا الموقف الناقد تدور حول مصطلح تشومسكي عن «اللغات الطبيعية»؛ وهي التي يجسدها «المتكلم - السامع المثالي في مجتمع متجانس»، فيرى أن العربية الفصحى ليست لغة «طبيعية» ناظراً إلى بعض الظواهر السلبية في «أداء» العرب لها، أو أن «العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرة»، ومن ثم فهي «لغة بين الأولى والثانية»^(١٢). أما حين يعرض هذا الموقف الناقد للنحو العربي فإنه يتغافل عن قضايا المنهج الكبير، ويتوقف عند جزئيات النظر عند الأوائل وعند جزئيات الحواشي عند المتأخرين، واصفاً العمل النحوي العربي - في معظمه - بأنه يبنى على الوهم، والدكتور الفهري من أعمق الممثلين للاتجاه التحولي علماً، ونثل جهوده علامة منهجية مهمة في هذا الاتجاه، ومن ثم فإن كلامه له دلالة خاصة، ونجزي هنا بتأكيد على أن هناك خطأ كبيراً هو «اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو عبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطيء، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان»^(١٣).

ومن ثم فإن «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجذبة (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوبة) أن يدعى أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقا على الخطاب العلمي يقدم دون أي استدلال على صدقه أو ثبوته»^(١٤).

أما النموذج المتحيز الحقيقي فهو الذي تحيز إلى النظرية البنائية، وتبنى منهجها في البحث وطرائقها في التحليل، واستخدم كثيراً من مصطلحاتها، وكان له تأثير كبير في الدراسات اللغوية في العالم العربي منذ بدأ إلى اليوم.

وترجع المسألة إلى الأربعينيات من هذا القرن حين ابتعث عدد من الباحثين العرب إلى الغرب لدراسة علم اللغة في إطاره البنائي، وقد أعد معظمهم دراسته عن «لهجة» عربية ما، ثم عادوا يطبقون المنهج الجديد على درس العربية، ووجهوا إلى الدرس العربي القديم نقداً عنيفاً، لم يكن جديداً في حد ذاته، وإنما هو ترجمة أمينة للنقد الذي وجهه البنائيون الغربيون للنحو الأوروبي التقليدي.

وتركز نقد هؤلاء لنحو العربية في القضايا العامة الآتية:-

- (١) أن النحو العربي يفتقد المنهج؛ لأنه ليس له إطار نظري يوجهه.
- (٢) أن النحو العربي ليس نحواً لغوياً صرفاً، وإنما هو صادر عن تفكير فلسفي بصفة عامة، وعن منطق أرسطو القياسي بصفة خاصة.
- (٣) ويرتب على ذلك أن النحو العربي نحو «عقلي» لا يتوجه إلى تحليل «الأشكال» اللغوية بما هي عليه، وإنما «المعنى» هو الأساس في التحليل، وقد رأينا كيف أن علم اللغة البنائي يشك في إمكان إدراج «المعنى» في الدرس «العلمي».
- (٤) أن النحو العربي لم يدرس «العربية» بمستوياتها المختلفة، وإنما اعتمد على نصوص «مختارة» من المستوى الأدبي «العالي»، وقد ترتب على ذلك أن هذا النحو «معياري» لا «وصفي».
- وهذا النقد يمثل الإطار العام للنموذج التحيز للبنائية اللغوية، ونعرض الآن لشواهد هذا النموذج من نصوص أصحابه، ثم نقابله بالنموذج الذي نرتضيه، وهو نموذج - كما أسلفنا - متحيز أيضاً، لكنه متحيز إلى المنهج العربي الموروث.
- ولا يدارى التحيز إلى البنائية ولا يخفى شيئاً؛ إذ الهدف لإطراح المنهج القديم، والنمهد لثورة عقلية، يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب في صدر كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي»:
- «النحو العربي - شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية - في عمومها - يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية.
- «وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يمتد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.
- «... من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفاً بجهد المقل، على أنني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لأبد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»^(١٥).
- لقد ظلت فكرة غياب الإطار النظري في النحو العربي تدور في كتابات الداعين إلى البنائية إلى اليوم، وفي الوقت نفسه يرون النحو العربي نحواً «فلسفياً» «عقلانياً»، ثم إنهم حين يحاولون هدم أركان المنهج يسمونها «نظريات»، فيتحدثون عن خرافة «نظرية العامل»، و«نظرية البروز والاستتار»^(١٦).

ولن نتوقف هنا عند هذه القضية، لأن معالجة «النظرية» في النحو تحتاج إلى عمل مستقل، على أننا نشير إلى أن النحو العربي نشأ في «مناخ عقلي هام» تزامن فيه مع العلوم الإسلامية والعربية الأخرى؛ القراءات، والتفسير، والبلاغة، والأصول، والكلام. وقد ساهمت جميعها في وضع «نظرية» في «المعرفة» الإسلامية، وتبادلت بينها التأثير والتأثير، وفي اكتساب النحو «للعقل والعقل»، وتأثيرهما على التحليل بما أشرنا إليه في موضعه (١٧).

ونبدأ الآن في عرض ركائز النموذج المنحيز، وهي: المعنى - العامل - التقدير. وهي ثلاث ركائز ترتبط كلها ارتباطاً عضوياً، ويقضي بعضها إلى بعض.

- أما مسألة «المعنى» فقد اتخذها أتباع السبائية نقطة انطلاق في هجومهم على النحو العربي، وذلك من منطق التحيز إلى البنائية التي تقتصر على تحليل «الأشكال» اللغوية. ولا يكاد بحث من بحوث هذا الاتجاه يخلو من هذه المسألة، بل الإفاضة فيها، ونجزيء هنا بفقرة واحدة لدى أستاذنا الدكتور أيوب تكفي للدلالة على الاتجاه، يقول في مجال نقده لتحليل النحاة العرب للتعريف والتنكير، واعتمادهم في التفريق بين المعرفة والنكرة على المعنى:

«ولو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التنكير، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها، وهذه دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعاني Semantics. ومن أجل هذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها، وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف عن النكرات، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات تدل على غير معين» (١٨).

والمنهج الذي نرتضيه هو الذي يقع في الناحية الأخرى، وهو الذي أصله سبويه وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل؛ المعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هي معانٍ تتقمص مبانها، ومن ثم فإن التحليل يرد المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله نالياً له؛ فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين، والفاعل ليس اسماً مرفوعاً بعد فعل، والإضافة ليست تركيباً من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة مجرور، وإنما كل أولئك مبان تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها؛ ومن ثم فما فائدة النحو إن اقتصر على رصد الأشكال اللغوية.

ولعلنا هنا نذكر بمسألة انتشرت في كتابات الذين أرخوا للنحو العربي حين يقررون تقريراً جازماً أن النحو العربي نشأ لمحاربة «اللحن» الذي كان قد بدأ يتفشى في لغة العرب وفي لغة الداخلين في الإسلام. ولا نزال نؤكد ما حاولنا إبرازه في غير موضع بأن هذه الفكرة لا تعبر عن حقيقة النحو العربي، أو على أقل تقدير لا تعبر إلا عن جانب واحد من هذه الحقيقة. ولعلها أقل جوانبها شأناً: ذلك أن النحو فيما نؤكد لم ينشأ لمحاربة اللحن. وإنما نشأ لهدف آخر، كان هدفاً واحداً للعلوم التي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة «فهم» النص القرآني الكريم^(١٩). والفرق شاسع بين أن نضع قانوناً أو معايير لضبط اللغة وحفظ الألسنة من اللحن، وأن نحاول «فهم» معاني الكلام: لأن الفهم طريق لا نهاية لها. ولا يستطيع إنسان أن يقول إنه فهم المقصد من كلام ما، وأن هذا هو المقصد الذي لا مقصد سواه، وإنما يسمى كل إنسان أن «يرجح» على «الظن الغالب» نوايا المتكلمين ومقاصدهم، فما بالك حين يكون الكلام كلام الله سبحانه. هل يستطيع إنسان أن «يقطع» على الله بمعنى، وإنما هو السمي البشري الذي يبذل أقصى الجهد في محاولة الفهم التي تنتهي دائماً بالقولة المنهجية ذات الدلالة البالغة «والله أعلم».

ولعلنا نشير هنا إلى حرف واحد لثري تحليل النحاة له وصدوره ابتداء عن المعنى: ذلك هو حرف «إلى» الذي يدل على «الغاية» أي الغاية التي يصل إليها حدث الفعل: فإذا بهم لارتباطهم بالهدف الذي أشرنا إليه في محاولة الفهم يفتحون آفاقاً في التحليل النحوي المستند إلى المعنى استناداً كاملاً. فيسألون: أندخل الغاية في المعنى: أي أيدخل ما بعد «إلى» في حكم الحدث التعللي الذي يرتبط به الحرف. ومن هنا هل يدخل «الكعبان» في الغسل عند الوضوء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْحَلْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فأين هذا التحليل كله من موضوع اللحن. وفي أي شيء يحتاجه اللسان كي يستقيم على سنن العربية، المسألة لاشك من واد آخر.

أما القضية الكبرى في اتجاه التحيز فهي قضية العامل. والحق أن الموقف منها ليس جديداً، فقد قيل فيها ما قيل منذ ابن مضاء، على أن «التحيز» البنائي قد أفاض فيها وجعلها أس البلاء في التحليل النحوي عند العرب، ونجزيء هنا بما كتبه أستاذنا الفاضل الدكتور/ تمام حسان لما له من تأثير على مسار كثير من البحوث اللغوية التالية، وهو أفضل تصوير لما نريد تقديمه لأستاذيه صاحبه المتمكنة في العربية وفي علم اللغة في شكله البنائي. يقول أستاذنا:

«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن

الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب» (٢٠).

ويقول في موضوع آخر: «وفي رأي - كما كان في رأي عبدالقاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أو في وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية» (٢١).

وعلى كثرة ما كتب عن مسألة «العامل» فإن ما قدمه أستاذنا قد يكون أكثر ما كُتب ثاقباً؛ لأنه يعرضه في إطار منهجه في التحليل وفق «القرائن»، ومن ثم نسلكه في اتجاه التحيز إلى البنائية لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعها المختلفة، ومن هنا أيضاً قد يكون من حقنا أن نخالف على أستاذنا الجليل؛ وذلك لأنه في عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قرينة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظري المبصر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذي نتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل في العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى في النحو العربي، يتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن في ظل هذه المظلة. لقد كان العامل هو «المُعَوَّل» الأول والأعمق في الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقديم والتأخير، ولا عن الحذف والزيادة، ولا عن التعدد ولا عن الإستاذ، ولا عن التقدير، ولا عن معاني الإضافة والفاعلية والمفعولية والزمنية والتضمن وغير ذلك إلا حديثاً عن العامل، بل إن سيويه - وكتابه هو المسئول الأول عن المنهج - كان يعالج العامل في إطار «قواعد الكلام»، أو ما نسميه الآن «قواعد الخطاب» التي تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامي؛ من نية المتكلم وقصده، وهيئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التي يجري فيها

الحدث؛ وضع يدك في معظم أبواب النحو عند الرجل تخرج لك ما نشاء من هذا الذي نزعناه لك، بقول مثلاً في مواضع من حذف العامل:

«واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: لِيُضْرَبَ زيدٌ، أو لِيُضْرَبَ زيدٌ إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد لِيُضْرَبَ عمرو زيداً، ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردت لِيُضْرَبَ زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيداً أنك تأمره هو بزيد، فكروا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيداً، لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكروا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يخاطب المأمور، كما كره وضعف أن يشبه «عليك» و«رويد» بالفعل.

وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضيعاً وذنباً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضيعاً وذنباً. وكلهم يفسر ما ينوي.

وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهاره^(٢٢). وقد ترتب على التحيز البنائي من قضية العامل كل ما جاء بعد ذلك من مسائل التقدير والتعليل، ويستمر الإصرار على التوقف عند «الأشكال والوظائف» باعتبارها المجال الوحيد للتحليل العلمي الموضوعي. يقول الدكتور أيوب:

«يلعب التقدير دوراً كبيراً في النحو العربي؛ وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأي قاموا به. والتقدير ولا شك أمر غير واقعي. فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي - أو بقدرها - ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي بتصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً»^(٢٣).

وأظن ذلك كافياً في الدلالة على الصيغة البنائية التي تشيع بها هذا الاتجاه، ومن الواضح أن تعبير أساذنا بأن الكلمة المقدرة كلمة «غير واقعية» أو «غير موجودة» صحيح من حيث الظاهر السطحي للغة ومن حيث التحليل الآلي الشكلي لها، أما من حيث واقعها وطبيعتها فأمر غير صحيح.

والحق أن فكرة العامل صدرت صدوراً طبعياً عن المعرفة الإسلامية؛ إذ حين جمع النحاة الأوائل اللغة وبدأوا ينظرون فيها وجدوا أن الكلمة العربية - في بعض أنواعها - تتغير أواخرها حين تدخل في تركيب جملي، وقد رأوا أن هذا التغير لا يرجع إلى الكلمة ذاتها، وإنما يخضع «النظام» خاص في اللغة العربية، هذا النظام تحده «العلاقة» بين الكلمات في الجملة. ولتضرب لذلك مثلاً بكلمة «زيد»، وجدوها تتغير على النحو الآتي:

حضر زيد.

رأيت زيداً.

مررت بزيد.

ما كان لعلماء المسلمين أن يروا هذا التغير الذي يحدث في آخر «زيد» ويحكموا بأنه راجع إلى الكلمة، أو أنه يحدث بلا سبب؛ فلا يوجد «أثر» في الفكر الإسلامي بدون «مؤثر». وقد أدام النظر عند تقنين العربية أن يحكموا بأن الضمة التي في آخر «زيد» سببها الفعل «حَضَرَ»، وأن الفتحة سببها «رَأَيْتَ»، وأن الكسرة سببها «مررت به»، فسموا هذه الأسباب «عوامل»؛ أي أنها هي التي «تعمل» الرفع أو النصب أو الجر في الاسم، ولم يكن هذا الحكم مقصوراً على التحليل للشكل اللغوي بل كان مرتبطاً بعد ذلك «بالمعنى»، فهذه الحركات التي سببتها «العوامل» إنما هي علامات على «وظائف» نحوية تؤدي معاني يمكن صدها وتقنينها.

وقد استقرت فكرة «العامل» في الفكر النحوي العربي منذ أول الأمر؛ أي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعاً كبيراً؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، وعن العامل القوي، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو «الفعل»، وهذه فكرة مهمة في التحليل الإسلامي الذي يرى أن «الأحداث» هي المؤثرة، وأن «الأجسام» ليست ذات تأثير.

ولم تسلم فكرة «العامل» من النقد عند بعض القدماء كما نعرف عند ابن مضاء القرطبي، لكن النظرية ظلت سيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وقد يكون مهماً أن نشير إلى أن مفهوم العامل Governor قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مشيراً أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر. وانظر مثلاً المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل «ضرب» الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Eciprent أو الضحية Portient ويأخذ فاعلاً هو منفذ العمل Agent^(٢٤).

- ولتلقت الآن إلى جزئية من جزئيات التحيز إلى البنائية في تحليل ظاهرة عربية، وهي موضوع أقسام الكلمة، وقد تواتر الحديث في هذا الموضوع عند كثير من الباحثين مسيرة «لشائنة» علمية تقول بأن التقسيم العربي الثلاثي للكلمة إنما هو تقسيم أرسطى منطقي، ورغم كثرة ما كتب فإن أستاذنا الدكتور ثمام حسان هو الذي قدم رؤيته المتناسقة عن أقسام الكلام منتقياً بالاتجاه البنائي^(٢٥)، وقد دفع تلميذاً نجيباً من تلاميذه ليقدم دراسة متعمقة عن الموضوع تسير في الاتجاه نفسه قال فيها:

«مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية، وعلى مدى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم في مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية. ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية، وأصبح أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة ...

إن دوران النحاة القدماء في قَلْبِ التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عَرَضِ الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلاً من تسير المسائل وتذليل صعابها سار النحاة في طريق التعقيد ...

إن إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم»^(٢٦).

وقد انتهى بحث الدكتور الساقى إلى التقسيم الذي ارتضاه أستاذنا الدكتور ثمام من قبل، وهو أن الكلم سبعة أقسام: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة.

ونحن نخالف على أستاذنا أيضاً ما اقترحه من تقسيم للكلم العربي، ونتحيز إلى تقسيم سيويه، ونرى أن التقسيم السباعي فرّق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسماً واحداً هو الاسم عند سيويه، وإذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائية وجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر «أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً، ومع الضمائر أحياناً أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات»^(٢٧) ويكفي أن هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلها من «اللامح المميزة للأسماء».

ونحن كذلك نرضى تقسيم سيويه؛ لأننا نرضى الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة

«العلمية» لها خصائص؛ منها أن تكون «قوية» Powerfol واقتصادية Economical ، تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة.

وبعد، فإن النقد الذي وجهه البنانيون للنحو العربي هو الذي ظل سائداً في كتابات كثير من الباحثين، وحين نضعه موضعاً في إطار التطور الحادث في النظرية اللغوية الغربية ذاتها نجد أركانه تهتز واحداً في إثر آخر، وذلك:

(١) أن «العقل» لا يمكن إبعاده عن التحليل اللغوي؛ لأنه - بمقتضى العلم - مصدر الأحداث الكلامية، ولعل النحو العربي قد أثبت حياته عبر القرون بما فيه من أصول «عقلية».

(٢) وأن «المعنى» هو بداية التحليل اللغوي، وهو «غايته»؛ لأننا لا نتكلم من أجل أن نصدر «ضجيجاً صوتياً»، وإنما لكي نوصل «معاني» إلى غيرنا.

(٣) وحيث إن «المعاني» تكمن في العمق فلا مندوحة عن «التقدير» ولا عن «التعليل»، ومن ثم فإن الوصف اللغوي لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ «ما؟» و«كيف؟» وإنما لابد من السؤال بـ «لم؟»، ولعلنا لا نجاوِز الحد حين نؤكد أن «العامل» النحوي الذي تعرض للسهم يعد في الحق إجازاً فكرياً عربياً.

كلمة أخيرة تبقى في سياق التحيز للبنانية. لقد انتهت النظرية اللغوية البنانية في العالم أو كادت، لكن هذا الموقف الذي يبناه لا يزال يسيطر على كتابات كثيرة في العالم العربي، رغم أن الذي ينهض بذلك هم من الجيل التالي الذي لم يتصل بأصول النظرية اللغوية في مظانها اتصال الأساتذة الذين أشرنا إليهم، بل إنهم أخذوا عن هؤلاء وتوقفوا عند ما كتبوه، رغم أن النهر قد جرت فيه مياه كثيرة جديدة.

أما عن «التراث» فإن مسئولية أهله - فيما نحن فيه - أكبر وأعظم؛ وعلينا أن نعتز أننا حتى الآن «أقصر قامة» من التراث العربي؛ ومعظم دراستنا لا يزال يدور حول جزئيات، ولم تتوجه جهودنا إلى الكشف الصحيح «للأصول العامة» للمنهج، باعتبارها نظرية خاصة في المعرفة.



الهوامش:

- ١- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن - تفسير سورة الأنفال.
- ٢- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية - الفصل الأول - دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.
- 3- De Saussure, F. Cours de Linguistique Generale.
- 4- Sapir, E. Language.
- 5- Bloomfield, Language.
- 6- Vachek, S.: a Prague School Reader in Linguistics, Indiana University Press, 1946.
- 7- Sampson, A., Schools of Linguistics, 1980, P. 79.
- 8- Hjelmslev, L., Language, 1983.
- 9- Firth, J.R., Papers in Linguistics.
- 10- Crystal, D., What is Linguistics.
- ١١- كان صديقنا الدكتور حمزة المزيني قد انتقد إشارتنا التلميحية هذه في أن تشومسكي قد يكون أفاد من النحو العربي. ثم كتب إلى الرجل بعد فترة فأجابه تشومسكي بأنه قد اتصل بالنحو العربي وأفاد منه، ونشر الدكتور حمزة رسالة تشومسكي إليه، ونحن نشكر له هذا المبادرة.
- ثم حدث أن كانت الدكتورة معصومة عبدالصاحب تعد بحثها للدكتوراه بإشرافي عن «الجملة الفرعية بين تحليل سيويه والنحو التحويلي»، فكتبت إلى تشومسكي تنشره في بعض أجزاء البحث، فكتب إلينا الرجل رسالة يعترف فيها باتصاله بكتاب سيويه والإفادة منه، وقد نشرت الدكتورة معصومة خطاب تشومسكي في بحثها المودع في مكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.
- ١٢- عبدالقادر القاسي الفهري: المعجم العربي - دار توفال، ١٩٨٥، ص ٢١.
- ١٣- الفهري: اللسانيات واللغة العربية - دار توفال، ١٩٨٥، ١ / ٦٠ - ٦١.
- ١٤- السابق: ١ / ٥٧.
- ١٥- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي - مؤسسة الصباح بالكويت ص: د-و.
- ١٦- السابق: ص ٧٦.
- ١٧- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث - دار النهضة بيروت، ١٩٧٩.
- ١٨- أيوب: ص ١٢١.
- ١٩- الراجحي: فقه اللغة، والنحو العربي والدرس الحديث.
- ٢٠- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٠٥.
- ٢١- السابق: ١٨٩.
- ٢٢- سيويه: الكتاب، ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥. تحقيق: عبدالسلام هارون.
- ٢٣- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص ٥٢.
- ٢٤- الفهري: المعجم العربي، ص ٣١.
- ٢٥- تمام حسان: اللغة العربية ص ٨٦.
- ٢٦- فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها.
- ٢٧- تمام حسان: اللغة العربية، ص ٩٦.

اللسانيات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائية

(روجر شاي R.Shuy) ترجمة: أ.د. مازن الوعر (سوريا)

جامعة البحرين، جامعة دمشق

مدخل:

يشكل عنوان هذا البحث الذي كتبه العالم اللساني الأمريكي روجر شاي^(١) والذي يطلق عليه بالإنكليزية: "Topic as The Unit of Analysis in a Criminal Law Case" موضوعاً واحداً من موضوعات عديدة كانت ألفت في المؤتمر اللساني السنوي الذي عُقد في جامعة جورج تاون في واشنطن - العاصمة عام ١٩٨١. وقد أشرفت على تحقيق هذه الموضوعات الباحثة اللسانية ديورا تانن وطبعتها جامعة جورج تاون عام ١٩٨٢ تحت عنوان:

Tannen, D (Editor - 1982) *Analyzing Discourses: Text and Talk*
Georgetown University Press, Washington, D.C.

ولصعوبة المصطلح اللساني من جهة، وصعوبة المادة اللسانية المطروحة في هذه الدراسة من جهة أخرى، فقد ترجمته هذه الدراسة ترجمة متصرفة ومشروعة، بحيث أعدت صياغتها وتأليفها باللغة العربية، فكان هناك نوع من التعديل والحذف والإضافة والتطوير بحيث تصبح مفهومه للقارئ العربي الكريم (وآمل ذلك).

إن الهدف الأولي والآخر لهذا البحث معرفة العلاقة القائمة بين اللسانيات من جهة وبين التحقيقات والقوانين الجنائية من جهة أخرى، فهذه الدراسة تبين بوضوح كيف يمكن استثمار اللسانيات الحديثة في حقل التحقيقات والمحاكم القضائية الجنائية...، ثم كيف يمكن لللسانيات الحديثة أن تُطور نظريتها من خلال العمل على مواد لغوية غنية وفريدة تقع في إطار اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وتداخل النوايا الزبنيّة حول تلك اللغتين.

١. تمهيد

عندما يواجه بحث علمي كمية ضخمة من المواد المدروسة فإن المشكلة سوف تستضخ

(١) روجر شاي (R.Shuy) عالم لساني أمريكي يعمل في مركز اللسانيات التطبيقية في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك هو خبير لساني مشهور تستشير المنظمات والهيئات الرسمية الحكومية، وقد استغرقت هذه الدراسة اللسانية الميدانية التي كلفته بها المحكمة الجنائية عاماً كاملاً.

وتتطوّر لتطرح السؤال التالي: كيف يمكن للباحث العلمي أن يتعامل مع هذه الكمية الضخمة من المواد من أجل أن يكشف مكوناتها المرئية واللامرئية؟

لقد نبّه العالم فيغوتسكى عام ١٩٦٢ إلى هذه المسألة، واعتبر أن العامل الحاسم والمهم في تحليل المواد المدروسة يكمن في اختيارنا للوحدة القياسية المناسبة أو المعيار الدقيق من أجل استعمالهما في دراسة هذه المواد.

والواقع لقد عانى البحث اللساني، ولسنوات عديدة، من المناهج الرتيبة (الروتينية) لتحليل المواد اللغوية، وهكذا فإن هذه المناهج التقليدية والكثيرة لتحليل الكلام الإنساني كانت قد طبقت على كمية كبيرة من المواد اللغوية من أجل تحليلها ومعرفة مكوناتها. أضف إلى ذلك أن بعض الباحثين اللسانيين لم يحسنوا تطبيق هذا المناهج التقليدية في التحليل اللغوي.

والآن لنفترض (افتراض العالم في البحث) أن هناك مواد لغوية مسجلة على آلة تسجيل، مدتها الزمنية نصف ساعة من الوقت، وهذه المواد اللغوية عبارة عن حديث يجري بين بعض المجرمين المشتبه بهم، وإن هذه المواد تحتاج إلى دراسة وبحث واستقصاء لتحديد ما إذا كانت الجريمة قد حصلت أم لم تحصل، فإن منهج التحليل الصوتي البنيوي القديم لا يستطيع أن يخدمنا في هذا المجال، وهكذا فإذا أخذنا بنصيحة العالم فيغوتسكى الذاهبة إلى ضرورة اختيار الوحدة القياسية المناسبة للتحليل، فإننا نحتاج لأن نبيّن السبب الذي يجعلنا نحلل المواد اللغوية في هذه الدراسة تحليلاً حديثاً يبتعد عن التحليل التقليدي (الروتيني) الذي عرفه البلومفيلديون البنيويون. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا الآن هو ماهي الوحدة القياسية المثلى لتحليل اللساني التي أستطيع من خلالها أن أدرس مشكلة من المشكلات اللغوية لكي أجد حلاً لها؟

إن الهدف من هذه الدراسة تبيان كيفية استخدام تحليل الموضوع الرئيسى لتحديث بين شخصين أو أشخاص معتبرين هذا الموضوع وحدة قياسية حاسمة في التحليل اللساني، وذلك من أجل تقديم الشاهد أو الدليل من المدعى عليه في قضية تقع في إطار القانون الجنائي حدثت في خريف عام ١٩٧٩، ولكن قبل الولوج في تحليل هذه القضية لابد من معرفتها باختصار.

٢. قضية آرثر جونز

آرثر جونز تاجر غني كانت له مشكلات مع زوجته ويندولين، وقد قادت هذه المشكلات إلى أن تقيم الزوجة عليه دعوة طلاق في المحكمة، والواقع لقد تزوج جونز هذه المرأة منذ زمن بعيد، وعاش معها عيشة راضية قبل أن يبدأ الخصام بينهما.

وأثناء الفترة المبررة التي كانا يحتكما فيها إلى المحكمة من أجل البت في قضية الطلاق، ذهب رجل كان يعمل لحساب جونز إلى قسم الأمن وأخبره بأن جونز هذا كان قد طلب منه أن يجد له رجلاً ما من أجل أن يقوم بقتل زوجته ويندولين وقتل القاضي معاً أثناء المحاكمة. وقد وافق شخص اسمه رويو فوستر على أن يقوم بهذا الدور. وقد طُلب من هذا الرجل أن يتخبط في نشاط لغوي كلامي معين مع جونز، ذلك أن رجال الأمن كانوا قد ألصقوا آلة تسجيل صغيرة جداً على جسمه من أجل أن نسجل الحديث الذي سوف يدور بينه وبين جونز حول كيفية القيام بهذه الجريمة.

وهكذا يمكن بعدها استخدام هذا الشريط المسجل كدليل قوي وثابت ضد جونز. انطلاقاً من هذا الاتفاق فقد رتب فوستر لقاءً مع جونز في حديقة المدينة، وقد حاول فوستر هنا أن يلعب لعبته اللغوية هادفاً إلى استنطاق جونز حول الترتيبات التي يمكن تنظيمها من أجل قتل زوجته والقاضي في المحكمة.

لقد استغرق الحديث بينهما حوالي عشرين دقيقة، وبعد يومين آخرين تم لقاء آخر بين فوستر وجونز استغرق حوالي عشر دقائق، بالإضافة إلى تسجيل هذين الحديثين بين فوستر وجونز عن طريق آلة التسجيل المخفية قام قسم الأمن الجنائي بتصوير هذين اللقاءين عن طريق الكاميرا المخفية التي كانت موجودة في سيارة شاحنة تُستخدم لنقل السلع.

إن هذه الإجراءات المنظمة جعلت النائب العام للمدينة راضياً، ذلك أنه سيكون هناك دليل ثابت وقوي على نية جونز حول قتل زوجته والقاضي معاً. وهكذا فقد وجهت التهمة إلى جونز واستُدعي نتيجة لذلك إلى محكمة الولاية في الحريف الذي تلا هذه الحوادث، وقد انتهت المحكمة بتعليق قرار هيئة المحلفين (الذي كان ٨ ضد ٤) لصالح التعليق على أن تعود المحكمة للاجتماع في الشتاء القادم.

٣. تحليل الموضوع الرئيسي في الحديث

لقد كنت بينت في مقال نشرته عام ١٩٨١ الصعوبات الجسيمة والمؤلمة التي واجهتها - كباحث لساني - عندما توفرت لي فرصة المشاركة في قضية من القضايا الجنائية التي تجري داخل المحكمة.

فبعد سماع الشريط المسجل وقراءة الحديث الذي تمت كتابته على الورق، بدأت بتحليل المواد اللغوية التي تضمنها. لقد كانت الأسئلة اللسانية التي فرضتها هذه المواد اللغوية واضحة جداً تلخصت بما يلي:

- ما هو الشيء الذى وافق جونز على فعله بالضبط؟

- ما هى نواياه الحقيقية تجاه زوجته والقاضى؟

- ما هى نوايا فوستر أيضاً؟

لكى نجيب عن هذه الأسئلة لابد من ربطها بالموضوعات الرئيسية والمحددة التى جرت فى المحادثة (بين جونز وفوستر)، وقد اتبعت المبادئ العامة للمنهج اللسانى المعروف بـ «تحليل الموضوع - والرد عليه» الذى كان قد وضعه العالم اللسانى الأمريكى والسن تشيف (W.Chafe) عام ١٩٧٢، وطوّره العالم اللسانى كاتس (C.Kates) عام ١٩٨٠. إن الفكرة الرئيسة لهذا المنهج اللسانى تتلخص فى أنه لا يمكننا أن نعرف التركيب اللغوى من خلال العلاقات النحوية ولا حتى من خلال المعنى الذى تفرزه هذه العلاقات النحوية.

يقول كاتس (١٩٨٠) فى هذا الشأن:

«ينبغى أن نعالج الشيء على أنه موضوع رئيسى سواء أُعبر عن هذا الموضوع لغوياً أم غير ذلك. ينبغى علينا أن ننظر إلى الموضوع على أنه أمر مقصود (على النية) أو تركيب لغوى ثابت غير متغير، أما الخبر (أى الرد على الموضوع) فيرجع إلى شيء ما يمكن من خلال هذا الشيء أن يكون ما يلى:

(١) يستطيع الموضوع المقصود أن يظهر نفسه.

(٢) ينبغى على الموضوع المقصود أن يظهر نفسه.

(٣) سوف يظهر الموضوع المقصود نفسه.

(٤) يظهر الموضوع المقصود نفسه بالفعل».

فإذا وضع الباحث اللسانى هذه الموضوعات الرئيسة المقصودة والمتفاعلة على الخارطة فإنه يستطيع أن يحصل على صورة مجسمة (مكبّرة) لبنية المحادثة التى يمكنها أن تسلط ضوءاً قوياً على حركة الإدراك واتجاهه فى الدفاع الإنسانى.

إن مثل هذه الخارطة اللغوية للموضوعات الرئيسة مهمة جداً ولا سيما لخدمة القضايا القانونية التى تجرى فى المحاكم، وذلك لسببين اثنين:

الأول: لسانى - تحليلي، ذلك أننا نستطيع أن نقسّم المحادثة إلى وحدات معنوية (دلالية)، يمكن للأقوال من خلالها أن تُبين على أنها مرتبطة بالردود ارتباطاً علائقياً كما سوف نرى.

الثانى: قانونى يتعلق بهيئة المحلفين فى المحاكم، إذ إن تحليل الموضوعات الرئيسة فى

محادثة ما يمكن أن يزودنا بأدلة واضحة عن طبيعة تلك المحادثة في مستوى مجسم (مُكبر)، وهذا بدوره يمكن المحلف ولاسيما ذلك الذي ليس عنده تجربة غنية، من أن يتطلع إلى المشكلة بنزاهة وموضوعية مطلقتين، متجنباً بذلك عفوات الذاكرة والتفاصيل المملة التي يمكنها أن تضعف من قدرة المحلف على استنباط الدلائل والحقائق.

أضف إلى كل ذلك ما لاحظته غرينفيلز عام ١٩٨٠ من أنه «إذا استطعنا أن نعيد بناء السابق واللاحق (البداية - النهاية) مع تحديد الهدف، فإننا نكون قد توصلنا إلى النية المقصودة تجاه قضية ما»، والواقع إن منهج «تحليل الموضوع» (Topic Analysis) هو القادر على تأسيس بداية الحدث، ثم إن الشواهد الواضحة في الحدث هي التي ستؤسس نهاية الحدث. على أية حال إن قضية جنائية في محكمة من المحاكم هي أكبر من أن نكتشف التوايا التي تدور حولها ثم الشواهد اللازمة لدعم هذه التوايا، ومهما يكن من أمر، فإن ما نسمى إليه في قضية جونز الجنائية هو أن نقرر:

ما هي النية المقصودة أولاً ثم ما الذي أنجز من هذه النية ثانياً، ذلك أن مفهوم النية (Intentionality) هو مفهوم زئبقى غامض وملتبس، إذ لا يمكننا أن نحدد مقصد النية ولا يمكننا إثبات هذا المقصد إلا في عقل المرء الذي قصد تلك النية.

وفي الواقع لقد اعتادت المحاكم والتحقيقات التقليدية أن تسأل المتهمين (المشكوك في أمرهم) أن يكشفوا عن نواياهم الفعلية فقط، ولكن هذا الاتجاه في التحقيق وحتى في معظم الأحوال المتنازعة، لن يتمخض إلا عن مواد تقديرية شخصية تعكس التقلبات المزاجية للإنسان المتهم، فعندما نسجل محادثة فعلية على شريط فإنه سيكون هنا أشياء كثيرة في هذه المحادثة يمكن العمل عليها. وهكذا فإن السؤال سيصبح كما يلي:

كيف يمكن لنية المحادثة المسجلة على الشريط أن تساعد هيئة المحلفين لأن تحدد أو تخمن أو تستج نوايا الأشخاص المشاركين في تلك المحادثة؟. فعلى الرغم من تحليلي للموضوعات الرئيسية في محادثة جونز المسجلة، فقد كان الهدف منها بادية ذي بدء تحديد مضمون المحادثة، إلا أن هذا الهدف سرعان ما أصبح جلياً، لذلك كان لا بد من فكّ المحادثة وتوزيعها على نحو مناسب؛ لكي يثبت هذا الفكّ والتوزيع الفاتلة الجلي لهيئة المحلفين من أجل أن يفهموا بالضبط ماذا كان يجري من أحداث في تلك المحادثة.

٤. فكّ الموضوعات وتوزيعها

باديء ذي بدء هناك سؤال لا بد من الإجابة عنه هو: كيف يمكنني أن أعرف معرفة دقيقة

متى ينتهى موضوع رئيسى ما ويبدأ موضوع رئيسى آخر؟. الحقيقة هناك طرائق عديدة تفرض نفسها فى هذا المجال للإجابة عن هذا السؤال. لنتمعن المحادثتين المسجلتين على شريط والمقدمتين كشاهد فى هذه الحالة. فقد تضمنا أشياء عدة هى:

- (١) قتل ويندولين والقاضى معاً.
 - (٢) ألفريد (اسم علم).
 - (٣) تربيّات من أجل لقاءات يمكن أن تتم فى المستقبل.
 - (٤) بعض الموضوعات غير المعروفة.
 - (٥) السيارة (الشاحنة).
 - (٦) نظارة شمسية لجونز.
 - (٧) مجموعة محلّية نشيطة.
 - (٨) الخطة الأصلية.
 - (٩) تفضيل الأصدقاء.
 - (١٠) صحتهم.
 - (١١) طلاق جونز.
 - (١٢) جزء من السيارة كان قد تحطّم.
- إن هذه الموضوعات الرئيسية (١ - ١٢) منفصلة بوضوح عن بعضها بعضاً منطقياً ودلالياً، أما ردود بقية المتحدثين (الذين لم يقدموا هذه الموضوعات) فلم تكن سهلة التصنيف، لذا فقد فضّلتُ أن أستعمل مصطلح «جواب الموضوع الرئيسى» وذلك لكونه أميز الكلام (أو غياب الكلام) بوضوح عندما تأخذ الموضوعات الرئيسية طريقها للحدوث.
- إن مصطلح «خبر» (Comment) الشائع الاستعمال هنا لم يكن معرّفاً تماماً، وذلك لسببين:
- الأول: أن «الخبر» لا يميز على نحو مؤثر بين «الجواب» (Response) وبين «القرار» (Decision) ذلك التمييز المهم جداً فى مثل هذه القضية، وهذا يعنى أن ليس كل «جواب» يُعدّ «قراراً»، ذلك لأن المهم فى أية قضية هو «القرار» حول الموضوع الرئيسى.
- وبكلمة دقيقة إن ما يهم المحكمة هو القرار المتخذ من الشخص وليس الجواب الذى يُدلى به.

الثانى: إن مصطلح «الخبر» ليس قوياً وشائعاً وواضحاً لهيئة المحلفين مثل مصطلح «الجواب».

والواقع أن هناك شواهد وأدلة بنيوية تساعدنا على معرفة كيفية تقديم الموضوع الرئيسى أو تغييره بعد معرفة مضمونة بطبيعة الحال. من هذه الشواهد والأدلة:

(١) تغيرات فى نغمة الصوت وطبقته من ارتفاع وانخفاض.

(٢) الوقفات أثناء المحادثة بما فى ذلك:

أ- تردد التكلم.

ب - انقضاءه عن الكلام.

ج- الاستمرار فى الكلام (بعد الانقطاع).

(٣) وسائل فردية أو عامة تدل على الموضوع الرئيسى عندما يتبادل المتحدثون أدوارهم أثناء المحادثة، كما هى الحال فى المثال التالى:

- تطلع... لقد وجدت شيئاً هنا. [+ موضوع جديد].

- آه... [+ موضوع جديد].

- احتفظ به. انتظر لحظة. [+ موضوع جديد].

- الآن. [+ موضوع جديد].

- فقط مشكلة واحدة. [+ موضوع جديد].

- آه، ماذا أيضاً. [+ موضوع جديد].

والحقيقة إن هذا الربط الداخلى والسبك العروضى المنسجم للفواعل وللعبارات والتراكيب اللغوية المعلمة مكتنتى من معرفة وحدات الموضوعات الرئيسية فى تينك المحادثتين.

٥. الموضوعات الرئيسية فى قضية جونز

أريد أن أبين الآن كيف رُتبت الموضوعات الرئيسية فى المحادثتين ترتيباً بيانياً، وكيف ظهرت أثناء عرضها على هيئة المحلفين، فقد بلغ عدد الموضوعات الرئيسية فى الشريط الأول ٢٢ موضوعاً، كما هو موضح فى الرسم البيانى رقم (١).

والواقع أننا نستطيع - من خلال عرض الموضوعات الرئيسية - أن نكتشف ونعرف من

وقد تمّ استخدام الألوان في الترسّيات والرسوم البيانية المقدمة إلى هيئة المحلفين عن طريق شاهد خبير تمّ تحليله أمام القضاء؛ وذلك لتمكين هيئة المحلفين من رؤية الاختلافات القائمة بين أنواع الموضوع الرئيسي: كالـموضوع التحويلي، والموضوع الاقتراحي، والموضوع المفصل، والموضوع العلم... ثم لتمكينهم من رؤية الموضوع الرئيسي الذي كان ينم حوله اللفّ والدوران. بالإضافة إلى ذلك فقد تمت كتابة الكلمات على نحو واضح تحت كل صندوق يحوي موضوعاً رئيسياً؛ وذلك من أجل تذكير المحلفين بجزء من المحادثة، ذلك الجزء الذي سمعوه من الشريط. أما الرسم البياني رقم (٢) فإنه يقدم صورة فوتوغرافية لبعض الموضوعات الرئيسية (٨ - ١٢)، وذلك من أجل أهداف توضيحية.

وأخيراً فإنّ الرسم البياني رقم (٣) يبيّن الموضوعات الرئيسية الثلاث عشرة التي جاءت في الشريط الثامن الذي كانت مدته عشر دقائق.

۱۹	۲۱	۲۰	۱۹	۱۸	۱۷	۱۶	۱۵	۱۴	۱۳	۱۲	۱۱	۱۰	۹	۸	۷	۶	۵	۴	۳	۲	۱
			۲۲			۲۳							۲۴								۲۵
	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶

(١) م م = موضوع متصل (باللون الأزرق)

رسم بياني رقم (٢): تقديم الموضوع والدوران حول القضية
جوز الشريطة الأول الموضوعات (١٢.٨)

الوضوعات	٨	٩	١٠	١١	١٢
جوز		م خطة أصلية			
فوستر	م التمن تقدم لقتل ويندولين والحديث عن المسدس		م كون التهم في مكان آخر عند وقوع الجريمة	م انتها أولاً	م الطلاق

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
جوز	م نحية			م مافا مستعمل موزلا			م سي الطائرات الشعبية			م نال		م انتظر ثلاث أيام	
فوستر		م يشرح حول السيارة	م الآن مافا على أن الغيب		الآن مافا ملا غيرت مخضف	سيارة شاحنة الذهاب إلى السيارة الشاحنة		سيارة شاحنة يشرح حول السيارة	مافا الآن مخزن الليلة		م أخير الفريد		م توضع (رحيل)

(١) م ت = موضوع تحويل (باللون البني)

(٢) م = موضوع (باللون البرتقالي)

(٣) مافا الآن = مافا الآن؟ (باللون الأحمر)

(٤) سيارة شاحنة = سيارة شاحنة

(٥) م م = موضوع مفصل (باللون الأزرق)

(٦) م ع = الفريد (باللون الأخضر)

٦. المحادثة الثانية

لقد أوضحت من قبل أن هذه الرسوم البيانية استُخدمت بالفعل كجزء من الشهادة التي أدليت بها أمام المحكمة بصفتي خبيراً لسانياً في هذه القضية، فقد سألتني محامي الدفاع عن الفائدة التي يمكن لهذه الرسوم البيانية أن تقدمها للمحكمة، وقد أجبتُه عن الفوائد التي يمكن تقديمها في هذا المجال. على أية حال، من المنيد أن أعرض الأسئلة والأجوبة التي تمت في المحكمة حول هذا الموضوع.

المحامي: دعني أسألك هذا السؤال د. شاي: ما هو الهدف العام الذي يمكن للباحث اللساني أن يتوصل إليه عند تسجيله لهذه المحادثة وتحليله للموضوعات الرئيسية فيها؟

شاي: من الأهداف الرئيسية لهذا العمل اللساني هو أن أبين ما إذا كانت الموضوعات الرئيسية في المحادثة متكافئة (متوازنة) من حيث العدد أم أنها ليست كذلك كما هي الحال في هذه القضية. فكما هو معروف، هناك دائماً هذا التوازن والتكافؤ في الموضوعات الرئيسية ولا سيما في المحادثة العادية والطبيعية، ذلك لأن المتكلمين المشاركين في مثل هذه المحادثة يقدمون عدداً متساوياً من الموضوعات الرئيسية عندما يتحدثون مع بعضهم بعضاً.

فلنكني نحدد طبيعة المحادثة وبنيتها فإنه يتوجب علينا أن نعرف لا من قدم هذه الموضوعات الرئيسية فحسب، بل أن نعرف أيضاً عدد هذه الموضوعات. وبعبارة أخرى، إننا نريد أن نعرف ما هي كمية الموضوعات التي كان يقدمها كل متكلم في هذه المحادثة، وهل هناك تكافؤ كمي بينها؟

المحامي: وهل هناك تكافؤ وتوازن كمي في تقديم الموضوعات الرئيسية في هذا الشريط المسجل؟

شاي: لا؛ ليس هناك تكافؤ كمي.

وبعد أن سألتني المحامي عن مصطلح «اللفّ أو الدوران» حول الموضوع الرئيسي فإنه استطرد قائلاً:

المحامي: هل لك أية ملاحظة، كخبر في اللسانيات، على عدم تكافؤ كمية الموضوعات التي قدمها السيد فوستر والتي بلغت (١٨) موضوعاً بالمقارنة مع كمية الموضوعات التي قدمها السيد جونز والتي بلغت (٤) موضوعات؟

شاي: نعم. من مميزات المحادثة أنه بمجرد أن يقدم المتكلم الموضوع الرئيسي فيها فإنه لا يعيد

تقديمه (أى يلف ويدور حوله مرة بعد أخرى) ولا سيما إذا كان قد أكدّه. إن المتحدث لا يكرر تقديم الموضوع نفسه مرة بعد أخرى إذا لم يُجِبْ عنه المستمع (أو المتلقى).
والواقع لقد استغرقت مثل هذه الأسئلة وغيرها يوماً كاملاً من أيام المحكمة، وقد كان سبب هذا الوقت الطويل الصورة المجسمة (المكبّرة) للرسوم البيانية وجداولها التى بيّنت الموضوعات الرئيسية وبيّنت أيضاً أجزاء منها كان لها صلة وثيقة بالقضية. وفيما بلى سوف أبين أنواع الموضوعات الرئيسية التى قدّمها فوستر وجونز خلال المحادثة الأولى:

رسم بياني رقم (٤): أنواع الموضوعات التى

قدّمها فوستر وجونز، الشريط الأول

جونز	فوستر	
١	٨	موضوع تحويلي
٢	٦	موضوع اقتراحى
٠	٣	موضوع اسم علم
١	١	موضوع مفصل
٤	١٨	المجموع

إن هذه الرسوم البيانية البسيطة للمحادثة والمقدمة لهيئة المحلفين لاشك فى أنها تقدم دليلاً واضحاً على أن جونز لم يكن متحكماً أو مسيطراً فى هذه المحادثة، فى حين أن فوستر كان على عكسه، فقد بدت سيطرته واضحة فى المحادثة.

على أية حال، لقد تلّخص وضع الدفاع بما يلى: إذا كان جونز هو المحرّض على قتل زوجته والقاضى معاً، أليس من الغريب إذاً أنه لم يعرض أو يقترح هذا الموضوع مطلقاً؟!

٧. الموضوع التحويلي (م٢)

وهكذا يبدو واضحاً من خلال تحكم فوستر وسيطرته على الموضوع التحويلي أن المسؤولية تقع على عاتقه؛ وذلك بجعله المحادثة مغرية وجذابة، ثم لاشتماله استراتيجية التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر. أضف إلى ذلك أن هذه الموضوعات التى قدّمها فوستر لم تكن جوهرية الأمر الذى جعله يعيد ويكرر اقتراحها مرة بعد أخرى.

والواقع إن المتحدث يستعمل عادة استراتيجيات التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر من أجل أن يسهل ويسر في الوقت نفسه ديناميكية المحادثة، وذلك من خلال بعض الاستراحات القصيرة أثناء تحدّنه أو من خلال تحقيقه لمقتضيات المحادثة الملقاة على عاتقه.

إن الطريقة الأولى التي استعملها فوستر في الحديث هي أكثر إدراكية وتخطيطاً وإعداداً، أما الطريقة الثانية التي استعملها جونز فإنها أكثر اجتماعية وعفوية وتلقائية.

فالموضوع التحويلي الذي قدّمه جونز في الثلث الأخير من المحادثة الأولى لم يكن مدرّكاً له تماماً، وهذا دليل على أنه لم يكن مسيطراً على نهاية حديثه، أما الموضوعات التحويلية التي قدمها فوستر فد كانت معدّة ومخططة على نحو توقيتي جيد.

والواقع إن جونز أجاب عن موضوعاته الجوهرية (التحويلية والاقتراحية) بأساليب مختلفة:

(١) أجاب بصمت كامل.

(٢) أجاب بضججات صوتية رمزية مثل (آه، حسناً، قحة).

(٣) أجاب من خلال تغييره للموضوع بشكل تام.

(٤) أجاب عن جزء غير مهم من الموضوع المقترح.

وقد رد فوستر على جواب جونز الذي يمثل الحد الأدنى، من خلال نقله الموضوع الرئيسي إلى موضوع آخر أقل خطراً؛ وذلك من أجل أن يجعل جونز يشعر بالارتياح من ناحية، وألاّ ينشأه إلاّ بكلمات قليلة من ناحية أخرى.

إن أساليب فوستر في تقديمه الموضوعات التحويلية تشبه تماماً أساليب بائع يحاول أن يجعل زبونه يجيب عن أساليب بيعه الملحّة، فإذا لم يتمسك الزبون بسلعة واحدة على الأقل فإن البائع يحاول أن يلجأ إلى أسلوب ملح آخر من أجل أن يستزع جواباً من ذلك الزبون (وأي جواب).

والحقيقة عندما لفت انتباه المحامي إلى هذه المسألة فإنه قد تحمّس لها وردّ رداً عاطفياً، معتبراً أن مهنة فوستر، في الواقع، هي كمهنة البائع بالضبط.

٨. الموضوع المفصل (م)

في المحادثة نفسها التي جرت بين جونز وفوستر لم يقدّم جونز إلا موضوعاً رئيسياً مفصلاً واحداً (وبالتحديد رقم ١٩). ومن الأهمية بمكان أن نكتشف أن هذا الموضوع المفصل الذي

قدّمه جونز يقع بين حدى الموضوعين التحويليّين اللذين قدّمهما فوستر (وبالتحديد رقم ١٨ و ٢٠)، ويتضمن هذا الموضوع المفصل (الذى كان مُضراً) ما إذا كان مناسباً لـ (سكرتير) جونز أن يبلغ الرسالة الشفوية إذا رغب فوستر أن يطلبها منه.

٩. موضوع اسم العلم (م ع)

إن موضوع اسم العلم (الفريد) الذى هو رئيس فوستر بالشركة التى يملكها جونز، كان قد قدّمه فوستر وحده؛ ذلك لأن فوستر كان قد اعتاد أن يتغيب عن العمل فى بعض الأحيان وذلك من أجل أن ينجز بعض الأعمال الشخصية لجونز، وهكذا فإن تقديم فوستر موضوع اسم العلم (الفريد) كان أسلوباً استراتيجياً لكى يتمكن من أن يسأل جونز أن يقدم للفريد دليلاً على أنه (أى فوستر) كان فى مكان آخر عند وقوع الجريمة.

والواقع لقد قدّم فوستر موضوع الفريد ثلاث مرات (وبالتحديد ٤ و ١٠ و ١٥). ويبدو للمرء ظاهرياً أن تقديم هذا الموضوع لم يكن لمصلحة جونز وبرأئه، وكان يبدو لى أنه يجب أن نلاحظ لم قدّم هذا الموضوع.

على أية حال، وكما تبين فيما بعد (وهذا التبيان لم يكن معروفاً عندى حتى بعد شهادتى فى المحكمة) أن جونز أدلى بالمحكمة أنه كان قد استأجر فوستر فى البداية من أجل أن يراقب ويرصد له النشاطات التى يمكن لزوجته أن تقوم بها قبل الطلاق أو أثناء جلسات المحكمة. وهكذا فإن جونز ادّعى بأن تقديم موضوع اسم العلم الفريد يرجع إلى هذه المسألة المتعلقة بفوستر.

١٠. الموضوع المقترح (م ا)

لقد قدّم جونز الموضوع المقترح مرتين وكان مثل هذا الموضوع حجة لصالح دفاعه. إن هذا الموضوع الاقتراحى الذى قدّمه أولاً تحت رقم (٩) وأعاد ذكره تحت رقم (٢٢) كان بالفعل بديلاً للموضوع المقترح الذى قدّمه فوستر وهو (نقد بالقاضى ثم بوندولين)، وقد كان مضمون الموضوع المقترح والبديل الذى قدّمه جونز بدور حول «الرجوع إلى الخطة الأصلية». وبصفتى خبيراً لسانياً فإننى لم أكن أعرف حتى هذه اللحظة ما هى الخطة الأصلية، أضف إلى ذلك أنه لا يحق لى أن أعرف الحقائق المتعلقة بهذه القضية ولا سيما تلك الخارجة عن المواد التى حللتها وقدمتها كدليل.

فإذا كان على المدعى ومحاميه أن يكتشفوا ما هى هذه الخطة الأصلية فإن عليهم أن يعرفوها من جونز نفسه وليس من تحليلى اللسانى.

١١. الشريط الثانى

لقد حللت ما جاء فى الشريط الثانى تحليلاً مشابهاً للشريط الأول، فقد قدّم جونز فى هذا

الشريط خمسة موضوعات رئيسية من أصل ١٣ موضوعاً. وقد كانت مضامين هذه الموضوعات غير جوهرية إذ تضمنت ما يلي:

- تقديم التحيات.

- ذكر موضوعات ألزموا أنفسهم بالتحدث عنها.

- تقديم موضوع تحليلي.

- تقديم موضوعين منفصلين.

أما فوستر فقد قدم ثلاثة موضوعات رئيسية ولكنها جوهرية تدور حول القائل (المتضرر) الذي كان قد استأجره فوستر، وقدم أيضاً موضوعين رئيسيين يدوران حول نشاطهما في السيارة الشاحنة، وموضوعاً آخر يرجع إلى الموضوعات التي التزموا بالتحدث عنها، وأخيراً قدم موضوعاً سريع النسيان يرجع إلى ألفريد، ثم موضوعاً حول رحيلهما أو وداعهما.

١٢. الأجوبة عن الموضوعات الرئيسية

المرحلة الأولى من مراحل التحليل هي أن نعرّف بالموضوعات الرئيسية ونقدمها تقديماً واضحاً، وبعدها يمكننا أن نمتحن الوجوه الحاسمة التي تهم المحكمة، وبالتحديد الأجوبة عن هذه الموضوعات.

وينبغي أن نتذكر بأن المحلفين ليس عندهم تجربة غنية ولا استعداد لهذه التجربة التي تقوم على سماع أكبر عدد من الناس؛ وذلك لمعرفة القائل والذي قيل ومن قيل له ثم الموضوعات التي قبلت، لذلك ليس غريباً أن نجد ٩٩٪ من قضايا القانون الجنائي المتضمنة دليلاً مسجلاً على شريط (كاسيت) تنتهي به الإدانة.

ذلك أن المحلفين يميلون إلى الاعتقاد أنه إذا سُجِّلَتْ أقوال شخص من الأشخاص على شريط (كاسيت) وكانت هذه الأقوال ضده فإنه يُعتبر مذنباً ومداناً، وهناك اعتقاد خاطئ آخر في حالة التحقيقات والقوانين الجنائية ينبغي معالجته، ويذهب إلى أنه إذا كان هناك شخصان يتحدثان حول موضوع معين وأن أحدهما تطرق إلى موضوع آخر مثل موضوع القتل فإن الاثنين يُعتبران مشتركين في هذا الموضوع (أي القتل).

أما الآن فسنعود إلى قضية الموضوع ثم الرد عليه لنرى أنه بعد أن يُقدم الموضوع فإن المشارك في المحادثة غالباً ما يرد على ذلك الموضوع بأساليب مختلفة يمكن ذكرها فيما يلي:

(١) يمكن أن يضيف شيئاً ما إلى الموضوع المقدم عندما يأتي دوره في المحادثة.

(٢) يمكن أن ينكر الحقائق المتعلقة بالموضوع المقدم.

(٣) يمكن أن يتجاهل الموضوع المقدم من خلال استراتيجية الصمت.

(٤) يمكن أن يردّ على بعض وجوه الموضوع المقدم وليس على كلها.

(٥) يمكن أن يخالف أو يغيّر الموضوع المقدم إلى شيء آخر.

(٦) يمكن أن يطلب توضيحاً أو إسهاماً لشرح الموضوع المقدم.

(٧) يمكن أن... إلخ.

إن استجابة المشارك في المحادثة تدل على النية المقصودة للاستماع، تلك النية التي هي أعمق بكثير من مستوى المعنى الدلالي التي نفرزه الكلمات والعبارات والجمل اللغوية المنطوقة أو المكتوبة؛ ذلك أن المشارك يكون متجاوباً ومنغمساً ومتفاعلاً في المحادثة عندما يكون مهتماً وعارفاً بالموضوع الذي تدور المحادثة حوله.

وهكذا فإذا فكّكت المحادثة المتعلقة بقضية جونز ووزعت موضوعاتها توزيعاً يتوافق مع تحليلنا اللساني، فإننا نستطيع أن نلاحظ ونكتشف الصيغة المهمة لاستجابة جونز وتفاعله في المحادثة أو عدم هذه الاستجابة والتفاعل.

فإذا لم ندخل في حسابنا الموضوعات التحويلية التي لا تستدعي إلا التجاوب الاجتماعي فقط ولا علاقة لها بالتجاوب العقلي الإدراكي، فإنه يبقى لدينا في الشريط الأول موضوعات ألفريد فقط التي هي موضوعات مقترحة ومنصلة، وقد قرّرت الموضوعات المقترحة كلها عندما قدّمت، وكان يُعاد ذكرها من أجل إضافة بعض التفاصيل الأخرى.

وقد كانت ردود جونز على الموضوعات المنصلة التي قدمها ألفريد مفعمة بالحسوية والنشاط والتفاعل أكثر منها في الموضوعات المقترحة، ويظهر أن جونز كان مهتماً بموضوع غياب فوستر عن العمل أكثر من أي موضوع آخر كان قد قدمه فوستر نفسه، وقد كان هذا الاهتمام بسبب ارتياحه بأنه قد توصل أخيراً للموضوع الذي يريده، أو ناتجاً عن فهمه لهذا الموضوع أكثر من الموضوع المقترح.

والواقع إن الرسم البياني رقم (٥) يمثل حلاً لإشكالية الموضوعات في المحادثة الأولى، تلك الموضوعات التي كنت قد حضرتها لهيئة المحلفين أثناء شهادتي في هذه القضية.

إن الفكرة المهمة في هذا الرسم البياني هي أن أصنّف وأبين لهيئة المحلفين الردود على الموضوعات الأكثر جوهرية في هذا الشريط، وبالتحديد الموضوعات المقترحة والموضوعات المتعلقة باسم العلم.

وعلى الرغم من أن موضوع اسم العلم (ألفريد) كان يبدو غير جوهري فإنه قدّم فائدة جليّة، فإذا قارنا هذا الموضوع مع الموضوعات المقترحة التي قدمها فوستر فإننا نرى أن موضوع اسم العلم (ألفريد) أظهر كيف يمكن للحل الواضح أن يتجلى، وكيف يمكن أن يكون.

وقد عاهد جونز نفسه أخيراً على مساعدة فوستر بأن يبعده عن ألفريد عند وقوع الجريمة، وقد قدّم هذا الموضوع الذي يقع تحت رقم (١٥) ثلاث مرات، فإذا قارنا هذا الحل مع الحل السابق فإننا نجد ضعفاً ونقصاً في العهد الذي أخذه جونز على نفسه حين ردّ على موضوعات فوستر المقترحة المتعلقة بالقتل والتي أعيد ذكرها مرات عديدة، لذلك ترى جونز يتجنب الحل من خلال استخدامه استراتيجيات معينة في المحادثة، من هذه الاستراتيجيات:

- (١) الردود غير التامة (مقدمات خاطئة وكلام غير تام).
 - (٢) الردود غير الواضحة (حسناً، آه، إلخ...).
 - (٣) طلب التوضيح والإسهاب.
 - (٤) تعليقات خارجة عن الموضوع.
 - (٥) الافتراض والزعم بالفشل لسماع ما يُقال.
 - (٦) الردود على وجوه فرعية من الموضوع، وترك جوهر الموضوع دون حل.
- وباختصار: لم يكن هناك تعهد، ولم يكن هناك حل من جونز.

رسم بياني رقم (5): الحل، قضية جونز، الشريط الأول

<p>موضوع القضية</p> <p>تفريد / غياب التاء وقوع الحرية</p> <p>جونز:</p> <p>دون جواب</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>سوف أفعل هذه المرة</p> <p>١٥ ← ١٠ ← ٤</p> <p>حل - تعهد جونز</p>	
<p>نقد بالتعدي ثم بوندولين</p> <p>جونز:</p> <p>جواب غير نام أو واضح</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>حالة مفترضة</p> <p>- جواب غير نام - نجيب الإجابة - طلب التوضيح - الإجابة عن أجزاء فرعية من الأسئلة</p> <p>٢٢ ← ١٧ ← ٨ ← ٢</p> <p>دون حل - لم يتعهد جونز</p>	
<p>موضوع جونز</p> <p>الحقبة الأصلية</p> <p>فونستر:</p> <p>طلب التوضيح والإسهاب</p> <p>- اقتراح شروط مفترضة - تغيير الموضوع</p> <p>تم تنبيهه</p> <p>٢٢ ← ١٢٢ ← ٩</p> <p>حل - تعهد فونستر</p>	

والواقع إن الموضوع (١٧) كان قد مرَّ ببعض اللحظات القلقلية، فرجوعاً إلى القائل المستأجر والمقترض فقد أجاب جونز ما يلي:

«حسناً، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أى إنسان يعرف ماذا سيفعل. نَفَّذَ بالقاضى وبعدها بالزوجة. هذا كل ما فى الأمر».

يبدو من ظاهر هذه الكلمات أنها تنفى على وجه التأكيد أن جونز فى الموضوع (١٧) لم يحلَّ الموضوع ولم يتخذ قراراً حوله. والواقع ليس هناك تناقض بين ما جاء فى الموضوع (١٧) وبين التحليل الذى توصلتُ إليه: ذلك أن الكتابة التى نُقِلت من الشريط، والتى قام بها النحشون فى قسم الأمن كان فيها نوع من الخطأ؛ ذلك أن المحادثة الأصلية والصحيحة التى كانت بين فوستر وجونز هى التالية:

فوستر: «أعنى بأبنى سأنفذ كل ما تقوله... ولكن آه... ماذا ستفعل إذا كان (ابن الكلب) يريد أن يفعل... أنت تعرف. إنهما متحدثان تماماً. آه لو اختطف ذلك القاضى ووضعهُ فى سيارته... فسوف يكون فى جحيم من سوء. ولكن أليست هذه الحالة أفضل من أنه لو ترك (ابن الكلب) ينزف دماً وهو فى الطريق...».

جونز: «حسناً، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أى إنسان يعرف ماذا سيفعل. هو يود أن ينفذ بالقاضى وبعدها بالزوجة. وهذا كل ما فى الأمر».

إن إصغاءً جيداً لهذا الشريط سيظهر أن أحداً ما قد حذف عبارة: (He Would) التى تعنى (هو يود أن...) من كلام جونز المكتوب، محولاً بذلك الجملة الشرطية إلى جملة أمر. أى أن جونز كان قد قال ما معناه: «هو يود أن ينفذ بالقاضى - فإذا نفذ بالقاضى - فعدتُ بالزوجة»، ولكن الذى حصل أن كتابة المحققين فى قسم الأمن لهذا المقطع لم تكن دقيقةً وبذلك حُذفت عبارة (هو يود أن...) وأصبحت العبارة (نفذ بالقاضى...). ويتبين هذا الخطأ اللغوى من خلال عرضنا لما قاله جونز باللغة الإنكليزية ثم ما نُقل على لسانه كتابةً:

فبدلاً من أن يوصف كلام جونز من الشريط ويكتب كما يلى:

"He,d do The Judge, and Then his Wife and That Would be it"

فإن كتابة المحققين من قسم الأمن كانت كما يلى:

"Do The Judge, and Then his Wife, and That Wold be it"

والحقيقة لقد استشهدت وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية بالنسخة غير الصحيحة لكلام جونز، وذلك قبل جلسات المحكمة وأثناءها.

فإذا دققنا النظر في المضمون السياقي لسؤال فوستر فسوف نراه افتراضياً، وكذلك الأمر بالنسبة لرد جونز على ذلك السؤال فإنه افتراضى أيضاً. ويتبين هذا من قول جونز مكملأً حديثه:

«أو إذا هو... أو هو يمكن أن يقبض على القاضى وهو آت»، فمنذ أن كان رد جونز على حالة مفترضة ليس جواباً محدداً فلا يمكن عندها اعتبار هذا الرد حلاً لاقتراح فوستر المتضمن استئجار أحد الناس لقتل ويندولين والقاضى، لهذا السبب يمكننا أن نقول بأنه لم يكن هناك حل لهذا الموضوع المقترح فى هذا الشرط.

وعلى النقيض من ذلك فإن الموضوع المقترح الذى قدمه جونز والمتضمن «ارجع إلى الخطة الأصلية» إنما حله فوستر فى الموضوع (٢٢) من المحادثة الأولى. فبعد الرد الذى طلب مزيداً من التوضيح والإسهاب ثم الشكوى واقتراح شروط افتراضية ثم تفسير الحديث فى الموضوعات (٩) و (١٧) و (٢٢) فإن فوستر أذعن فى نهاية المحادثة لمشروع جونز قائلاً: «اعتبرها منتهية».

وهذا يجعلنا نستنتج أن هناك حلاً لموضوع فوستر المتعلق بـ ألفريد، وحلاً لموضوع جونز المتعلق بالخطة الأصلية، أما ما بقى دون حل فهو موضوع فوستر حول التنفيذ بالقاضى وبالزوجة ويندولين.

١٢. المظاهر الأخرى لتحليل الموضوع

الواقع إن التحليل العلمى الذى يحاول أن يقسم ويصنف المادة المدروسة بحيث يجعلها أجزاء مفككة عن بعضها بعضاً، وخارجة عن دائرة سياقها الملائم، إنما هو تحليل يُعرض نفسه للمخاطر التى تسبب بالتصنع والتكلف أحياناً. انطلاقاً من هذه النظرة يبدو واضحاً أن فصل الموضوع المقدم عن جوابه أو الرد عليه أمر صعب إن لم يكن مستحيلًا، إن الإجراء التحليلى هنا هو إجراء يتسم بالدائرية أكثر منه بالتعاقبية.

وعلى الرغم من معرفتنا بأن الجزء لا ينفصل عن الكل ولكنه يشرحه فقط، فإن عزلنا الموضوع الرئيسى عن جوابه هنا كان لأمر توضيحى فقط؛ إذ إن هذا الفصل قد أثبت لنا نتيجة مفيدة جداً سواء أكانت هذه النتيجة متعلقة بالتحليل اللسانى أم أنها متعلقة بهيئة المحلفين، فالتحليل اللسانى أغنى نظريته بنتائج هذه القضية، وهيئة المحلفين تعلمت أشياء

كبيرة من تلك النتائج أيضاً، يمكن من خلالها أن تعيد النظر في التحقيقات والقوانين الجنائية.

والحقيقة هناك مظاهر أخرى للتحليل اللساني المستعمل في الدفاع عن جونز يمكن أن تُقدّم على أنها أجزاء من بنية الموضوع وجوابه في المحادثتين، فالوقفات أثناء المحادثة مثلاً أظهرت نتائج مفيدة جداً لرد جونز على الموضوع الذي قدمه فوستر بادية الأمر، ثم إن المقاطعات التي حصلت أثناء المحادثة كان لها دور مهم وحاسم في فهم المحلفين وإدراكهم للموضوعات المقدمة ثم الردود عليها، وقد كانت الرموز والإشارات الغامضة مفيدة جداً للدلالة على الأجوبة غير المؤكدة، أضف إلى ذلك أن تحليل بعض الأصوات والكلمات المعينة مثل (آه... حسناً... طيب «OK») أثبت أن هذه الإشارات ذات دلالة مفيدة، فليس كل جواب ظهر على أنه إيجابي هو إيجابي بالفعل.

١٤. نتائج البحث

إن هذه الدراسة اللسانية الميدانية لقضية من قضايا القانون الجنائي تطرح نتائج غنية ومهمة يمكنها تطوير النظرية اللسانية والقوانين الجنائية في الوقت نفسه.

وربما كان الأمر الحاسم في هذه القضية هو أنها هي التي أملت علينا أن نختار «الموضوع الرئيسي» كوحدة قياسية للتحليل، فالمشكلة التي واجهتنا هي أن نحدد بالضبط ماذا يمكن لبنية المحادثة أن تخبرنا حول معنى الحدث ودلالته الحقيقية، وبالطبع فإن الأمر أولاً وأخيراً يرجع إلى هيئة المحلفين الذين هم أنفسهم يستطيعون أن يقرروا بالضبط ماذا حدث ثم ماذا قيل في الأشرطة المسجلة حول الحدث، فليس من اختصاص اللساني أن يخبر المحلفين عن النوايا المقصودة للمتحدثين ولا عن معنى كلماتهم وجملهم، ذلك أن المحكمة بالذات كانت قد وافقت بأن هذا من اختصاص المحلفين وحدهم.

ولكن دور الباحث اللساني هنا، والمختلف تماماً، هو أن يساعد هيئة المحلفين على فهم بنية المحادثة التي تقدم بدورها قرائن لفظية ومعنوية لكشف النوايا المحتملة للمتحدثين، ثم لمساعدتهم على تمييز ما قيل بالضبط ثم من هو القائل، فهذه الدراسة الميدانية هي تحليل لساني من جهة وعمل تعليمي - بيداغوجي من جهة أخرى تم إنجازها من خلال استخدام العروض والرسوم المرئية الموضوعة في جداول بيانية:

أ. فعلى مستوى الموضوع فإن التحليل اللساني للمحادثة قدّم ما يلي:

(١) ساعد هيئة المحلفين على فهم المتحدثين الذين سيطروا وتحكموا بتلك المحادثة، وساعدهم أيضاً على فهم أولئك الذين أجابوا عن الموضوعات المقترحة إجابات تتسم بالقصر والغموض والمراوغة.

- (٢) ساعدهم على فهم الموضوعات التي تم عزلها عن بعضها بعضاً سواء أكانت هذه الموضوعات للسيد فوستر أم للسيد جونز، وذلك من خلال إعادة ذكرها أكثر من مرة.
- (٣) ساعدهم على الحصول على صورة مجسمة (مكبدة) للمحادثة كلها، وذلك لاستخدامها كأساس مرجعي يمكن من خلاله تحديد العناصر اللغوية المكبرة في تلك المحادثة، ثم معرفة أماكنها وسياقاتها الصحيحة.
- (٤) وأخيراً فقد ساعدهم التحليل اللساني على عزل الوجوه الجوهرية للمحادثة عن الوجوه الأقل جوهرية.

ب. وعلى مستوى الجواب فإن التحليل اللساني للمحادثة قدّم ما يلي:

- (١) ساعد هيئة المحلفين على أن يحددوا بالضبط ما الذي كان يتجنبه المتحدثون عند حديثهم، وما الذي كان يختلف في حديثهم، ثم ما الذي كان يُرفض في هذا الحديث.
- (٢) ساعدهم على التمييز بين المتطلبات الاجتماعية للمحادثة والمتطلبات العقلية - الإدراكية. إنه من الضروري جداً لهيئة المحلفين أن تميز وتعرف الاختلاف القائم بين المتطلبات الاجتماعية للحديث التي تستدعي بدورها نوعاً معيناً من الجواب ولو كان جواباً غامضاً ومراوفاً (كون الشخص مسائراً ومتحدثاً ممتازاً كما يقال) وبين المتطلبات العقلية - الإدراكية للحديث التي تستدعي حلاً إيجابياً أو سلبياً (من باب: «دعنا نتكلم بعد الآن ودعك من المزاح»).
- والواقع إن أيّ مشارك في حديث من الأحاديث يقع عادة تحت وطأة هذين النوعين من المتطلبات الاجتماعية من جهة والعقلية - الإدراكية من جهة أخرى، إلا أن المتطلبات الاجتماعية للمحادثة لها ضوابط مبنية على السياق والنوايا الرتبقة التي لا يمكن للمرء أن يعرفها دون الاستعانة باللسانيات.

- (٣) ساعدهم على التمييز بين الموضوعات التي كان يرغب السيد جونز بالتوسع فيها أو التي كان يرغب بحلّها عن تلك الموضوعات التي لم يكن يرغب لا بتطويرها والتوسع فيها ولا بالتمهيد بحلّها.

والواقع إن التحليل اللساني في مستوى الموضوع ومستوى الجواب ليس هو التحليل الوحيد الذي يمكن تطبيقه على قضية قضائية مثل قضية جونز، ولكنه أثبت من جهة أخرى أنه يكون أكثر نفعاً وإفادة للتوصل إلى الهدف الرئيسي للخير اللساني إذا ما حُدّد بالضبط بنية المحادثة من منظار اللسانيات الحديثة.

معجم المصطلحات اللسانية والقانونية الإنكليزية ومقابلاتها بالعربية

المصطلح بالإنكليزية	A	المصطلح بالعربية
Attorney		وكيل النيابة
Alibi		دليل يثبت أن المتهم كان في غير مكان وقوع الجريمة
Alternative Topic		موضوع بديل
Animate		مفعم بالحياة (نشط)
Absence		غائب
Avoid		يتجنب
B		
Bounded on		يقع على حدود
Bitter		مدبر دال على الأسى والألم
C		
Court Litigation		دعوى قضائية
Conversation		محادثة
Criminal Court		محكمة جنائية (جنايات)
Conversational Content		مضمون المحادثة
Chart		رسم بياني (مجدول)
Conversational Balance		تكافؤ في المحادثة
Conversational Imbalance		لا تكافؤ في المحادثة
Control		يتحكم - متحكم
Conversational Glue		حلاوة المحادثة (جاذبيتها)
Cognitive		عقلي - إدراكي
Cough		قحة

Customer	زبون
Convict	يتهم (يدين)
Crucial Aspects	مظاهر حاسمة
Contamina Tion	تلوث
Clarification	توضيح (إسهاب)
Commit	يتعهد
Conditional Sentence	جملة شرطية
Cyclic	دائري
Constraints	ضوابط (قيود)
Cognitive Requirements	متطلبات عقلية للمحادثة

D

Data	مواد (عينات)
Data Analysis	تحليل المواد
Determine	يحدد
Defence Attorney	محامي الدفاع
Detail Topic	موضوع مفصل
Deny	ينكر
Delete	يحذف (يشطب)
Deduce	يستنتج
Divorce	طلاق

E

Evidence	دليل (شاهد)
Elicit	يستبطن
Expert	خبير
Equilibrium	توازن (تكافؤ)

Event حدث
Evasive Response جواب غامض في مراوغة

F

Fred Topic موضوع اسم العلم (الفريد)

G

Grammatical Relations علاقات نحوية

Germane وثيقة الصلة بـ

Guilty مذنب

Greeting تحية

H

Hire يستأجر أحداً

I

Investigation بحث (استقصاء)

Intention نوايا

Interaction تداخل (تفاعل)

Invariant ثابت

Infer يخمن (يحدس)

Intonation Change تغير في نغمة الصوت وطبقته

Internal Change سبك داخلي

Instigator محرّض (محفّز)

Innocence براءة

Ignore يتجاهل

Imperative Sentence جملة الأمر

Interruptions	مقاطعات أثناء المحادثة
Indications	دلائل
Incomplete Response	جواب غير تام

J

Judge	قاضى
Jury	هيئة المحلفين

L

Language Research	بحث لغوى
Leave - Taking	استئذان ثم مغادرة
Linear	تعاقب (باتجاه مستقيم)

M

Macro Picture	صورة مجسمة (مكبرة)
Meaningful Units	وحدات دالة
Memory Lapses	هفوات الذاكرة
Message	خطاب (رسالة)
Murder	جريمة
Media	وسائل الإعلام

N

Negative Resolution	حل سلبى
---------------------	---------

O

Occupation	مهنة
Operate	يعمل على

P

Phonological Analysis	تحليل صوتي (فونولوجي)
Participate	بشارك
Propositions	أقوال
Pauses	وقفات (أثناء المحادثة)
Prosodic Marker	علامة عروضية
Planned	معدّ (مخطط له)
Product	سلعة
Proposal Topic	موضوع اقتراحي
Prosecution	المدعى ومحاميه
Presumed Killer	قاتل مفترض
Predisposition	ميل (نزعة)
Participant	مشارك
Positive Resolution	حل إيجابي
Plan	خطة

R

Routine Methods	أساليب رتيبة (مكررة)
Responses	أجوبة (ردود)
Resolution	حل (قرار)
Recycled	أعيد ذكره
Responsibility	مسؤولية
Reject	يرفض

S

Salient Aspects	مظاهر بارزة
-----------------	-------------

suspected Criminal	مجرم مشبته به
Solicit	يلتمس من
Surreptitious	سري (مكتوم)
Semantic Structure	بنية دلالية
Separable Topics	موضوعات يمكن فصلها
Segments	أجزاء (مقاطع)
Substantive Topic	موضوع جوهري
Social obligations	واجبات اجتماعية
Spontaneous	عفوى (تلقائي)
Silence	صمت
Salesman	بائع
Strategies	استراتيجيات (طرائق)
Social Requirements	متطلبات اجتماعية في المحادثة

T

Transformational Units	وحدات تحويلية
Traditional Approaches	مناهج تقليدية (قديمة)
Tape - Recorded Conversation	محادثة مسجلة على شريط
Topic Analysis	تحليل الموضوع
Topic	الموضوع
Trial	محاكمة
Transcript	نسخة مكتوبة
Topic - Comment	موضوع - جواب
Testimony	شهادة (في المحكمة)
Transition Topics	موضوعات انتقالية
Token noises	ضججات صوتية
Testify	يشهد (في المحكمة)

U	
Unit of Meastrement	وحدة قياس
Untrained	غير مدرب
Uncontestable	لا يمكن مناقشته
Unclear Response	جواب غير واضح
V	
Verifiable Case	قضية ممكن إثباتها
Vogues	زى (موضة)
W	
Word Frequency	نواتر الكلمة (تكرارها)
Words Order	رتبة الكلمات
Witness	شاهد



المصطلحات اللغوية

أ.د. محمد حسن عبدالعزيز
كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة

لا نبالغ إن قلنا إن علم اللغة يمر اليوم بمرحلة مزدهرة من مراحل تاريخه القصير نسبياً، فقد استقرت بنيته الفكرية على أسس متينة منضبطة استفادها من علم الاجتماع والنفس حيناً، والعلوم الطبيعية وعلوم الأحياء والعلوم الرياضية حيناً آخر. وقد تعددت مدارس واتجاهات البحث فيه تعدداً شيراً، وقد كان لكل مدرسة أو اتجاه إنجازات باهرة، وتنوعت تقنيات كل مدرسة أو اتجاه تنوعاً مستمراً معتمدة على التقنيات المعاصرة والمتجددة دائماً.

وقد أسهم علم اللغة - بدوره - في بنية العلوم الإنسانية إسهامات بارزة، فانتفع علماء الاجتماع والنفس والنقد الأدبي بخاصة بشمراته إن في مادته أو منهجه.

وقد أدت هذه التطورات الواسعة إلى ظهور عدد يتزايد آناً بعد آن، ولا يكاد ينحصر، من المصطلحات اللغوية التي تعبر عن المفاهيم المستحدثة الناجمة عن حركة المعرفة المتنامية في كل الاتجاهات من غير حدود.

أما علم اللغة في العربية فمما زال في دور التعريف به، والترويج لمفاهيمه ومناهجه وتقنياته، والوعد بمنجزاته، بل مازال يلقى رفضاً من بعض الاتجاهات التقليدية. وبكل أسف فإن البحوث اللغوية التي تتجاوز هذا الدور، والتي تعتمد على الأصول العلمية في فهم العربية ووصف بنيتها ومن ثم الانتفاع بها في المجالات العملية لغوية أو غير لغوية - قليلة جداً، أقول هذا مع منابعتي الدائبة لما تدفعه دور النشر كل عام من مؤلفات معنونة بعلم اللغة أو اللغويات أو اللسانيات أو الألسنية.. أو غير ذلك من العناوانات.

وعلم اللغة في العربية ينعرض - منذ ظهوره إلى اليوم - في مصطلحه لمشكلة معقدة؛ إذ يتنازع تياران جارفان: تيار المصطلح الوافد بما يحمله من مفاهيم جديدة، وتيار المصطلح الموروث بما يحمله من مفاهيم ربما لا يواكب بعضها المعارف اللغوية المعاصرة.

علم اللغة والمشكلات المعرفية عند العرب:

وليست مشكلة المصطلح اللغوي ببعيدة عن المشكلات المعرفية التي يواجهها العرب اليوم، فمما زال العرب - على الرغم من نهضتهم الحديثة - مستهلكين للمعرفة ولمنجزاتها التي

ينتجها الغرب ويُسوقها لهم بحساب، وليس ثمة أمل قريب في أن يتخلصوا من تلك التبعية، وأن يكون لهم دور معرفي مشارك، ومن ثم فإن تعريب العلم المعاصر ضرورة حتمها هذا الموقف (موقف الجائحات معلوماتيا - كما يقول أحيد علماء الحاسوب العرب)، وسوف تؤدي الترجمة - ولفترة طويلة - أعظم دور في نقل المعرفة، وسوف تستمر هذه الحاجة إلى أن تتغير الظروف التي دفعت إليها .

ويتعكس هذا الموقف بآثاره السلبية على دور اللغة العربية في التعبير عن المعارف المحدثة، فنادر ما يوظفها العلماء العرب في ممارساتهم العلمية بحثاً أو تعليماً، حيث يلوذون إلى إحدى اللغات الأجنبية.

ولعل أوضح دليل على ذلك - فيما يتصل بموضوعنا - أن معاجمنا العلمية المتخصصة ما تزال ثنائية تعتمد إحدى اللغات الأجنبية مدخلا، وقلما تجد معجماً عربياً خالصاً. وهذا يعنى - من غير حرج - أن العربى ليس لديه معجم عربى للمفاهيم فى قطاعات المعرفة المحدثة، ومن ثمَّ ليس غريباً أن تكون اللغة العربية العلمية فى موقف الضعيف إن لم يكن العاجز فى النظام المعرفى المعاصر.

ويصدق القول نفسه على معجم المصطلحات اللغوية، فهو معجم ثنائى يعتمد فى مداخله على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية غالباً، ومن ثمَّ فإن ما يضمه من مصطلحات تعبر غالباً عن مفاهيم مستحدثة فى مجاله، وقلما يضم مصطلحات تعبر عن تصورات عربية. إنه ينتج إلى الترجمة من الخارج أكثر مما ينتج إلى التوليد من الداخل.

مشكلات المصطلح اللغوي

الموقف المعاصر

يتفق اللغويون على أن علم اللغة - كغيره من العلوم - يفتقر إلى منظومة مصطلحية بالعربية يجمع عليها أهل الاختصاص، وهم يتفقون أيضاً على أن المصطلح اللغوي - كغيره من مصطلحات العلوم - ينبغي أن يستوفي شروط الصلاحية المصطلحية، فيكون للمصطلح الواحد مفهوم واحد يعبر عنه بوضوح ودقة، بحيث يتميز عن أي مصطلح آخر في مجاله، وأن يكون - بعامه - موافقاً لطبيعة العربية في بناء ألفاظها.

فإذا تجاوزنا ما ينبغي أن يكون إلى ما هو كائن بالفعل وجدنا فوضى تضرب بأوتادها في حقلهم، فإذا ما رجعت إلى مؤلف من مؤلفاتهم أو مسرد مصطلحي من مساردهم، أو معجم مصطلحي من معاجمهم، وجدت غير عيب من عيوب الاصطلاح ماثلة أمامك - على الرغم مما يقال من أن اللغوي ليس مسئولاً عن التخطيط اللغوي في حقله فحسب، بل إنه مسئول أيضاً عن بناء النظرية المصطلحية في الحقول الأخرى.

فالمصطلح الواحد له غير مفهوم واحد لغير ضرورة، والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغير حاجة.. وفي بعض مصطلحاتهم غموض ولبس أو مخالفة لطبيعة العربية وذوق العربي في بناء اللفظ.

وهذه الحال من الفوضى تعكس فوضى فكرية ومنهجية حتماً أو تنذر بها على أحسن الفروض، ولعل هذا هو ما يلجئ أصحاب الحاجات إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسعفهم بما يبتغون. أو إلى المصطلح الأجنبي إلى جوار المصطلح العربي، توخياً للدقة والوضوح وأماناً من اللبس والغموض.

هل ترجع هذه الفوضى إلى أن اللغوي - مازال - كما أشرنا سابقاً - في موقف المستهلك للمعارف اللغوية الحديثة، ومن ثم فهو مواجه دائماً بسبل لا ينقطع من المصطلحات الأجنبية الوافدة؟

هل ترجع إلى المسئولية الكبيرة التي أصبح علم اللغة يتحملها في العقود الأخيرة، وإلى علاقته بالعلوم الإنسانية والطبيعية متأثراً ومؤثراً، وإلى ما تفرضه مكانته المعاصرة وهذه العلاقة من تنوع مجالاته وتعدد مناهجه واختلاف مدارسه، واستخدامه للمعالجة الآلية، وما ينتج عن هذا كله من وفرة مصطلحاته؟

أم ترجع إلى اللغويين أنفسهم، إلى نزعاتهم وخلفياتهم العلمية، تقليدية أو تجديدية؟ أم إلى روح الفردية أو العصبية للقطر أو للمدرسة أو للثقافة التي ينتمون إليها؟ أم إلى تشتت جهودهم فردية أو مجتمعية؟

أم يرجع إلى نقص في معارفهم اللغوية، وجهل بالأسس النظرية المستقرة في معالجة المصطلح وعلاقته باللغة العامة وبأصولها؟ أو بتقصيرهم في الالتزام بالمنهجية العلمية المحكمة؟ أو عدم متابعتهم لما سبق من عمل، وما يستجد من نتائج؟

أم يرجع إلى تعدد طرق وضع المصطلح واختلاف اللغويين في اختيار أنسبها للمفهوم الجديد، وفي تقدير أولاهما بالتقديم على غيره؟ إلخ، فبعض اللغويين يؤثر اللفظ المعرب، وآخرون يؤثرون اللفظ العربي يستمدونه من القديم حيناً أو يتدعونه بالمجاز أو بالاشتقاق أو بالنحت، بعضهم يبدأ بالمعرب فإن لم يستجب له انتقل إلى العربي، وبعضهم يبدأ بالعربي، فإن أعياه لاذ إلى المعرب، ثم إن هؤلاء وهؤلاء مختلفون في تقدير أولوية وضع اللفظ العربي بالمجاز أم بالاشتقاق أم بالنحت؟

وإليك تفصيلاً لأهم أسباب هذه الفوضى المصطلحية.

تشتت جهود العمل المصطلحي

اجتمعت الأمة العربية على أن تكون الفصحى لغتها القومية التي تعبر بها عن وحدتها الثقافية وعن فكرها المعاصر، ومن ثمَّ كان جهادهم في أن تكون - على الأقل - لغة العلم تعليمًا وتعلمًا وإنتاجًا، بحيث يتم - كما يقول الدكتور محي الدين صابر: استنبات التقدم التقاني المعاصر في لغتنا^(١).

وقد كانت الترجمة - منذ بداية عصر النهضة العربية وما تزال - الطريق الأقرب مثلاً والأدنى ثمرة لتضييق الفجوة العلمية والثقافية بين العرب والغرب، بيد أن حركة الترجمة - على الرغم من محدوديتها - لم تؤت نتائجها لأن: «المجال الواسع لانتشار اللغة العربية، وقيام الحكومات القطرية، وعدم مركزية المؤسسات الثقافية والعلمية، كل هذا أعطى للترجمة حرية في اختيار الكلمات وبخاصة مع اتساع قدرات اللغة العربية التعبيرية، وكثرة المترادفات فيها، مما استدعى التنسيق في الترجمة باختيار مصطلح واحد في مجال العلوم للمفهوم الواحد، وذلك لخلق لغة علمية واحدة ينمو فيها التطور العلمي والثقافي، ويستجيب لحاجات التعليم في كل مراحل التعليم العام والجامعي، ولحاجات الإنتاج في مراكز البحوث العلمية»^(٢).

ولكى يتوفر لدينا مثل هذه اللغة العلمية ينبغي: «إعداد مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية باللغات الأجنبية... والتخلص من تعددية الألفاظ العربية الدالة على مدلول

واحد... هذه التعددية التي نشأت عن تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات، وتعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية، واختلاف الأساليب والطرائق المتبعة في وضع المقابل، وهو المصطلح بالعربية من ترجمة واشتقاق ونحت وتعريب» (٣).

وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند نشر معجماتها العلمية الموحدة أن تختار - من بين المصطلحات المستعملة في البلدان العربية - مصطلحاً واحداً فحسب، معتمدة في اختيارها على «تفضيل الكلمة العربية على المعربة، ومراعاة شيوع اللفظة، وأحادية تركيبها، وسهولة النطق بها، وطواعيتها للتنشئة والجمع والتصغير والنسبة».

وكانت المنظمة تهدف من المصطلح الموحد أن «تلتزم به الهيئات والأفراد وتنمو المعرفة باستعماله من خلال العاملين في مجالات العلوم والبحوث والتأليف» (٤).

ولاشك أن وحدة المبادئ العامة للاصطلاح هي أدنى مستلزمات وحدة الفكر العربي، لأن هذه الوحدة لن تؤتي ثمارها إلا إذا التزم بها العلماء وصناع المعجمات، ومن ثمَّ يشجع استعمال المصطلحات الموحدة بحيث تؤدي دورها في وحدة الفكر العربي.

تنوع موضوعات علم اللغة وتطور مناهجه وتقنياته

يتناول علم اللغة موضوعات على جانب كبير من التنوع والتعقيد، إنه يختص - كما هو معروف - بالدراسة العلمية للغة منطوقة أو مكتوبة - فيعالج وحداتها الصوتية أو الصرفية أو النحوية. كما قد يبحث في جوانبها المعجمية والدلالية بل الأسلوبية.

وتتعدد مناحيه في درس هذه الوحدات بين المنحى الوصفي أو التاريخي أو المقارن، وفي كل منحى من تلك المناحى مدارس مختلفة، لكل منها في الغالب نظريته وتقنياته ومصطلحاته... بل نجد في المدرسة الواحدة تنوعاً وفقاً للاجتهادات الخاصة بكل باحث.

واللغة ظاهرة إنسانية لها علاقة بالإنسان الذي يستخدمها وبالمجتمع الذي يعيش فيه، ولهذا ارتبط علم اللغة بعدد من العلوم الإنسانية التي تشاركه في بحثها، ومن ثمَّ انتقل إليه عديد من مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع والنفس. وهي أيضاً ظاهرة طبيعية ومن ثمَّ فقد استفاد علم اللغة من علوم أخرى كعلوم الطبيعة والأحياء ووظائف الأعضاء لتضيف هذه العلوم إلى مصطلحاته مصطلحات ومصطلحات.

إن تقدم التقنيات العلمية الحديثة، تقنيات الحاسوب والمعلوماتية، عرضت علم اللغة لأكبر تحد في وصف اللغة وفي تجهيزها للمعالجة الآلية، ومن ثمَّ أضافت تلك المعالجات إلى مصطلحاته مصطلحات ورموزاً جديدة.

إن علم اللغة لم يعد مقبولا منه أن يكتفى بدراسة اللغات الطبيعية وحدها بل إنه مطالب بأن يدرس اللغات الاصطناعية المقترحة أو يشارك في صنعها، ومن ثمَّ فهو مطالب بابتداع منظومات مصطلحية مجردة مطاوعة للتقنية الحديثة في مجال الترجمة الآلية وفي غيرها، إنه - بكل بساطة - علم من علوم المستقبل.

قدم العلوم اللغوية ووفرة المصطلحات اللغوية

العلوم اللغوية من أقدم العلوم التي ابتدعتها الإنسان، فهي ترجع - على أضعف تقدير - إلى النحاة الهنود القدماء من أمثال (بانينسى ٦٠٠ ق. م)، واليونان من أمثال (أرسطو ٣٢٣ ق. م) ومن ثمَّ فلها أعراف راسخة مازال بعضها قائما، وعلى أية حال نشأة مصطلحات تقليدية في اللغات الأوروبية مازالت جارية في الاستعمال حتى اليوم.

والبحث اللغوي عند العرب قديم بدوره، ترجع أوائله إلى مطلع القرن الثاني الهجري، وقد استوى هيكله بفضل الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (١٨٠هـ) الذي نجد في كتابه الشهير أول منظومة متكاملة من المصطلحات اللغوية مازال معظمها جاريا في الاستعمال حتى اليوم، ومن البديهي أنه قد جرى في أزمان تالية إعادة تعريف بعضها أو ابتداع مصطلحات أخرى.

واللغويون في الغرب مختلفون في تقدير تراثهم المصطلحي، بعضهم يتجاوزه أحيانا ويندع مصطلحات جديدة تحمل رؤيته العلمية، وبعضهم يؤثر استخدام المصطلحات القديمة وإن عرُفت بطريقة مختلفة عن الطريقة التي عرُفت بها قديما.

هذا وعلم اللغة في الغرب له مكان متميز بين العلوم الإنسانية. يقول (هارتمان وستورك): البحوث اللغوية اليوم نظرية أو تطبيقية يُعترف بها كبحوث أكاديمية لها أهميتها في ذاتها، وليس ثمة مهتم باللغة - ابتداء من القارئ العادي إلى مهندس الاتصالات... يمكنه أن يتجاهلها^(٥).

أما علم اللغة العربية فلم يصل بعد إلى تلك المرحلة المشار إليها، ولم يثمر بعد ما ينتفع به القارئ العادي أو مهندس الاتصالات... إلخ، بل إنه مستقر عند مرحلة التعريف به أو الدعوة إليه أو بناء هيكله النظري، وتطبيق بعض تقنياته المستوردة على أفضل تقدير، بل إنه يتعرض لحملات متوالية منذ ظهوره علما مستقلا، فالنحاة التقليديون ينظرون إليه بارتياح، وفي نوايا الباحثين حينا وفي جدوى بحوثهم أحيانا.

مسئولية اللغويين عن الفوضى المصطلحية

ولا أعني اللغويين المحدثين من مسئوليتهم فيما يعانیه البحث اللغوي من اضطراب وما يشيع فيه من فوضى مصطلحية.

فباللغوي إذا أُلّف أو ترجم وضع نفسه - بوعي أو بغير وعي - في موضع الرائد دون أن يلقي بالألّ إلى الذين سبقوا في هذا المجال وارتادوا تلك الأرض، وإن فعل - ونادراً ما يفعل - ترك ما اجتمعوا عليه، ورفض ما اشتركوا فيه. واشترع لنفسه طريقاً خاصاً، ومن ثم يبدأ من النقطة التي منها بدأوا، ويمضي في الطريق الذي إليه سبقوا، وهذا مهيجٌ خاطئٌ يتكبد الجادة، ويعطل التقدم، وأولى من ذلك وأجدي أن يبنى على ما بنوا وأن يبدأ من حيث انتهوا، وإن كان ذلك لا يحول دون تصحيح ما أخطأ فيه السابقون أو استكمال ما فيه قصراً.

وأوضح مثال لذلك أن أول إشارة بالعربية إلى ثنائية (سوسير): اللغة والكلام وردت في كتاب (علم اللغة) الذي أخرجه الدكتور علي عبدالواحد وافي عام ١٩٤١، وقد استخدم (اللغة) للمصطلح Le langue، والكلام للمصطلح Le parole^(٦)، وتناقل الباحثون من بعده هذين المصطلحين. وغلب استعمالهما حتى اليوم.

بيد أن بعض المترجمين أو المؤلفين يزعمون هذا المستقر، ويشيرون الفوضى لغير ما سبب علمي واضح، فيستبدلون بالمصطلح الأول (اللغة) المصطلح (اللسان)، ومن ثم يجعلون اللسانية أو الألسنية علماً للعالم الذي يدرسها، بل إن منهم من لا يكتفى بهذا فيستخدم مصطلح (كلام) الذي سبق الاتفاق عليه ليشير به إلى Le langue، ويستخدم مصطلحاً آخر هو (حديث) ليعبر به عن Le parole.

إن مثل هذه المحاولات - وهي كثيرة بكل أسف - تضرب بكل الأسس العلمية المستقرة عرض الحائط، وتحول دون الفهم الواضح القائم عليه، إنها في الغالب نزعات فردية أو إقليمية أو مدرسية، وهي النزعات التي تسود العمل العربي الجمعي.

الأسس العلمية للنظرية العامة للمصطلحية

اللغة العامة والخاصة

الناس في حياتهم العامة يستخدمون مفردات اللغة يشيرون بها إلى أشياء أو أحداث أو مجردات، أما العلماء - أيا كان مجال عملهم - فيستخدمون غالباً هذه المفردات بطريقة خاصة، حيث تدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقول، كما يفعل علماء النبات مثلاً حين ينسبون نباتاً محدداً إلى عالمه أو شعبته أو طائفته أو رتبته أو فصيلته.. إلخ، أو كما يفعل النحاة حين يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف أو غير ذلك من الأقسام.

فالنحو - مثلاً - لا يدرس مفردات اللغة كلها، إذ لا سبيل إلى حصرها، ولا يعنيه حصرها إن وجد لذلك سبباً، إنه لا يدرس مفردات مثل: محمد وشجرة ورجل وجبل.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أن يضم هذه المفردات وغيرها هو (الاسم)، كما أنه لا يدرس مفردات مثل: قام ويجلس.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أنه يضم هذه المفردات وغيرها هو (الفعل)، وقد يتطلب البحث منه أن يجعل من كل قسم أقساماً، فقد يفترض أن قسم (الاسم) مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: العلم والضمير واسم الإشارة واسم الموصول.. إلخ، وقد يفترض أن قسم الفعل مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: الماضى والمضارع.. إلخ، وفي التعامل مع الأقسام لا المفردات اقتصاد ودقة ولا يقوم العمل العلمى إلا بهما.

هذا وتدرج ألفاظ اللغة أو وحداتها المعجمية في عديد من المستقات وفقاً لاعتبارات وأهداف مختلفة، يعيننا منها أنها - باعتبار التعميم والتخصيص - قد تكون عامة أو خاصة.

فإذا كان اللفظ عاماً Mot انتسب إلى اللغة العامة، وأصبح له بذلك: خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية Connotation، والاشتراك Polysemie، والوظيفة الأدبية، وإذا ما كان خاصاً term انتسب إلى اللغة الخاصة وأصبح له بذلك خصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوى العام أهمها: ذاتية الدلالة denotation، وأحاديتها، وخصوصيتها، والانتماء إلى حقل مفهوى قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقى^(٨).

ومن البدهى أن خصوصية المصطلح لا تنفى أنه يشترك مع اللفظ العام فى خصائص.

وقد جرى علماء المصطلحية على تعريف اللغة الخاصة بأنها: جملة الوسائل اللغوية المستعملة فى حقل موضوعى محدد لتأمين الاتصال فى هذا الحقل، مثل لغة الفيزياء أو لغة الكيمياء أو الطب^(٩) إلخ.

وقد يكون لبعض العلوم رموز خاصة بها ليست من مفردات اللغة، مثل الرياضيات والكيمياء ، ولكن هذا لا يعنى أنها نستغنى دائماً برموزها عن اللغة، وقد تكون مشكلة المصطلح فى هذه العلوم هينة، بيد أنها مشكلة عظيمة عند اللغويين، فاللغوى مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة، ومبتدع المصطلح اللغوى أو مصنفه فى موقف أعقد، لأنه - كما يقول أحدهم: مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة المستخدمة فى وصف اللغة^(١٠).

المصطلح والتعريف

المصطلح عند أهل الاختصاص: رمز لغوى يتألف من الشكل الخارجى والتصور (المفهوم) وهو معنى من المعانى يتميز عن المعانى الأخرى داخل نظام من التصورات أو المفاهيم) ، إنه بأوجز عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص، فى مجال محدد.

وفى توضيح ذلك نشير إلى قصة ذلك النحوى الذى سأل أعرابياً قائلاً: أنجر فلسطين؟ فرد عليه قائلاً: إني إذا لقوى، فالجر عند النحوى مصطلح يستخدم للدلالة على حالة من حالات الإعراب (الرفع والنصب والجر والجرم) تميز طبقة من طبقات الكلام هي (المُعْرَبَات)، وليس هذا هو (الجر) فى عرف الأعرابي حين يشير به إلى حدث يقع حين يسحب شيئاً إليه أو يسوق حيواناً خلفه.

ويحرص علماء المصطلحية على وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أى مصطلح آخر فى حقله، ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف، ويقصدون به: الوصف اللغظى لتصور ما يسمع بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات^(١١).

معايير الاتفاق بين أهل الاختصاص

وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم على معايير. إن أى محاولة للتصنيف فى أقسام ينبغى أن تقوم على وجود شبه أو خلاف فى كل ما يدخل فى القسم المفترض من مفردات وتميزه عما عداه، ولهذا لجأ أهل الصنعة إلى التعريف لكى يحددوا به المعرف بحيث يكون جامعاً مانعاً، ولتأخذ المثال الآتى من النحو العربى.

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن فارس -: على أن الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، بيد أنهم اختلفوا فى تعريف كل قسم اختلافاً كبيراً، نقل ابن الأنبارى عن بعضهم قوله «إنه لا حد له»^(١٢).

وقد تعددت - كذلك - معاييرهم المعتمد عليها في تعريف كل قسم، فعرف بعضهم الاسم مثلاً بأنه: صوت موضوع دال بانفلاق على معنى غير مقرون بزمن^(١٣)، بيد أن هذا التعريف الذي يعتمد المعنى معياراً لم يرتضه بعض النحاة، لأنه - كما يقول الزجاجي: ليس من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، كما اعترض عليه باعتراضات أخرى^(١٤).

وفضل بعض النحويين معيار الوظيفة التي يقوم بها في الكلام، أو الباب الذي ينتسب إليه في النظام النحوي، حده الزجاجي بقوله: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً به أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به^(١٥).

وقد لجأ بعضهم إلى ما سموه العلامات - وهي معايير شكلية - يميزون بها كل قسم من أقسام الكلام عن نظيره بل فروع كل قسم أيضاً، وقد جمع ابن الأنباري أغلبها، ومن بين ما ذكره من علامات الاسم قبوله: الألف واللام، والتووين، وحروف الجر، والتنثية والجمع والنداء والتصغير، والنسب والوصف...^(١٦).

هذا ولا ينبغي أن يصرفنا التراث القديم من المصطلحات اللغوية عن محاولة وضع مصطلحات أخرى ربما تكون أكثر فائدة في دراسة خصائص الكلام العربي، وفي هذا المجال نشير إلى المحاولة العلمية الرائدة التي قام بها الدكتور تمام حسان حيث جعل أقسام الكلام في العربية سبعة بدلاً من ثلاثة هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، معتمداً في ذلك على معايير ترجع إلى المعنى والمبنى كليهما^(١٧).

المصطلح وحده في نظام من المفاهيم

إن وضع مصطلح معين بإزاء مفهوم معين يعني إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم أو التصورات، بحيث يتلبس، أو قل يتخصص، بهذا المفهوم حتى وإن استخدم خارج النظام. وفي ذلك يقول (هارتمان): إن أي مسرد يحاول تقسيم علم من العلوم يذكر أمثلة من مصطلحات هذا العلم فحسب، دون الإشارة إلى نظامه التصوري أو المفهوم Conceptual system محاولة غير كافية^(١٨).

ويعرف النظام بأنه عدد من التصورات أو المفاهيم التي تقوم بينها علاقات أو يمكن أن توجد بينها علاقات، وبها يتم تعريف الكل المترابط^(١٩)، ومن ثم فإن التصورات أو المفاهيم لا تشمل في وحدات منفصلة بذاتها، ولا تعيش في عزلة، بل بينها علاقات منطقية أو وجودية^(٢٠).

وفي هذا المجال يشير (كريستال) إلى أمر ربما لا ينتبه إليه الباحثون وهو تأثير وضع مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم في المصطلحات الأخرى. إن المصطلحات التي نستخدمها - مادامت عضواً في نظام مفهومي - يعتمد بعضها على بعض، ومن ثم فإن تغيير مفهوم مصطلح قد يضطرنا إلى تغيير مفهوم المصطلحات الأخرى المرتبطة (٢٠).

وكثيراً ما يتعرض أبنائنا من الباحثين لشكليات من هذا النوع. فالباحث الذي يتبنى تقسيم الدكتور تمام مثلاً عليه أن يدرك أن مفهوم (الاسم) عنده قد تغير عما كان عليه النحاة القدماء، بعد أن أخرج منه الصفة والضمير والظرف وجعلها أقساماً مناظرة له، وعليه فينبغي ألا يخلط بين التقسيمين، كما ينبغي التنبيه إلى ما ينبغي على إعادة التصنيف من نتائج.

فالدكتور تمام حين جعل الصفة قسماً بذاته افترض خطأ ثالثاً للجملة العربية هو (الجملة الوصفية) التي قد تكون أصلية نحو: أقائم المؤمنون للصلاة؟، وقد تكون فرعية نحو: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة، وهذا النمط الجديد نظير للنمطين السابقين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أنماط جديدة للجملة لا نطمين (٢١).

كما ينبغي التنبيه أيضاً إلى ما ينبغي على ذلك من تفسير في تعريف الأبواب النحوية، فينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة مفعولاً فيه أن يقال إنها ظرف، وينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة حالاً أن يقال إنها صفة... وهكذا في بقية الأبواب.

إن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغي أن يتم - إذا ما وجدت فائدة في ذلك - بدرجة عالية من الحذر، إن المصطلحية بناء متماسك يفقد هيكله حين نضيف إليه أو نحذف منه أو نغير فيه.

المصطلح بين التوحيد والتعدد

المصطلح اللغوي - كغيره من المصطلحات - ينبغي أن يشير إلى مفهوم محدد يميزه عن أي مفهوم آخر، ولن يتوفر ذلك إلا بتثبيت العلاقة بينه وبين مفهومه. ولا شك أن هذا ادعى إلى الدقة وأدنى إلى الوضوح وأبعد عن اللبس، غير أن ما نراه في مجال البحث اللغوي قديماً وحديثاً يخالف هذا الشرط أحياناً. خذ مثلاً مصطلح (المفرد) في النحو العربي، يستخدم في باب من أبوابه للإشارة إلى الواحد، أي ما ما يقابل المثنى والجمع، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وخذ أيضاً مصطلح (الحرف) يستخدم أحياناً ليدل على الكلمة، وأحياناً ليدل على قسم بعينه من أقسام الكلام، ويستخدم كذلك ليدل على وحدة من وحدات النظام الصوتي أو الإملائي في العربية كالهزمة والباء والتاء... مما يعرف بحروف المعجم.

هذا وقد يختلف مفهوم المصطلح باختلاف المدرسة النحوية، فالبصريون يستخدمون (الصرف) بمعنى التنوين، ولكن الكوفيون يستخدمونه بمعنى (الخلاف) ويفسرون به قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ويقولون: إنه منصوب على الصرف؛ لأن الثاني (تشرب) مخالف للأول (تأكل): ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه (٢٢).

وقد أحسن النحاة القدامى بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة، أو يحددوا المدرسة النحوية فيقولون عند البصريين أو عند الكوفيين... إلخ، ولكن هذه الوسائل تكون على حساب الاقتصاد في العبارة الذي هو شرط ضروري لسهولة المصطلح وسهولة استعماله، ومع ذلك فقد بقي اللبس محتملاً حين يستخدم المصطلح عارياً عما يحدد استعماله يعلم بعينه أو باب بذاته أو عند مدرسة بعينها، أو حين يستخدم وحده عارياً عن وصف أو إضافة.

والجانب الآخر من مشكلة التعدد أننا نجد المفهوم أو التصور الواحد يعبر عنه بغير مصطلح، وقد وقع القدماء في ذلك، فبعضهم يستخدم: الساكن والصامت والصحيح بمعنى واحد، والحركة والصائت والعلّة بمعنى واحد، وبعضهم يستخدم الحنك والغار والطبق بمعنى واحد، وذلق اللسان وأسلته وطرفه بمعنى واحد، وقد انتقلت هذه المترادفات إلى المحدثين فأشكّل عليهم معناها، واضطربوا في استعمالها، وبعض الباحثين يرى أن للمشتراك والترادف وجهاً آخر، فقد تضطر إليهما، وفي تلك الأحوال يتكفل السياق بإزالة اللبس والاضطراب.

التكافؤ بين اللغات الطبيعية

تبين للعلماء واللغويين أن إنشاء جهاز مصطلحي لكل علم من العلوم الحديثة في العربية يعتمد اعتماداً ظاهراً على جهاز مصطلحي آخر متوفر في إحدى اللغات الأوروبية، وتبين كذلك أن المصطلح في كل علم من العلوم ليس وحدة منفصلة بل يرتبط بغيره من المصطلحات بعلاقات دلالية وصرفية وتركيبية.

ومنذ بداية عصر النهضة وحتى اليوم والعلماء واللغويون يدركون تمام الإدراك أن اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتماثل من بينها لغتان أو تتطابقا في كل المستويات اللغوية، بل تتناظر في القدر الأوفر من الخصائص وتفرق في قدر قليل، في هذه ما ليس في تلك، وفي تلك بعض مما ليس في هذه، ومن ثم كانت جهودهم موجهة لسد ما يمكن أن ينتج عن هذه الظاهرة الطبيعية، بحيث تعبر العربية عما تعبر عنه اللغات الأوروبية، ونسد الفجوة المصطلحية بينهما.

ويختلف اللغويون في التعبير عن طبيعة الخلاف بين اللغات الأوروبية والعربية.

فالدكتور الهاشمي يرى أن الفرنسية مثلاً تأليفية *synthetique* على حين أن العربية تحليلية *analytique*، ومعنى أنها تأليفية أن ألفاظها كلها تقريباً مركبة، إما بالاشتقاق مثل: (mobilité) المشتقة من الجذر *mobile* - اللاصقة 'بعبدة' (ite)، أو بالتكوين مثل (immobilité) المركبة من لاصقة قبلية (im-) ومعناها السلب ومن الجذر (mobile). ومثل (isochrone)، وهي مركبة من عنصرين لاتينيين هما (iso) بمعنى متساو، (chrone) بمعنى وقت، أو بهما معا أى بالاشتقاق والتكوين (٢٣).

وإذا ما كان التأليف أو الضم يعطى لفظة جديدة معناها الجديد المستمد من معنى الجزأين، فقد تقابله بلفظين عربيين نحو *iso - bare* أى متساوى الضغط. وقد تقابله بلفظ عربي واحد *micro - scope* (مجهر). وهنا يختلف العلماء واللغويون في أيهما أنسب أو أولى.

وأهم ما يميز صرف العربية - كما يقول الدكتور النهرى - «أنه صرف غير سلسلي *non-concatenative*، أى أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى يضمهما خطياً، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين نؤلف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصفة أصل الاشتقاق، فمن *eat* نشق *eatable, uneatable, eater, eating*... إلخ بضم اللواحق إلى الجذور. فهذه اللغات سلسلية في صرفها *concatenative*.

«أما العربية فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان. وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة مثل: ضَرَبَ، ضَرْبٌ، ضربة، مضروب، انضرب... إلخ ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية لا نترجم حتماً السابقة بسابقة أو اللاحقة بلاحقة أخرى» (٢٤).

وهنا يختلف العلماء واللغويون والمترجمون في مقابلة اللفظة المركبة في اللغات التأليفية أو ذات الصرف السلسلي بكلمة عربية أو كلمتين أو بالتركيب المزدوج أو بالنحت. بيد أن مثل هذا الفرق لا ينبغي أن يبنى عليه حكم على عقلية أصحاب اللغة، أو حكم بفصوص لغة عن التعبير أو وفائها. فالمعروف أن المفردات إنما تعكس المواقف والأنشطة التي يقوم بها مجتمع معين في بيئة معينة. وقد يكون من الصحيح أن تغني لغة في مجال معين وتفقر في مجال آخر، وحاجات كل مجتمع تفرض نوعية المفردات المتوافرة، ويستطيع أى مجتمع أن يفي بحاجاته من المفردات في كل المجالات، ويعموض ما بها من نقص بمفردات جديدة بوسائل متعددة، كما أن المفردات - كما يقول فندريس - «لا تعرض مطلقاً وجوه التفكير كاملة، بل يوجد دائماً من الكلمات أقل مما يوجد من الأفكار، والاستعمال الجسارى يكتفى

دائماً بالعبارات التقريبية ، لأن لديه من الوسائل ما يجنبه الوقوع في اللبس؛ إذ إن السياق يوضح معنى كل كلمة، وإذا لم يكفِ السياق لم تعد اللغة أن تجد وسيلة لتجنب هذا النقص» (٢٥).

والحكم نفسه بتطبيق على طريقة كل لغة في بناء ألفاظها: فالاشتقاق أو اللصق مسلكان لغويان «ينتجان من عادات قد تطورت إن قليلاً وإن كثيراً، هذا إلى أنهما لا يتنافيان بل يستعملان معاً في كل لغة بدرجات مختلفة. (فالعربية مثلاً اشتقاقية أساساً، ولكنها تعرف اللصق، والإنجليزية لصقية أساساً، ولكنها تعرف الاشتقاق)، إذ يكفى في إحدى اللغات أن يتغلب نوع ما على غيره في فترة من الفترات لينتاعف استعماله بعد ذلك في العصور التالية، فهذا أثر مباشر لتنافس الطرق الصرفية لا يتوقف بأية حال على اختلاف العقلية» (٢٦).

النظرية العامة للمصطلحية

أدى التقدم العلمي المتسارع في كل مناحي النشاط البشري في العلوم والفنون والصناعات إلى تزايد مطرد في عدد المفاهيم الجديدة التي كان من الضروري أن يعبر عنها بمصطلحات موجودة أو مولودة ، بيد أن الوسائل المصطلحية في اللغات الطبيعية لم تعد كافية ، كما أن العلماء تشتت جهودهم مما أحوج إلى تنظيم العمل المصطلحي ، ومن ثم نشأت منظمات وطنية ودولية عديدة لمعالجة هذه المشكلة، أهمها من غير شك (المنظمة العالمية للتقييس) (International organization for standardization) والمعروفة اختصاراً بـ (ISO).

وقد كان الاهتمام بمبادئ النظرية العامة للمصطلحية بارزاً، ويرجع الفضل في تأسيس تلك النظرية إلى العالم النمساوي فوستر wuster.

وتهدف النظرية العامة للمصطلحية إلى: تنظيم المعرفة (ترتيب التصورات أو المفاهيم) في شكل منظومات، ونقل المعرفة والمهارات التقنية الخاصة، وصياغة المعلومات التقنية والمهنية (النصوص الخاصة)، وترجمة النصوص الخاصة إلى اللغات الأخرى، وتخزين المعلومات واسترجاعها» (٢٧)، ومن الأهمية بمكان الالتزام بتوصيات ISO إذا ما كنا حريصين على مساهمة التقدم العلمي والتقني، والولوج إلى عالم المعلوماتية والمعالجة الآلية للمعارف والأنشطة الإنسانية.

ومن التوصيات الهامة التي نعتينا هنا، التوصيات المعروفة بمواصفات (أيزو لجنة TC37) التي تعالج :-

مبادئ المصطلحية وطرقها، والنوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات، والمسالك والوسائل الواجب اتباعها في إعداد المعاجم المتخصصة المصنفة، والرموز المستخدمة في المعاجم^(٢٨).

وكما يهتم علماء المصطلحية بالنظرية العامة يهتمون كذلك بالنظرية القومية من حيث إنها: أساس لا غنى عنه لضبط المبادئ المصطلحية المقيسة على المستويين القومي والعالمي^(٢٩).

طرق وضع المصطلح

المجاز

المجاز هو الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول، أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر، وترجع مكانته الأولى إلى أنه - كما يقول المسدي: إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي، بحيث تتمثل اللغة حقولاً مفهومية جديدة، فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيق على بنية الألفاظ الخائكة نسيجها^(٣٠).

والكلمة جديدة بما يحدث لها من تغير دلالي، بيد أنها بالاستعمال المتواتر تفقد جدتها أو طرافتها، وتكتسب عرفية واستقراراً إلى حين، فقد يتغير معناها فيما بعد، وهكذا تتراكم المعاني مثل طبقات التربة التي تنتمي كل طبقة منها إلى عصر من العصور، بيد أن هذه المعاني المتراكمة لا تتصارع دائماً ليزيح الجديد القديم، فقد تتعايش في الاستعمال، ولعل هذا هو ما جعل بعض اللغويين يقول: إن الكلام كله مجاز.

والذي يعني هنا أن اللفظ قد ينتقل من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة الخاصة التي هي مادة المصطلح، وبهذه العملية تم توليد جهاز مصطلحي متكامل للعلوم العربية والإسلامية من نحو وقته وحديث... إلخ^(٣١).

وتواتر الاستعمال والاتفاق عله هو الأساس في نسبة المعنى إلى اللفظ، وفي هذا يقول المسدي: إن منبت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطراد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صيغته الاصطلاحية، وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية^(٣٢).

وهذا هو المشكل الأول في العملية المصطلحية بعامة واللغوية بخاصة، فهي ما تزال مضطربة لا تستقر على حال.

اختيار المصطلح من اللغة العامة

قد يختار اللغوي من اللغة العامة ما يراه مناسباً للمفهوم الجديد، وقد استقر كثير مما أحسن توظيفه من هذا المختار، ومن أمثلة ذلك:

توزيع distribution واكتساب aquisition

توليدى generative وتحويلي transformational .. إلخ.

اختيار المصطلح من اللغة الخاصة

قد يختار اللغوي المصطلح القديم ما دام يؤدي المفهوم المراد أو يرادف المصطلح الأجنبي على نحو من الأنحاء، وكثير من اللغويين ينحو هذا المنحى، فإلى عليكي مثلاً يقول في صدر معجمه: وقوام هذه الحظفة ... تفضيل المصطلح العربي القديم على ما عداه، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه ... إلا أن من العبث أن نحاول فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم المراد تعيينها» (٣٣).

وقد شاع كثير من تلك المصطلحات القديمة كالمصطلح مجهور الذي وضع بإزاء المصطلح voiced، والمصطلح مهموس الذي وضع بإزاء المصطلح voiceless .. إلخ.

وأغلب اللغويين يتمسك بالشرط السابق فلا يطرد عندهم هذا الباب من المصطلح القديم، ومن ثم يستبدلون به باباً آخر.

فالدكتور - السمران - مثلاً: استبعد المصطلح العربي القديم (ساكن) ليرادف المصطلح consonant، والمصطلح (حركة) ليرادف المصطلح vowel، وذلك «لأن الساكن في النحو العربي يطلق على مثل تون (من) ويطلق في الوقت نفسه في مثل ألف (ما)، أي أن الساكن في النحو العربي يقابل consonne أحياناً ويقابل قسماً من الـ Voyelle أحياناً». كما أن المفهوم التقليدي للحركة قد يحول دون تصورهما - عندما تستعمل مقابلة لـ vowel - صوتاً أساسياً في الكلام، إذ الفكرة المسيطرة على القارئ العربي «أن (الحركة) علامة أو عارض تابع للحرف الذي هو الجسم أو الجوهر» (٣٤).

وقد وضع الدكتور السمران المصطلح (صامت) للمصطلح الأول consonant (وصائت) للمصطلح الثاني vowel لأنهما - كما يقول أنسب للتعبير عن المفهومين السابقين، وأبعد عما يشوب استخدام المصطلحين العربيين من لبس وإيهام. وقد جرى على هذا الاستعمال الجديد قوم واستقر آخرون على المصطلح القديم (٣٥).

وفي هذا المتزع من الاختيار من القديم يقول الدكتور الفهري: وقد حاولنا - ما استطعنا -

الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً، فلنفظ (مبتدأ) مثلاً موظف في النحو بدلول عاملي محدد. وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن نوظفه لترجمة topic وهو مفهوم وظيفي. فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ، ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي، إذ ننحصر اللفظ الواحد للمفهوم الواحد^(٣٦).

وبما لا يكون الأمر في حيز التوفيق في اختيار اللفظ العربي أو عدم التوفيق في اختياره، فالدكتور يوثيل عزيز يترجم المصطلح syncopp بـ (إدغام)^(٣٧)، فإذا ما رجعنا إلى المعاجم اللغوية الأجنبية التي سجلت هذا المصطلح وجدناها تعرفه بأنه: فقدان صوت أو حرف أو أكثر من أصوات الكلمة أو حروفها من وسط الكلمة^(٣٨).

وهذا المعنى لا يمت بصلة إلى مصطلح الإدغام الذي يعرفه الحملواي بقوله: الإدغام لغة الإدخال واصطلاحاً الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، ويقع في النماثلين والمتقاربين في كلمة أو كلمتين^(٣٩).

وهكذا يخطئ الدكتور يوثيل في اختيار المصطلح المناسب، وقد كان الخولي أقرب إلى القصد حين ترجم المصطلح السابق بـ (ترخيم وسطي) فوسع من مفهوم مصطلح (ترخيم) الذي هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً^(٤٠).

اختيار المهجور والغريب:

ومن أثر اللفظ العربي وعكف على استخراج من بطون المعاجم الدكتور الهاشمي في (معجم الدلائلية)، بل إنه أوقع ولعاً خاصاً بالألفاظ المهجورة أو المستغنى عنها، ورأى أن المفيد إحيائها واستغلالها في معنى قريب من المعنى القديم. ومما استخدمه:

١- عُرضي في autographique للإشارة إلى لون من الفن التشكيلي غير المستقيم، ويقابله المصطلح صوب في allographique للإشارة إلى فن الشعر.

وفي هذه المقابلة يقول: الشعر فن مستقيم الصوب أو صوب في حين أن الفن التشكيلي مثلاً عكس ذلك إنه عرضي^(٤١).

وقد استخرج اللفظ الأول (عُرضي) من مقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٢٧٥ من قولهم: ناقة عرضية إذا كانت صعبة، ومعنى هذا أنها لا تستقيم في السير بل تعترض.

٢- مفسر خواف فى cryptanalyste

وفى تسويغ اختياره يقول: الخافى وجمعه خواف ، يقال بهذه الصيغة لما دون ريشات الطائر العشر اللواتى فى جناحه، ويطلق المفرد على الجن فأحبته وجعلت منه مصطلحاً، يدل - للشبه الموجود بين القديم والحديث - على باحث يحاول تفسير بلاغات غير مرسلة إليه، زيادة على أنه يجهل رمزها»^(٤٢).

٣- عنيسان فى connotateur، ويستخدم الوصف ببناء النسب فيقول: عنيسانى Connotation ويستخدم الفعل (عنين) فى connoter. واللفظ مستخرج من مقياس اللغة / ٤٨١، وقد تصرف فى مدلوله ليعنى (المستعمل لمعنى المعنى)^(٤٣).

وتذكرنا هذه المحاولة الطريفة فى غرابة اختياراتها، وبعد ما بين معنى اللفظ القديم والجديد، وعدم اطرادها، بمحاولة قام بها أعضاء (نادى دارالعلوم) فى مطلع القرن العشرين حين فتحوا معاجم اللغة أولاً، ثم وقفوا - كما فعل الدكتور الهاشمى - عند بعض ألفاظها وظنوا مقاربتها للفظ العاصى أو الدخيل ، ومن ثم خرجوا بتلك الألفاظ الغريبة، جلواز، وغرقى، وقتنى... إلخ، وبمحاولة أخرى قام بها عام ١٩٣٨م الشيخ أحمد الإسكندرى حين اقترح أسماء عربية للمصطلحات الكيميائية، فاقترح على العلماء أن يسموا (الأكسجين) المصدى، و(البوتاسيوم) القلاء، و(البلاتين) النسالك... إلخ^(٤٤).

وأيسر ما يقال فى الاعتراض على هذه المحاولات أنها تصور المشكلة المصطلحية نصوراً خاطئاً من نواح عدة، أهمها أن المصطلحات الأجنبية فى حاجة لا إلى مجرد أسماء متفرقة، بل إلى منهج فى الوضع يراعى ما بينها من علاقات، كما أن الأسماء المقترحة - لأنها منتزعة من مهجور اللغة - تبدو وكأنها وضعت وضعاً جديداً، وهى فى هذا لا تفرق عن اللفظ العرب.

الاشتقاق

أما الاشتقاق فهو «الطاقة التى بها تتوالد الألفاظ من أصل جذرى فتتكاثر المفاهيم وتتباعده... وهو السمة النوعية للضوائل السامية، فهو صنو النحت فى اللغات الهندية الأوروبية... وتكمن طاقته فى توليد المصطلحات فى خاصية لغوية مبدئية هى أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة فى صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والفعالية، ففى اللغة دوماً رصيد كامن من الصيغ غير واردة»^(٤٥).

ومن الإنصاف أن نقول هنا إن هذا الرصيد الكامن ليس كافياً عند بعض العلماء، فاللغات الاشتقاقية - كما يقول المجمعى الدكتور محمد كامل حسين: - مهما تكن سعتها لها حدود ينتهى عندها غوها» (٤٦).

والمقصود بالاشتقاق هنا ما اصطلاح عليه بالاشتقاق 'التصغير'. أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب في جذب وجبذ فلم يكن يوماً - كما يقول المسدي - من الوسائل التي نمت بها العربية على خلاف ما يزعمه الزاعمون... فهو ليس إلا مظهراً معجباً أو ظاهرة أفتية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية.. وقد يكون في أصل منشئه شذوذاً في الوضع أو لحناً في الاستعمال.. أو على أحسن الفروض تنوعاً لهجياً.. كما أنه ينضى إلى خلق أزواج معجمية خلو من أى قيمة وظيفية، ولا يبنى عليه أى مردود معجمي.. وهكذا الحال أيضاً مع الاشتقاق الأكبر أو الإبدال نحو: عنوان وعلوان، فهو كإخيه الكبير لم يكن يوماً من وسائل تنمية العربية (٤٧).

وقد تبارى العلماء واللغويون والأدباء والصحافيون منذ بداية عصر النهضة العربية وإلى اليوم في توليد ألفاظ جديدة بالاشتقاق، ويذكر للعلماء هنا عنايتهم باقتراح أنسب الطرق لاستفراغ طاقته، فالمجمعى الدكتور أحمد عمار يختط طريقة تقوم على أن يعمل اللغويون والعلماء معاً: على وفرة رصيد من الصيغ، وأن نتحرى إحسان اختيارها لتلائم دلالاتها في دقة وإحكام.. ثم يقول: والصيغ الاشتقاقية - على كثرتها - أقلها المتداول والمألوف، وأكثرها مهملة مهجور، وعلاج هذا في إحياء هذه الصيغ ونهيتها للاستعمال في الاصطلاح العلمي، ويكون ذلك باستعراض جميع صيغ الاشتقاق التي حوتها المعاجم، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة في كل صيغة، ثم إفراز كل صيغة لما تلائمه من معنى (٤٨).

ثانوية معنى اللفظ

تنوالد الألفاظ في العربية بالاشتقاق غالباً حيث نصب الجذور الثلاثية والرباعية في قوالب أو صيغ أو أوزان، وينتج عن تلك العملية ألفاظ، لكل لفظ منها معنيان، معنى معجمي وهو معنى الجذر، ومعنى صرفي وهو معنى القالب أو الصيغة.

فمن الجذر الثلاثي (ك.ت.ب) نشق عدداً كبيراً من الألفاظ حين نصبه في قوالب أو صيغ على النحو الآتي:-

فاعل ← كاتب

مفعول ← مكتوب

مفعل ← مكتب

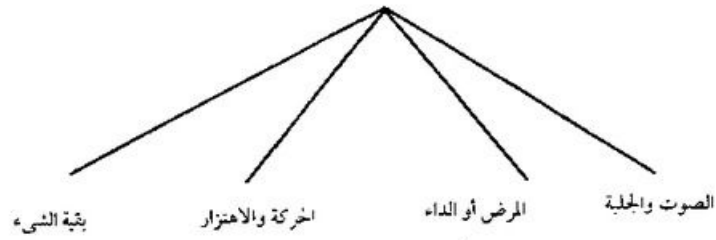
وهكذا إلى أن تستوفي القوالب المعروفة في العربية.

وبهذه العملية فإن اللفظ (كاتب) له معنيان، أولهما وهو الكتابة من الجذر (ك. ت. ب.). والثاني هو الفاعلية (مَنْ يفعل) أخذه من انصباب الجذر في القالب (فاعل)... وهكذا في بقية الألفاظ.

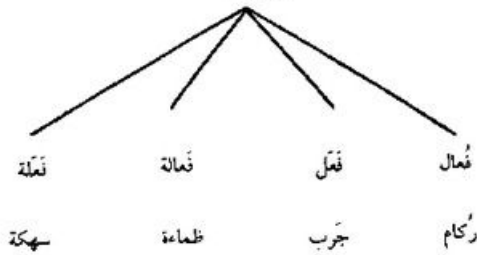
تعدد المعاني والصيغ

وباختلاف الجذور المصبوبة في قالب واحد يتعدد المعنى الجذري أو المعجمي، ويبقى المعنى الصرفي: كاتب: راسم، ضارب... إلخ، وباختلاف القوالب أو الصيغ التي يصب فيها الجذر الواحد يتعدد المعنى الصرفي ويبقى المعنى الجذري أو المعجمي: كاتب، مكتوب مكتب... إلخ، ففيها جميعاً معنى الكتابة على نحو من الأنحاء، ولتأخذ المثال الآتي:

صيغة فُعال تدل على:



المرض أو الداء



المقيس وغير المقيس من الصيغ

المراد بصيغة الكلمة بنيتها ووزنها وهبتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي: عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها. مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.

وفي عدد هذه الصيغ أو الأمثلة يقول ابن القطاع والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة، (٤٩).

بيد أن هذه الثروة العظيمة من الصيغة، وما ينسب إلى كل صيغة منها من معنى ليس قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب - كما يقول الرضي - إلى سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين.

وقد اضطربت أقوال القدماء فيما هو قياسي أو سماعي من المصادر والصفات والأفعال اضطراباً شديداً، وقد أثر مجمع اللغة بالقاهرة أن يخرج من هذا الاضطراب فأقر قياسية كثير من الصيغ التي لم يُقَلَّ بالقياس فيها، وفسر القياس بأنه الحمل على الوارد الكثير، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره في بابه، (٥٠).

بيد أن كثرة الصيغ وتوسعة القياس عليها ونسبة معان محددة إليها ليس نافعا في كل الأحوال، فقد يؤدي إلى لبس وغموض. فالصيغة قد تؤدي المعنى وتقيضه مثل (أفعل) التي قد تدل على إثبات الفعل وسلبه يقال: أعجم بمعنى (أغمض وألبس) وأعجم بمعنى (أبان وأوضح)، كما أن اسم الفاعل واسم المفعول يجتان من (افتعال) على صيغة واحدة يقال: مختار للفاعل والمفعول.

كما أن تعدد الصيغ للمعنى الواحد ينتج مترادفات تزيد عن الحاجة، وانظر مثلاً إلى استخدام اللغويين للكلمات: راسم ومرسام ومرسمة لجهاز محدد للقياس.

المصطلحات اللغوية المشتقة

سوف نعرض هنا لبعض الصيغ التي استعملها اللغويون في صك مصطلحاتهم، متجاوزين الصيغ المتفق قديماً على قياسها كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان... إلخ.

١- فعالة للصناعة أو لفرع منها.

استخدم الدكتور الفهرى (فعالة) بفتح الفاء أو كسرها للدلالة على الصناعة أو فرع منها، فقال: صَوَانة في Phonology وصِرَافَة في morphology ودَلَالَة semantics ،، (٥١).

٢- فُعالية: لمعوقات المَلَكَة اللغوية

فعال + ياء النسب = تاء النقل

تجئ فعال للدلالة على المرض، ولم يقسها القدماء، ولكن مجمع اللغة بالقاهرة قاسها، ومن ثم شاع استخدامها في هذا المعنى، واستغله الدكتور النهرى للدلالة على معوقات الملكات اللغوية فقال: نُحَاثِيَة في agrammatism، وَكُتَابِيَة في agraphia ، وقُرْأَنِيَة alexia، (٥٢).

٣- فُعلة للقدر القليل

استخرج الدكتور الهاشمي المصطلحات التي تشمل على اللاصقة eme - في اللسانيات فبلغت أربعة وأربعين، ولم يعربها كما فعل غيره من الباحثين، وأثر أن يترجمها، فرأى أن اللاصقة - تدل في أغلب الأحوال على الكم الأدنى، وفي العربية ما يعبر عنه، فالعربية تجيز أن يعبر عن (القدر) من الثلاثي على وزن (فُعلة). ومن ثم دعا إلى استعمال هذه الصيغة "بحيث تدل على الوحدة الدنيا المميزة، وليس في ذلك ما يضر العربية في شيء، بل إن الشيء الوحيد الذي نطلبه لتكون لغتنا سيارة لهذه العلوم الدقيقة هو أن يقع توسيعها والتساهل في تطبيقها،، (٥٣).

وقد استقام له من العدد السابق أربعة عشر مصطلحا منها:

صَوْنَة phoneme وُصْرْفَة morpheme ونُعْمَة toneme ونُطْعَة syllabeme ونُطْقَة glosseme ونُسْقَة tagmeme وزُمنَة chronoyme .. إلخ. ولم يستقم الباقي له فاضطر إلى أن يقول قُسِمَ في categoreme وعَرَوْضَة prosodeme وترتبية toxeme وفي sememe قال: وسم .

٤- فعَلن وفعلنة للجعل

ومن بين الصيغ العربية قليلة الاستعمال التي وظفها العلماء في مصطلحاتهم صيغة (فَعَلْن) حيث قالوا: يَعْضُون في organize أى يجعل الشيء عضواً..، كما اشتقوا منها فقالوا: معضون وعضونة.. إلخ.

ولهذه الصيغة أمثلة من فصيح العربية، ولهذا أجاز المجمع استعمالها في المصطلح

العلمي، وجرى اللغويون على استخدامها، فقال المسدي في rationaliser (عَقَّلَن)، وأخذ منها (عَقَّلَنَة) لـ rationalisation . فكان هؤلاء هؤلاء عَدُّوا النون الزائدة في (فَعْلَن) في مقابل اللاحقة -ize في الفعل و ization في الاسم.. (٥٤).

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تشق الكلمات غالباً من جذر مجرد، بيد أن العرب اشتقت أحياناً من أسماء الأعيان، فقد قالوا: نَأَسَد من (أسد) وتكَب من (تكب) وهو سماعي عند أغلب النحاة، وقد أكثر العلماء منه في مصطلحاتهم، وقد أجازوه المجمع في لغة العلوم، ثم أطلق الجواز سواء كان الاسم عربياً أو معرباً، في لغة العلوم أو في غيرها.. (٥٥).

وقد لجأ إليه اللغويون فقال الفهري في clustering عَقَّد من (عنفود)، وفي idealized قال مؤمل من (مثال) ... إلخ (٥٦).

وفي figurativisation قال الهاشمي تَمَجِيز من (مجاز) وفي localization قال: موضع من (موضع) .. إلخ (٥٧).

وقال المسدي في articulation تفصل من (مفصل) .. إلخ وما اشتقته علماء الأصوات: تشفيه labialization وهو من (شفة)، وقالوا أيضاً شَفَّه labialize وتغوير palatalization وهو من (غار)، وقالوا أيضاً في palatalize غَوَّر. وتأنيف nasalization وهو من (أنف)، وقالوا أيضاً أَنَّف في nasalize .. إلخ.

المصدر الصناعي

المصدر الصناعي: هو ما انتهى بياء مشددة وتاء، كالخصوصية والصخرية والمسئولية والكمية... وهو كثير في العربية الحديثة، وقد أقر انجم صحنه. ومن لجأ إليه من اللغويين الدكتور الفهري، فخصَّ المصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم باللاصقة -emics . مثل: صرفيات morphemics وصوتيات phonemics ومعجميات lexicology .. إلخ، كما استخدم المصدر الصناعي مفرداً للدلالة على الوحدة ترجمة لللاصقة -eme . فقال: صرفية morpheme ومعجمية lexeme .. إلخ، (٥٨).

الترخص في إجراء بعض الصوابط الصرفية

كثيراً ما يعترض صياغة المصطلحات العربية بصورة مطردة مكافئة لمنظومة المصطلحات في اللغة الأجنبية المتقول عنها - بعض القيود الصرفية، وقد ترخص العلماء في بعضها،

وتوسع المجمع في جوازها بعمامة أو قصرها على الحاجة أو الضرورة. وقد لجأ اللغويون إلى هذه الرخص كما لجأ إليها العلماء من قبل، ومن ذلك:

١- النسب إلى المثنى:

سبق العلماء إلى ذلك فقالوا: أُذِنَتَانِي في النسب إلى (أُذِنَ) وقد أجازته المجمع في المصطلح اللغوي، مع أنه من شواذ النسب، إذ الباب أن يحذف لياء النسب علامتنا الثنية، (٥٩).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فقال: شفتانِي في bilabial وجانبانِي في bilateral... إلخ (٦٠).

٢- النسب إلى جمع التكسير:

القاعدة في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى مفردة ثم ينسب إلى هذا المفرد، بيد أن العرب نسبت إلى الجمع ألفاظاً يغلب استعمالها في معنى الطائفة مثل: أنصاري نسبة إلى أنصار، ولهذا أجاز المجمع أن ينسب إلى الجمع عند الحاجة كإرادة التميز ونحوه، (٦١).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فنسبوا إلى أسنان فقالوا: أسناني dental وإلى أضداد فقالوا: أضدادِي antonym... إلخ (٦٢).

٣- النسب إلى جمع المؤنث:

والقاعدة في النسب إلى جمع المؤنث أن ينسب إلى مفردة فيقال في مسلمات مسلمي (٦٣).

وقد نسب بعض اللغويين إلى جمع المؤنث دون حذف الألف والتاء فقالوا دلالاتية في semantique وبنائية في structuralisme... وقالوا: فضلاتي في complementation ومقولياني في catagorematic... إلخ (٦٤).

٤- النسب مع الألف والنون:

النحاة المتأخرون متفقون على أن النسب مع الألف والنون في نحو: بحرائي ولحياني شاذ، يُقتصر فيه على ما نقل عن العرب، فلا يقاس عليه. على أن بعض النحاة المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه يجيز العدول عن النسب بالياء إلى النسب بالألف والنون إذا كان للمباعدة والتخصيص. وقد استخدمه العلماء في مصطلحاتهم، وأجازته المجمع في مقابل بعض اللواحق الأجنبية مثل: (- oid) و (- like) (- form) التي تدل على التشبيه والتنظير، ثم

أجازته في مقابل بعض اللواحق مثل -ism و -ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه،^(٦٥)

وقد استخدمه بعض اللغويين كالهائمي الذي يشول في gestulic حركانية وفي litteralisation حرفانية... إلخ^(٦٦)

والمسدي يقول في formaliste شكلاني وفي textologie نصّانية.. إلخ^(٦٧)
والفهرى يقول في cognivist theory النظرية المعرفانية، وفي applicational Grammar النحو التطبيقي^(٦٨)

تجاوزات فردية

بعض اللغويين تجاوز حدود الرخصة في مخالفة بعض الضوابط بغير موجب فأغرب وألبس.

ومن ذلك أن الدكتور الهائمي ينسب إلى اسم الإشارة فيقول في معجمه (وهناكي) في Paratopique و(هناكي) في topique ، ويقول في heterotopique (هناككي) ويقول في utopique (هناكي النصر)، ثم يقول في التعليق على المصطلح الأول: حاولت أن أوجد هذا المصطلح مع أخواته: heterotopique، topique utopique الذي يدل في الحقيقة على ما لا يوجد في أي مكان، وتوسعا: مكان خيالي مثالي، ويدل في (الدلائلية) على الفضاء الذي يرتقى فيه البطل إلى النصر،^(٦٩)

وقد استعمل بعضهم صيغاً معروفة في معان لها غير مألوفة، فالهائمي يستخدم (أفعل) للسلب نحو: أرمز decod وإرماز decodage ، ويسوّغ هذا الاستعمال بأنه قد احتفظ بمعناه تماماً وهو (فك التركيب، فك الرمز) مستغلاً خصائص اللغة العربية التي تشير في بعض الأحيان بالهمزة إلى السلب، وما de الموضوع قبل الفعل الأجنبي إلا سالبة.

ومما هو من هذا القبيل من التلبس والإغراب أن يوسف غازي ومجيد النصر في ترجمتهما لكتاب (سوسير) الشهير اشتقا مصطلحين بصيغتين متقابلتين من الجذر (ز.م.ن) فقالا: تزامني في Diachronic وتزمني في Synchronic. ولا تأني العربية أن تكون (تفاعل) من (ز.م.ن) للمشاركة بيد أن (تفعل) لا تطاوعهما فيما أرادا إلا بشمل، فهي تأتي نادرة بمعنى تجنب، فيقال: تخرج أي تجنب الحرج، ومن ثمّ فالأ تزمّن أي تجنب الزمن، ومع ذلك فالمقابلة بين الصيغتين ملبسة ومعيبة للقارئ^(٧٠).

نَسْقِيَةُ الاشتقاق

من اليسر على من يلاحظ منظومة المصطلحات في مجال محدد أن يرى أن المصطلح في الغالب لا يجيء منفرداً، بل يرتبط لفظه ومفهومه بأسرة من الألفاظ والمفاهيم، ومن ثم فإنه عضو في أسرتين.

أ- الأسرة الدلالية (اختل المفهوم أو التصوري) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

ب- الأسرة الاشتقاقية (المادة أو الجذر + الصيغة).

ولنأخذ المثال الآتي من الإنجليزية:

phone, phoneme, allaphone, phonology, phonemic, phonetic, phonetics,
phono - graphy, phono - logical.... etc.

فالكلمة الجذرية phon موجودة في كل المصطلحات السابقة، وقد أطلق بعض اللغويين على ما بين بعض المجموعات المصطلحية من علاقات اشتقاقية (نسقية الاشتقاق). ويدعو الدكتور الفهرى إلى مراعاة هذه النسقية. ونقل عن kintsch ما قرره من أن فهم السلاسل التي توجد فيها كلمات مركبة أو مشتقة يستغرق وقتاً أقل من فهم الكلمات العادية.

وينبني على ذلك أن للنسقية دوراً في تسير الفهم والتعلم، ومن ثم تبرز أهمية أن يقابل النسق الاشتقاقي أو الأسرة الاشتقاقية في اللغة الأجنبية بنسق مماثل أو بأسرة مماثلة في العربية. وقد أثر الفهرى لهذا السبب طريقة الاشتقاق التي رآها موفية بالمبدأ.

وقد سبق إلى الدعوة إلى مراعاة ما بين مجموعات المصطلحات من علاقات دلالية أو اشتقاقية المجمعى الدكتور أحمد عمار حيث قال: ينبغي ألا نترجم المصطلحات أشتاناً وفرداً إلا إذا كانت منقطعة الصلة بأية مصطلحات سواها، أما إذا كانت مرتبطة بمصطلحات أخرى في أصل الاشتقاق أو في ضروب التصريف، أو في العلاقات المعنوية كالضدية أو التغاير أو التناظر أو التفاوت، فمن الواجب أن نسلك في مجموعة مطردة النساوق، (٧١).

التعريب

يكاد اللغويون العرب يتفقون على أن التعريب أى النقل الصوتي هو: نقل اللفظ الأعجمي بمفهومه إلى العربية، سواء أغيرت العرب فيه على منهجها أم أبقت على هيئته دون تغيير، أخضع للوزن العربي أم لم يخضع.

والتعريب - بهذا التعريف - ظاهرة لغوية ترضخ لحكمها اللغات، على أن استخدامه مشروط «باستعصاء وجود المقابل العربي المقنع»، ومن ثم فإن استخدامه: إن هو إلا مرحلة من مراحل التجريد الاصطلاحي،^(٧٢) ويلجأ إليه: حتى يظهر مصطلح عربي محدد مرن،^(٧٣) وسوف يظهر هذا البديل: بعد الإكثار من التأليف وندارة أصول هذا العلم وفروعه،^(٧٤) وقد اضطر اللغويون إلى اللجوء إلى المصطلحات العربية، لأن مفاهيمها أو تصوراتها: لم تقم في أذهان لغويي العرب. «ومن العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تناسب والمفاهيم التي تعتيها»،^(٧٥)

وقد أثر معظم اللغويين - كما يوضح الجدول المرافق - تعريب المصطلحات الأجنبية المنتهية باللاحقة eme - مثل: فونيم وكرونييم ومورفيم... إلخ. بيد أن تعريبها لم يطرد عند هؤلاء، فالبعلبكي مثلاً يترجم المصطلح tagmeme بـ (قالب): قصداً إلى التثليل من التعريب المباشر، ولأنه وجد مسوغاً لاستخدام مصطلح عربي مناسب...^(٧٦)

المفاضلة بين العرب والمغرب والعربي

نكتفي هنا من بين المفضلين للفظ العربي - بعرض موقف الدكتور تمام حسان: لأنه من الرواد الذين نقلوا المفاهيم اللغوية المحدثة إلى العربية، فمع أنه يؤثر مرحلياً استخدام بعض المصطلحات العربية مثل مورفيم morpheme وسمانتيم semanteme، فإنه فضل المصطلح العربي (حرف) ليرادف المصطلح phoneme و(صوت) ليرادف المصطلح allo - phone - على غير ما نتوقع، وذلك لأنه يعترف بأن مصطلح (حرف) له مفهوم واسع في العربية، ومع ذلك فإنه يؤثر في أحد مفاهيمه المتعددة وهو المفهوم الأبجدي التقسيمي، يقول: إن الذي بهمننا من كل هذا هو أن نسلخ عن المفهوم الاصطلاحي الأول (حرف) جانبه الأصواتي، ونندع للكلمة مفهومها الأبجدي التقسيمي،، منبهاً غير مرة إلى أن: الحروف، تجريدات والأصوات تحقيقات، وأن الفونيم في أحد معانيه يقصد به الحرف،^(٧٧)

وقد أكد موقفه السابق في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها فقال: إن علماء العربية قد فرقوا بينهما تفريقاً شبيهاً بالتفريق الذي بين المصطلحين الأجنيين allophone, phoneme فقد نقل عن مقالات الإسلاميين قولهم: الكلام حروف والقراءة أصوات، والصوت عندهم غير الحرف،^(٧٨)

التعريب الجزئي

وقد لجأ بعض اللغويين إلى الجمع بين اللفظ المغرب والعربي في مصطلح واحد، سماه بعضهم الترجمة الجزئية وبعضهم التعريب الجزئي.

وقد أشار المسدي إلى أن القرمادى (١٩٩٦) هو أول من ابتدع هذا الأسلوب حين أضاف لفظ (صوت) إلى ترجمته لكلمة (فونيم) بصوت^(٧٩)، والحق أن الدكتور أيوب قد سبق إليه حين استخدم (صوتيم) لـ (فونيم) و (صرفيم) لـ (مورفيم) و (دلالم) لـ (سيميم)^(٨٠) ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأسلوب السابق كان معروفا بين العلماء، ولاسيما فى المصطلحات الكيميائية منذ بداية عصر النهضة العربية فقد قالوا مثلا: حمض التملك والحليك... إلخ.

وقد اعتمد بعض اللغويين هذا الأسلوب، فالفهري يرتضيه تحرياً للدقة - مع أنه يعترف بأنه غير مألوف، ولأنه - كما يقول: أخف على اللسان من النحت والتركيب. ومن ثمّ يستخدم: ميتا لغة فى meta - language وسيبوسايات فى socio - linguistics،^(٨١).

وللمسدي فى هذا الأسلوب محاولة جديرة بتفصيل، اقتضى فيها محاولة القرمادى التى قام بها - كما يقول - فى احتشام وتردد، وهى صيغة تتمثل فى المزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد المعنوى والدخيل،^(٨٢).

أراد المسدي أن يقابل - وبصورة منتظمة - سابقة أو لاحقة أجنبية بصيغة عربية، فقد استخدم الصيغة (فعل) أحيانا والصيغة (مفعول) أحيانا فى مقابلة السابقة - allo ، فقال على الصيغة الأولى (فعل) صوت allo - phone وشكلم allo - morph ... إلخ.

وقال على الصيغة الثانية (مفعول): منغم allo - tone ... إلخ، غير أن المقابلة لم تطرد فاضطر إلى أن يقول: رومم allo - graph وصيغتها (فعل) والواو فيها للإلحاق مثل كوثر، وأن يقول: معنم allo - seme وهو اشتقاق من الكلمة (معنى) لا من الجذر (ع. ن. ي).

واستخدم الصيغتين السابقتين فى مقابل اللاحقة - eme ، فقال على صيغة (فعل): لفظم moneme ونبرم intoneme ... إلخ.

وقال على صيغة (مفعول): مأصل lexeme ومادلل semanteme ومصنف classeme ... إلخ، ولم تطرد المقابلة كذلك فاضطر إلى أن يقول: (قالب) فى scheme و(إنغامة) فى prosodeme و(وقية) فى taxcme وقولب فى epiememe و(مصناف) فى taxcme بل قال (تعجب ختامى) فى epiphoneme ، وقد اضطر كذلك إلى أن يقول (منحم) فى grammeme من (ن. ح. و) لأنهم يستغ أن يقول: (منحو).

النتج

ظهرت الدعوة إلى استعمال النحت منذ بداية عصر النهضة العربية، فالشدياق مثلا يرى

أنه طريقة حسنة لتكثير مواد العربية، وتوسيع أساليبها. ولنخلصها من أن نشان بالالفاظ الأعجمية، ويرى الحصري أنه لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية، ومع أنه يرى أن الاشتقاق أهم منه فإن يؤكد أنه لا يكفي. لأن عمله مقصور على أوزان محدودة، سهما كثر فلن تستوعب جميع المعاني العقلية. ثم يحذرننا من أن الانصراف عن النحت سيوقعنا في خطر أشد هو التعريب. ويخطو إسماعيل مظهر خطوة عظيمة حيث وضع قواعد لاستعماله استخلصها مما جمعه من منحوتات القدماء، وحيث اعتمده في معجمه (قاموس النهضة) بإزاء الكلمات الإنجليزية المركبة. وفي أغلب الأحوال فإن دعاء النحت يجزموه بأنه يوفر لنا كلمات مستساغة لا ليس فيها بحيث يصبح لكل مصطلح علمي مقابل عربي من كلمة واحدة ذات معنى محدد. (٨٣).

ولم يسلم كثير من اللغويين والعلماء باحتياجات الداعين إلى النحت، لأنه ليس من خصائص العربية ولا ملائمة لطبيعتها. ولم نعرف العربية منه إلا كلمات قليلة لا يقاس عليها. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الكلمات المنحوتة المطروحة للاستعمال لا يمكن أن نرد معظمها إلى أصولها التي أخذت منها، ومن ثم لا يتمكن القارئ من إدراك معناها من لفظها. (٨٤).

وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين أجاز النحت من كلمتين أو أكثر (اسما أو فعلا) عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي دون الزائد، وإذا كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب. وإن كان فعلاً كان على وزن (فَعْلَل) إذا اقتضت ذلك الضرورة، وعلى الرغم من تلك الشروط التي وضعها المجمع لتكون الكلمات المنحوتة موائمة لطبيعة العربية وافية بالمعنى ومرشدة إليه، فإن اللغويين المحدثين - بكل أسف - لم يراعوها أو قل لم يرجعوا إليها، وأباحوا لأنفسهم أن ينحتوا على هواهم، فكانت تلك الكلمات العجاء - على حد قول أحدهم -.

وفي المجال اللغوي لجأ كثير من اللغويين وصناع المعاجم إلى النحت في ابتداء مقابل عربي لبعض المفاهيم الحديثة تشير إليها المصطلحات اللغوية في اللغات الأوربية، وبخاصة إذا كانت من كلمات مركبة، أو تضم سوابق أو لواحق.

فالخولى في دراسته لتوزيع الأصوات العربية يستعمل بعض المنحوتات مثل: ييصامتى inter - consonantal حيث يقع الصائت متوسطاً بين صامتين من (بين + صامت + ياء النسب)، وقبصامتى pre - consonantal حيث يقع الصوت قبل صامت من (قبل + صامت + ياء النسب)، وبعد يصامتى post - consonantal حيث يقع الصوت بعد صامت من

(بعد + ي + صامت + ياء النسب)، ويستعمل أيضاً بيأسناني inter - dental ، وفوقطمي supra - segmental من (فوق + قطع + ياء النسب)، (٨٥).

والنحت - عند الفهري - من وسائل التوليد المعتمدة، وإن استعمله قليلاً، كإحال عند نقل السابقة allo بيذ (مختزل بديلة) فقال: بذ صوت allophone من (بديلة صوتية) وبد صرف allo- morph من (بديلة صرفية)، (٨٦).

ويستخدم الهاشمي بعض المصطلحات المنحوتة، وقد أحس بغرابتها، ونوقع الاعتراض عليها فقال: فعلت ذلك حرصاً مني على عدم الوقوع في اللبس، ومفضلاً التعرض للهجمات اللاذعة على السقوط في الارتباك والغموض، (٨٧).

والهاشمي ينحت من كلمتين نحو: ندلالة semantise من (نظرية ودلالة)....، ومن ثلاثة نحو أمكا Ego hic et nunc من (أنا ومكان ووقت)....، ومن أربعة نحو عتدل semasiologie نحتها من تعريف المصطلح، فالعين من (علم) والهاء من (تطور) والدال من (دلالة) واللام من (الألفاظ)....، بيد أن ما عده نحتاً في المثالين الأخيرين أقرب إلى ما يعرف بـ acronymy منه إلى النحت بالمفهوم العربي،.

فإذا ما جئنا إلى البعلبكي وجدناه يقول في مقدمة معجمه: اقتصرنا في هذا العمل على القليل من المنحوت كما في الكلمات المصدرة بـ قب (قبل) نحو: قبصاستي - pre consonantal والكلمات المصدرة بلا نحو: لاجاني (٨٨).

وقد سجل في معجمه كثيراً مما سبق إليه السلفويون مثل الخولي والفهري وغيرهما، كما سجل مصطلحات أخرى مثل فوأسناني supra - dental من (بين + أسنان + ي)، وضفموي intra - oral من (ضمن + فم + ي)، ودومزماري sud - glotta من (دون + مزمار + ي).

تعدد طرق نقل المصطلح الأجنبي

المصطلح الأجنبي		من ثروت أوبنشرجنا		أدب جزئي		أدب	
phoneme	شعاع صوتي	شعاع صوتي	شعاع صوتي	شعاع صوتي	شعاع صوتي	شعاع صوتي	شعاع صوتي
allophone	ألفونيم	ألفونيم	ألفونيم	ألفونيم	ألفونيم	ألفونيم	ألفونيم

- (١) يضم القوسان () عبارة تحليلية يراد بها تعريف المصطلح أو شرحه، وقد نجىء وحدهما فتكون مصطلحا، أو مصحوبة بالمصطلح المختار فتكون مرادفة له.
- (٢) يستخدم المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات العلامة - إذا تعددت المقابلات العربية ويفضل أولها، أما معجم المصطلحات اللغوية للعلبي فيذكر المصطلح المختار أو لا بإزاء المصطلح الأجنبي، ثم يذكر المصطلحات المرادفة له - إن وجدت - في السطر التالي.

الاختلاف في اختيار جذر المصطلح المشتق وصفته

Ocillograph	Kymograph	Spectrograph
مرسّم موجز (رأس موجز) الذبذبات	موجز جهاز الكيموجراف	المرسّم مرسّم الصوت
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف
مختار رأس الموجة الصوتية	مختار رأس الموجة الصوتية	مختار جهاز رسم الأطياف

من الجدول السابق نتبين:

- ١- أن اللغويين يختلفون في الجذر المشتق منه اسم الآلة، فالمعجم يشتق مطياف من (ط ي ف)، وموجز من (م وج)، ومهزاز من (هـ ز ز). وقد اعتمد في الاشتقاق على الجزء الأول من الكلمة المركبة - Spectro - Kimo - , Ocillo - ، على حين يشتق الآخرون من الجزء الثاني وهو graph - .
- ٢- أنهم يختلفون في صيغة المشتق، فبعضهم يختار اسم الفاعل راسم، والآخرون يختارون اسم الآلة.
- ٣- أن الذين اختاروا اسم الآلة يختلفون في صيغها، فبعضهم يستخدمون مفعول، والبعض مفعلة.

الاختلاف بين المصطلح التراثي والجديد

المصطلح العلمي	المصطلح الأجنبي	تجمع للمعجم	أنيس	فريش	نساء	أيوب	مختار	هير	فتح	لا	عسكري	مصلوح	بشر
شديد	plosi ili expl. su occlusive sug	انفجاري (٢٠)	شديد	شديد	شديد	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري وقفي
رخو	fricative constructive spirative	انفجاري	رخو	رخو	رخو	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري	انفجاري

١- يتعدد المصطلح الأجنبي المرادف للمصطلحين العربيين: شديد ورخو، على النحو الموجود في الجدول والمستخرج من المؤلفات الصوتية أو من المعاجم النغوية.

٢- يؤثر بعض اللغويين استخدام المصطلح التراثي، فالدكتور أنيس والقرمادى ونعام يستعملون المصطلح (شديد) ليشمل مجموعة من الأصوات ينحسب معها مجرى الهواء انحباساً تاماً، ثم يطلق سراح المجرى فجأة فيندفع الهواء محدثاً انفجاراً، على حين يؤثر آخرون كالدكتور بشر ومختار وهليل... إلخ المصطلح الجديد (انفجاري أو وقفي)، وهؤلاء وهؤلاء متفقون على أن الأصوات الشديدة أو الانفجارية هي: الباء والثاء والذال والطاء والضاد والكاف والقاف والهمزة، ويصرح القرمادى بأن ما يعنيه القدماء بالصوت الشديد هو ما يعنيه المحدثون بالمصطلح occlusive، وقد استبعد منها الضاد، كما فعل القدماء، وجعلها من الأصوات الرخوة، ويذكر الدكتور بشر أن القدماء ذكروا من بين الأصوات الشديدة الجيم وليست كذلك، كما لم يذكروا الضاد وهي منها، وحكم المحدثين في هذين الصوتين صادر من نطقنا الخالي الذي ربما يختلف عن نطق القدماء كما سجلوه في كتبهم.

٣- وكذا يستعملون المصطلح رخو لمجموعة من الأصوات بضيق معها مجرى الهواء بحيث يحدث عند خروجه احتكاكاً مسموعاً، على حين يؤثر آخرون المصطلح الجديد (احتكاكي) لنفس المجموعة، والأصوات الرخوة أو الاحتكاكية هي: الفاء والثاء والذال والطاء والسين والشين والزاي والصاد والحاء والهاء والعين والغين والهاء.

هذا ولبعض الباحثين تفرعات على المصطلح الأساسي: انفجاري أو احتكاكي، اقتضت استعمال مصطلحات فرعية، وراجع في ذلك الدكتور أيوب ومختار ومصلوح.

الهوامش

- (١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص ٥.
- (٢) (٣، ٢) السابق ص ٦.
- (٣) (٤، ٣) السابق ص ٨، ٩.
- (٤) Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (٥) (٦) وافي (د. علي عبدالواحد) علم اللغة، ص ٢٤٤.
- (٧) انظر: المسدي (د. عبدالسلام) قاموس اللسانيات، البكوش: (د. الطيب) مفاتيح الألفية، جورج موان (ترجمة).
- (٨) بن مراد (د. إبراهيم) المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية عدد (٨) ص ٧٠٦.
- وانظر أيضاً في الخصائص المشتركة بين اللفظ العام والخاص ١٦، ١٧.
- (٩) فيليب (هـ) اللغة والمهن: اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٠) Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (١١) فيليب (هـ) اللغة والمهن، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٢) انظر: ابن فارس (أحمد) الصحاح: تحقيق السيد صقر، ص ٨٩. وانظر أيضاً في ٩٠ - ٩٢، والأبباري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٤، ٥.
- (١٣) الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل النحو، ص ٤٨.
- (١٤) السابق، ص ٤٨.
- (١٥) الأبباري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٥، ٦.
- (١٦) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦ - ٩٠.
- (١٧) انظر: هليل (د. حلمي): دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، ص ٣٠٣.
- (١٨) انظر: Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics
- (١٩) انظر: فيليب (هـ) النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. هليل ود. مصلوح، ص ١٢٥ - ١٣٦.
- (٢٠) انظر: Crystal, Linguistics, p.p. 91, 92
- (٢١) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٣.
- (٢٢) الأبباري (كمال الدين) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٢٣.
- (٢٣) الهاشمي (د. التهامي الراجحي) كيفية تعريب السوابق واللواحق، اللسان العربي، مجلد ٢١، ص ٧٢، ٧٣.
- (٢٤) الفهري (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٣٩٩.
- (٢٥) فندريس: اللغة ص ٣٠١.
- (٢٦) السابق: ص ٣٠٠ - ٣٠١.

- (٢٧) فيلبر (ع): اللغة والمهن ص ١٤١.
- (٢٨) السابق : ص ١٤١.
- (٢٩) السابق: ص ١٤٠.
- (٣٠) المسدي (د. عبدالسلام)، قاموس اللسانيات ص ٤٤.
- (٣١) عبدالعزيز (د. محمد حسن) التعريب بين القديم والحديث.
- (٣٢) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٤٨.
- (٣٣) البعلبكي: (د. رمزي) معجم المصطلحات اللغوية. ص ١٢، ١٣.
- (٣٤) السمران: (د. محمود) علم اللغة ص ٢٨، ٣٠.
- (٣٥) انظر: معجم المصطلحات اللغوية لبعلبكي.
- (٣٦) الفهري (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٣٧) عزيز (د. يونس) محاضرات في علم اللغة العام، لدى سوسير (ترجمة).
- (٣٨) انظر مثلا: Dictionary of Language uage and Linguistics
- (٣٩) الخملوي (أحمد) شذا العرف في فن الصرف ص ١٣٠.
- (٤٠) الخولي (د. محمد علي) معجم علم اللغة النظرى. ص ٢٧٨.
- (٤١) الهاشمي (د. النهامي الراجحي) معجم الدلالة، اللسان العربي العدد ٢٤، ص ١٥٦-١٥٧.
- (٤٢) السابق. ص ١٦١.
- (٤٣) السابق: ص ١٦٠.
- (٤٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١١٦ - ١٢٠، والتعريب بين القديم والحديث ص ٢٠٦ - ٢١٠.
- (٤٥) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٣١، ٣٢.
- (٤٦) حسين (د. محمد كامل) متنوعات جد ٢ ص ٢٢١.
- (٤٧) انظر: المسدي، قاموس اللسانيات ص ٣٣، ٣٤.
- (٤٨) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية في صوغ المصطلحات الطبية، البحوث والمحاضرات ٢٧/ ٥٢، ٥٣.
- (٤٩) السيوطي (جلال الدين) المزهج جد ٢ ص ٤، طه عيسى الباي الحلبي.
- (٥٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١٥٣.
- (٥١) الفهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٢) السابق : ص ٤٠٥.
- (٥٣) الهاشمي (د. النهامي الراجحي) معجم الدلالة ص ١٦٦.
- (٥٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ١٣٣ - ١٤٦.
- (٥٥) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) القياس في اللغة العربية ص ١٧٨.
- (٥٦) الفهري. اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٧) الهاشمي: معجم الدلالة، ص ١٦٨، ٢٣٢.
- (٥٨) الفهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.

- (٥٩) الحملأوى: شذا العرف ص ٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/٤٩٦.
- (٦٠) انظر: هليل الصورتيات (مرد المصطلحات)، والنهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والحولى: الأصوات اللغوية، ص ٣٦.
- (٦١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/١٤٩.
- (٦٢) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٦٣) الحملأوى: شذا العرف ص ٩٦.
- (٦٤) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والهاشمي: معجم الدلائلية ص ٢٤٥.
- (٦٥) عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ٢٠٨ - ٢١٠.
- (٦٦) الهاشمي: (د. التهامي الراجحي) معجم الدلائلية ص ١٦٩.
- (٦٧) المسدي: قاموس اللسانيات ص ١٢٨، ١٦٢.
- (٦٨) النهري: اللسانيات واللغة العربية.
- (٦٩) الهاشمي: معجم الدلائلية ص ٢٣٨.
- (٧٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) سوسير رائد علم اللغة الحديث ص ١٦٥.
- (٧١) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٩٢.
- وهليل: دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللسانى ص ٣٠٨.
- (٧٢) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية ص ٥٠.
- (٧٣) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٢٨.
- (٧٤) حسان (د. تمام) منابع البحث فى اللغة ص ١٩٤.
- (٧٥) السمران: علم اللغة ص ٢٩.
- (٧٦) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.
- (٧٧) حسان (د. تمام) منابع البحث فى اللغة ص ١٢٠، ١٢٦.
- (٧٨) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧٣.
- (٧٩) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٧٦.
- (٨٠) أيوب (د. عبدالرحمن) اللغة والتطور ص ١٠٠، ١٠٤، ١١٤.
- (٨١) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٨٢) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٧٦. وانظر المصطلحات فى مواضعها من القاموس.
- (٨٣) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) التحدث فى اللغة العربية، ص ١٩، ٢٠، ٢٤.
- (٨٤) السابق: ص ٥٣.
- (٨٥) الحولى (د. محمد على) معجم علم اللغة النظرى، ص ١٣٥، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٢٣.
- (٨٦) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٨٧) الهاشمي: معجم الدلائلية ص ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٥. وانظر: التحدث فى اللغة العربية ص ٥٨، ٥٩.
- (٨٨) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.

المراجع العربية والمترجمة

- أبركرومبي (ديفيد)
- مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق د. محمد فتوح، دار الفكر العربي ١٩٨٨.
أنيس (د. إبراهيم)
- الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ط ٤، ١٩٧١.
أيوب (د. عبدالرحمن)
- اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط ٢، ١٩٦٨.
- الكلام: إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤.
باكلا (د. محمد حسن) وآخرون
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان ١٩٨٣.
بشر (د. كمال)
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف ١٩٧٥.
بن مراد (د. إبراهيم)
- المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية، عدد ٨ تونس.
البليكي (د. رمزي)
- معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠.
حسان (د. تمام)
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣.
حجازي (د. محمود)
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ١٩٩٣.
الحمزاوي (د. محمد رشاد)
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، اللسان العربي، مجلد ١٨.
- المصطلحات اللغوية، حوليات الجامعة التونسية ١٩٧٧.
حسين (د. محمد كامل)
- متنوعات، مطبعة مصر، د. ت.
الخولي (د. محمد علي)
- الأصوات اللغوية، مكتبة الحفريجي، الرياض ١٩٨٧.

- معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ١٨٩٢.
- السعران (د. محمود)
- علم اللغة، دار الفكر العربي، ط ٢، ١٩٩٢.
- شاني (عبد السلام)
- معجم علوم اللغة، اللسان العربي، مجلد ١٥، ١٩٧٧.
- عبد العزيز (د. محمد حسن)
- مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربي ١٩٨٣.
- التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربي ١٩٩٠.
- القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي ١٩٩٥.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي ١٩٨٩.
- النحت في اللغة العربية، دار الفكر العربي ١٩٩٠.
- الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي ١٩٩٢.
- عمار (د. أحمد)
- المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٨.
- دعوة إلى التزام خطة منهجية في تعريب المصطلحات، البحوث والمحاضرات دورة ٢٧ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- عمر (د. أحمد مختار)
- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الفهري (د. عبدالقادر الفاسي)
- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥.
- المصطلح اللساني (معجم) اللسان العربي، مجلد ٢٣، ٢٤.
- فيلير (هلموت)
- النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. محمد حلمي هليل، د. سعد مصلوح، مجلة المعجمية، عدد ٢، تونس ١٩٨٦.
- اللغة والمهن - اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، ترجمة د. حلمي هليل، د. سعد مصلوح، اللسان العربي، مجلد ٣٣، ١٩٨٩.
- القاسمي (د. علي)
- المصطلحية: مقدمة في علم المصطلح، بغداد ١٩٨٥.

- كانتينيو (جان)
 - دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية صالح القرماعى، الجامعة التونسية
 ١٩٦٦.
 المبرج (برنيل)
 - الصوتيات، ترجمة د. حلمى هليل. معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥.
 المسدي (د. عبدالسلام)
 - قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤.
 مصلوح (د. سعد)
 - دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.
 الملائكة (د. جميل)
 - المصطلح العلمى ووحدة اللغة العربية، اللغة العربية والوحدة العربية، مركز دراسات
 الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
 - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس ١٩٨٩.
 موني (جورج)
 - مفاتيح الألسنة، ترجمة الطيب البكوش، تونس ١٩٨١.
 الهاشمى (د. التهامى الراجحي)
 - كيفية تعريب السوابق واللاحق، اللسان العربى، مجلد ٢١.
 - معجم الدلالات، اللسان العربى. مجلد ٢٤، ٢٥، ١٩٨٥.
 هليل (د. محمد حلمى)
 - دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللسانى فى الوطن العربى، ضمن (تقدم اللسانيات فى
 الأقطار العربية) إصدار: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، دار الغرب الإسلامى،
 ١٩٩١.
 - المصطلح الصوتى بين التعريب والترجمة، اللسان العربى، مجلد ٢١.
 وافى (د. عالم عبدالواحد)
 - علم اللغة - المطبعة السليبية، الطبعة الأولى، ١٩٤١.
 ياكوسون
 - الفونولوجيا وعلم الألفاظ، ترجمة: هيئة تحرير مجلة الفكر العربى، العدد ٨ - ٩،
 ١٩٧٩.

المراجع الأجنبية

- Crystal, Linguistics, penguin Books, 1968.
- Hartmann. and stork, A Dictionary of L. anguage and Linguistics, London , 1987.
- Mario - pei and Frank Gouynor, A Dictionary of Linguistics, New yourk 1954.

الأستاذ الدكتور تمام حسّان مُؤصَّلاً للتراث اللغوى

أ.د. محمد خليفة الدثاع

جامعة قاريونس، بنغازى، ليبيا

التحقت بكلية دار العلوم جامعة القاهرة خلال العام الجامعى 1970/69 م طالباً بالسنة التمهيدية للماجستير، وما زلت أذكر أن مراتب الكلية الأستاذ عبد المجيد كلفنى - إنعاماً لإجراءات قبولي - بالدخول على وكيل الكلية. وكان يومها الأستاذ الدكتور تمام حسّان، عرفته لأول مرة رجلاً، فيه من الصميد سمرته. ومن القاهرة دمايتها. ومن العلماء تواضعهم. ولكننا لم نحظ في تلك السنة بحاضراته لأنه أثار علماء كان يُجلُّهم ليقوموا بهذه المهمة، فقام بالتدريس لنا العلماء الأعلام الأستاذ العلامة على النجدي ناصف، والأستاذ الشيخ عطية الصوالحي، والأستاذ الدكتور عبدالله درويش، رحمهم الله.

وبعد اجتيازنا تلك السنة بتفوق، والحمد لله، أصبح الأستاذ الدكتور عميداً للكلية فتشبهت أن أعمل بإشرافه لكثرة التزاماته. ولكن الإخوة الأفاضل الدكتور محمد عيد والأستاذ أحمد إبراهيم والأستاذ الدكتور أسين السيد نصحوا لى بأن أتصل بالأستاذ الدكتور تمام حسّان لإعداد رسالة الماجستير بإشرافه.

استعنت الله وتقدمت إليه وطلبت منه ذلك ورجوته بالحاح، فقبل بكل رحابة صدر بعد نقاش مقتضب عرف من خلاله استعدادى وتقديرى واتجاهاتى فى البحث، ثم كلفنى فى مقابلة أخرى بعد أسبوع بإعداد موضوع حول (دور الصرف فى منهجى النحو والمعجم) وتم ذلك، وأنجزت الرسالة ونوقشت بإشرافه يوم 25 / 10 / 73 م . وقد عشت خلال هذه السنوات الثلاث فى فيض علم اعترفت منه بكل نهم وصاحبه غير ضان عليها بنتاجه..

كان الأستاذ الدكتور يبنى أبناءه لبنة لبنة، فقد شعرت وأنا بحابيه أننى دخلت مرحلة التشذيب والصقل، والإحاطة بالقدرة على توظيف المعلومة وتوثيق النص وسبك العبارة، وما زلت أذكر أننى احتجت أثناء البحث إلى ملزمة من كتابه الذى لم يُطبع آنذاك «اللغة العربية معناها ومبناها» فسلمها لى بخط يده قبل أن تطبع.

وقد وقفنا من خلال منهجة فى تناول اللغة ونصوصها على ممالك أدركناها فيما بعد،

ونستطيع تلخيصها الآن في نقاط تفضي كلها إلى نتيجة واحدة وهي أن الأستاذ الدكتور تمام حسان يعد مؤصلاً للتراث العربي.

١- نلمح في كتبه - «مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، اللغة العربية معناها ومبناها، الأصول» - أنه يبحث دائماً عن تلك الحلقة التي عدها كثير من الباحثين مفقودة، وهي ربط التراث النحوي واللغوي العربي بالنظريات الحديثة، وهذا يعد تأصيلاً فوق كونه اعتراضاً برصيد هذه الأمة، فلو قارنا مثلاً بين كتاب اللغة «لجيمس فندريس» ومناهج البحث في اللغة للأستاذ الدكتور تمام حسان لأدركنا أن هدف «فندريس» إيضاح المستويات الوظيفية للغة (عموماً) وإن كان التركيز أحياناً على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو اللاتينية، أما الأستاذ الدكتور تمام حسان فهدفه توظيف الأمثلة والنصوص العربية لتتلاءم مع هذه النظرات وتلك النظريات، ويكفي أن نعلم أنه نشر مقالاً في مجلة اللسانيات بالمغرب تحدث فيه عن مناهج التأليف في النحو العربي. وكان مدار المقال نظرية تشومسكي حول النحو التحويلي وجذورها عند ابن مالك.

٢- تحصل الأستاذ الدكتور تمام حسان - كما نعلم - على مؤهله العلمي «الدكتوراه» من بريطانيا مع مجموعة من الأساتذة الأفاضل...، ولكن بعض العائدين في تلك الحقبة - العقد الخامس والسادس من هذا القرن - كانوا مشبهين بنظريات حديثة ومفاهيم لغوية متجددة، فحاولوا تسجيل صدى ذلك في آثارهم ومؤلفاتهم، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان عباد وهو أكثر قناعة بقديمنا الخالد، وأشد إصراراً على تبنى المتون والحواشي، ومحاولة إبرازها ببراع العالم الكفء، وأسلوب الباحث المدقق، فتحدث في كتبه عن الرتبة والضمائم السياقية والقرائن النحوية (المقالية والمقامية) والإسناد، وعبر عن أبواب مثل الحال والتمييز والاستثناء بمصطلحات لا تخرجها عن معايير استعمالها في كتب التراث، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما حاول اقتناص المصطلحات العلمية من بطون الكتب وثنايا المطولات، فيقف عند تعبير السيوطي (الإعراب المستوي)، ويبين وجهة نظر الفاكهي في شرحه على القطر في الإعراب التقديري...، ويوضح مقصود ابن مالك في قوله:

بنا فعلت وأنت ويا افعلى

ونون اقبلن فعل ينجلي

وعلاقة ذلك بالمبنى والمعنى والعلامة، ويخرج بنتيجة حاسمة هي: «إن اللغة العربية تعبر بصيغة الفعل عن الشخص»^(١).

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٢.

ثم يتحدث عن الشخص في النحو العربي ويرى أن الشخص في النحو العربي أوضح ما يكون في الضمائر، ولذلك جاز لنا أن نقول:

من يقوم من يقومان من يقومون

وتحدث كذلك عن النوع، وفرق بين الذكر والأنثى في الطبيعة والتذكير والتأنيث في النحو، وعن الزمن، ولاحظ أن الزمن النحوي غير الزمان الفلكي. وناقش العدد ورأى أن العدد الحسابي لا يعبر عن العدد النحوي... وقد استقى معظم أمثله من القرآن الكريم، وخرج بنتيجة وهي أن النص القرآني الكريم يعبر عن هذه المعاني النحوية أوضح تعبير، فنجد في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وقوله جلّ وعلا ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا﴾ وقوله عزّ شأنه ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ وإذا جاءك المؤمنات ﴿وَأَمْسَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ دليلاً على جودة التركيب في اللغة العربية حسب المعايير التي يشهدونها الآن.

٣- وقد يتحامل الأستاذ الدكتور تمام حسان على الذين عقدوا مسائل النحو والصرف، ونلاحظ ذلك في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ولكنه تحامل دافعه الغيرة على لغة القرآن والعرب. وسحقه الحشية من أن يلبس بهذه اللغة ما ينفر أهلها منها فيزدادون البعد وتنسج الهوة، فهو لا يتبل التعقيد في التقعيد، وتضييق دائرة اللغة بإخضاعها لتقايس بُعد الخارج عنها مارقاً، لأنه يرى في ذلك إكراهاً للغة، ويدلل على ذلك بحادثة طريفة وقعت لدرس مع مفتش اللغة العربية في الأرياف المصرية، إذ وجد المفتش عند دخوله الفصل المدرس قد كتب: جمع لحم: لحوم، فرفع المفتش صوته عالياً أمام التلاميذ وكأنه ظفر بطائل: من أين جئت بهذا الجمع يا أستاذ؟! فرد الأستاذ على الفور: من القرآن الكريم، فهت السيد المفتش ولم ينس بكلمة.

وكان هدف الأستاذ الدكتور تمام حسان دائماً الوصول إلى نتيجة من خلال البحث هدفها التأكيد على وجوب الإحاطة بمناهج بحث العلوم العربية حتى نسلك بها المسلك الوصفي، وسنجد في النصوص والأمثلة صدى وجذوراً لهذا المسلك، لأن الشعب في التقعيد وتعليل الظواهر اللغوية على المستوى القياسي والجدلي مرحلة لا تعبر عن أصالة البحث اللغوي.

٤- عالج الأستاذ الدكتور تمام حسان نظرية العامل علاج العالم المدقق والساحر الموثق، فحاول البحث عن ضمايم تتعلق بقرائن الأستاذ والرتبة والسياق في مسائل كثر حولها التأويل المبني على الافتراض.

فلو حاولنا الوقوف على المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَلَوُّوا عِذَّ النَّبِيِّ وَالْحِجَابِ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلَاهُ تَفْصِيلاً﴾ احتجنا إلى تقدير الإعراب في «كل» بالنصب أو بالرفع، أي على

العطف أو الاشتغال أو الاستئناف، هنا يبرز سؤال الأستاذ الدكتور تمام حسان: لماذا نلجأ إلى التقدير في حالة الاشتغال ونعتبر جملة «فصلناه» المذكورة لا محل لها من الإعراب وهي العماد في المعنى؟

نلاحظ - إذن - أن وجود الضمائم السياقية بغنى عن التقدير المتعسف.

ويختلف الأستاذ الدكتور تمام حسان هنا عن «ابن مضاء» مثلاً، لأن ابن مضاء دعا إلى وجوب حذف مسائل قد يستغنى النحوي عنها، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان اقترح البديل لتحليل الظاهرة النحوية، ويختلف أيضاً عن «إبراهيم مصطفى» الذي دعا إلى تغيير مصطلحات تتعلق بعلامات الإعراب دون الخوض في تحليل العبارة أو التركيب، فإذا أطلقنا على الضمة «علم الإسناد» وعلى الكسرة «علم الإضافة» وعلى الفتحة «دليل الحقة»، كنّا نهدف إلى تغيير مصطلحات ألفها النحويون واللغويون، وربما أحدث تغييرها أو دعاوى تغييرها ربكة في المنهج وخلالاً في أسلوب التعامل مع النص. وهذا ما حدث فعلاً، فقد أثار «إحياء النحو» ضجة كبرى بين الأزهر والدراعمة^(١).

ولكن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان يأخذ المسائل اللغوية بالرفق والمؤانسة، فيكون دائماً محللاً للقرائن التي تفضي إلى المعنى الذي تدعى معه العلامة الإعرابية، فلو قلنا مثلاً:

كم بجود متلف نال العلا

وبخيل بخله قد وضعه

لا يستقيم معنا المعنى عندما تجذب [بجود (متلف)] فتجرها، لأن الجود لا يوصف بأنه متلف، لا بد إذن من رفعها فنقول: [كم بجود متلف].

ولو قلنا:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد

لوجدنا أنفسنا مضطرين لرفع (بنائنا) على الابتداء، ولا نستطيع جرهما بالعطف، لأن المعنى لا يستقيم.

وإذا قلنا:

والاسم منه معرب ومبنى

لشبهه من الحروف مدني

لتحتم تعليق (لشبهه) بـ (ومبنى) فقط، لأن الإعراب لا يكون لشبهه من الحروف مدني.

(١) ينظر «إحياء النحو»، و«النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» لمحمد عرفة.

فالقرائن في رأي أستاذنا الدكتور تمام حسان تنضاف لخدمة المعنى داخل الباق، فلو
أعربنا (أمير) في قول أبي تمام:

لقد تركت أمير المؤمنين بها

للنار يوماً دليل الصخر والخشب

مفعولاً به لـ (تركت) لاختل المعنى، وأصبح المتحدث عنه في عداد المحروقين، فيلزم أن
يكون منادى، أي: (يا أمير المؤمنين).

وقد سجل الأستاذ الدكتور تمام حسان في هذه المناسبة ملاحظة جديرة بالاهتمام، فكانت
مدخلاً للوقوف على منهج ابن مضاء، وتتلخص في تأثير ابن مضاء بالنزعة الظاهرية السائدة
في وقته، فتجد أحكامه مبنية على ظاهر النص، وظاهر النص لا يفضى دائماً إلى نتائج
حاسمة.

هـ - عرض الأستاذ الدكتور تمام حسان لبعض القضايا بالنقد، وأحياناً بالنقض، ولكن
مدار هذه القضايا كلها منهج البحث لا النصوص، فيرد على النحاة مثلاً تقسيمهم الكلام إلى
اسم وفعل وحرف، لأن النحاة لم يذكروا ركائز هذا التقسيم ومعتمده، ويحاول الاجتهاد في
تقسيم الكلام إلى اسم + فعل + ضمير + أداة... وهو بهذا لم يخرج عن النصوص، ولم
يقدم فيها، ولكنه نقد منهج النحاة في التأليف والتحليل، فذكر أن هذا التقسيم كان مبنياً
(على أسس لم يذكروها لنا - وربما لم يعوها هم أنفسهم - وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم
إلى اسم وفعل وحرف)^(١).

نلاحظ من خلال هذا العرض أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان مؤصلاً للتراث العربي
في مجال البحوث اللغوية، وأنه يملك ميزة قد يفقدها غيره تتمثل في خلفيته التراثية التي
كانت له، وجاء في جو تنصارع فيه الثقافات، فقد كان محصناً خلال دراسته بالقرآن الكريم
ولسانه العربي المبين، وكان زاده المنظوم والمنثور من شعر ومنظومات وخطب ومواعظ وحكم
وأمثال، وتنجلى في قدرته على استيعاب النظريات اللغوية الحديثة وتوظيفها ليخرج بعد
ذلك بحثاً أصيلاً ومبتكراً في الوقت نفسه^(٢).

وأخيراً أريد أن أختتم هذه السطور بعبارة ذكرتها في كلمة شكر سجلتها في رسالتي
للماجستير وهي: «وكل الذي أريد قوله: إنني أتمنى أن أكون جزءاً منه».

وأذكر أنني التقيت به في مؤتمر الألسنة بتونس سنة 1978م فقال لي: الحمد لله، إنني أرى
طلابي يشاركون في مؤتمرات دولية، وقد أصبحوا زملائي...

ونحن نعترف دائماً بأننا طلابه.

(١) مناهج البحث في اللغة، ص 196.

(٢) راجع كتابنا: دور الصرف في منهج النحو والمعجم، (التمهيد).

المراجع

- ١ - إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. طه لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧م.
- ٢ - ثام حسان (دكتور) الأصول. اللغة العربية معناها ومبناها. اللغة بين المعيارية والوصفية. مناهج البحث في اللغة.
- ٣ - ابن مالك. الألفية وشروحها.
- ٤ - ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ٥ - محمد خليفة الدناع (دكتور). دور الصرف في منهجى النحو والمعجم. منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م..

النص المعجمي في المولدات والأعجميات:

حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً

أ.د. محمد رشاد الحمزاوي (تونس)

كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس

١. المدخل:

لقد زودتنا المعجمية الحديثة^(١) بتصورات ومفاهيم كثيرة ومتنوعة^(٢) لم تخرق إلا قليلاً جدار النظرة المعجمية الوصفية التاريخية العربية المنبذة بهذا الموضوع^(٣) والمركزة بالخصوص على صناعة المعجم، متجاهلة المقاربات المعجمية الدولية وما وفرت للدارسين من رؤى تؤسس للمعجمية علماً مستقلاً ومجمعاً بحراً تصب فيه كل العلوم اللسانية من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية، وما وراءها من قراءات بنوية ووظيفية وتوليدية... إلخ.

والملاحظ في هذا الشأن أن أزمة المعجم العربي التي برزت في عصر النهضة والتي أشار إليها الكثيرون ومنهم - على سبيل الذكر - أحمد فارس الشدياق^(٤)، وأوغيست فيشر^(٥)، ومصطفى الشهابي^(٦)، ومجمع اللغة العربية^(٧)، تكفي لأن تحتم ضرورة التأسيس تأسيساً جديداً للعلم في مستوى التنظير والتطبيق بالاعتماد على الدراسات الدولية الرائدة

(١) ونعني بها ما يدعى بالفرنسية والإنكليزية Lexicologie - Lexicology وهي تختلف عن صناعة المعجم Lexicography - Lexicographic.

(٢) محمد رشا الحمزاوي: «من قضايا المعجم قديماً وحديثاً»، تونس - بيروت ١٩٨٦، حيث تعرض لأهم تلك المفاهيم الحديثة.

(٣) حسين نصار: المعجم العربي: نشأته وتطوره، جزء ١ - القاهرة ١٩٨٨، حيث يعرض لمناهج المعجمية الوصفية التاريخية.

(٤) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس - مطبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ. وقد أخذ أغلب آرائه من «إضاءة الراوس وإضافة الناموس» لأبي عبد الله بن الطيب الفاسي الشراكبي. نشر دار فضالة بالحمدية - المغرب.

(٥) أوغيست فيشر: المعجم اللغوي التاريخي (نموذج)، القاهرة ١٩٦٧، يعرض فيه بالخصوص للنظريات المعجمية المقارنة والتاريخية.

(٦) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق ١٩٦٥، انظر بالخصوص ص ٣٣ وما بعدها.

(٧) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨، ص ٤٩١ - ٥٣٦.

وبالخصوص على المحاولات التي بذلها لسانيون عرب معاصرون ومنهم تمام حسان^(١)، وإبراهيم بن مراد^(٢)، وعبدالقادر الفاسي الفهري^(٣)، ومحمد رشاد الحمزاوي^(٤)، وعلي القاسمي... إلخ^(٥). فالذهنية العربية المعجمية ما زالت مشدودة في مستوى التطبيق بالخصوص إلى المعجم التراثي ومقاييسه، وبالتالي ظلت تواجه قضايا معجمية حديثة^(٦) في نطاق نموذج قديم مثلها مثل الطيب المعاصر الذي يصر على معالجة أسقام زمانه بالاعتماد على معارف وعلم زمان. إن المعجم العربي المعاصر سواء العام منه أو المتخصص، وسواء الأحادي اللغة منه أو المتعدد اللغات لم يضيف من حيث رصيده وبنية شيئاً يعتبر لسابقه التراثي، فلم يعتبر رأى من قال: لو كان الكلام يعاد لنقد، ولم يستفد من مقاييس ومعايير المعجمية الدولية التي حققت نقلة نوعية كادت أن تكون ثورية في مستوى صناعة المعجم باعتباره وسيلة معرفية وثقافية وحضارية تؤدي وظيفة أساسية، فأنثرت ثرائها بإرث جديد وشرفته بالامتداد والتواصل.

٢. القضية:

إن غايتنا من كل ما سبق أن نعلم عينة معجمية تشهد على ما أشرنا إليه وذلك من خلال قضية من أهم قضايا المعجمية الحديثة، ونعني بها قضية النص المعجمي. فهي لم تطرح قديماً^(٧) ولا حديثاً^(٨) بما فيه الكفاية، على ما لها اليوم من مقاييس ومعايير سنعرض للبعض منها؛ لأن النص المعجمي يستحق أن يبرز في حد ذاته مفهوماً جديداً أساسياً باعتبار أنه يختلف عن غيره شكلاً ومضموناً، ويحتاج إلى أن يقرأ قراءة فنية ومتنوعة لها أسبابها ومبرراتها اللسانية. ولقد رأينا أن ننظر إليه من زاويتين متلازمتين إحداهما نظرية والأخرى

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة - القاهرة ١٩٥٥.

(٢) إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - بيروت ١٩٨٥.

(٣) عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجم العربي: نماذج تحليلية - الدار البيضاء ١٩٨٦. وفيه يدرس المعجمية العربية من منظور توليدي.

(٤) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم العربي - إشكالات ومقاربات - تونس ١٩٩١.

(٥) علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم - الرياض ١٤١١ هـ.

(٦) محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي السابق ص ٢٩٧-٣٠٨. حيث نعرض لنسبات الترميز ونسبات السياق في المعجم العربي المعاصر، حيث نظمنا «مدخل» «يد» تنظيمياً يربط بين ثابته ومتحولها في المعجم.

(٧) نعرض للقضية إجمالاً ابن فارس في المقاييس وابن سيده في المحكم، دون التأسيس والتطبيق لها بوضوح.

(٨) يمكن أن نجد لها آثاراً في مقدمة (أقرب الموارد) لسعيد الشرتوني.

تطبيقية، انطلاقاً من مدخل الناء: تقديرًا وتكريماً للسانى العربى الكبير تمام حسان، لما قام به من جهد وجهاد لتصبح اللسانيات علماً من علوم العربية وأساليبها الرائدة، ولما قدم لنا من جليل الأعمال الحسنة الثابتة التى أنارت لنا الطريق.

ولقد حصرننا دراسة النص المعجمى فى حفل المولدات والأعجميات من حرف الناء المذكور لأنه يطرح قضية أخوار بين الثقافات وما نوحى به، من خلال المعجم، من أخذ وعطاء يكونان على قدر مكانة اللغتين أو اللغات المتعاملة وعلى مستوى منزلتها من الريادية والتبعية، واخترنا تلك المولدات والأعجميات من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية لأنه يمثل محاولة علمية جماعية عربية طمحت إلى وضع معجم عربى عام مخصص للمتقنين المعاصرين. يدعو إلى معادلة صعبة مفادها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية بحاجات العصر، وذلك من أجل غاية أصعب تتلخص فى الإحاطة حسبما أمكن بالخطاب العربى ماضياً وحاضراً، فى استقراره وفى استنفاره^(١) اللذين لم يكتب لمعجم عربى سابق أن وفق بينهما بما يتفق ومعايير المعجمية الدولية الحديثة. فكيف سنوفق إلى تبليغ هذه المجموعة من المعطيات المتشابهة المنتسبة إلى المعجمية كما نتصورها اليوم؟ المهم ليس أن نحيط بها بل أن ندرى لم وكيف طرحنا؟ وكيف يجب أن نطرح؟ وما هى المقاييس والمفاهيم التى يجب أن نعتد لبناء النص المعجمى المنشود ومنه التأسيس لذهنية معجمية عربية مشتركة حديثة؟

٣. المعالجة:

٣-١- المفروض فى كل نص أن يكون له عنوان أو ما شابهه، وعنوان النص المعجمى يتكون من «مادته» حسب تعبير القدماء ومن «مدخله» حسب المحدثين، وبالتالي تكون المداخل المعبرة عن المولدات والأعجميات المعنية بدراستنا عناوين متنوعة تتبعها نصوصها المعبر عنها قديماً «بالشرح» أو التفسير والمشار إليها اليوم «بالنص» أو «التعريف». ولقد أفادنا إحصائنا للعناوين/ المداخل فى حرف الناء أنها قد بلغت ٦٠ عنواناً / مدخلاً من مجموع ٥٤٠ مدخلاً تقريباً من مداخل الحرف المدروس، فتكون نسبة المولدات والأعجميات فى الوسيط كما يلى:

$$= \frac{60 \times 100}{540} = 11,11\%$$

(١) المفروض فى المعجم التوفيق مثل المعجم الوسيط أن يربط صلة الرحم بين الثابت والمتحول من اللغة باللذين عبر عنهما فى اللسانيات الغربية بالسكونية والديكرونية. والتوفيق بينهما صعب المثال على من لا يفهم بشروطهما.

- ٣-٢ ولقد وردت هذه النسبة المهمة من المولدات والأعجميات - المداخل حسب أنواع كثيرة نُصِّت عليها مقدمة الوسيط^(١)، وطُبِّق لها في متنه بالإشارة إليها بـرموز. فمن ذلك:
- (١) «مو»: «المولد وهو اللفظ الذى استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية» ومثاله^(٢):
- التَّخْتة: السبورة - ومقعد خشبي يجلس عليه التلاميذ (مو).
- (٢) «مع»: وهو اللفظ الأجنبي الذى غيَّره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب. وهو المعروف بالعرب. ومثاله:
- التير: الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف. (مع).
- (٣) «د»: وهو اللفظ الأجنبي الذى دخل العربية دون تغيير. ويسمى الدخيل ومثاله:
- تلفزيون: جهاز الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربية (د).
- (٤) «محدثة»: «اللفظ الذى استعمله المحدثون فى العصر الحديث وشاع فى لغة الحياة العامة». ومثاله:
- التَّحْتَرَبَة: طبقة التراب التى تكون تحت التراب، أى تحت ما يتناوله المحراث من التربة الزراعية. (محدثة).
- (٥) «معج»: «اللفظ الذى أقره مجمع اللغة العربية». ومثاله:
- التيار: حركة سطحية فى ماء المحيط تتأثر بأجهايات الرياح، وتنقل المياه الدافئة إلى المناطق الباردة وبالعكس. (معج).
- (٦) تركية^(٣). ومثاله:
- النكية: رباط الصوفية (تركية).
- (٧) «د.مع» ومثاله:
- الترزى: الخياط (دخيل معرب من درزى بالفارسية).
- (٨) التَّد: نقرة موسيقية (فارسية).
- ٣-٣ إن الرموز المعروضة وما وراءها، مفاتيح نوحى بمفاهيم مختارة ومقصودة شرعها
- (١) الرموز وتعريفاتها واردة فى مقدمة الطبعة الأولى للمعجم الوسيط.
- (٢) الأثلة المضروبة للمولدات والأعجميات مأخوذة من حرف التاء المدروس، من المعجم الوسيط.
- (٣) لم ترد فى مقدمة الوسيط وذكرت فى المتن.

واضعو المعجم لسد فراغات الرصيد المعجمي قديماً وحديثاً، وللإيفاء بحاجات عصور مختلفة، وهى تمثل تصورات لأنواع المولدات والأعجميات حسب ثلاثة اعتبارات فيها نظر، منها الزمنى القديم والحديث (المولد، المحدث، المعجمى)، والمتألف وصيغ العربية (المعرب)، والمتسلط عليها (الدخيل) فضلاً عن العرقى (تركية، فارسية). والملاحظ أنها عناوين أتت فى شكل ألفاظ مفردة تدعى اليوم «معجمات بسيطة» ج. «مُعْجَمَةٌ»^(١). وهى غالبية فى المعجم، ومن المفروض أن تكون اختياراتها ورموزها خاضعة لتقاييس مبررة، فهل وفى الوسيط بذلك؟ لا بالطبع؛ لأن المعجم الوسيط قد ادعى أنه معجم تواصل تعهد بربط صلة الرحم بين الماضى والحاضر وبين الثابت والمتحول، فهو يمت إلى الماضى بصلة وثيقة ويعبر عن الحاضر أصدق تعبيراً^(٢) فى مستوى رصيده العام. ورأينا أن هذا الرأى قابل للنقاش نظراً لما يستوجبه المفهوم اللسانيان المعجميان الثابت (السنكرونى) والمتحول (الديكرونى) من شروط ووجوه، لم يأت لها ذكر فى مقدمة الوسيط، ولا فى متنه بالخصوص. فعلى أى أسس اختار مداخل دون أخرى سواء فى المستوى القديم أو الحديث من حقول المولدات والأعجميات؟

لأشك فى أن نسبة ١١، ١١٪ من المولدات والأعجميات تفيد أن «باب الاجتهاد مفتوح فى اللغة كما هو مفتوح فى الفقه والتشريع»^(٣). إلا أن مفهوم الإحصاء الذى اعتمدها هنا - وهو ضرورى بالنسبة للمعجم عموماً وللمعجم التوفيقي خاصة - لم يخطر على بال أصحاب الوسيط لتقييم الاجتهاد المعنى كما وكيفا، يكفينا فى هذا الصدد أن نشير إلى أن الوسيط قد اعتمد على معايير ومقاييس لا تدعم النص المعجمى فى مستوى مداخله واختيارها؛ لأنها جاءت مبنية على تناقضات لم تسلم من التلقيق أحياناً. فمن ذلك أن:

١- مفهوم المولد فى القديم والحديث قضية اعتبارية. فضلاً عن أن مجمع اللغة العربية قد تجاوز معركة الفصح والمولد^(٤) بدعوته إلى المبدأ الذى يقول «ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(٥)، مما لم يطبق فى المعجم الوسيط، حرف التاء. لأنه لا يفرق بين المولد

(١) المعجمة هى الوحدة المعجمية الدنيا التى تعتمد عليها المداخل. ويعنى عنها فى الغرب Lexia.

(٢) إبراهيم مذكور: مقدمة الطبعة الأولى فى المعجم الوسيط.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه - مجلة مجمع القاهرة ٨ / ١١٠ - ١١٦ حيث اقنع المجمع بضرورة تجاوز هذه المعركة.

(٥) محمد رشاد الخسزوى: أصال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨ ص ١٨٣ وما بعدهما والقول لأبى عثمان المازنى برواية ابن جنى.

القديم والمولد الحديث، كما أنه يدرج في مفهوم المولد المعرب القديم الذي يصبح مولداً جديداً في العصور الحديثة، وذلك ما يشهد به مدخل التخت:

التخت: وعاء تصان فيه الشباب ج تخوت (مع) - مكان مرتفع للجلوس أو النوم. - وجوقة الموسيقيين والمغنين (مو): - من الزهرة: ما يحمل أوراقها (مو).

والملاحظ أن معناه الأخير يتناسب حسب منطق الوسيط للمحدث، أو للمجمعي.

٢- مفهوم المجمعي لا يستقيم على معيار واضح. فيمكن أن يكون مولداً، كما يمكن أن يكون معرباً ومجمعيًا. ويشهد بذلك:

- «التبغ: نبات من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخيناً وسعوطاً ومضغاً، ومنه نوع يُزرع للزينة» (مع).

- تراخوما: (الرمم الحبيبي): مرض معد يصيب الملتحمة والقرنية يميزه التهاب واحمرار الجريبات والسَّبل (مع). والملاحظ أن تراخوما تنسب لغوياً إلى الدخيل بقطع النظر عن المجمع واضعها.

٣- مفهوم الدخيل يختلط بالمعرب. ويشهد بذلك:

- الترياس: مزلاج من حديد يغلق به الباب من الداخل ج. ترائيس (د).

وهو يتناسب حسب رأينا للمعرب؛ لأن مفردة على وزن تفعّال ج تفاعيل، والمعرب أساساً ما اتفق مع أوزان العربية وتألف.

٤- مفهوم التركي أو الفارسي لا يحتاج إلى رمز يختص به، ويدخل تحت باب المعرب أو الدخيل محدثاً أو مجمعيًا، وإلا وجب إرجاع كل كلمة معربة أو دخيلة إلى لغتها الأصل الصريحة.

٥- المفاهيم السابقة معدومة، وكذلك رموزها التي لم تذكر أمام مداخل هي في الحقيقة غير عربية قد أغفل الوسيط أمرها. فمن ذلك - الترياق، التسلود، تموز، التنور، الثوراة، الترجمان... إلخ، وهي كثيرة لا تستقر على حال من الاضطراب.

والمطلوب أن تركز العناوين المداخل على ثلاثية نوعية - (١) العربي الفصيح (٢) المعرب (٣) الدخيل، مع وصف كل واحد منها بتقديم (ق) ومحدث (مع) ومجمعي (مع): لأن (١) و(٢) و(٣) مواصفات لغوية ثابتة، و(ق) و(مع) و(مع) مواصفات زمانية متحولة، وبالتالي نربط ولو شكلياً بين الثابت والمتحول في انتظار تحقيق ذلك في معجم أكثر نظاماً ودقة، مع

الإشارة إلى أن المداخل العناوين السائدة في المعاجم العامة هي المعجمات البسيطة التي تنافسها في المعاجم المتخصصة مداخل أخرى تدعى المعجمات المركبة والمعجمات المعقدة، وهي كثيرة في المعاجم التكنولوجية والفنية وتطرح قضية تنظيمها في النص المعجمي. ومنها على سبيل المثال:

نظام إذاعي متعدد الإرسال بتنظيم التردد^(١). وهذا المدخل يكون نسفاً^(٢) قائم الذات لا يمكن فصل مكوناته عن بعضها وإلا انعدم معناه. وهذه قضية ذكرت للتنبيه وأمرها غير ملحق في بحثنا هذا. (انظر العناصر المكونة للمدخل أو العنوان المعجمي بالشجر الملحق بهذا البحث). نستخلص من كل ما سبق أن مفهوم المدخل أو العنوان في النص المعجمي يطرح قضايا كثيرة ومتشعبة، ويحتاج إلى مقاييس ومعايير جديدة متناصفة لم نخطر على بال واضع المعجم الوسيط.

ولنأت إلى النص المعجمي المحض، وهو ما سماه القدماء «الشرح» أو التفسير ونسبه اليوم «التعريف». وهو نوع من التعليق على المدخل، تلتقي فيه أنواع من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والبلاغية، والأسلوبية في شكل نصوص متتابعة ومتناقضة فيها فن النثر، والشعر، والأمثال وأحكام، مما يجعل من النص المعجمي نصوصاً بل تناصت مخففة أو متوسطة، أو مكثفة^(٣). وكانت وما زالت موضوع معارك طاحنة، تشهد عليها استدراكات المعاجم بعضها على بعض. ولقد تجايبهت المعاجم العربية القديمة والحديثة في مستوى المعلومات والرصيد الذي حوته، وعلى ترتيبه، دون أن تطرح بوضوح نوعية النصوص أو التعريفات التي تؤيدها، لأنها لم تكن واعية بأهميتها. بالرغم من أنها اعتمدت البعض منها وخلطت بينها إلى حد القوضى، وذلك ما لم يسلم منه المعجم الوسيط الذي يعتمد تعريفات مخففة إلى حد الجفاف المعنوي.

إن المعجمية الحديثة تفيدنا أن النص المعجمي يستوجب ثمانية تعريفات أو نصوص، تنفرد عنها تعريفات ونصوص أخرى^(٤). ولقد جاءت مذكورة في الشجر الملحق بهذا البحث^(٥). مع تفصيل في التعريف الدلالي نموذجاً عن قضاياها المختلفة، وهي تعد من

(١) وهو ترجمة لـ: Frequency division Multiplex broodcosling System/ Systemed de Radiofusion Par Multiplezage a repartition en frequence.

(٢) ونعني به (Sqntagme) في المصطلح اللساني في الحديث.

(٣) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم العربي... المذكور سابقاً ص ٩٥ وما بعدها. انظر طريقة ابن منظور في تحرير مادة اللسان. مدخل عرب نموذجاً.

(٤) المصدر نفسه ص ١٦٧ وما بعدها حيث نعرض بالتطبيق لأهم التعريفات والنصوص المذكورة.

(٥) الشجر الملحق يقدم نظرة شاملة عن النص المعجمي مدخلا ومحتوى وترتيباً.

الأولويات الضرورية لكل مدخل معجمي حتى تتناسق مداخله جميعها، شاهدة بذلك على منهج موحد في وضع المعجم من حيث محتواه وبنائه، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. فالتعريف الدلالي يمكن أن يعتمد التعريف الاسمي التقليدي الذي يُعرف المدخل بالمرادف أو بالضد أو بالإحالة أو بالصَّعب... إلخ؛ ويمكن أن يعتمد التعريف المنطقي الذي يُعرف المدخل بالمنطق الذي يبرز طبيعة الشيء ووظيفته، ويمكن في حالة ثالثة أن يعتمد التعريف البنوي الذي يقوم على المعاوضة والمقابلة. وهناك حالة رابعة وهي تمثل التعريف التوليدي الذي يركز على الصوت والنحو والدلالة لوضع النص المعجمي. فما هي أنواع النصوص التي اعتمدها المعجم الوسيط في المولدات والأعجميات المدروسة؟ نلاحظ أنه استعمل التعريف

(١) بالترادف. ومثاله:

* ترجم الكلام: بينه ووضحه.

(٢) بالإحالة: ومثاله:

* تراجيديا (انظر مأساة من اس ي) (د)

(٣) بالترادف والصوت. ومثاله:

* التَرْزِي: الخياط... د ر ز ي بالفارسية.

(٤) بالمنطق (طبيعة الشيء ووظيفته) ومثاله:

* التَرْمُسُ: زجاجة عازلة تحتفظ على السائل حرارته أو برودته (د).

والملاحظ أن أغلب «النصوص - التعريفات» الواردة في المولدات والأعجميات هي من قبيل التعريف المنطقي رقم (٤) لأن جذرها ليس عربياً، فلا يمكن أن نشق منه فعلاً حدثاً يساعد على اعتماد الترادف لمقابلته. المهم في هذه الأمثلة أنها تبين أن المعجم الوسيط يعالج حقول المولدات والأعجميات بنصوص تختلف من حالة إلى أخرى^(١)، مما يوحى بغياب نظرة منهجية موحدة أو نظرية لغوية حديثة معينة. ولقد جاءت أغلب النصوص خالية من تعريفات لا بد منها مثل التعريف الصوتي، لاسيما وأنا ننقل دخیلات تستوجب نقلها نقلاً صوتياً حسب نطقها الأصلي أو ما يخالفه، وذلك شأن التعريف الصرفي والتحويلي... وقد ذكرنا في حالات قليلة جداً من متن المعجم الوسيط، مثل الترباس ج ترابيس - ونخت ج نخوت.

(١) جاء في المعجم الوسيط تعريف بالصورة في مدخل «التغ» حيث أردف النص بصورة لتلك البتة. وللصورة قضايا معجمية كثيرة. انظر مؤلفنا السابق: المعجم العربي إشكالات ومقاربات ص ٢٩٥.

وتبدو هذه التصوص تلغرافية مختصرة إلى حد الجفاف، لا تعبر عن هوية الكلمة المدخل وما وراءها من خلفيات ثقافية وحضارية تمكن المستقبل من التحاور مع هذه المولدات والأعجميات التي مثل أسلوباً جديداً في رصيده اللغوي الأصيل. يعتبره بعضهم «تشويشاً» أو «عدولاً» إبداعياً ثقافياً وحضارياً ضرورياً يثرى عالمه وواقعه مثلما أثري الجواليقي رصيده العربية بالمعرب وما شابهه^(١).

ولابد لنا في نطاق هذا النص المعجمي أن نختم ملاحظتنا بالتنبيه إلى ظاهرة أخرى نعد من عناصره الأساسية، إذ يتصل فيها مفهوم «العنوان - المدخل بالنص - التعريف» اتصالاً عفويًا، ونعني بها قضية ترتيب المداخل في المعجم. ويأتي ذلك الترتيب خارجياً^(٢)، فيكون حسب مخارج الحروف وبآخر الكلمة أو بأولها أو حسب الموضوع. ويكون داخلياً، وذلك ما يهمننا، فيكون بالاشتراك أو بالتجنيس. والاشتراك يرتب النص المعجمي باعتماد مدخل واحد تتبعه مدلولات كثيرة، أما التجنيس فإنه يختص مدخلاً مستقلاً لكل معنى وذلك أقرب إلى روح اللغة في ثباتها وتحويلها، فكيف تصرف المعجم الوسيط في هذا الميدان في مدخل «التخت» مثلاً؟.

اعتمد الترتيب بالاشتراك كما يلي:

التخت: وعاء تصان فيه الثياب. ج تخوت (مع) - مكان مرتفع للجلوس أو للنوم، و- جوقة الموسيقين والمغنين (مو) - من الزهرة، ما تحمل أوراقها (مو).
فلقد أدرج تحت مدخل واحد (التخت) دلالات كثيرة لا تربط بينها صلة معنوية، وأساسه الاقتصاد في الورق.

أما التجنيس فهو يرنه كما يلي.

- التخت [١]: وعاء تصان فيه الثياب ج. تخوت (مع).
- التخت [٢]: مكان مرتفع للجلوس أو النوم.
- التخت [٣]: جوقة الموسيقين والمغنين (مولد).
- التخت [٤]: من الزهرة ما يحمل أوراقها (مو).

والتجنيس ذو غاية تربوية، ويمثل عملية لغوية منهجية صعبة؛ لأنها تستوجب ترتيب

(١) أبو منصور الجواليقي: «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» وقد أزرته مؤلفات عدة منها الزهر للسيوطي وما أورده من ألفاظ إسلامية وغيرها فعدل العرب عن الألفاظ الجاهلية الإسلامية وعن العربية إلى الأعجمية.

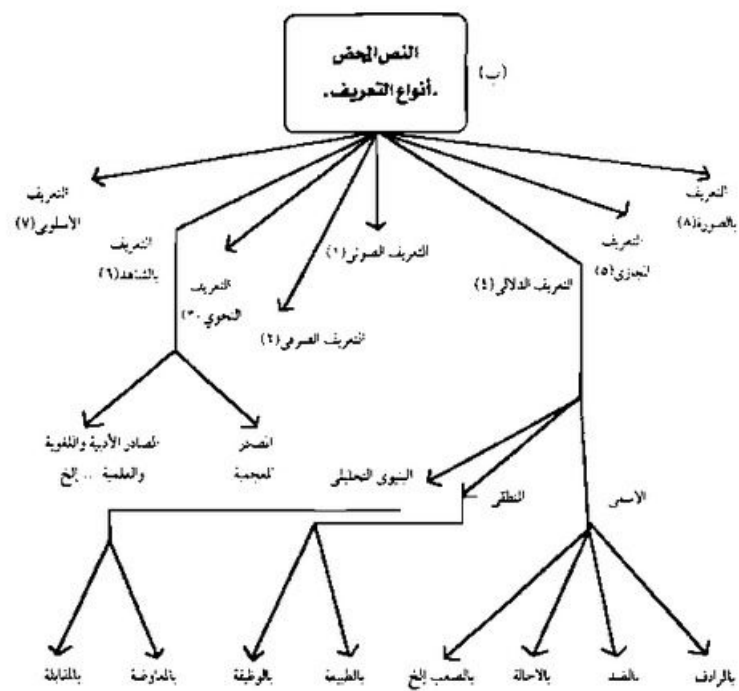
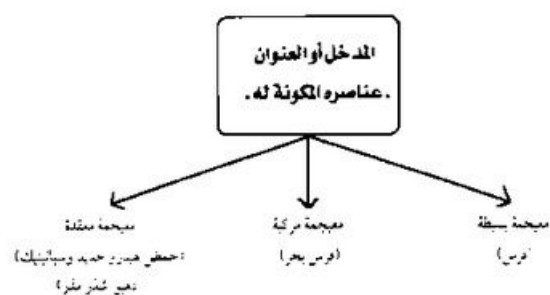
(٢) نظم الخليل مداخل «العين» حسب مخارج الحروف، ورتب «الصحاح» مداخله حسب آخر حرف منها، والزمخشري حسب أول حرف، وابن سيده حسب الموضوع في المختص.

المعاني المختلفة حسب تاريخها، وذلك ما توفره المعاجم الغربية ويستحيل إلى الآن على المعاجم العربية، وإن كان لابد منه معرفياً وتربوياً وحضارياً. ولقد اعتمد الوسيط ترتيب التجنيس ظاهرياً في كثير من المولدات والأعجميات؛ لأنها كلمات جديدة ليس لها مشتركات، وقد أقحمت في اللغة لأول مرة.

ولاشك في أن المعجم الوسيط يمثل مشروعاً معجمياً يستحق الاعتبار؛ لأنه اعتمد رؤية إصلاحية تتعلق بأوضاع اللغة ورصيد المعجم المتحرك والمتطور، إلا أن نزعه التوفيقية كثيراً ما غلبت الرؤية التراثية ومناهجها الفنية على ما وفرت اللسانيات المعجمية الحديثة^(١) من إمكانات قادرة على أن تثرى المعجم العربي ورصيده، وذلك ما سعينا إلى أن نشير إليه حتى نقرب الذمنية المعجمية العربية المعاصرة من مفاهيم معجمية أساسية، ومن أهمها مفهوم النص المعجمي الذي طبقنا له من خلال عينات من المعجم الوسيط لغاية اعتماده وسيلة تثرى المعجم العربي ورصيده الثابت والمتحول.

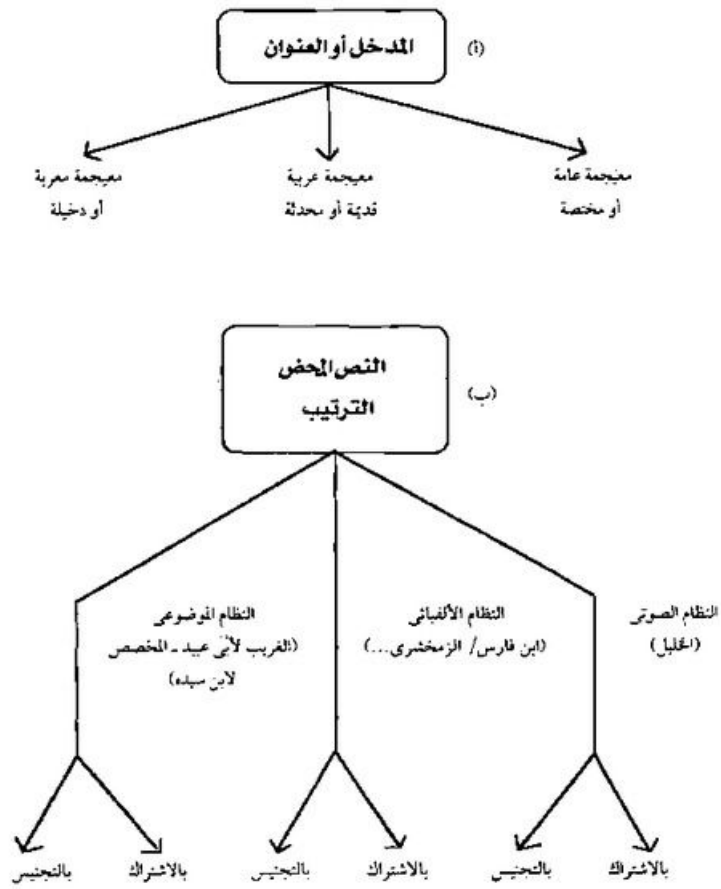
(١) المفروض أن يكون وضع المعجم في المستقبل من اختصاص المعجميين التخصصيين، من المنظرين والتطبيقين. ولا بأس أن يساعدتهم في ذلك الأدباء وأهل الاختصاص من ميادين أخرى.

I النص المعجمي في مستوى الجمع (المحتوى)



المشجر رقم ٢.

II النص المعجمي من حيث الوضع (الترتيب)



التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي

أ.د. مصطفى النحاس

كلية الآداب، جامعة الكويت

مدخل:

لقد سار اللغويون العرب في القرون الأولى لدراسة اللغة على منهجين واضحين: اهتم الأول منها بالبنية الشكلية للجملة. وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية، ويتضح هذا المنهج لدى سيبويه في «الكتاب»، وهو يقابل إلى حد كبير النظرية البنائية، التي بدأت عند «دي سوسير»، وازدهرت عند «بلومفيلد»، وهي ترى أن الوصول إلى طبيعة اللغة يكون عن طريق دراسة المادة اللغوية التي أماننا باعتبارها الشيء الحقيقي الملموس. ثم ترى دراستها في إطار «سلوكي»، يؤكد أن أي فعل لا يفهم إلا في ضوء «المثير» و«الاستجابة».

واهتم أصحاب المنهج الثاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالنقدسيم والتأخير، والحذف والذكر... ويعتبر عبدالقاهر الجرجاني، صاحب «دلائل الإعجاز» رائد هذا المنهج في مرحلته المتقدمة، وبخاصة في نظرية «النظم» التي استطاع بها أن يباري أحدث ما وصلت إليه مناهج اللغويين المعاصرين (عمارة: ٨٥)، ونعني بذلك: النظرية التوليدية التحويلية، التي ظهرت على يد «نشومسكي»، وهي ترى أن اللغة الإنسانية أكبر نشاط ينهض به الإنسان، وهي الخصيصة الأولى للإنسان، ومن ثم يجب الوصول إلى طبيعة هذه اللغة لاعن عن طريق المادة الملموسة الظاهرة أماننا، وإنما عن طريق القدرات الإنسانية الكامنة التي لا تظهر على السطح، وهي قدرة فطرية، تولد مع الإنسان، وهذه القدرة لا بد أن تكون واحدة عند الناس جميعاً بطبيعة الحال. ومن هنا فإن اللغات تتشابه في أشياء كثيرة أساسية، مما يعرف الآن «بالكليات اللغوية» (الراجحي: ١٩).

ومعنى هذا أن اللغة الإنسانية لا يمكن أن تكون استجابة لمثير كما يرى «بلومفيلد» وإلا كانت نشاطاً آلياً، وإنما اللغة إبداعية، ومن ثم فإن الإنسان ينتج كل يوم مئات من الجمل لم ينتجها من قبل؛ ولذا فإن الأداء اللغوي الذي يتحقق أماننا لا يمكن فهمه إلا في ضوء معرفتنا بالقطرة اللغوية، ومن هنا ظهر مصطلح «البنية العميقة»، و«البنية السطحية» (الراجحي: ٢٠) فيما يسمى بالنحو التوليدي التحويلي، وانصرف أتباع المنهج الأول إلى «البنية الشكلية» ودراسة ما يجري فيها، ووضع المصطلحات التي تقوم على العامل والمعمول،

والتعليل والتأويل...، في حين انصرف أتباع المنهج الثاني، وجلّهم من البلاغيين إلى «المعنى» حتى إنهم أطلقوه اسماً لقسم من أقسام البلاغة، وهو «علم المعاني» (عماسرة: ٨٦)، وتداخلت أحكام البلاغيين وآراؤهم مع أحكام النحويين وآرائهم، وظهرت فكرة «التعليق النحوي» عند عبدالقاهر الجرجاني المتمثلة أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه. وقد وظف عبدالقاهر هذا المصطلح.. مصطلح التعليق «لتفسير العلاقات السياقية في التراكييب الجمالية، وذلك تحت عنوان «النظم». ويعني به: نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة. وهنا يدخل النحو التحويلي، كما سيأتي.

وجاء من بعد عبدالقاهر بأكثر من تسعمائة عام الأستاذ الدكتور تمام حسان، ووسط القول في معنى «التعليق»، وجعله محور كتابه [اللغة العربية؛ معناها ومبناها] «جامعاً بين الشكل والمضمون، ومعتبراً إياه «الفكرة المركزية في النحو العربي»؛ لأن «فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية» (حسان: ١٨٩).

والمقصود بالتعليق: تحديد معاني الأبواب النحوية في السياق، وتفسير العلاقات بينها عن طريق القرائن المختلفة، أو بتعبير آخر: هو تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه من خلال ما يحدده المقام، وما يستفاد من العناصر والقرائن المعنوية واللفظية. ومعنى هذا أن مفهوم التعليق أو التعلّق داخل في مفهوم النظم عند عبدالقاهر؛ فكلاهما يتوقّف على معاني النحو، وإمكانات التأليف بين الكلم، وما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات في السياق.

يقول عبدالقاهر:

«واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تسترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تنجرد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه...» ولا محصول للكلم، ولا معنى لها «غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً؛ على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه، أو نجىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، وأن تؤخى في كلام هو لإثبات معنى أن بصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك» (الجرجاني: ٩٧).

وواضح مما سبق أن عبدالقاهر يلح إلحاحاً شديداً على بيان أن معاني النحو هي ما نعنيه

اليوم بالمعاني الوظيفية أو الشكلية التي تدور حول وظيفة الباب في السياق؛ فالنظم عند عبد القاهر لا يتم إلا إذا روعيت معاني البنية الشكلية، وهي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية. في مقابل المعاني القاموسية؛ فأنت لا تقصد حين تقول: خرج زيد - أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي نكلمه بها؛ فسمّح أن نكلم شخصاً بالفاظ وهو لا يعرف معانيها كما نعرف، كما أنه لا ننظم في الكلام ولا نرتب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (الجرجاني: ٩٧، ٣٧٥).

النظر النحوي التقليدي وأصحاب نظرية التحويل،

من المعروف أن النحو العربي فيه ظواهر كثيرة يعتمد عليها في تخريج عدد كبير من الأمثلة والشواهد، مثل: ظاهرة الحذف والتشدير، وظاهرة الانساع والجزاز، وظاهرة الأصل والفرع، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحمل على المعنى.

ولكها ظواهر تقوم في معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلي؛ فقد تدفع دلالة السياق للتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، اكتفاء ببعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة: أحدهما غير منطوق به (وهو ما يسمى بالبنية العميقة) (Deep Structure)، والثاني منطوق به (وهو ما يسمى بالبنية السطحية) (Surface Structure).

والنتيجة لسيو في الكتاب يلحظ أنه يتحدث عن أنماط كثيرة من التراكيب يُشكّل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساس، وهذا العنصر المنصوب يتخذ دليلاً على فعل مضمر أو مقدر.

يقول سيويه - مثلاً - في تفسير قولهم: أقيمياً مرة وقيساً أخرى: «وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أقيمياً مرة وقيساً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تيمياً مرة وقيساً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به؛ لِيُفْهَمَ إياه ويخبره عنه، ولكنه ويخبره بذلك» (١/ ٣٤٣).

فسيويه في تحليل التركيب لا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام..

«وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي» (الموسى: ٨٩)، فيقدر الحذف في ضوء هذا التفسير الداخلي، ويلاحظ كيف يتصرف الاستفهام في النص السابق (أثميماً مرة وقسماً أخرى) إلى التوبيخ في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي.

ولقد تنبه سيوييه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فقد لاحظ أن قولنا: ما أذاك رجل، محتمل: ما أذاك رجل واحد بل أكثر، أو: ما أذاك رجل ذكر بل امرأة، أو: ما أذاك رجل قوى نافذ بل ضعيف. وفي ذلك يقول: «يقول الرجل: أتانى رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أذاك رجل، أي أذاك أكثر من ذلك، أو يقول أتانى رجل لا امرأة فيقال: ما أذاك رجل، أي امرأة أنتك. ويقول أتانى اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أذاك رجل، أي أذاك الضعفاء» (سيوييه ١: ٥٥). هكذا لاحظ سيوييه «أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها الصرفي، وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفي، وهي الجنس، وأنها - أيضاً - مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي، الرجولة قوة ونفاذا» (الموسى: ٩٠-٩١).

ومن ذلك وقوع الوصف بعد الوصف، ووقوع الوصف بعد الاسم الجامد في الجملة الاسمية البسيطة (اسم معرفة + وصف + وصف) أو (اسم معرفة + جامد + وصف) قد يصحبه اختلاف العلاقات في التركيب، فنحو: زيد كاتب شاعر، يحتمل الوصف الثاني الخير أو نعت الخبر، ونحو: زيد رجل صالح، لا يحتمل الوصف سوى النعت؛ لأن (رجل) لا يكون خيراً على انفراده، لعدم الفائدة، بخلاف (كاتب) في المثال الأول فإنه يصلح خيراً بمفرده. ومثلهما: زيد عالم يفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير.. (ابن هشام ٢: ٥٩٨).

ومن الاعتراضات الرئيسية لـ «تشومسكى» على البنية أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل الملبسة التي يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة (نقد تشومسكى نقد ميرر) تحتوي على كلمات ملبسة، كما أن بنيتها السطحية جد بسيطة (اسم + اسم علم + اسم + صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباساً ملحوظاً؛ إذ يمكن أن تعني: نقد أحدهم لتشومسكى نقد ميرر، أو: نقد تشومسكى لأحدهم نقد ميرر. ومثلها: «ضرب اللص شديداً»، فقد يكون اللص ضارباً فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروباً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، فهذه الجملة تضرع عدة بنى كامنة متغايرة يدعوها تشومسكى

بالبنى العميقة أو المقسدة، وقد شكل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدرة للجمل النحوي لا تظهر على الدوام في البنية السطحية عنصراً أساسياً في ثورة نشومسكى اللغوية (سيرل: ١٢٦، الموسى: ٧٣).

«وإنه لمعجب حقاً أن يكون هذا الموضع. على النعنين. قد عالجته النحاة العرب في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسوا بافتراق المعانى. وما قد يؤدي إليه من اللبس. فضمنوا قواعدهم تقريراً بنفى اللبس ويومىء إلى وجوه (البنية العميقة)، فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال. منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول. نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ وعكسه، أى أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الناعل، نحو: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾. «الصبان ٢: ٢٨٩ - ٢٩٠، الموسى: ٧٣».

فمثل هذه المسائل يتعين فيها الموضع النحوي من التنصيص على طبيعة المصدر، هل كانت إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله؟ شأنها في ذلك شأن بقية المسائل الأخرى التي يتصوّر فيها على وجوه اللبس والاحتمال من ضبط بعض الأبنية في كتب التصريف والمعاجم.

ويمثل الثقات النحويين العرب إلى المعنى عامة - والمستوى الدلالي خاصة - ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص (الموسى: ٦٥). وهم في ذلك يختلفون عن أصحاب نظرية البنيوية الذين يأخذون عليهم اعتمادهم المعنى عنصراً في التحليل النحوي. لكن أصحاب نظرية التحويل اتخذوا موقفاً متصفاً بإزاء معطيات النظر النحوي التقليدي، فمن اعتراضات «نشومسكى» على البنيوية أنها تختلف عن تفسير تبايرات سطحية تضمر ثنائيات عميقة، فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين.

جبين زيد عريض.

زيد جبينه عريض.

ورغم هذا الاختلاف تشترك هذه الجمل جميعها في المعنى نفسه. وإذا أتينا إلى قواعد النحو العربي نجد قدراً مشتركاً في المعنى بين هذه الجمل الثلاث يتحصل بمعطيات التحليل النحوي:

أ- فالإضافة في المثال الأول من إضافة الصفة المشبهة (عريض) إلى فاعلها، وإذن فهناك نسبة العرض إلى الجبين أو إسناده إليه.

ب - والخبر (عريض) في المثال الثاني يتحمل ضميراً (فاعلاً) عائداً على المبتدأ (جبين) وإذن يكون ضمير الجبين أيضاً مستنداً إليه العرض.

ج - وكذلك الحال في المثال الثالث.

فمبدأ الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة - واحد من مبادئ نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكم أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوي عند النحاة العرب (الموسى: ٦١ - ٦٣).

ومعروف أنه لا يستوى عند النحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أثيق.

و: ناشر الكتاب صديق.

على الرغم من أن كلا منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك لأن الإضافة الأولى عندهم إضافة محضة غير قابلة للانفصال. وهى تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، أما الإضافة الثانية فللفظية (غير محضة) وهى قابلة للانفصال؛ ولذا لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف فقط، بحذف التنوين من المضاف؛ فالعلاقة بين الشكل والوظيفة فيها منقطعة، بعكس الإضافة المحضة. وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في المثال الثاني جاء وصفاً، أى اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. وبهذا الاعتبار الصرفي جعلوا الإضافة على نوعين: لفظية (غير محضة) ومعنوية (محضة)، وقد انعكس ذلك على علاقات الكلم في التركيب، كما تقدم.

١- والترتيب أو التقديم والتأخير - بوصفه قرينة من قرائن التعليق وعنصر من عناصر التحويل - فن من الفنون التى يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان فى الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف فى القول، ووضعوا الموضع الذى يقتضى المعنى (الجرجاني: ٤٠، عمارة: ٨٨)، وهو - كما يقول عبدالقاهر الجرجاني -: «باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يقترب لك عن بديعة، ويفضى بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى مشعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيئاً، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان» (الجرجاني: ٨٣).

«وقد جاء التقديم والتأخير فى كلام العرب وأشعارهم كثيراً، فضلاً عما جاء منه فى

أروع كتاب بيّنى عرفته العربية (القرآن الكريم). فجاء التقديم على صور متعددة؛ منها تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل والفاعل، وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر، وتقديم الفضلات فى حدود نصّ عليها النحاة، ووراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى» (عمارة: ٩١).

إذن الترتيب الذى هو عنصر من عناصر التحويل يعنى: نقل عنصر من عناصر الجملة من موقعه الأصلى إلى موقع جديد، مفسّراً بذلك نط الجملة الأساسى، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة (عمارة: ٩٣)، مع مراعاة القياس اللغوى، وهو أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطق به العرب، فجملة مثل: أذاعت وكالات الأنباء الخبر - جملة أصلية (وتسمى الجملة النواة أو التوليدية أو المُنْتِجة)؛ لأنها جاءت على النمط اللغوى الذى وضعه النحاة: فعل + فاعل + مفعول.

ويمكن تغيير موقع كلمة (الخبر) لغرض من الأغراض، كالعناية والاهتمام أو التوكيد فنقول:

أذاعت الخبر وكالات الأنباء

الخبر أذاعته وكالات الأنباء

ويكون المعنى فى الجمل الثلاث هو هو لم يتغير، والذى حدث فى الجملة النواة هو تحويل فى مبانيها بأن تقدم عنصر من عناصرها، وبقي المعنى العميق الذى فى نفس المتكلم ويفهمه السامع، مع تحقّق القياس اللغوى. ولو قلنا فى الجملة السابقة:

وكالات الأنباء الخبر أذاعت - لا تعدّ جملة؛ لأنه لم يرد فى لسان العرب مثل هذا التركيب حتى يقاس عليه!، ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله (أى جملة فعلية).

ومن هذا الباب ما ذكره المفسرون فى التعليق على الآيتين الكريميتين: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا

نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، و﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [المؤمنون:

٨٣] بتقديم (هذا) فى الآية الأولى، وتأخيرها فى الآية الثانية؛ قال المفسرون: «... التقديم

دليل على أن المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سبق لأجله» (الزمخشري: ٣:

١٥٨) فـ«تقديم الموعود على (نحن) لأنه المقصود بالذكر، وحيث أحرّ قُصِدَ به الميعود» (أبو

السعود ٣: ٢٩٨).

كذلك فى التعليق على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ

وَأَبَائَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِبَائَكُمْ﴾

[الإسراء: ٣١].

ففى «الآية الأولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد، وفى الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين؛ لأن الخطاب فى الأولى للفقراء؛ بدليل من (إملاق) الذى يفيد أنهم فى فقر، فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم؛ لأنهم فى حاجة إليه، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل (خشية إملاق)؛ فإن الخشية إنما تكون من أمر لم يقع بعد، فكان رزقهم أولادهم فى هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم؛ فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم» (أبو موسى: ٢٩٤، عمارة: ٩٢).

وواضح من الأمثلة السابقة أن الترتيب (أو التقديم والتأخير كما يقول البلاغيون) أمر يراعى فيه بعض أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى والدلالة البعيدة. وقد سلك فيه العلماء سبيلين: سبيل النحاة، وسبيل البلاغيين (عمارة: ٩٢)؛ ولذا تداخلت آراؤهم وأقوالهم، حتى وجدنا ابن جنى يضع فصلاً كاملاً فى «الخصائص» للحديث عن التقديم والتأخير؛ ناهجاً نهج البلاغيين أحياناً، ونهج النحاة أحياناً أخرى؛ لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى فى ذهن المتكلم.

٢- والتقييد أو التخصيص من القرائن المعنوية التى نصّ عليها صراحة الدكتور تمام حسان، وذكرها ضمناً تحت مصطلح «التعلق» عبد القاهر الجرجاني، ويقصد به تخصيص الجملة النواة بإضافة بعض القيود إليها، كالمفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول فيه أو الحال... إلخ؛ فبعد أن يأخذ القيد موضعه محققاً سلامة البنية الشكلية فى الجملة قياساً على ما جاء عن العرب، فإنه يرتبط عن حيث المعنى بمركز الجملة أو يؤرثها وهو الفعل.

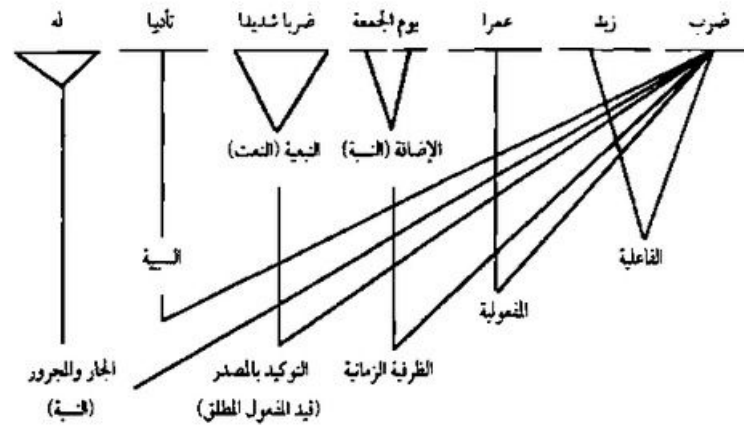
ولنستمع إلى عبد القاهر الجرجاني، وهو يوضح ذلك بقوله:

«واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأدياً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم، هو معنى واحد لأعدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه «التعلق» التى بين الفعل الذى هو «ضرب» وبين ما عمل فيه، والأحكام التى هى محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغى لنا أن ننظر فى المفعولية من «عمرو» وكون «يوم الجمعة» زماناً للضرب، وكون «الضرب» ضرباً شديداً، وكون «التأديب» علة للضرب؛ أبتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذى هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى «زيد» وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون «عمرو» مفعولاً به، وكون «يوم الجمعة» مفعولاً فيه، وكون «ضرباً شديداً» مصدراً، وكون «التأديب» مفعولاً له؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد

فاعلاً للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور: لأن «عمرأ» مفعول لضرب وقع من زيد، و«يوم الجمعة» زمان لضرب وقع من زيد، و«ضرباً شديداً» بيان لذلك الضرب، كيف هو؟ وما صفته؟، والتأديب علة له وبيان أنه كان الغرض منه، وإذا كان كذلك بان منه، وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان. وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمر و في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا: ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد» (الجرجاني: ٣٧٦).

وبذا يتحقق النظم في الجملة، ويتحقق القياس اللغوي على ما قالته العرب، ووصفه نحاة العربية القدماء، فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها» (الجرجاني: ١١٧). وتعطى لكل كلمة حركتها التي وضعت لها، بعد أن تضعها الوضع الذي يجسد المعنى الذي في نفسك. فـ «إذا فرغت من ترتيب المعنى في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ» - «أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (الجرجاني: ٩٣، عمارة: ٩٩). فعبد القاهر في هذه النصوص يضع أسس «النظرية التوليدية التحويلية» وكأنه يعيش عصرنا، بل يتجاوزه بنات السنين!

ويمكن وضع عنصر التخصيص أو القيد كما رسمه عبد القاهر في مفهوم «التعلق» على الشكل الآتي (عمارة: ٩٩).



فالتحويل في الجملة السابقة: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديداً له - وقع بسبب إضافة عناصر جديدة إلى الجملة التواتية: ضرب زيد عمراً، هذه العناصر تتمثل في القيود الشخصية للحدث، وهي: قيد الظرفية، وقيد التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، وقيد الغائية (المفعول السببي)، وقيد النسبة (الجر بالإضافة والجر بالحرف)، وقيد التبعية (التعت)، ويلاحظ (من الشكل) أن هذه القيود جميعها تنصل اتصالاً مباشراً بالبوارة الأساس في الجملة التواتية، وهي الفعل، كما مرّ في نص عبدالقاهر.

٣- وقد يقع التحويل في الجملة نتيجة إدخال عنصر «فونيمي» (حرف أو حركة) للتعبير عن معنى جديد اقتضى هذا التغيير:

مثال الأول:

أه فهمتُ الشرحَ ————— فهمتُ والشرحَ (حسان: ٢٢٢ - ٢٢٥).

ب - ما قام زيد ————— ما قام إلا زيد

ج - زيد عالم ————— أما زيد فعالم (النحاس: ٢٢٠، ٢٢١)

«قالوا» في النموذج (أ) مطية المعية؛ فلا يفهم معنى المعية بغير واو، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به، وهذا يعني أن جملة (فهمت والشرح) جملة تحويلية منتجة بواسطة (الواو) لإفادة معنى المصاحبة.

كذلك جملة (ما قام إلا زيد) جملة تحويلية منتجة من جملة (ما قام زيد) بواسطة (إلا) لإفادة معنى القصر. ومثلها: أما زيد فعالم؛ إذ الأصل: زيد عالم، فدخلت (أما) للتوكيد وإفادة نوع من القصر البلاغي، ولازمت الفاء الخبر للربط.

ومثال الثاني:

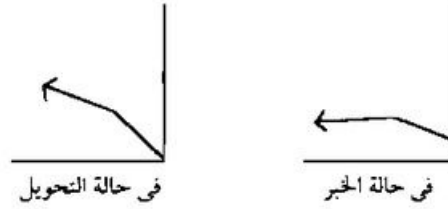
أه [نحن الشباب، نحملُ الوطن] ————— نحن - الشباب - نحملُ الوطن

ب - [هذه النارُ] ————— النارُ

ج - [هذا الكتابُ] ————— الكتابُ

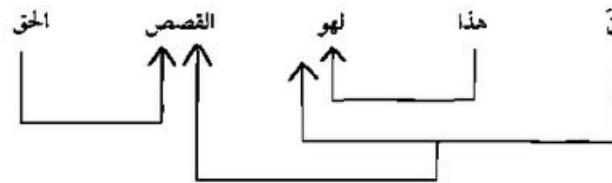
فهذه كلها أساليب تأثرية محولة عن جمل خبرية؛ «الشباب» بالضم في (أ) خبر، والجملة بعدها مستأنفة؛ أما بالفتح فمنصوب على (الاختصاص)، للتعبير عن الفخر والاعتزاز، والجملة لم تتم بعد، ولذا يستلزم الموقف تغييراً في النغمة الصوتية لتنبيه عن

مجرى الخبر. «والنار» بالضم، في (ب) خبر لـ «هذه»؛ فهي جملة توليدية؛ جرى عليها تحويلٌ بحذف المبتدأ، وتغيير الحركة الإعرابية في الخبر؛ للتعبير عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية؛ اعتماداً على السياق الذي تقال فيه. وهو «التحذير». كذلك: «هذا الكتاب» بالضم في (ج) جملة اسمية جرى عليها تحويلٌ بالحذف. وتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى «الحث»؛ ولذا تنطق هذه الجمل في حالة التحويل بنغمة صوتية عالية؛ أما في حالة الخبر فتنتطق بنغمة صوتية مستوية هكذا:



ولعل مما يدخل في هذا الباب - لكن ليس بتغيير حركة الإعراب، وإنما بتغيير المعنى الوظيفي التحوي؛ لوجود عنصرين في الجملة يستلزم أحدهما الآخر - قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فلولا التلازم بين البذل والمبدل منه لما فهم معنى الفصل بالضمير (لهو) في الآية الكريمة؛ إذ هي محولة عن الجملة الأصل (إِنَّ هَذَا الْقَصَصُ الْحَقُّ) فدخل ضمير الفصل لإفادة معنى التوكيد، وإعراب «القصص» في الآية خبراً لـ (إِنَّ)، وانتفاء معنى البدلية فيها، أي انتفاء إعرابها بدلاً من «هذا». كما يتضح من الشكل الآتي:

(حرف توكيد) (اسم إن) (ضمير فصل) (خبر إن) (نعت لخبر إن)



ونعود إلى جملة المفعول معه (فهتت والشرح) باعتبارها أنموذجاً للنحويل عن طريق الحرف والحركة؛ وذلك لأن العنصر الفعلى فى جملة المفعول معه يتخذ صوراً مختلفة فى التراكيب؛ فقد يكون شكلاً خارجياً كما فى الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقد يكون نسبياً داخلياً يحتاج إلى تعمق فى التراكيب الخارجية للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخلية.

من هنا أصبح استقاء المعنى الفعلى من تراكيب لا يدخل الفعل فى نسجها الظاهر من المهام الرئيسية التى قام بها النحويون العظام بعد سيبويه، ممن تعقبوا التراكيب، وقرأوا ما بداخلها. فنحو قولك: مالك، مايك، فيه مشعر قوى بمعنى الفعل؛ لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل، أو بما فيه معناه، ونحوه: ما شأنك، ما بالك؛ لأن «شأنك» بمعنى فعلك أو صنعك، فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل. ومثله: حَسْبُكَ، وَقَدْكَ، وَكَفَيْكَ؛ لكونها بمعنى كفاك. ونحو: وَيْلًا لَكَ، وَيْلًا لَكَ؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وفى المصدر معنى الفعل، «ومن ثم قالوا: حَسْبُكَ وزيدا، لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر - نوا الفعل، كأنه قال: حَسْبُكَ وَيُحْسِبُ أَخَاكَ درهمٌ. وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ. وأما وَيْلًا له وأخاه، وَيْلًا له وأباه. فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، كأنك قلت: أَلَزَمَهُ اللهُ وَيْلًا له وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، فلما كان كذلك - وإن كان لا يظهر - حملة على المعنى» (سيبويه ١ / ٣١٠).

«وإن قلت: وَيْلًا له وأباه، نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حَسْبُكَ يرتفع بالابتداء، وفيه معنى كفاك، وهو نحو: مررت به وأباه، وإن كان أقوى؛ لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه. وأما: هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» (سيبويه ١ / ٣١٠).

وفيما يلى بعض الأمثلة التى ذكرها سيبويه فى الكتاب، وبيان العنصر الفعلى فى كل مثال:

المستوى الأول (الجملة المنطوق بها)	المستوى الثاني (الجملة غير المنطوق بها)
١- ما صنعتك وأخاك	ما صنعت مع أخيك
٢- لو تركت الناقة وفصلها لرضعها	لو تركت الناقة مع فصلها..
٣- جاء البرد والطيالة	جاء البرد مع الطيالة
٤- مازلت أسير والنيل	مازلت أسير مع النيل
٥- أعجبنى سيرك والنيل	أعجبنى سيرك مع النيل
٦- ويلاً له وصديقه	ويلاً له مع صديقه
٧- كيف أنت وقصعة من تريد	كيف (تكون) مع قصعة من تريد
٨- ما أنت وزيداً	ما (تكون) مع زيد
٩- حبك والضحك سيف مهند	حبك مع الضحك سيف مهند
١٠- فكونوا أنتم وبنى أبيكم	فكونوا أنتم مع بنى أبيكم
١١- وكان وإياهم كحران لم يفق	وكان معها كحران لم يفق
١٢- أزمان قومي والجماعة كالذي	أزمان (كان) قومي مع الجماعة
١٣- ما أنت والسير في متلف	ما (تصنع) مع السير في متلف

ويلاحظ أن المنطوق لم يتغير في أمثلة سيويه، ولكن الذي تغير إرادة العطف أو إرادة التقدير، والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون: البنية العميقة.

هذا، وقد نقل الرضي في شرح الكافية (١ / ١٩٧، ١٩٨) بعض أمثلة سيويه:

مالك وزيدا

ما شأنك وزيدا

ما شأن زيد وعمرا

وذكر أن ما بعد الواو في هذه الأمثلة قد ينصب من أربعة وجوه:

١- الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ «ما شأنك» و«مالك»، أي: ما تصنع، وذلك لأن «ما» طالبة الفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتضافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتنع في الاختيار: هذا لك وأباك! لفوات «ما» الاستفهامية.

٢- وقال سيويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملابسك زيدا، مالك وملابسك عمرا، ما شأن زيد وملابسته عمرا، فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيرافي: هذا تقدير معنوي، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما تصنع؛ لأن هذه ملابس أيضاً، بمعنى أن سيويه لا يريد بتقدير «ملابسك» أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر، وإنما قدر سيويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر. قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه، لأن «مالك» و«شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيدا» دل على أن «الإنكار» إنما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملابس.

٣- وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ«كان» مقدرة، كما في: ما أنت وزيدا، أي: ما كان شأنك، وما كان لك.

٤- وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ(لايس)، كأنك قلت: مالك لايست زيدا، والواو دال على معنى: لايس.

يقول الرضي (١/ ١٩٨): «إنما ارتكبا هذا تقادياً مما لزم سيويه من نصب الاسم بمصدر مقدر، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بهما؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر».

ويلاحظ على هذه الأوجه الأربعة التي ذكرها الرضي:

- أن الكل متفق على جواز النصب بعد الجار والمجرور (مالك وزيدا) وبعد المصدر (ما شأنك وزيدا)، (ما شأن زيد وعمرا)؛ لما بحملاته من معنى الفعل، وبخاصة بعد دخول (ما) الاستفهامية عليهما؛ لأن الاستفهام يطلب الفعل.

- أن هذه الأوجه «لا تمثل خلافاً بين التحوين حول المبدأ العام، أعنى استقاء الفعلية من الاسمية، بل هي بيان للكيفية التي تنبأها كل فريق لاصطیاد هذا المعنى الفعلي الداخلي من تركيب اسمي صرف» (شرف الدين: ٧٧). فالأكترون، وهم البصريون، حولوا ما قبل الواو إلى فعل، فأل المثال لديهم (مالك وزيدا) إلى (ما صنعت وزيدا).

والسيرافي وابن خروف حولوا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى (لك) أو (شأنك) فأل المثال عندهما إلى: مالك لايست زيدا، والأندلسي عامل (مالك وزيدا) و(ما شأنك وزيدا)

معاملة: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من تريد» وهما يتضمنان معنى «كان»، فينصب ما بعد الواو معها على المفعول معه، لتحقيق شرطه، وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل.

أما سيبويه فالمعنى الفعلي الذي قدره هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، كما لا يجوز رفعه عطفاً على «شأن» لفساد المعنى، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق. يقول سيبويه (١/ ٣٠٧): «قولك: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبدالله، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيدا. أي ما شأنك وتناولك زيدا».

ومع تفاوت النحاة في الطريقة التي يستمد بها المعنى الفعلي من التركيب الاسمي، أحو قبل الواو؛ فـ (مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا) على طريقة البصريين، أم بعدها، فـ (ما شأنك وعمرا = ما شأنك وتناولك عمرا) على طريقة سيبويه، أم محل الواو، فـ (مالك وزيدا = مالك لايت زيدا) على طريقة السيرافي وابن خروف - فإنهم أجمعوا على كمون هذا المعنى الفعلي في التركيب الاسمي، وأن وجود الاستفهام قوياً جانبه وساعد على إظهاره.

ويلاحظ أن المعنى الفعلي في هذه التراكييب ذاتي مستنبط من مضمون الجار والمجرور (مالك.. أو المصدر (ما شأنك..)، أما عند الأندلسي فالمعنى الفعلي ليس ذاتياً ولا مستنبطاً من الجار والمجرور أو المصدر؛ وإنما هو فعل الكون (كان) المضمر قبل واو المعية، ولذا لا يجوز النصب إنْ عُدَّ الاستفهام. فقول العرب: «أنت وشأنك، وكل امرئ وضعته، وأنت أعلم وربك، وأشباه ذلك - كله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن نخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل. وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً». (سيبويه ١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

تقدير «كان»:

مر بنا النموذج التركيبي:

كيف أنت وزيدا

ما أنت وزيدا

وهو يتكون من:

أداة استفهام + ضمير + واو المعية + اسم منصوب

وليس في هذا التركيب ما يشعر بمعنى الفعل: ولذا يقدر النحويون فعل الكون بعد أداة الاستفهام لتفسير نصب الاسم بعد واو المعية.

«ومن بقرأ تخريج سيبويه لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر (كان) أو (يكون) ثم تخفف العرب منهما لكثرة استعمالهما في هذا الموضع، والشيء إذا كثرت وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً، وصار كأنه منطوق به...» (شرف الدين: ٨٣).

يقول سيبويه (١/ ٣٠٣): «وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو [أى النصب] قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا، لأن «كنت وتكون» يقعان هنا كثيراً، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بهما».

فذكر (كان) هو الأصل، ثم اعترض هذا الأصل تغيير بالتخفيف من (كان) لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد. «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا:

أتوعدنى بقومك يابن حَجَل

أشابات يُخالون العبادا

بما جمعت من حَضَنٍ وعمرو

وما حَضَنَ وعمرو والجيادا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا:

أزمان قومي والجماعة كالذي

منع الرُّحالة أن تَمِيلَا مَمِيلَا

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان...» (سيبويه ١/ ٣٠٤، ٣٠٥).

ويلاحظ أن التركيب الجملي في هذا البيت يختلف عن التركيب في (ما أنت وزيدا)؛ لأن الاسم هنا ظاهر، ولم يسبق باستفهام.

وقد عقد سيبويه موازنة بين التركيبين: كيف أنت وقصعة من ثريد، أنت وشأنك؛ من حيث إن التركيب الأول يمكن أن نقدر فيه (كان) أو (يكون)؛ لأن نصب ما بعد الواو فيه جائز. أما التركيب الثاني فلا يمكن أن نقدر فيه فعل الكون؛ لأن ما بعد الواو ليس فيه إلا الرفع، فالتركيب الأول يتضمن معنى فعلياً، وليس كذلك التركيب الثاني.

يقول سيبويه (١/ ٣٠٥): «فكله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخير بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل». وفي موضع آخر يقول: «إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن. لا يريد كان ولا يكون» (سيبويه ١/ ٣٠٤).

ويفهم من هذا أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة، أي التي يرفع طرفاها أو ما عطف عليهما - تستعمل للدلالة على الحال؛ أما تراكيب (كان أو يكون) صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

فتركيب: ما كنت وزيدا، فعلى صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه: ما صنعت وزيدا. «والتخفف من كان» يفتح الباب أمام احتمالين:

أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر؛ أي اسمية خالصة، فيقال: ما أنت وزيد. وثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير «كان»، أو بعبارة أدق على تقدير استصحاب «كان» فيقال: ما أنت وزيدا. «والتخفف من الفعل»، ونصب الاسم بعد حذفه استصحاباً له، أو رفعه على الابتداء والخبر قصداً للدوام والثبوت - له أمثله الكثيرة في تراكيب اللغة العربية... (شرف الدين: ٨٧).

«ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفوراً وعجباً... وإنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً... وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل... وقد جاء بعض هذا رفعاً يُسندُ ثم يثنى عليه...» (سيبويه ١/ ٣١٨، ٣١٩).

ويمكن في ضوء هذا أن نفسر قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت، وقول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضج

بنصب (منطلقاً) و(ذا نفر) مراعاة لـ (كان) المحذوفة.

ومن أمثلة سيبويه للواو بمعنى مع:

١- شأنك والحج.

٢- امرأ ونفسه.

٣- أنت وشأنك.

٤- أنت أعلم ومالك.

٥- كل رجل وضعته.

٦- وما أنت وعبدالله.

٧- كيف أنت وقصعة من تريد.

٨- ما شأنك وشأن زيد.

فما بعد الواو في المثالين الأولين منصوب على أنه مفعول معه، وما قبل الواو منصوب على الإغراء، وجاء بدلاً من اللفظ بالفعل «كأنه قال: عليك شأنك مع الحج.. ودع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مع)، كما صارت في معنى (مع) في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١ / ٢٧٤) فالواو لم تسبق بفعل ولا بشبهه في اللفظ، لكنها في قوة المسبوق بهذين في التقدير، وعليه فما بعده مفعول معه.

والواو في الأمثلة الأخرى بمعنى (مع) لكن ما بعدها مرفوع عطفاً على الاسم قبلها وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم، والأول فعل، فأعمل» (سيبويه ١ / ٣٠٠).

ومعنى هذا أن الواو التي بمعنى (مع) ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه إن سبقت بفعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً - كما في المثالين الأولين - ، ويرفع ما بعدها عطفاً على المبتدأ إن سبقت بمبتدأ أو بكيف أو ما الاستهائيتين - كما في الأمثلة الأخرى - ، وإن كان يجوز مع الأمثلة الثلاثة الأخيرة النصب على تقدير (كان) محذوفة، وهو - أي النصب - قليل كما سبق.

ومن كلام سيبويه في الرفع (١ / ٣٠٠): «ولو قلت: أنت وشأنك، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء. ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك، وأنت أعلم وعبدالله؛ أي: أنت أعلم مع عبدالله». ويمكن تلخيص موقف الاسم بعد الواو عند سيبويه في الآتي:

ما قبل الواو	ما بعد الواو
فعل أو شبهه	النصب مفعولاً معه
تحذير أو إغراء	النصب مفعولاً معه
مبتدأ (ضميراً أو اسماً ظاهراً)	الرفع حملاً على المبتدأ
معنى فعلي (ما وكيف)	الرفع كثيراً، والنصب قليلاً

وإن كنت أرى أن نصب الاسم في النموذج التركيبي: ما أو كيف + ضمير + و + اسم منصوب. (كيف أنت وقصعة من ثريد) أقوى منه في النموذج التركيبي: ما أو كيف + اسم ظاهر + و + اسم منصوب. (ما شأنك وشأن زيد)، لوجود الاستفهام والضمير في الأول، وهذا مما يقرى معنى الفعلية والإضمار.

وقيل أن نترك سبويه ينبغي تأكيد ما سبق: من أن معظم هذه التراكيب التي عرضها سبويه كان يدور في فلك المعنى، الذي أضفى على التركيب طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها رصفه الشكلي، فالتركيب كله من الناحية الشكلية تركيب اسمي، ليس الفعل عنصراً فيه، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلي. أو يمكن أن نقول: إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط رصفي معين، على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر. وهذه العملية التحويلية التي قام بها سبويه تقدم فكراً نحوياً مختلفاً تماماً عن فكر كتب النحو الأخرى. (شرف الدين: ٨٧).

وقد اكتفى سبويه في هذه التراكيب بالمعنى الفعلي، «فإن العرب تخففت فيها من الأفعال اكتفاء بالعمل أن تلفظ بفعله... أو استغناء بما يرون من الحال... أو لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل» (سبويه ١/ ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠).

٤- التحويل في صيغة الفعل:

ومن الاعتبارات التي تؤثر على البنية التركيبية وعلاقات الكلم الداخلية ما يصيب صيغة الفعل من تغيير تصريفي، وهذا التعبير يأخذ صوراً عدة منها:

(١) التحويل من اللزوم إلى التعدى، وذلك على النحو التالي:

ذُ فَعَلَ ← أَفْعَلَ

ذهب الحزن أذهب الله الحزن.

ب - فَعَلَ ← فَاعَلَ

جلس الضيف جالس ربّ الدار الضيف

سار الركب سابر الدليل الركب

ج - فَعَلَ ← أَفْعَلَ

خَفِيَ القمر أخفى السحاب القمر

د - فَعَلَ ← فَعَّلَ

فَرِحَ المنتصر	فَرِحَ الفوز المنتصر
نام الطفل	نَوِمَت الأم الطفل
هـ فَعَلَ	فَعَلَ ← فَعَلَ
شَرَّفَ الجار	شَرَّفَتُ الجار
كَرَّمُ الرجل	كَرَّمَتُ الرجل
وـ فَعَلَ	وـ فَعَلَ ← استَفْعَلَ
حَسَّنَت الهجرة	استحسن الناس الهجرة
فَجَّحَ الظلم	استفجحت الظلم
ويلاحظ:	

- أن التغيير الصرفي في هذه المباني نتج عن زيادة بعض الحروف، فأصبح الثلاثي المجرد ثلاثياً مزيداً، ما عدا (فَعَلَ ← فَعَلَ) فالتغيير هنا حدث بالنسبة إلى حركة عين الفعل فقط، أما الفعل نفسه فلا يزال ثلاثياً مجرداً.

- أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصاً بها، فـ (فَعَلَ) تفيد التكرار، و(فاعِل) تفيد المشاركة، و(فَعَلَ) من (فَعَلَ) تفيد الغلبة؛ لأن معنى كَرَّمَتُ الرجل: غلبته في الكرم، ومعنى: شَرَّفَتُ الجار: غلبته في الشرف.

ومضارع هذا الفعل بعد التحويل يكون مضموم العين، فبابه: فَعَلَ يَفْعُلُ أي: باب (نصر)، وهو يفيد الغلبة.

- أن الفاعل في التراكييب الأصلية قبل التحويل أصبح مفعولاً في التركيب المحوّل، الذي وُجد فيه فاعل جديد لم يكن من قبل. (شرف الدين ٥٠ - ٥١).

(٢) التحويل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، وهو من أبرز الأمثلة على التغيير الداخلي في صيغ الفعل؛ إذ من الشائع المعروف في اللغة العربية هذا التقابل الثنائي بين صيغة المبني للفاعل وصيغة المبني للمفعول، حيث يتم بناء الفعل للمفعول عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل، ففَعَلَ تصبح: فَعَلَ، ويَفْعُلُ تصبح: يَفْعُلُ. وينعكس هذا التعديل على العلاقات بين الكلم، فتختزل بعض مواقع التركيب، ويتحول الاسم المنصوب إلى اسم مرفوع، وتنتفيح الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة. وقد حاول الأبياري تحليل هذا التغيير بقوله: «فإن قيل: فلم ضَمُوا الأول وكسروا الثاني، نحو

ضُرِبَ زيد، وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضُمُّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل؛ إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثاني؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية. فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني... (الأنباري: ٩١).

وقد اختلف في هاتين الفصيلتين، فذهب جمهور البصريين إلى أن المبني للمفعول فرع من فعل الفاعل، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، ونقله بعضهم عن سيبويه والمازني - إلى أن المبني للمفعول أصل برأسه. (الأزهري ٢: ٣٥٧).

وبعض اللغات كالإغريقية والسنسكريتية تعرض نظاماً ثلاثي الأبعاد، المبني للفاعل مثل: أغسِلْ، والمبني للمفعول مثل: أغسِلْ، والمبني للوسط مثل: أغتَسِلْ؛ أي اغسل نفسك، والآخر يقابل أفعال المطاوعة في العربية أو ما يسمى بالأفعال المحايدة (رايت ١: ٤٢، قندرس: ١٤٠) كما سيأتي.

ويرى ابن السراج أن نقل الفعل إلى (فعل) وسيلة من وسائل لزوم الفعل (ابن السراج: ١: ٧٨).

وقد جرت العادة لدى المحدثين أن يطلقوا مصطلح «المبني للمجهول» على المبني للمفعول، وهذه - في الواقع - تسمية خاطئة (فليش: ١٤٤)؛ لأن معظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ (فعل)، مثل: جُنْ، وسَلْ، وحُكِّمْ، وزُكِّمْ - فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى، فطوى ذكره للعلم به، كما يطوى في كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

فالفاعل معروف بداهة، وحاضر في الذهن حضوراً قوياً، يقول ابن جني معلقاً على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش: «يوم يقال لجهنم هل امتلأت؟» وهذا يدل على أن قولنا: ضُرِبَ زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للمجهول به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عُرِفَ الفاعل به أو جُهِلَ، لقراءة الجماعة: «يوم نقول»، وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به» (ابن جني ٢: ٢٨٤).

وقال الأنباري: «إن قال قائل: لم لم يُسمَّ الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للمجهول بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك» (الأنباري: ٨٨).

ومن ثمَّ فقد كان القدماء أكثر توفيقاً عندما أطلقوا على هذه الفصيحة اسم «المبني لما لم
بسم فاعله»، أو «المبني للمفعول».

هذا، وقد جمع بعض المستشرقين فئات من الأفعال المبنيّة للفاعل شكلاً، ولا يجوز
بناؤها للمفعول، وجعلها قسماً قائماً برأسه، وأطلق عليها اسم «الأفعال المحابدة» (رايت
٥٠: ١)، أى ليست مبنيّة للفاعل ولا للمفعول. وإنما هى شىء ما بين النوعين، وهى فى
جملتها تلك التى تعبر عن وضع أو حالة، أو تعنى عملاً مرتبطاً فى حد ذاته بشخص
الفاعل، ولا يمكن أن يتجاوزه إلى شخص آخر، منها:

أ- تلك الأفعال التى جاءت على (فَعَلَ) نحو: كرم وجبن وشرف وسهل... وقد أجاز
ابن جنى بناء (فَعَلَ) للمفعول، قال: «اعلم أنه قد يجوز أن تبنى (فَعَلَ) للمفعول، ولكن لا
يكون المفعول مفعولاً صحيحاً، وذلك نحو قولك: طُرف فى هذا المكان، كما تقول: قد
انقطع بالرجل. وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك
جاز أن تقيم الظروف والجار والمجرور مقام المفعول به» (ابن جنى ١: ٢١٢).

× كما (رايت: ١: ٤٩)، مثل: ٣٦٥ ب - فَعَلَ وَقَعَلَ اللّازمان الدالان على حالة أو وضع
كبر وفريح ومرض ووجع وألم... وصلح وفسد وفتر.

ج - اَفْعَلَ، مثل: احمر واصفر.

د - اَفْعَالٌ، مثل: احمار واصفار.

هـ - اَفْعَوْعَلَ اللّازم، مثل: اعشوشب المكان، واخشوشن الرجل.

و - اَفْعَوَلَ اللّازم، مثل: اخروط السفر، واجلوذ الليل.

ز - اَفْعَلَّلَ، مثل: اخرنجم واقعنسس واحلنكك.

ح - اَفْعَتَلَّى اللّازم، مثل: اخرننى الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لا يكون لها مقابل مبني للمفعول؛ لأن المسند إليه فى
جملته ليس فاعلاً، بل مجرد موصوف (فليش: ١٥٠). وقد أشار القدماء إلى بعض هذا،
قال سيويه: «ولا يقال: هُلِكَ ولا مُرِض ولا مَوْتُ» (سيويه: ٢: ٤٢). وجاء فى الجامع
لأحكام القرآن: «قال سيويه: لا يقال: سَعِدَ فلان، كما لا يقال: شُقِيَ فلان؛ لأنه مما لا
يتعدى» (القرطبي ٩: ١٠٣)، وقال المبرد: «وأنت لا تقول: مُرِض ولا عمروض» (المبرد ٢:
٢١٩).

وعلى الرغم مما ذكره القدماء، وما قال به المستشرقون من أن الأفعال المحايدة لا يكون لها مبنى للمفعول، فقد جاء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَمِنَ الْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٨] بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَمِنَ النَّارِ﴾ بالبناء للمفعول أيضاً. (ابن خالويه: ٦١).

ويتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته في أغلب الأحيان، غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان. وتوجد هذه الظاهرة في العربية، كما توجد في غيرها من اللغات، ومن الأمثلة على ذلك في العربية الفعلان: كِيدَ وزِيلَ، قال سيويه: «حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كِيدَ زيد بفعل، وما زِيلَ زيد بفعل ذلك، يريدون: زال وكاد» (سيويه ٤: ٣٤٢).

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل من حيث الشكل، ولكنها مبنية للمفعول من حيث الوظيفة، وأقوى الأمثلة على ذلك أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء (انفعل)، مثل: كسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وقطعت الحبل فانقطع... فهنا حلت الصيغة (انفعل) محل (فعل)؛ إذ إن حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله، والزجاج والباب والحبل في الأمثلة السابقة مثل المفعول المباشر الذي وقع به الفعل، والذي أسند إليه الفعل، فـ (انفعل) - إذن - مبني للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورته صورة المبني للفاعل؛ ولذا يعده كثير من المستشرقين قريباً جداً من المبني للمفعول، فعندما نريد نقل الأفعال «انكسر، أو انقطع، أو انكشف» إلى لغة أخرى كالإنجليزية - مثلاً - فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول؛ فانقطع تقابل بـ (to be cut off)، وانكسر تقابل بـ (to be come broken)، وانكشف تقابل بـ (to be uncovered)، وهكذا (رايت ١: ٤١).

ويبدو أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا - على ما يفهم من كلام «فندريس» - سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات: «إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات بعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول» (فندريس: ١٤١).

وإذا كان اللغويين العرب قد حكموا على مثل هذه الأبنية، أبنية المطاوعة، بأنها مبنية للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته مما المعول عليهما عندهم، فإن من الواضح في الأمثلة المتقدمة أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو الملقى أو الخاضع لأثر غيره، ومن هنا تعد هذه الأفعال مبنية للمفعول بحكم وظيفتها.

هذه أمثلة لبعض عناصر التحويل في النحو العربي، ومنها يتبين:

أولاً: أن الكلام العربي بُنى لفظية، تتسم بالحيوية والحركة، وليس رصفاً اعتباطياً للألفاظ، وإنما هو كالبيت المكون من لبنات؛ لكل لبنة فيه موضع معين، والكلمات كاللبنات، لكل كلمة مكان محدد في السياق اللغوي، وأن صياغة الكلام وفق الأصول العربية السليمة هي من مقتضيات الفهم الدقيق للمعاني والأفكار.

ثانياً: أن النحو العربي أساساً علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغاً وألغازاً ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، تنضج أهميته في غو الدلالات اللغوية وتناهيها.

ثالثاً: أن لغتنا العربية لغة توليدية؛ في أصواتها، وصرفها، ونحوها، وبلاغتها، وأساليبها الجمالية، وأن مسائل التقديم والتأخير والحذف والتقدير، والزيادة.. ما هي إلا عناصر تحويلية تعطي دلالات خاصة، يجد المتكلم نفسه في حاجة ماسة إلى إبرازها والتوفر عليها.

رابعاً: أن الأساليب النحوية ذات الصيغ المحددة (الأساليب التأثرية والإفصاحية) كالاختصاص والإغراء والتحذير.. لم يأخذ كل منها ما تُدر له من سمت تعبيرى إلا ليكون أكثر قدرة على إعطاء الدلالة الخاصة المنوطة به؛ من خلال مجموعة عمليات تحويلية في الجملة الأصلية؛ الجملة النواة.

ولاشك أن تلك الإشارات السريعة إلى بعض الاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية الحديثة - تلقى ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي؛ منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان.



مراجع البحث

★ القرآن الكريم.

- ١- الأزهري (الشيخ خالد) : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية .
- ٢- الأفغانى (سعيد) : فى أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤م .
- ٣- ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف .. لندن ، مطبعة بريل ١٩١٣م .
- ٤- أسرار العربية (تحقيق : محمد بهجت البيطار) المجمع العلمى بدمشق ١٩٥٧ .
- ٥- الجرجانى (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز . تعليق عبد المنعم خفاجى / مكتبة القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥- ابن جنى : سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م .
- الخصائص (تحقيق محمد على النجار) دار الكتب للصربية ١٩٥٢ ، ١٩٥٦م .
- ٦- المحتسب (تحقيق : على النجدي ناصف وزميله) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٦- للنصف فى شرح تصريف المازنى (تحقيق : إبراهيم مصطفى وزميله) مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- ٧- حسان " تمام " ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
- ٧- الحملأوى (الشيخ أحمد) : شفا العرف فى فن الصرف .
- ٨- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) : الحجة فى القراءات السبع (تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم) دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٧م .
- ٩- الراجحى (عبده) : علم اللغة التطبيقى وتعليم العربية . دار للفرقة الجامعية ، بيروت ١٩٩٢م .
- ١٠- رايت (وليم) : قواعد اللغة العربية ،
- (Wright, W.A Grammar Of the Arabic Language 3 rd edition 1981 , the University Press, Combridge) .
- ١١- الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ، القاهرة ١٩٥٧م .
- ١٢- الزمخشري : الكشاف ، مطبعة الحلبي . القاهرة ١٩٦٦م .
- ١٣- ابن السراج . - الأصول فى النحو (تحقيق عبد المحسن الفتلى) مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٨٥م .
- ١٤- السمران (محمود) : علم اللغة ، مقدمة للقرئ العربى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .
- ١٥- أبو السعود : تفسير أبى السعود .

- ١٦- سيوييه : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م .
- ١٧- سيرل (جون) : تشومسكي والثورة اللغوية ، مجلة الفكر العربي ، العددان ٩، ٨ (طرابلس - ليبيا ١٩٧٩م) .
- ١٨- شرف الدين (محمود) ، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، القاهرة ١٩٨٤م .
- ١٩- الصبيان : حاشية الصبيان على الأشموني ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- ٢٠- عمارة (خليل) ، في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ١٩٨٤م .
- ٢١- فليش (هنري) : العربية الفصحى (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين) الطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٢- فندريس : اللغة (ترجمة الدواخلي والقصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م .
- ٢٣- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤ - ١٩٦٥م .
- ٢٤- اليرد ، المفتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) المجلس الأعلى للشتون الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨م .
- ٢٥- أبو موسى (محمد) ، خصائص التركيب : مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠م .
- ٢٦- الموسى (نهاد) ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠م .
- ٢٧- النحاس (مصطفى) : من قضايا اللغة ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م .
- ٢٨- ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	★ تقديم د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الأول (حياته وأثاره)
١٣	★ تمام حسّان سيرة ذاتية ومسيرة علمية .. د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الثاني (الدراسات المهداة إلى تمام حسّان)
	★ أ. د. أحمد علم الدين الجندى (مصر)
٣٧	من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي
	★ أ. د. أحمد مختار عمر (مصر)
٥٣	لغة بغير كلمات ..
	★ أ. د. داود عبده (الأردن)
٩٣	أنيس فريحة وبعض آرائه اللغوية ..
	★ أ. د. سعيد حسن بحيري (مصر)
	الركب الشرطي في مقابسات أبي حيّان التوحيدى - دراسة تركيبية
١٢٧	دلالية ..
	★ أ. د. صلاح الدين صالح حسنين (مصر)
١٩١	جهود الدكتور تمام حسّان الصوتية ..
	★ أ. د. الطيب البكوش & أ. د. صالح الماجري (تونس)
٢١٣	نحو أطللس لسانى عربى : المساهمة التونسية

- ★ أ. د. عبده بدوى (مصر)
٢٢١ تجليات المفردة الفصيحة فى ضوء الجهر والتريل والسَّماع والأغنية
- ★ أ. د. عبده الراجحي (مصر)
٢٣٩ النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية
- ★ أ. د. مازن الوعر (سوريا)
٢٥٩ اللسانيات ودورها فى التحقيقات والقوانين الجنائية ، روجر شاي
..... (R. Shay) - ترجمة
- ★ أ. د. محمد حسن عبد العزيز (مصر)
٢٨٧ المصطلحات اللغوية
- ★ أ. د. محمد خليفة الدناح (ليبيا)
٣٢٧ الأستاذ الدكتور تمام حسان مؤصلاً للتراث اللغوى
- ★ أ. د. محمد رشاد الحمزاوى (تونس)
النص المعجمى فى المؤلّدات والأعجميات
..... - حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً
- ★ أ. د. مصطفى النحاس (مصر)
٣٤٥ التعليق النحوى والفكر التريدى التحويلي
- ★★★★
- ★ محتويات الكتاب
٣٧١
- ★★★★
- ★ مجموعة الصور التذكارية
٣٧٣





تلك صورتي حينما كنت بالسنة الثالثة بالقسم الابتدائي
بمعهد القاهرة أي في سن الخامسة عشر



وهو باللباس العسكري متطوع في
الضباط الاحتياطيين ١٩٥٦م



وهو مدرس بدار العلوم ١٩٥٦م



د. محمود فهمي حجازي - د. محمد عبد
مناقشة الدكتور أحمد كسك



د. علي النجدي - عبد السلام هارون - د. تمام حسان
مناقشة طالب كويتي (يعقوب غنيم)



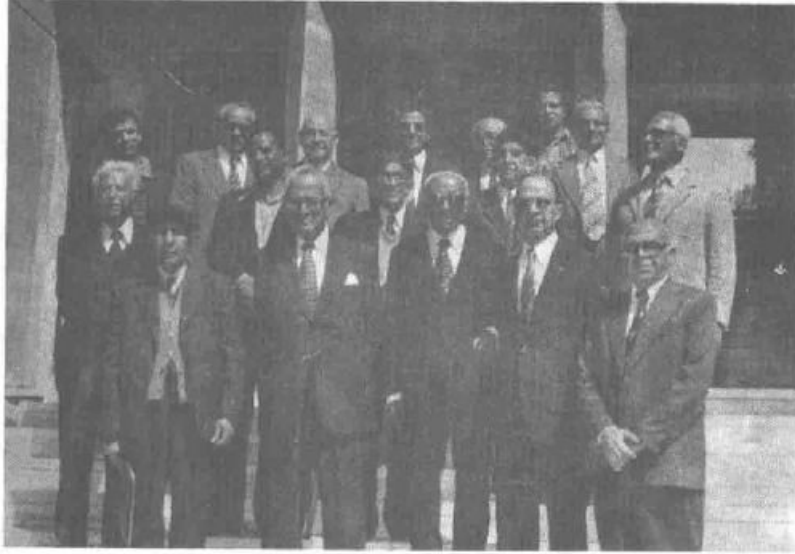
الدكتور تمام وهو يناقش إحدى الرسائل العلمية في الغرب عام ١٩٧٥ م ،
وبرى سجواره الدكتور: بنت الشاطئ (رحمها الله)



د. تمام في مناقشة أحد الطلبة الليبيين وسجواره أمين السيد



وهو باللباس العدنى مع أمير الحج على عيد الكريم ١٩٥١م



ذكريات في مجمع اللغة العربية ١٩٨٥ م



مع د. كمال بشر في مناقشة أحد الطلاب



مقابلة صحفية وهو بجوار السفير المصرى فى نيجيريا ١٩٦٢م
د. تمام مستشار ثقافى بالسفارة المصرية

University of London



Hammond Lewis Leonard Leavel

of

14, St. John's Street, London, E.C. 4

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate to the Degree of

MASTER OF ARTS

(Honoris Causa)

as an Internal Student

2 July 1911

James Henderson
Academic Registrar

University of London



Muhammad Qasim Muhammad Latif

of

School of Oriental & African Studies

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate as an Internal Student to the Degree of

Doctor of Philosophy

in the Faculty of

Arabic

the Field of Study being

Arabic
(The Arabic Subject of Arabic)

25 July 1952

James Henderson
Academic Registrar



شهادة تقدير

يهدى هذا الجهد والبرهان والبرهان والبرهان

السيد الأستاذ الدكتور / تمام حسان
هذه الشهادة تقديراً لجهودكم المبذورة في
تطويره وفي نشاطه العالمي وبمساهماتكم الفعالة في
ترقية العملية التعليمية والبحثية في هذا العهد العريق
بتمني السامع لكم كل تقدير وتقدير.

محمد العبد

د. السيد الأستاذ الدكتور



تحريراً في ٢٧/٥/١٩٩٧